الطريق

ⵜⴰⵔⵉⵇⵜ

جريدة أسبوعية شاملة

www.attari-.net

المناضل الكبير بنعمرو

راسخ القدم.. مستريح الضمير

المدير المسؤول : عبد الواحد المهتاني - رئيس التحرير : يزيد البركة - السبت 01 ماي 2021 م / 18 رمضان 1442 هـ - العدد : 337 - الثمن : 20 درهم

الفهـــرس

الافتتاحية

- الافتتاحية: الجائحة والحاجة إلى إصلاحات جذرية وشاملة / د. علي بوطوالة. 1
- في ذكرى الشهيد كرينة.. ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لازال مفتوحا. 2
- الكبير علي بوشوى يغادرنا في جنازة مهيبة. 2
- الفقيد محمد براهيمي.. نم مطمئنا يا عاشق الحياة والإنسان. 3
- مناضلون بلا حدود يدعون لرفع الحصار عن كوبا. 4
- الجبهة العربية التقدمية تتضامن مع دينامية المقاومة بالقدس. 4
- المدرسة العمومية كبؤرة احتجاجية / محمد امباركي. 5
- الانتخابات بطعم الفساد / صفي الدين البدالي. 6
- مشروع تقنين نبتة الكيف أم تقنين الوهم / مراد بلميلود. 7
- التطبيع وخطر تفكيك الهوية الوطنية / غريب محمد. 9
- فكيك تدفع ثمن صمودها التاريخي / المراسل. 11
- فرنسا تخنق المهاجرين وسط الجائحة / سعاد فريقش. 12

ملف المناضل عبد الرحمان بنعمرو

تقديم: المناضل الكبير عبد الرحمن بن عمرو راسخ القدم.. مستريح الضمير / إنجاز الملف: رشيد الإدريسي. 13
- عبد الرحمن بن عمرو.. سيرة وطن من أجل الحرية والكرامة / رشيد الإدريسي. 14
- مهرجان كبير تكريما للمناضل الرمز عبد الرحمن بن عمرو/ تغطية. 19
- التنظيمات الديمقراطية والتقدمية والشخصيات الوطنية تتضامن مع الرمز الوطني الكبير عبد الرحمن بن عمرو. 28
- تضامن واسع للمحامين في المغرب وخارجه مع النقيب عبد الرحمن بن عمرو. 29
- الاعتداء على القائد الطليعي عبد الرحمان بنعمرو تعبير عن السقوط السياسي بالمغرب / مصطفى بوهو. 31

ملف فاتح ماي

- تقديم: الطبقة العاملة تقاوم الأزمة / إنجاز الملف: محمد رقي. 33
- كرونولوجيا الحركة النقابية العمالية بالمغرب / عبد المجيد مصدق. 34
- فاتح ماي عيد أم مأتم للطبقة العاملة / امبارك المتوكل. 44
- حوار مع الرفيق محمد حيتوم عضو الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل. 45
- تصور كدش في مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية / يونس فيراشين. 50
- الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي.. رهانات تحول الحركة العمالية / د. علي بوطوالة. 53
- الحاجة إلى العمل النقابي قائمة / الحسان بنعاشور. 56
- راهن الحركة النقابية بالمغرب.. تساؤلات أولية / أحمد عارف. 57
- اغتيال الإدارة التربوية / نور الدين لزرك. 59
- معركة أطر الإدارة التربوية اللاعودة حتى تحقيق المطالب / حسن الكداني. 60
- الحماية الاجتماعية مشروع مجتمعي/ محمد رقي. 61
- التعاقد مسمار في نعش المدرسة العمومية / محمد أبلاغ. 62
- الحركة العمالية وأسئلة المستقبل / عبد اللطيف قيلش. 63
- مهدي عامل..عاشق التحرر العمالي في سطور. 64
- عمر بن جلون.. الاشتراكية ليست فكرا جامدا. 65

ملف التعليم عن بعد

- تقديم: التعليم عن بعد.. حصيلة مقلقة / إنجاز الملف: محمد تيكونسي - محمد الحمري. 66
- التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد - 19.. التدبير- الحصيلة - الآفاق / المصطفى زوبدي. 67
- التعليم التناوبي وتكريس الطبقية في التعليم / محمد تيكونسي. 70
- حوار مع رئيس الجمعية المغربية لحقوق التلميذ محمد الحمري. 72
- التدبير البيداغوجي والصحي لقطاع التعليم في زمن كورونا.. ملاحظات تقييمية / محمد الصدوقي. 74
- المدرسة المغربية ودورها في بناء مواطن الغد / يونس محمد الدحاني. 78
- شهادات من الوسط التعليمي في ظل الجائحة. 80
- التعليم العالي في زمن كورونا.. ملاحظات تقييمية / أيتعدي عبد الله. 81

ملف فيدرالية اليسار في أفق الانتخابات

- تقديم: فيدرالية اليسار الديمقراطي.. نقطة ضوء في المشهد السياسي / إنجاز الملف: منعم وحتي. 83
- حوار مع الرفيقة نبيلة منيب / الانتخابات، الاندماج، الأزمة الاجتماعية. 84
- حوار مع الرفيق عبد السلام العزيز / الانتخابات، الاندماج، الأزمة الاجتماعية. 86
- حوار مع الرفيق علي بوطوالة / الانتخابات، الاندماج، الأزمة الاجتماعية. 88
- فيدرالية اليسار الديمقراطي وانتخابات 2021 / الطاهر موحوش. 90
- عمر بلافريج ومصطفى الشناوي.. أو جدلية ربط الشارع بالمؤسسات / مصطفى الرابحي. 95

قضايا حقوقية

- قضية الصحافيين عمر الراضي وسليمان الريسوني.. عنوان لمحنة حرية التعبير والصحافة. 96
- متابعات قضائية في حق عشرات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد. 97
- حفظ الشكاية ضد محمد حبيبي عضو الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحماية المال العام. 97

خارج الحدود

- يحيى علي عبد النور.. ستبقى حيا في وجدان المنفيين المغاربة / أحمد الطالبي المسعودي. 98

الملحق الثقافي

- الإشراف على الملحق الثقافي: عبد الغاني عارف. 100
- ركن في المرآة: المدرسة اليوم.. مطلب اجتماعي أم رهان ثقافي - معرفي؟ / عبد الغني عارف. 100
- نقد: الإنسان والحكاية.. سيميائيات الحكي الشعبي / ياسين معنان. 102
- ذاكرة: أمازيغية بنكهة الشعر والحرية / عبد الكريم وشاشا. 104
- قصة: حلاق السعادة.. مسرحيا / محمد نايت دراع. 105
- سينما: القضية الوطنية من خلال السينما الوثائقية كحقل صراع / عبد الواحد المهتاني. 106
- شعر: لا بأس. لا شيء / كمالي سعاد. 109
- شعر: إليك عني../ خديجة بوعلي. 109
- شعر: صدقوني أنا لا أكتب / محمد بلمو. 109
- حوار: مع المناضل الكبير ضد الصهيونية سيون أسيدون. 110

الأخيرة

- تحف فنية: فيرناند ليجي. فرنسا. العمال الصناعيون. 111
- ركن عيطة: ثلاث لوحات لعبد الرحمان بنعمرو / منعم وحتي. 111

الافتتاحية :

الجائحة والحاجة لإصلاحات جذرية وشاملة

شكلت جائحة كورونا بتداعياتها الخطيرة على جميع المستويات وعلى مدى أكثر من سنة، امتحانا غير مسبوق للدول والشعوب. وبغض النظر عن إمكانيات وخصوصية كل بلد، فقد أبرزت الجائحة أربعة دروس أساسية بجدر بالجميع تأملها والتوقف عندها :

الدرس الأول، تمثل في الدور الاستراتيجي للدولة، فعكس ما روجته الأطروحة النيوليبرالية طيلة العقود الثلاثة الماضية من مغالطات حول ضرورة انسحاب الدولة من الاقتصاد والاكتفاء بأدوارها الأمنية وفتح المجال للرأسمال الوطني والأجنبي للاستثمار في جميع القطاعات بما فيها القطاعات الاجتماعية، بما ترتب عن ذلك من تسليع للصحة والتعليم، أكدت الجائحة تهافت هذه الأطروحة وكشفت مخاطرها على الدول والشعوب، بدليل تصدي الدول الرأسمالية الكبرى ومنذ بداية للجائحة بالتدخل القوي لدعم منظوماتها الصحية، وحماية قطاعات اقتصادها من الانهيار، بتوفير المساعدات وضخ ملايير الدولارات في الدورة الاقتصادية. المغرب بدوره اضطر لإنشاء صندوق التضامن الوطني لنفس الأهداف.

الدرس الثاني، يتعلق بالسيادة الوطنية للبلدان، فقد تتبعنا بذهول كيف أن دولا كبرى تدعي الدفاع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان، لم تتورع عن ممارسة القرصنة للاستيلاء على وسائل الوقاية من الوباء، ثم تجسدت ظاهرة الوطنية الشوفينية في السباق المحموم حول اللقاحات واحتكارها، وتوقيف تصديرها لدول مثل المغرب التي سبق أن تعاقدت مع الشركات المنتجة للقاح وبالشروط التي فرضتها هذه الأخيرة كالمشاركة في الاختبارات السريرية. هكذا تأكد أن الحفاظ على السيادة الوطنية يتطلب أولا وقبل شيء القدرة على توفير كل ما يحتاجه الشعب من مواد غذائية وطبية واستهلاكية ضرورية للأمن والاستقرار والعيش الكريم، مما يفرض نهج اختيارات وطنية، ديمقراطية وشعبية كفيلة بتحقيق ذلك.

الدرس الثالث، تجسد في حاجة كل شعب إلى التغطية الاجتماعية الشاملة التي حققتها عدة دول في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث لا سيادة ولا كرامة لبلد ينتشر فيه البؤس والفقر والهشاشة ويعاني جل مواطنيه ومواطناته من العجز عن تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للحياة، في هذا السياق يمكن التذكير بالقانون الذي سنته المملكة البريطانية سنة 1834 (Poor Law Amendement Act) والذي منع الإحسان للفقراء، وإنشاء بدل ذلك مقاولات عمومية لتوفير العمل إجباريا للقادرين عليه، وبناء مؤسسات اجتماعية للتكفل بالعجزة وبالذين يعانون من الإعاقة. وهذا يتناقض طبعا مع قفة رمضان المهينة.

الدرس الرابع، يكمن في أهمية دور المواطن المتعلم، الواعي والغيور على وطنه، فقد تتبعنا كيف نجحت بعض البلدان مثل كوريا الجنوبية في تطويق الجائحة والحد من انتشارها دون فرض الحجر الصحي الشامل، واستمرت الأنشطة الاقتصادية بشكل عاد، بفضل انضباط المواطنين والتزامهم بالإجراءات الاحترازية، وذلك يعود لثقة المواطنين والمواطنات في الدولة والمؤسسات، وفي حرصهم على صحتهم وعلى أمن واستقرار وطنهم، ولأنهم أيضا يستفيدون من جميع الخدمات العمومية من تعليم وعلاج وتغطية اجتماعية شاملة، ومنذ سنوات.

خلاصة القول، أن التغطية الاجتماعية لا تستجيب فقط لحاجة مجتمعية، بل ينبغي أن تندرج في إطار إصلاحات جذرية وشاملة تضع المغرب لأول مرة على المسار الصحيح للتطور الحضاري والتقدم الإنساني، وتقطع نهائيا مع الدوران المزمن في الحلقة المفرغة للتخلف بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطريق

في ذكرى الشهيد كرينة..
ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لازال مفتوحا

تحل يوم 24 أبريل ذكرى الشهيد محمد كرينة، الذي استشهد تحث التعذيب على إثر مشاركته في الإضراب العام الذي دعت له الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة يوم الأرض سنة 1979، لقد تعرض الشهيد كرينة لتعذيب وحشي وهمجي بمخافر الشرطة، وأصبح بذلك شهيدا للشبيبة المغربية المناضلة وشهيدا لفلسطين وجسد التلاحم بين كفاح الشعب المغربي ضد الاستبداد والرجعية وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال ومواجهة الصهيونية والامبريالية وعملاءها في المنطقة. وتحل ذكراه في ظل مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني من طرف الدولة المغربية وعدد من الأنظمة العربية في تحد سافر للشعوب وللقوى التقدمية والحية التي تعتبر قضية فلسطين قضية مركزية وقضية تحرر. لم يتم الكشف عن حقيقة استشهاد الشهيد محمد كرينة، وظل الجناة أحرارا والمسؤولون بدون مساءلة، في هذه الذكرى الأليمة، نعيد من جديد التأكيد أن معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا معنى له بدون الكشف عن الحقيقة الكاملة وبدون المساءلة وعدم الإفلات من العقاب و تحقيق الإصلاحات الدستورية والسياسية والقانونية والحقوقية لعدم تكرار الانتهاكات وتحقيق مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ، وما يجري من انتهاكات وعودة ممارسات سنوات الرصاص تظهر أن الحاكمين يعاكسون التطلعات المشروعة للشعب المغربي، ونعتبر أن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للمتابعات والمحاكمات التي تستهدف المناضلين والحقوقيين والصحفيين ومناضلي الحركات الاجتماعية، يعد مطلبا حيويا وضروريا ومدخلا أساسيا لأي انفراج سياسي يضع حدا لمصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان. ستظل روح الشهيد كرينة وتضحياته نبراسا يضيء طريق الشباب المغربي من أجل الحرية والديمقراطية والتحرر.

الكبير علي بوشوى يغادرنا في جنازة مهيبة

يوم الجمعة 23 أبريل رحل وإلى الأبد أحد مؤسسي حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وأحد المناضلين الأفذاذ السي علي بوشوى كما كان يحلو للمناضلين والمناضلات مناداته، لقد شكل رحيله فاجعة حقيقية ليس فقط لزوجته المكافحة والمناضلة مليكة بنحريمة وأبنائه وبناته فاطمة ولطيفة وخالد ومهدي ودلال، الذين شاركوه مساره النضالي من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية. بل للمناضلين الطليعيين واليسار الذين فقدوا أحد أبناء الحركة التقدمية الأوفياء والذي انخرط منذ شبابه بعد أن غادر مسقط رأسه تغدوين نواحي مراكش في الخمسينات متوجها للرباط، حيث وجد نفسه في معمعان النضال الوطني ضد الاستعمار ملتزما في تنظيمات حزب الاستقلال، ومشاركا بحماس في المظاهرات والعمل الوطني. وحين احتد الصراع داخل صفوف حزب الاستقلال، انحاز للجامعات المتحدة مع المهدي بركة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد، وعاش تلك المرحلة الخصبة أثناء صعود الاتحاد في بداية الاستقلال، عاش ذلك الزخم الشعبي الكاسح والمعارك السياسية وخصوصا أن الرباط كانت معقلا كبير للنضال التقدمي، وواجه إلى جانب المناضلين الحملات القمعية الواسعة التي ذهب ضحيتها المئات المناضلين، وتحمل كل أشكال القمع والتضييق التي شكلت سمة أساسية لمرحلة سعى فيها الحكم إلى اجتثاث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كوسيلة لفرض نهج الاستبداد والتبعية والحكم المخزني، ولقد وجد السي علي وهو المناضل المتشبع بالأفكار الثورية والتحررية في خضم التجارب الثورية والسرية للحركة الاتحادية الأصيلة، حيث سيتعرض للاعتقال ضمن مجموعة عمر دهكون على إثر حركة 3 مارس، ليحكم عليه بالمؤبد، ولقد صمد في مواجهة المحن، وظل مؤمنا بمبادئه معتبرا نضاله وتضحياته واجبا نضاليا في سبيل خلاص الشعب المغربي من ويلات الاستبداد والقهر والفقر والتخلف، وهو ما عبر عنه في شهاداته في إطار جلسات الاستماع لضحايا انتهاكات الماضي، وقال إننا مناضلون ولسنا ضحايا، ورفض بكبرياء المناضلين وضع طلب التعويض لهيئة الإنصاف والمصالحة، ولقد ظل السي علي مرتبطا بحزبه حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وفيا لشهدائه وتضحيات مناضليه، وشارك رفاقه نضالهم وجهودهم في البناء التنظيمي والعمل الحزبي والسياسي في مراكش وتغدوين، وهي المنطقة التي عاد إليها ليباشر العمل الفلاحي وليساهم في التأطير السياسي والحقوقي للفلاحين مدافعا عن حقوقهم، حيث وجدوا فيه كل الدعم والمساندة، وحين علموا بوفاته، جاؤوا ليودعوه من مختلف مناطق تغدوين وأيت أوربر، ولتشييعه جثمانه في جنازة حاشدة تعكس مكانته في قلوب المواطنين وفي وسط مناضلي حزب الطليعة واليسار، والذين قدموا بالعشرات في ذلك اليوم الحزين، ليودعوا أحد أخلص وأنبل المناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية، وليعاهدوه كما جاء في بلاغ النعي الذي أصدرته الكتابة الوطنية للحزب. وكذا في كلمة ابنه المهدي بوشوى والرفيق محمد الحنفي أثناء تأبينه، إننا سنظل أوفياء لروحه ولتضحياته التي ستظل نبراسا مضيئا لطريق الكفاح الشاق والمرير من أجل الحرية. فعزاؤنا جميعا في السي علي وتعازينا الحارة لرفيقة دربه مليكة وأبنائه فاطمة ولطيفة ودلال ومهدي وخالد، ولروحه ألف سلام.

نم مطمئنا يا محمد يا عاشق الحياة والإنسان

نظم فرع حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي فرع بركان أمسية تأبينية رمزية، استحضارا لروح الفقيد المناضل الطليعي التقدمي محمد إبراهيمي الذي وافته المنية يوم السبت 27 مارس 2021 بعد مقاومة شجاعة للمرض اللعين، وذلك يوم السبت 3 أبريل 2021 بمنزل الفقيد تحت شعار "وداعا محمد إبراهيمي، المناضل الطليعي النزيه"، وقد تخللت هذه الأمسية شهادات مؤثرة مستحضرة الارتباط المبكر للفقيد بقضايا النضال في مختلف الجبهات السياسية، الثقافية، الجمعوية والحقوقية محليا ووطنيا، وافتتح هذه الشهادات ابنه ورفيق دربة نبيل إبراهيمي بكلمة عميقة مستحضرا الدور المرجعي للفقيد في صياغة مختلف مسارات حياته الشخصية والنضالية، وكيف كان حضنا دافئا لأسرته الصغيرة، زوجته ورفيقة دربه الأخت سعاد بنعيادة وبنتيه جيهان وعبير.. لقد كان مدرسة حقيقية في القيم الإنسانية النبيلة، هكذا ختم نبيل شهادته والدموع تنهمر من عينيه وهو لا يصدق أنه لم يفقد فقط والده بل فقد صديقا كبيرا.

" نم مطمئنا يا محمد يا عاشق الحياة والإنسان." هكذا كان دوي الرسالة/الشهادة التي بعث بها من باريس الأخ يوسف الطاهري حيث خاطب الفقيد من داخل هول الصدمة قائلا "يا محمد، ما زالت تتردد في داخلي كلمات العزاء، النعي الذي أنبئني به الرفيق محمد الصالحي هذا الصباح، ولم أجد في فمي حروفا ترقى لمستوى الفاجعة، وبقيتُ طوال ساعات مشدوها تائها في استعادة بداياتنا وما تلاها من معاناة، وانسلختُ كليا عن حاضري ولم يعد لهمومي الذاتية أي وقع في رأسي ولا في نفسي، وتربعت ذاكرة العشق للحياة والإنسان التي أنشأناها ونحن صغار قمة، وكأن فاجعة رحيلك نبهتني بأن الحياة لا تستحق احتمال أوجعها.".. ليقاسمه حزن الفراق الأخ محمد إسماعيلي وهولا يدري من أين يبدأ ليحكي قصة/ مسارا حافلا بالعطاء، "هل أتحدث عن ابتسامتك التي لم تفارق محياك أبداً منذ أن عرفتك لأزيد من أربعين سنة خلت ونحن نؤسس فرع منظمة الكشافة المغربية الإسلامية بمدينتنا أبركان. أواخر سبعينيات القرن الماضي؟ أم أكتب عن انخراطك في العمل السياسي حين التحقت بصفوف الشبيبة الاتحادية لتعتنق الفكر التقدمي والثوري وتسعى لنشره في أوساط الشباب من أجل مجتمع متحرر وديمقراطي واشتراكي؟ أم أحكي عن تأطيرك للحركة التلاميذية وقيادة نضالاتها المطلبية الاحتجاجية ضد القرارات الفوقية واللاشعبية ومن أجل أن يكون التعليم حقا لجميع أبناء الشعب المغربي وليس امتيازا."

"استعجلت الرحيل رفيقنا الغالي محمد و ترجلت مبكرا عن صهوة الحياة "، هكذا تكلمت شهادة الأخ الحسين لحدودي وهو يخاطب روح الفقيد "كنت ذاكرة الحزب وضميره الذي يتم استشارته في كل شيء حيث كنت تتميز بذاكرة قوية وتتذكر أدق التفاصيل عن الأحداث التي مضت ولو لمدد طويلة من الزمن، لعبت دورا كبيرا في بناء التنظيم الحزبي ببركان وجهة الشرق إلى جانب رفاق آخرين في ظروف سياسية واجتماعية جد صعبة، عنوانها العريض الاستبداد والقمع والاعتقالات، وكان ناديك - نادي الفيديو - ملتقى لجميع الرفاق والرفيقات، بحيث لا يمكن أن يمضي يوم دون اللقاء بمقر عملك وتبادل الآراء والأفكار حول مختلف القضايا الوطنية والمحلية ومستجدات الساحة السياسية".

لروح الفقيد كل السكينة والسلام.. وعلى العهد باقون..

مناضلون بلا حدود يدعون لرفع الحصار عن كوبا

نظرا للأضرار المتزايدة نتيجة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي، الحصار المفروض ظلما منذ عام 1962، وأخذا بعين الاعتبار خطورة الوضع الصحي العالمي والموجة الثالثة من جائحة الفيروس التاجي التي تمر بها العديد من البلدان بما في ذلك كوبا في هذه الأوقات الحرجة:

تدعو حركة "مناضلون بلا حدود"، التي تجمع نشطاء سياسيين وجمعويين من أمريكا الشمالية وأوروبا وإفريقيا، السلطات الأمريكية إلى رفع الحظر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المفروض على الشعب الكوبي الذي اختار أن يعيش حرا ومستقلا عن أي تدخل أجنبي.

ونعرب عن تضامننا اللا مشروط مع الشعب الكوبي الشجاع وقواه الحية والمجتمع المدني التي تساهم في تنمية وطنهم على الرغم من تحديات هذا الحصار الذي لا مبرر لوجوده.

وننتهز هذه الفرصة لنطلب من منتخبينا المحليين والإقليميين والفدراليين التدخل لدى الحكومة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي لوضع حد للتوتر في المنطقة والبدء برفع هذا الحظر الذي مضى عليه حوالي 60 سنة والعمل على خلق مناخ من السلم والأخوة بين شعوب المنطقة لمواجهة هذا الوباء المدمر والتحديات الاقتصادية والسياسية والمناخية لخير البشرية جمعاء.

واشنطن، في 26 أبريل 2021.

الجبهة العربية التقدمية

اللجنة التنفيذية

بيان

تتابع الجبهة العربية التقدمية بأحزابها وتنظيماتها باعتزاز واهتمام بالغ تطورات المعركة البطولية التي تخوضها جماهير الشعب الفلسطيني بمدينة القدس دفاعا عن هويتها العربية الفلسطينية في مواجهة إعتداءات وانتهاكات الإحتلال الصهيوني، بصمود وشجاعة قل نظيرها؛

وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة التنفيذية للجبهة العربية التقدمية على ما يلي:

- توجيه تحية التقدير والاجلال لأهالينا بالقدس الشريف، وتنوه بكل الفعاليات المنظمة داخل فلسطين المحتلة، وخارجها لدعم صمودهم الأسطوري.

- التذكير باعتبارها مقاومة الاحتلال وكل مخططاته بكل أشكال المقاومة هي السبيل الوحيد لمواجهة مخططات هذا الإحتلال البغيض مما يستوجب توحيد كل قوى الصف الوطني الفلسطيني على قاعدة المقاومة المستمرة في أفق وضع حد للاحتلال واسترجاع الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الوطنية.

- تجديد دعوتها لكل الشعوب العربية وقواها الحية لمواصلة دعم كفاح الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه التاريخية والمشروعة في مواجهة مخططات العدو الصهيوني المستمر في مصادرة الأراضي وهدم المنازل، وتهويد المعالم الأثرية والتاريخية والثقافية لفلسطين.

- انخراط فعال للقوى والتنظيمات الشعبية بكل مكوناتها السياسية والنقابية والحقوقية في استراجية محاربة التطبيع في مختلف الأقطار العربية وإعطاء الأسبقية لتحرير فلسطين على كافة القضايا الأخرى القطرية والجهوية.

- اعتبار معركة القدس، مقدمة لانتفاضة شعبية شاملة أوسع وأكثر تطورا واستمرارية لإحداث تغيير ملموس في ميزان القوة مع العدو الصهيوني وداعميه في المحور الإمبريالي الرجعي، في سياق وضع دولي متغير يتميز بالاحتضار البطيء للأحادية القطبية للامبريالية وتراجع تأثيرها على المنطقة العربية والعالم.

اللجنة التنفيذية في :
25 أبريل 2021

المدرسة العمومية كبؤرة احتجاجية..

• محمد امباركي

لم تعد المدرسة في المغرب حقلا لصراع صامت يحكمه منطق المد والجزر بين رهانات ومشاريع متنافسة على المستوى الإيديولوجي والسياسي والرمزي على الأقل ما بعد إضراب 1979 والعقاب الشرش الذي طال نساء ورجال التعليم آنذاك، بل أصبحت بؤرة احتجاجية بامتياز طالما أن هذه المؤسسة / القضية الثانية بعد قضية الصحراء المغربية، ظلت تلاحقها لعنة الأزمة حيث تحولت المدرسة في نفس الوقت إلى مختبر لتجريب وصفات تقنوقراطية فاشلة لا تربط بين ثلاثية التعليم والتنمية والديمقراطية وإلى خريطة ممتدة من الاحتجاج.

إن الاحتجاج لم يكن وليد زمن الجائحة والمسار المتعثر للتعليم عن بعد وتحول الاستمرارية البيداغوجية الى "انقطاع غير معلن " عن التمدرس وقطيعة اجتماعية مؤلمة خاصة بالنسبة للأطفال واليافعين، هذا دون الحديث عن غياب العدالة الرقمية كوجه من أوجه غياب العدالة الاجتماعية والمجالية وتكافؤ الفرص التربوية وانكشاف جشع منطق التسليع والخوصصة وتحويل المدرسة إلى سوق تحكمها ميكانيزمات التعاقد وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.. بل يكاد يكون الاحتجاج اللغة السائدة داخل الحقل التعليمي ليشمل فئات تعليمية متعددة حيث دخل مسلسل الاحتجاج شهرا ونصف.. فبأي معنى يستقيم خطاب المسؤولين عن تنزيل مخططات ورؤى الإصلاح في ظل هكذا مناخ من الاحتقان والتوتر وتغييب لغة الحوار الجاد وحس المسؤولية والحكمة ؟ هل من المعقول مضاعفة العسف الثقافي والعنف الرمزي الممارس في عالم المدرسة على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي"بيير بورديو"، بهدر كرامة أطر التأطير البيداغوجي والإداري التي تقدم الشيء الكثير لصياغة المضامين الثقافية والقيمية والحمولات البيداغوجية لهذا العالم وترفض أن يصاغ خارج الاعتراف المادي والمعنوي بوجودها وتضحياتها ؟ لا مندوحة أن الاحتجاج كمنطق للفعل الاجتماعي لما يهيمن في حقل معين، فهذا دليل على درجة الاحتقان والغضب وعدم الرضى، وبالتالي فشل الإصلاحات المتعاقبة في إخراج المدرسة من لعنة الأزمة التي ظلت تلاحقها تاريخيا كتجلي من تجليات أزمة البناء الديمقراطي في بلادنا، والأخطر هو استمرار أو بالأحرى تغييب مبدأ مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن الفشل في ظل الحديث عن ربط المسؤولية بالمحاسبة والارتقاء بالمدرسة المغربية الى مصاف مدرسة "الجودة والإنصاف والارتقاء الاجتماعي" كما ورد في الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030. !

إن تدبير هذه البؤرة الاحتجاجية بمنطق "الأرض المحروقة" عبر استجداء المقاربة الأمنية ونهج سياسة الآذان الصماء أو في أحسن الأحوال "حوار الطرشان" في العلاقة بالمركزيات النقابية المناضلة والفاعلين التربويين، لن يزيد الوضع إلا احتقانا وتصعيدا في واقع يستوجب مكافئة رجال ونساء المدرسة العمومية الذين بذلوا مجهودات محترمة في زمن الجائحة بدل سحلهم وتعريض كرامتهم للإهانة.. بل من الواجب الإنصات لهم وإلى تطلعاتهم كلما تعلق الأمر بحال ومستقبل المدرسة.. عقلية "الأرض المحروقة" لن تؤدي في نهاية المطاف إلا الى خراب المدرسة العمومية.

لم يعد خافيا أن استراتيجية هندسة الرضى بالإكراه قد تفعل فعلها في مجالات اجتماعية عدة خاصة منها الهشة والمقصية اجتماعيا ومجاليا عن طريق الترهيب والترغيب، لكن الرهان على نجاح هذه الاستراتيجية في العلاقة بغضب نساء ورجال التعليم لوقف دورات الاحتجاج المتراكمة والمرشحة للاستمرار هو ضرب من الوهم، الأمر الذي يفرض على المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس الحكومة ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني إعمال الحكمة والتعامل مع المدرسة المغربية كقضية استراتيجية تتموقع في قلب كل خطاب أو سياسة عمومية تتحدث لغة العدالة والديمقراطية والتأهيل الاجتماعي، لأن المدخل الأساسي لإنتاج مجتمع المواطنة هو إنتاج مدرسة مواطنة، ومن قيم المواطنة احترام حقوق الفئات التعليمية في حراك سوسيو- مهني لا تحكمه ميكانيزمات "التعاقد" و"التجميد" والمماطلة، وكذا احترام حقها الدستوري في الاحتجاج والتظاهر السلمي وصيانة كرامتها ضد كل أشكال العدوان والإهانة.. فهل تنتصر روح المسؤولية والحكمة على خطاب الأزمة والتأزيم ؟

الانتخابات بطعم الفساد

• صفي الدين البدالي

تستعد الدولة المغربية لتنظيم الانتخابات التشريعية والمهنية والانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية بعد ربيع السنة الجارية، في سياق عام دولي ووطني تطغى عليه مخلفات جائحة كرونا ويعرف استمرار انحدار المؤشر الاقتصادي وتنامي حالة الاحتقان الشعبي في عدة دول وفي المغرب، حيث تضررت شريحة واسعة من فئات الشعب جراء الحجر الصحي. وستجري الدولة المغربية عملية الانتخابات في جو سياسي يطبعه التضييق على الحريات العامة وعلى الصحافة والصحافيين، وتطغى عليه مظاهر الفساد ونهب المال العام والرشوة بالمؤسسات العمومية وشبه العمومية وغيرها، وانعدام الخدمات الاجتماعية وتراجع الفعل الصحي والفعل التربوي بفعل تخلي الحكومة على القطاعات الاجتماعية لفائدة القطاع الخاص. ولربما ستجري الانتخابات في حالة ما إذا حقق المغرب نسبة 60 من عملية التلقيح ضد فيروس كورونا، حسب وزارة الداخلية، وذلك بعد أن تمت المصادقة على القوانين التنظيمية المعدلة للقوانين السابقة للانتخابات، وهي القوانين التنظيمية التي من شأنها تأطير الانتخابات المقبلة، حيث تتلخص في منطوقها بصفة عامة إلى تطوير قواعد النظام الانتخابي عبر تقوية الضمانات الانتخابية، وضبط قواعد استفادة الأحزاب السياسية من الدعم المالي، وتخليق العمليات الانتخابية، وتعزيز الشفافية المالية للحملات الانتخابية للمرشحين، وقانون تنظيمي متعلق بمجلس النواب الذي يهدف على الخصوص إلى تطوير الآلية التشريعية المتعلقة بالتمثيلية النسائية، عبر تعويض الدائرة الانتخابية الوطنية بدوائر انتخابية جهوية، اعتبارا للمكانة الدستورية للجهة في التنظيم الترابي للمغرب، ثم عقلنة الانتدابات الانتخابية، من خلال التنصيص على تنافي صفة برلماني مع رئاسة المجالس المنتخبة التي يفوق عدد سكانها 300 ألف نسمة. وقانون تنظيمي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين يتم بموجبه حفاظ المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية على فريق برلماني خاص بها داخل المجلس، وذلك بهدف تمكينها من التعبير عن انشغالات ومطالب الفاعلين الاقتصاديين والمقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى .والقانون المتعلق ب"ضبط مسطرة الترشح لانتخابات مجالس العمالات والأقاليم وإقرار آلية لضمان مشاركة النساء، عن طريق تخصيص ثلث المقاعد لهن في كل مجلس". والرفع من قيمة الدعم العمومي المخصص للأحزاب، قصد "مواكبتها، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية، مع تخصيص جزء لفائدة الأطر التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار".

إن القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية المقبلة التي أقرتها الدولة المغربية ما هي إلا استنساخ للقوانين السالفة مع شيء من بعض اللمسات التقنية وبعض التعديلات البسيطة على مستوى الدوائر الانتخابية الوطنية والجهوية والدعم المادي للأحزاب المشاركة في عملية الانتخابات، وهي قوانين في جوهرها لا تساعد على المشاركة السياسية الفعلية من طرف أغلبية المواطنين والمواطنات، بل ستعمقها أكثر بفعل القاسم الانتخابي الذي تم اعتماد احتسابه على قاعدة عدد المسجلين بدل المصوتين، حيث سيصبح المتوفى والذي لم يشطب عليه من المشاركين في "اللعبة الديمقراطية"، وتسعى الدولة من خلال هذا القانون تغطية فشلها في تحقيق نسبة محترمة من المشاركة في عملية الانتخابات وكذلك عجزها في تخليق الحياة السياسية، لأنها لم تستطع الحد من نسبة المقاطعين. ولم تستطع القطع مع الفساد الانتخابي الذي أصبح ظاهرة انتخابية تتجلى في استغلال النفوذ وشراء الأصوات وعدم وضوح الخريطة الانتخابية من خلال الانفراد بعملية تحديد الدوائر الانتخابية وذلك لضمان الأغلبية المخزنية في المجالس المنتخبة وفي الحكومة. هذه كلها مظاهر لا تريد الدولة المغربية الإقلاع، عنها مما أدى بأغلبية المواطنين والمواطنات إلى العزوف عن التصويت بل حتى في المشاركة السياسية.

إن القوانين التي جاءت بها الحكومة لا تساعد على تخليق الحياة السياسية العامة، لأنها لم تقطع مع الفساد كيفما كانت مظاهره، السياسية والأخلاقية والمالية والإدارية والاجتماعية. ولم تكن لها الشجاعة أن تضع شروطا صارمة للترشيح ومنها عدم السماح لكل من له سوابق لها ارتباط بالفساد ونهب المال العام والتزوير والفساد الإداري والأخلاقي، ومن الذين تمت إدانتهم ومن الذين لا زالوا متابعين، ولم تلزم الدولة الأحزاب السياسية بعدم ترشيح هؤلاء. لأنه من شروط الأخلاق الديمقراطية تقدير المؤسسات الدستورية وحمايتها من رموز الفساد حتى تساهم في البناء الديمقراطي المنشود. لكن يبدو من خلال هذه القوانين بأن الدولة المغربية لا زالت لم تقتنع بعد بأن الانتخابات في بلادنا هي انتخابات دائما تأتي بطعم الفساد وأن القوانين الجديدة/ القديمة لن تحقق الأهداف الانتخابية التي هي وليدة الإنسانية منذ القدم، والتي تبناها الإنسان من أجل بناء دولة الحق والقانون والبناء الديمقراطي الحقيقي الذي يضمن سيادة العدالة الاجتماعية والمحاسبة والمسائلة وربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب. فالانتخابات كما اعتمدها الإنسان هي أداة ووسيلة للبناء الديمقراطي الحقيقي والمحاسبة وتقديم الحصيلة للشعب، كانت سلبية أو إيجابية، من أجل القطع مع كل المظاهر التي تسيء إلى أصوات الشعب، وليست غاية للمكاسب والاغتناء عبر مقاعد في البرلمان أو في الجهة أو في مجلس المستشارين أو "للاستوزار". إن الدولة المغربية لا تريد الإقلاع عن سياسة إعادة الإنتاج الانتخابي الذي يضمن لرموز الفساد ونهب المال العام ورموز الفساد الانتخابي الولوج إلى المؤسسات الدستورية، حتى يكونوا حاجزا ضد كل قانون يخدم الطبقة الشعبية المقهورة وحتى تكون لهم الحصانة ليفعلوا ما يريدون وما لا يريده الشعب. إن الانتخابات يجب أن تكون مبنية على أسس دستورية لتضمن تطبيق الفكر الديمقراطي الذي يدعو إلى اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، والذي يحترم رأي أفراد الأمة، و يقوي المجلس النيابي أو مجلس المستشارين ويجعل من الانتخابات حقا من حقوق الأفراد والجماعات. فيضمن دورهم الإيجابي في الحياة السياسية العامة وفي مجتمعهم. لكننا لما نجد الأحزاب تتسابق من أجل استقطاب رموز الفساد ونهب المال العام والذين صدرت في حقهم أحكاما قضائية قصد ترشيحهم، لأنهم أصحاب مال ولهم خبرة في الفساد الانتخابي، نقول عاليا إن الانتخابات في بلادنا قادمة، لكن بطعم الفساد.

• مراد بلميلود

مشروع تقنين نبتة الكيف أم تقنين الوهم

انخرط المغرب في السياسة العالمية التي سعت إلى تقنين نبتة الكيف، مستفيدا من إضفاء شرعية دولية على القنب الهندي، للبحث له عن موقع مريح في المنافسة الدولية كما ونوعا. كما تم الدفع ببعض الأحزاب السياسة وجمعيات المجتمع المدني إلى المبادرة برفع مطلب التقنين، فاستجابت الحكومة لذلك سنة 2021. وقد سحبت فعلا الأمم المتحدة القنب الهندي من لائحة المخدرات الخطيرة، مما شجع المغرب على الترويج لانخراطه في الاستراتيجية العالمية التي تستهدف تقليص العرض والطلب واحترام حقوق الإنسان والبيئة وخدمة التنمية المستدامة وفقا لتوصيات الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مروجي خطاب التقنين يؤكدون على الاستعمالات الطبية والصيدلية للقنب الهندي واستخراج مواد التجميل والبناء والتنظيف والأعلاف.. دون استعماله في المجال الترفيهي والسياحي كما كان يطالب البعض. فهل تقنين الكيف هو الحل السحري لتنمية الريف الأوسط؟ وهل التقنين يحل مشكلة الاتجار وتعاطي المخدرات؟ ألا يمكن معالجة المشكل بحل وليس بمشكل آخر؟ ألا يمكن أن يكون الحل إتماما لمشروع طريق الوحدة الذي أعلنه الشهيد المهدي بن بركة؟

صعوبات تنزيل قانون تقنين نبتة الكيف

إن تنزيل قانون نبتة الكيف تنتظره صعوبات جمة، إن لم يتم إقباره كما أقبرت المشاريع السابقة (وكالة تنمية أقاليم الشمال، سياسات قطاعية)، أو جعله بدون جدوى مادام لم يحقق الهدف الأساس منه والمتمثل في مكافحة المخدرات وخلق تنمية شاملة بالمنطقة، ومنها:

1 - تحديد المنطقة المعنية بالتقنين: يعتبر تحديد المنطقة المعنية بالتقنين أول الإشكالات التي تعترض هذا القانون، بين من يطالب بحصرها في المنطقة التاريخية (كتامة ـ بني خالد ـ بني سدات)، ومن يضف إليها مناطق مجاورة مشابهة للمنطقة التاريخية من حيث التضاريس والمناخ، ومن يطالب بتقنين النبتة في كل المناطق التي يزرع فيها اليوم (الحسيمة ـ العرائش ـ تاونات ـ وزان ـ الشاون ـ تطوان).

2 - ثمن المنتوج: عند استخراج المخدر من نبتة الكيف يكون الثمن مرتفعا، وهو الذي جعل المزارعين يفضلونه عن الزراعات الأخرى، لأن دخله السنوي هو الذي يضمن لهم لقمة العيش. لذلك لن يقبلوا ببيعه بثمن البطاطس أو البصل، وهو ما سيدفعهم إلى الامتناع عن زراعته أو زراعته واستخراج المخدر منه.

3 - ملكية الأرض: من بين الشروط التي نص عليها مشروع التقنين لتسليم رخص الزراعة، هناك شرط في خدمة المزارعين الكبار، لا يتوفر في العديد من المزارعين الفقراء ومن الذين لا يتوفرون على أرض. شرط ملكية الأرض أو ما يثبت ذلك، خصوصا في ظل انتشار ظاهرة الترامي على الملك الغابوي.

4 - هيكلة التعاونيات: لن يختلف قانون تقنين نبتة الكيف عن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمغرب الأخضر وغيرها من السياسات التي استحوذ عليها الكبار وهمش خلالها الدراويش وهم الغالبية العظمى من ساكنة منطقة زراعة الكيف.

5 - ارتفاع نسبة الأمية والجهل: وهي متفشية وسط الساكنة المعنية بالقانون، وهو ما سيعيق التواصل بينها وبين المشرفين على تنزيل القانون لانخراطها في تفعيله، مما يجعلها أداة طيعة في يد المزارعين الأباطرة.

6 - معتقلي نبتة الكيف: رغم أن المدافعين عن تقنين نبتة الكيف، قدموا قضية المطاردين والمعتقلين بسبب زراعة الكيف أو الاعتداء على الملك الغابوي كحجة حقوقية لإضفاء الشرعية على مطلبهم، إلا أن مشروع القانون لم

يشر بالمطلق لهذه النقطة، هكذا ستستمر المطاردات والملاحقات والحرمان من الوثائق الإدارية، وتزداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية استفحالا، رغم تقنين نبتة الكيف.

من أجل حل بعيد عن المخدرات

زيادة على كون المخدرات أحد تجليات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأخطرها على أي مجتمع، لكونها تغتال عقول وصحة وضمائر الطفولة والشباب، ومن ثم إبعادهم عن الانخراط في النضال الشعبي، فهي آفة وجريمة لا تعوض أضرارها لا أموال التقنين ولا أموال التهريب. لذلك تحتاج مكافحتها إلى تضافر جهود الدولة والمجتمع سواء على مستوى الترويج أو التحسيس بمخاطرها على الفرد والمجتمع، لا البحث لها عن مسوغات حقوقية أو تنموية وخزعبلات الموروث الثقافي، مادام ضررها على الإنسان بصحته الجسدية والنفسية والعقلية باديا، وقد جرمتها كل الشعوب والحضارات التي سبقتنا إلى زراعة هذه النبتة العجيبة. ومادامت ضمانات تحويلها إلى استخراج المخدرات بدل الاستعمالات الموعودة غير مضمونة، وكل المؤشرات المتوفرة توحي بفشل تنزيل القانون.

فإذا كان هناك انتشار واسع لاستهلاك المخدرات والاتجار فيها على الصعيد الوطني، فإن حل هذه المعضلة يحتاج إلى القضاء على نبتتها وليس تقنينها، خصوصا في ظل سيادة الفساد الذي يعتبر التربة الخصبة لكل التجاوزات. ونظرا كذلك للمبلغ الكبير الذي تدره المخدرات، والذي قد يهدد السلامة الداخلية للدولة إن سيطرت عليها العصابات المغربية ذات الصيت الدولي والمتخصصة في التهريب الدولي. وقد رأينا كيف تم الربط بين حراك الريف وأحد كبار أباطرة المخدرات،

الذي خرج في خطاب مطول يذكرنا بخطب العقيد القذافي، لضرب مصداقية الحراك ونسف شرعيته الشعبية. كما أن هذا القانون لن يتجاوز حدود رفع الحرج عن الدولة المغربية بشرعنة زراعة نبتة الكيف، وتكييفها مع التحولات الدولية بالنسبة لهذه القضية، دون تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في خلق تنمية شاملة بالمنطقة.

فإذا كان بإمكان القانون أن يحرر المزارعين من لا شرعية زراعتهم، فإنه لا يمكنه تنمية مجال جغرافي واسع بكثافة سكانية عالية تعاني من الأمية والجهل والبطالة والفقر والهشاشة وغياب التغطية الصحية والاجتماعية وضعف المداخيل وانتشار الرشوة والصراع اليومي مع السلطات المحلية. فقضية أراضي الكيف هي قضية أغلب أراضي القرى الجبلية في الريف والأطلس والجنوب الشرقي، والتي تحتاج إلى تنمية شاملة بمقاربة حقوقية.

فهذه المناطق كانت أولى بأموال برنامج المغرب الأخضر(الفلاحة) وحتى الأزرق(السياحة)، وبأموال المشاريع الكبرى التي استنزفت ميزانية الدولة دون أن تقدم نتائج كبرى (السياحة ـ القطار السريع). فإيجاد حل لهذه المناطق يتطلب بحثا عن عناصر الانسجام والتكامل بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل خلق تنمية شاملة بها، بناء على قواعد الإنصاف والعدالة الاجتماعية والتضامن بين الجهات.

طريق الوحدة مشروع لم يكتمل

لم يكن مقترح الشهيد المهدي بن بركة بإنشاء طريق الوحدة الرابط بين بلدة كتامة ومدينة تاونات يستهدف فقط ربط المنطقة الاستعمارية الإسبانية بالمنطقة الاستعمارية الفرنسية فحسب، بل كان مقترحا لتوفير البنى الضرورية لخلق تنمية شاملة بكامل التراب الوطني، مع القطع مع سياسة المغرب غير النافع. لذلك سيبقى الحلم مشروعا بخلق تنمية شاملة للمنطقة، من خلال البحث عن بدائل تقوم على عقلنة عمليات التخطيط والتدبير والإنتاج والتسويق لضمان مردودية أكبر، تضمن للساكنة الحق في العمل والسكن والتعليم والشغل والصحة والعيش الكريم بحرية وكرامة، خصوصا وأن المنطقة كانت معروفة بزراعة العنب واللوز والجوز وغيرها، قبل أن تغزوها نبتة الكيف وتزدهر زراعتها. أو تحويل منطقة جبل تدغين إلى إفرن ثانية، لما توفره من إمكانيات السياحة الجبلية، واستغلال المؤهلات الطبيعية الحقيقية وليس الخرافية.

وهذا لا يمكن أن يتحقق دون أن تلعب الدولة أدوارها الرئيسية، من خلال تنويع الاقتصاد بالمنطقة عبر تنويع الخدمات والمهن والمقاولات الزراعية وغير الزراعية، وتأطير الفلاحين والمهنيين وتنظيمهم في تعاونيات، وتوفير الدعم وتمويل المقاولين والفلاحين عبر قروض تشجيعية، وتقديم إعفاءات ضريبية وغيرها من الإجراءات التحفيزية. وهي أدوار لا ننتظر من الدولة القيام بها في ظل سيادة سياسة الريع والسلطة والتوزيع غير العادل للثروة والفساد بحماية من الاستبداد السياسي، لذلك فهي تقدم قوانين تكرس الواقع المتعفن بدل تغييره.

إن استغلال نبتة الكيف نشاط اقتصادي كسائر الأنشطة الفلاحية الأخرى، لكنه مدمر للإنسان والاقتصاد والمجتمع، يعرف هو الآخر تفاوتا طبقيا (عمال زراعيين ـ فلاحين فقراء وصغار ومتوسطين وكبار) لذلك سيكون هذا القانون في خدمة الكبار فقط دون أن يقدم للمهمشين شيئا يذكر. كما أنه لن يضع حدا لاستخراج المخدرات وترويجها، ولن يمكن من تنمية المنطقة وإخراجها من التهميش، ليستمر انتظار مشروع سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي بديل يحرر الإنسان والاقتصاد من التهميش والإقصاء والتخلف..

الأخطر في هذا أن الدولة المغربية مستمرة في قطع الأرزاق دون توفير بدائل لذلك، فبعد إغلاق منافذ التهريب عبر الحدود الجزائرية ومعبري سبتة و مليلية، وبعد تراجع عائدات المهاجرين من العملة الصعبة، يأتي الدور على نبتة الكيف، لتكون الدولة بذلك قد أغلقت كل المنافذ التي كانت توفر لملايين مغاربة الشمال من وجدة إلى طنجة لقمة العيش، دون أن توفر بدائل اقتصادية تعوض أنشطة التهريب والمخدرات، وهو ما يحمل بين ثناياه بارودا قابلا للانفجار في أية لحظة، ولنا في حراك الريف خير مثال على ما نقول.

التطبيع وخطر تفكيك الهوية الوطنية

كشف قرار الدولة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" عن حجم الاختراق الصهيوني للمجتمع المغربي.. فقد تعالت أصوات مؤيدة لهذا القرار في الوقت الذي كانت فيه أغلبية المواطنين تحت تأثير المفاجأة.

ويجب الاعتراف أن هذا تحول كبير ومفاجئ في تعامل فئات معينة مع كيان عنصري و استعماري كان إلى حد قريب يعتبر العدو الأول للأمة العربية والإسلامية.. هذا التحول الذي حصل في الوقت الذي تزداد فيه عزلة هذا الكيان على الصعيد العالمي.. وتستفحل أزماته الداخلية.. وتنكشف أمام الرأي العام العالمي طبيعته الفاشستية.

■ غريب محمد

إن هذا النجاح السهل الذي حققته الدعاية الصهيونية يكشف عن هشاشة المجتمع المغربي الذي فقد الكثير من مناعته أمام الغزو الثقافي.

إن العقل السليم لا يحتاج إلى أدلة ليتأكد أن"إسرائيل" هي التجسيد الحي للشر في عالم اليوم، إذ تكفي العودة إلى تاريخها الدموي وإلى الوقائع والأحداث اليومية للتأكد أنه لا يمكن أن تكون العلاقة طبيعية مع كيان غير طبيعي، إلا إذا اعتبرنا القتل والاحتلال والعنصرية أمورا طبيعية.

لكن هؤلاء المهرولين لم ينتبهوا إلى أن دعوتهم للتطبيع مع "إسرائيل" هي دعوة من جانب واحد.. وأنها ليست نتيجة لحوار متكافئ بل هي نتيجة للابتزاز والضغط والإخضاع.

إنهم يقولون إن الزمن تغير وهو ما يفرض تغيير المواقف.. ولكنهم يقفزون على حقيقة أن الزمن المتغير يفرض أن يكون تغيير المواقف متبادلا، وخاصة من طرف الجانب المعتدي. غير أن الواقع يقول العكس تماما ف"إسرائيل" في الوقت الذي تعطي لنفسها حق احتلال أراضي الفلسطينيين فإنها تنفي عنهم حقهم في الدفاع عن وطنهم.. وهي اليوم تسعى مع سياسة التطبيع إلى أن ترسخ في الأذهان أنها تسعى إلى السلام ولكنها لم تجد شركاء من أجل ذلك في الجانب الفلسطيني.. وأن بناء جدار الفصل العنصري وبناء المستوطنات على أراضي الفلسطينيين هي أمور طبيعية.. وأن غير الطبيعي هو أن يقاوم الفلسطينيون نظام الأبارتهايد هذا المفروض عليهم بقوة الحديد والنار.

إن الحقائق اليومية تؤكد على أن الصهيونية لازالت وفية لثوابتها وأن مقولة الزمن المتغير لم تخترق سوى الوعي المهزوم الذي يطلب من الشعوب العربية والإسلامية أن تعيد صياغة مواقفها.. وتقوم بعملية تطويع ذاتي تؤدي ليس فقط إلى القبول بالهزيمة بل تؤدي إلى الإلغاء الذاتي والتنكر للتاريخ وللتضحيات واعتبارها خطيئة تستدعي إعلان التوبة وطلب الغفران.

لقد كان أول ضحايا الدعاية الصهيونية هم أصحاب الشخصية المهزوزة والضعيفة الذين فقدوا البوصلة وتمكن منهم اليأس.. إنهم مستعدون للقيام بالتطويع الذاتي والانكسار أمام غطرسة الصهاينة.. ولتبرير انهزاميتهم يحاولون الظهور بمظهر المتسامحين و الحداثيين الذين يرفضون التعصب والتمييز العنصري.

إن دعاة التطبيع يبشرون في الواقع بأيديولوجية الانهزام التي تسعى إلى ضرب

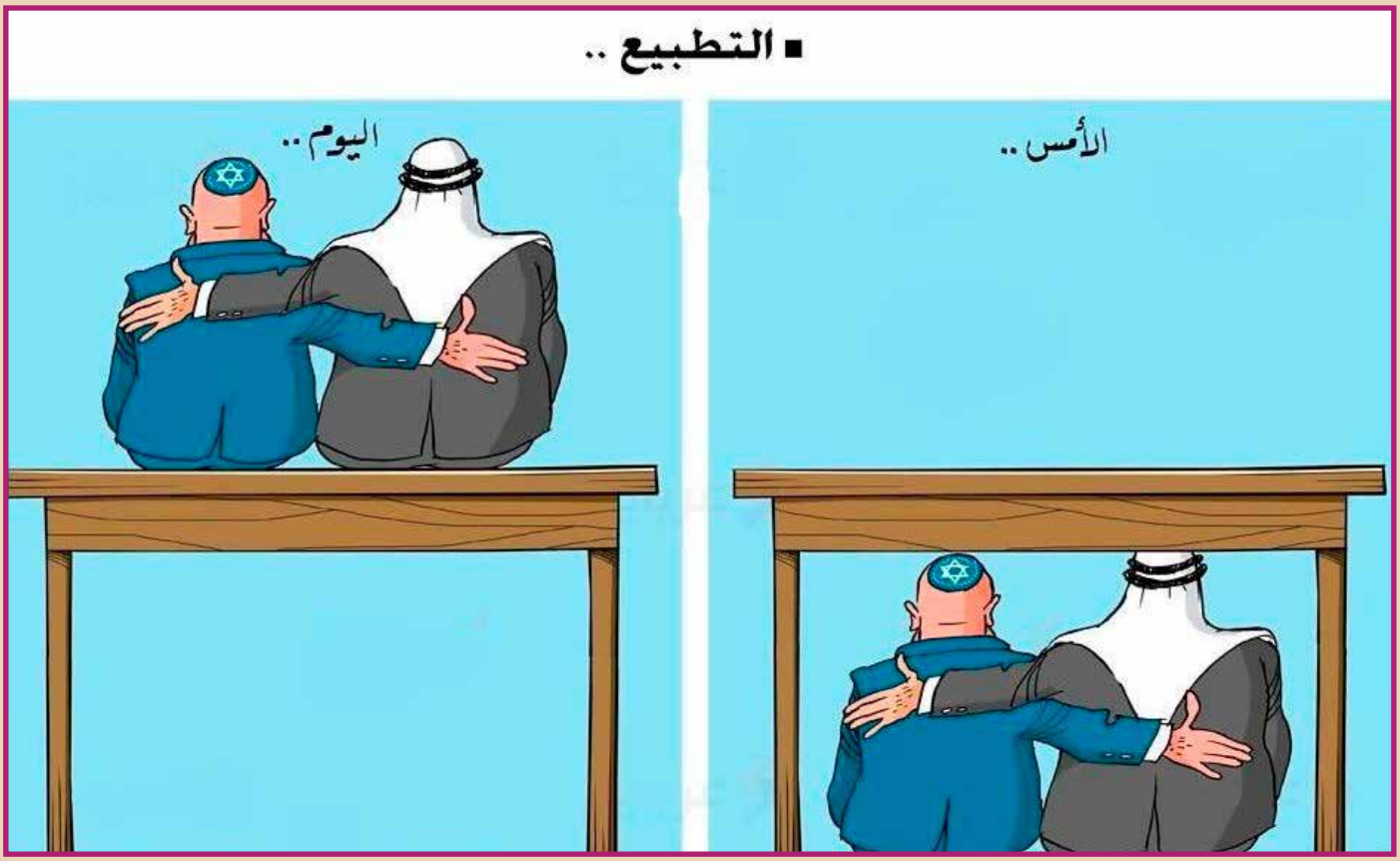

الأسس الموضوعية التي يقوم عليها النضال من أجل الحرية والكرامة.. إنهم يقبلون أن يبقى تاريخ الصهيونية ثابتا وطاهرا لا يمسه أي تغيير.. وأن تبقى سياستها العدوانية كما هي.. وبرامجها التعليمية التي تغرس في نفوس الأطفال اليهود كراهية واحتقار غير اليهود، وتعتبر قتل الفلسطيني واجبا دينيا.. وفي نفس الوقت نقوم نحن بتغيير مواقفنا وصياغتها بشكل يتوافق مع مخططاتها الاستعمارية والعنصرية.

إذن التطبيع باختصار وبكل بساطة يعني السيطرة والإخضاع من جهة والاستسلام والهزيمة من جهة أخرى.. وكل الثرثرة حول منطق العلاقات الدولية والتسامح بين الأديان وحكاية "أبناء عمومتنا"... الخ، ما هي إلا محاولات لإخفاء هذه الحقيقة الموضوعية وتبرير الهرولة و الانبطاح.

إن ابتزاز الصهاينة لا حدود له وهم خبراء في هذا المجال.. وكلما حصلوا على تنازلات زاد ضغطهم للحصول على المزيد.. ولقد شاهد الجميع رئيس الوزراء الإسرائيلي وهو يفتخر بتطبيع العلاقة مع النظام المغربي وخلفه خريطة تظهر فيه الصحراء المغربية مفصولة عن بقية التراب الوطني. إنه ابتزاز واضح موجه للسلطات المغربيةّ: إذا أردتم اعترافنا بمغربية الصحراء فلذلك ثمن أخر غير تطبيع العلاقات، و بعد ذلك سوف ينتقلون إلى المطالبة بتعويض اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل رغم أن الحركة الصهيونية هي التي قامت بتهجيرهم وسمحت لهم بالسطو على بيوت الفلسطينيين وممتلكاتهم.. وهكذا كلما تنازل المطبعون كلما زاد الضغط.

هذه هي الحقيقة المرة التي يحاولون إخفاءها.. ولكن كيف وصلنا إلى هذه الحالة ؟ وكيف أصبحنا مضطرين للدفاع عن البديهيات ونجد صعوبة في إقناع الناس بالحقائق الصارخة ؟

صحيح أن الصهاينة قد نجحوا في اختراق مجتمعاتنا وان الأنظمة القائمة قد ساعدتهم في تحقيق هذا الاختراق معتقدة أن ذلك سيساعدها على تصفية القضية الفلسطينية، ولكن كيف غاب عن الحكام أن "إسرائيل" تشكل خطرا ليس فقط على الشعب الفلسطيني وإنما على كل الشعوب العربية والإسلامية بل وحتى على كيان الدول القائمة.

إن "إسرائيل" كانت ولا زالت أداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية في العالم العربي والإسلامي.. هذه المخططات التي تهدف إلى تقسيم الشعوب على أسس طائفية وعرقية ودينية لتقضي بذلك على كل محاولة للنهوض والتحرر من التبعية والتخلف.. ومعروف أن "إسرائيل" تحمل عقيدة الحرب على المجتمعات وتشجع حرب المجتمع على نفسه.. ومعروف دورها في بعض المناطق حيث يتم التحريض على الأخر.. ويتم تقديم الخلاص على أنه في انكسار كيان الدولة وفي قيام كيانات عرقية تشبه في طبيعتها الكيان الصهيوني القائم على رابطة الدين والصفاء العرقي.

السؤال الكبير الذي يفرض نفسه هو : إذا وجدت "إسرائيل" في مجتمعاتنا من يريد الخروج من التاريخ والعودة إلى القبيلة والعشيرة.. وإذا وجدت بيننا من يمسك معها بالطرف الأخر من المسطرة العنصرية كما كان يقول الشهيد غسان كنفاني.. فكيف تقبل الدولة أن تفتح حدودها وأراضيها أمام من يهدد سيادتها ويخطط لتفكيكها ؟

فكيك تدفع ثمن صمودها التاريخي

• المراسل . فكيك

تتوالى الأحداث بين المغرب والجزائر ولكن من أجل أن لا يتغير أي شيء. فعند كل توتر داخلي يعمل الجيش الجزائري على تصدير أزمته إلى المغرب مستعملا "جبهة البوليساريو" كأداة لخلق وافتعال المشاكل بهدف صرف أنظار الشعب الجزائري عن مشاكله الداخلية.

فبعد تأمين الجيش المغربي لمعبر الكركرات يوم 13 نونبر 2020 نظم الجيش الجزائري يومي 17 و18 يناير 2021 مناورات عسكرية واسعة بمنطقة تندوف استعملت فيها ترسانة من الأسلحة الحديثة التي كلفت الجزائر ميزانية ضخمة.. وقد رافقت هذه المناورات حملة إعلامية مكثفة خاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء وما تبع ذلك من تطبيع المغرب للعلاقات مع الكيان الصهيوني.

فقد كتبت مجلة "الجيش" وهي مجلة مؤثرة وقريبة من الجيش الجزائري عن "التهديدات الوشيكة التي تضغط بواسطتها بعض الأطراف على أمن المنطقة" في إشارة واضحة إلى المغرب وإلى الدور المحتمل أن يلعبه الكيان الصهيوني في المنطقة .

السلطات المغربية من جهتها تدرك الخلفيات المتحكمة في قادة الجيش الجزائري وتتفادى السقوط في فخ المواجهة المباشرة .. وهذا ما اتضح جليا خلال الأسبوع الأول من شهر مارس الماضي عندما تدخلت السلطات الجزائرية وأبلغت الفلاحين المغاربة الذين يستغلون واحات منطقة العرجة – تبعد عن فكيك بخمس كيلومترات. بضرورة إخلاء أراضيهم قبل حلول 18 مارس 2021 بدعوى أن هذه الأراضي هي جزء من التراب الجزائري.

الاستفزاز الجزائري هذه المرة سيؤدي ثمنه سكان فكيك وعلى رأسهم الفلاحون الذين فقدوا أراضي يتوفرون على عقود ملكيتها ويستغلونها منذ سنين.. بل هناك من استثمر أموالا طائلة في أعمال التنقيب عن المياه واستصلاح الأرض وزراعة أشجار النخيل.

أمام صمت السلطات المغربية وجد الفلاحون أنفسهم في مواجهة غير متكافئة مع الجزائر على الرغم من توفرهم على عقود ملكية الأرض التي كانوا يستغلونها منذ عقود والتي يحميها القانون الدولي، الذي يميز بين سيادة الدولة على الأرض وحق الملكية الخاصة التي لا يمكن نقلها إلا بشرط تعويض أصحابها.

إن المظاهرات الغاضبة التي نظمها المواطنون هي رسالة موجهة إلى السلطات المغربية التي لم تتعامل بشكل جدي مع مطالبهم وتمسكهم بالمجال الحيوي لمدينة فكيك الذي بدونه تفقد كل المنطقة أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية.

سكان المنطقة بخبرتهم يعرفون أن تحرك الجزائر في هذا الظرف له خلفيات سياسية.. وأن هذه ليست هي المرة الأولى التي تلجأ فيها إلى اقتطاع أجزاء من التراب المغربي فخلال مرحلة السبعينات وحدها تم إجبار المزارعين على إخلاء أراضي قصر أولاد زناكة والملياس وتمزوغت وأولاد رفيعة وغيرها من واحات النخيل التي تحولت بعد ذلك إلى أراضي جرداء.

هذه السياسة يمكن أن تتكرر مستقبلا خاصة في ظل الغموض الذي تركته اتفاقية سنة 1972 وفي ظل التوتر الدائم الذي يطبع العلاقات بين الجارين.

إن الغائب الأكبر في هذا النزاع المفتعل هما الشعبان المغربي والجزائري اللذان تكمن مصلحتهما في إنهاء حالة التوتر وفتح الحدود المغلقة منذ سنة 1994 وإقامة علاقات التعاون خدمة للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

إن الحسابات الجيوسياسية مهمة في العلاقات الدولية لكنها تبقى بدون نتائج تذكر إذا لم تكن مسنودة بجبهة داخلية قوية.

اليوم كل المؤشرات على الأرض تؤكد أن السلطات المغربية لا زالت وفية لنهجها القديم حيث تسعى إلى الالتفاف على الدينامية التي أطلقها السكان محليا وكذلك تلك التي توازيها في الخارج والتي تقودها الجالية الفكيكية في المهجر.

إن اللقاء الموسع الذي انعقد في مدينة وجدة يوم 10 أبريل 2021 والذي حضرته فعاليات قانونية ورجال أعمال وممثلين عن مؤسسة أصدقاء فكيك وممثلين عن المجلس النيابي لقصر أولاد سليمان وبعض قصور فكيك وعدد من المتضررين وبعض فعاليات المجتمع المدني قد أسفر عن وضع استراتيجية للتحرك ترتكز على نقطتين أساسيتين:

الأولى تتعلق بتعويض المتضررين عن الأضرار التي لحقت بهم.. والثانية تهدف إلى العودة إلى وضعية ما قبل 18 مارس والسماح للفلاحين باستغلال أراضيهم بغض النظر عن السيادة.. وهذا يقتضي العمل والتنسيق مع السلطات والمؤسسات المسؤولة.

لكن بعض الفاعلين الأساسيين في الحراك الشعبي يؤكدون أن لقاء وجدة سمح ببروز رأيين مختلفين. الأول يعتبر أن الدولة تتحمل المسؤولية فيما وقع وذلك لاعتبارات سياسية وقانونية وحقوقية وتتعلق أساسا بمقتضيات اتفاقية 1972 التي لم تحترم الحقوق التاريخية للسكان على الأرض ولذلك وجب استحضار إمكانية الترافع ضدها وعدم استبعاد هذا المسار.

أما الرأي الثاني فهو يرى أن الدولة المغربية لا تتحمل أية مسؤولية فيما وقع.. وأنه يجب التنسيق التام معها ولا يمكن السير في مسار ترفضه.. وهذا الرأي هو الذي ساد في لقاء وجدة والذي لم يصدر عنه أي بيان رسمي مما جعل الجالية الفكيكية تطالب بتوضيحات رسمية ولكن دوم جدوى.

إذن يبدو أن استراتيجية الدولة المغربية هي الثابت أي الاعتماد على الأعيان وسياسة الامتيازات لضمان ولائهم، وفي المقابل قطع الطريق على المبادرات الشعبية التي تستمد مصداقيتها من حرص المواطنين على الدفاع عن الأرض والإنسان.

لكن بعد 46 سنة من تدبير ملف الصحراء يظهر أن هذه السياسة لم تكرس إلا حالة الجمود التي لا تخدم سوى مصلحة النظامين المغربي والجزائري.

• سعاد فريقش
جمعية المغاربة بفرنسا

فرنسا تخنق المهاجرين وسط الجائحة

في الوقت الذي تستعد فيه فرنسا لترتيبات ما بعد جائحة كورونا، لا زال المهاجرون والمهاجرات يعيشون وضعية مزرية، خصوصا على المستوى الصحي، فأمام فشل الدولة في تحقيق الأمن الصحي بتعزيز البنية التحتية الكافية، فإن الجائحة أودت بحياة مئات المهاجرين بلغ معدل وفاياتهم خلال الموجة الأولى للوباء ضعف المواطنين الفرنسيين، كما اثر انتشار الوباء سلبا على جميع المستويات؛ فقد أظهرت بعض الدراسات لجامعات أوروبية منضوية تحت لواء منظمة الصحة العالمية، حول العواقب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإدارية لمختلف فئات المهاجرين والمهاجرات بصفة قانونية أو وفي إطار التسوية أو بصفة غير قانونية، عن تفاقم هشاشة و تدهور ظروف عيشهم لانعدام فرص الشغل، وتعمق عزلتهم بالإضافة إلى تأثرهم على المستوى الصحي والسيكولوجي.

لقد أدى قرار تطبيق الحجر الصحي وحضر التجول وإغلاق مجموعة من المرافق كالمقاهي والمحلات التجارية.. إلى تشرد عدد كبير من العمال بدون إقامة قانونية أو عاملين بصفة

غير قانونية، مما أدى بهم إلى التكتل داخل مخيمات بضواحي المدن الكبرى في وضعية صعبة وغير لائقة، تنعدم فيها شروط الوقاية الصحية وظروف العيش الكريم، مما شكل أرضية خصبة لانتشار الوباء.

كما أدى الزج ببعضهم داخل مراكز الحجز الإداري دون مراعاة عددهم و ظروفهم الاجتماعية المزرية، إلى تعميق معاناتهم، فحسب تقرير "مركز المراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية" أصبحت ظروف العيش داخل مراكز الاحتجاز الإداري في فرنسا شبيهة بالسجون في غياب الوقاية وغياب أدنى احترام لكرامة وحقوق المحجوزين. ولمواجهة هذه الوضعية الدراماتيكية، طالبت منظمات غير حكومية بضرورة اتخاذ التدابير التالية :

- وضع آليات الحماية المختلفة للأشخاص المعرضين للخطر، المنصوص عليها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- إغلاق مراكز الاحتجاز المختلفة بشكل عاجل للمهاجرين غير الشرعيين في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.
- تسوية الوضع الإداري لجميع المهاجرين حتى يتمكنوا من العيش والعمل بكرامة وتلافي الوقوع في يد شبكات المافيا والعمل السري المفروض عليهم.

رغم المطالبة بتسوية أوضاع هؤلاء المحجوزين وبإغلاق هذه المراكز بفرنسا، إلا أن هذه المطالب لم تلقى الاستجابة المرجوة. في الوقت ذاته أعلنت السلطات العامة البرتغالية يوم 28 مارس 2020 عن تسوية مؤقتة لوضعية المهاجرين الذين ينتظرون تصاريح الإقامة بإجراء استثنائي ومؤقت لحمايتهم من الوباء، ووعدت إيطاليا بمنح تصاريح إقامة للمهاجرين الذين أظهروا فائدتهم الاجتماعية خلال الأزمة الصحية.

وفي هذا الجو العام نتجت عواقب إدارية أدت إلى انخفاض جميع مؤشرات الدخول والإقامة في فرنسا، وانخفاض حاد في الهجرة الاقتصادية. وتراجعا ملموسا في الولوج إلى الفضاء الأوروبي بصفة عامة، حيث تم تسجيل انخفاض تأشيرات السياحة بنسبة 80% و 41% من طلبات اللجوء. في الوقت ذاته لا يزال البحر الأبيض المتوسط مقبرة للمهاجرين، إذ لم يضعف نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستهدف فئات المهاجرين والمهاجرات الضعفاء وترحيلهم عبر قوارب الموت. ومما زاد الطين بلة أنه في نفس الوقت توقفت شراكة منظمة "أطباء بلا حدود"، والتي كان من مهامها إنقاذ المهاجرين بالبحر، وهي شراكة دامت لمدة أربع سنوات والتي أتاحت إنقاذ 30 ألف شخص في البحر الأبيض المتوسط.

بعد أن أعلنت مالطا وإيطاليا إغلاق موانئها في وجه السفن التي تنقل الناجين من المهاجرين. نفذت سفينة "أوشن فايكنغ" آخر عملية إنقاذ لها في فبراير2020، قبل وضع طاقمها في الحجر الصحي في إيطاليا ونزل الناجون البالغ عددهم 276 على متنها في صقلية، ومنذ ذلك الحين رست السفينة في ميناء مرسيليا.

وارتبط توقف المنظمة بالبحر الأبيض المتوسط بالتطورات السياسية وتفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة في وسط البحر الأبيض المتوسط والمخاطر التي يواجهها رجال الإنقاذ وكذلك الناجون

أما منظمة أطباء بلا حدود، فقد عقدت العزم على مواصلة عملها في البحر الأبيض المتوسط، بالوسائل المتاحة وتحملت بشكل مباشر المسؤولية، في حين الدول الأوروبية تواصل التنصل من مسؤوليتها، وإحباط جهود المنظمات غير الحكومية بلا هوادة. وأضافت المنظمة غير الحكومية التي تدعو إلى الرفع الفوري للقيود التي تمنع المنظمات غير الحكومية من إنقاذ الأرواح في البحر: "لا ينبغي أن تكون الحرب ضد الجائحة ذريعة لفرض سياسات هجرة قاتلة."

المناضل الكبير عبد الرحمن بنعمرو راسخ القدم ..مستريح الضمير

من إنجاز : رشيد الإدريسي

تعرض المناضل بن عمرو في مساره السياسي والحزبي والحقوقي للقمع والاعتقال والسجن، حوكم أكثر من مرة وقضى سنوات في السجن أطولها اعتقال 1983، على إثر أحداث 8 ماي كانت مدته ثلاث سنوات، وقد تعرض لاعتداءات متكررة، وكذا لعدد من محاولات الاغتيال وهي المحاولات التي أورد تفاصيلها في كتابه "من أجل ذاكرة عادلة" وبالضبط أربع محاولات نجا منها بأعجوبة، بسبب فطنته ونباهته ويقظته، ورغم كل ذلك فإنك لا تجده يتشكى أو حتى يحكي عنها، وفي الاعتداء الأخير يوم 30 مارس 2021، حين سأله صحافي عن الاعتداء الذي تعرض له، أجاب أن منع التضامن مع فلسطين أخطر من الاعتداء عليه شخصيا، أي أنه يهتم بالبعد السياسي للحدث ودلالته أكثر من أي شيء. لا يتسع المجال للحديث عن كل معالم هذه الشخصية الاستثنائية، لكن لابد من الإشارة إلى مبدأ الالتزام واحترام المواعد عند الكبير بنعمرو، فتجده أول من يصل للاجتماع في الموعد بالضبط (ويمكنك ضبط ساعتك على قدومه)، وهو آخر من يغادره، ناهيك عن العمق الإنساني والتضامني في سلوكه اتجاه رفاقه والمناضلين وكل ضحايا القمع، ومروءته واختلاقه العالية. ورغم جديته الكبيرة إلا أنه إنسان بشوش ومرح، ومن يقترب منه يعرف أن ما كان ولازال يميزه هو الثبات على المبدأ والاستمرارية والصدق والصلابة والشجاعة السياسة والنضالية، ولا جدال في رمزيته ومكانته السياسية وقيمته الحقوقية عند كل القوى الحية والديمقراطية والمناضلين وشرفاء الوطن، لذلك فحضوره في المحطات النضالية وفي المشهد السياسي والحقوقي يعطي دفعة للنضال الديمقراطي والحقوقي ليحقق أهدافه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا هو صلب انشغاله واهتمامه، وليشكل إلى جانب كل الصامدين من القادة اليساريين والديمقراطيين والشرفاء منارات مضيئة نحن في أمس الحاجة إليها في هذا الزمن. فمن هو عبد الرحمان بنعمرو ؟

عبد الرحمن بن عمرو.. سيرة وطن من أجل الحرية والكرامة

• رشيد الادريسي

يوم 30 مارس يوم الأرض، يوم للدفاع عن أرض فلسطين ضد الاحتلال الغاشم، يوم لمقاومة الاستيطان الصهيوني وتهويد الأرض واقتلاع أصحابها ومسح هويتها، هي التي تتكلم كل حبة رمل وكل شجرة عن صفحات مجيدة من المقاومة والتضحية والصمود في وجه أبشع استعمار عرفته البشرية، في المغرب الذي يعتبر الشعب المغربي قضية فلسطين قضية وطنية، قضية ترمز ليس فقط لما تعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال عدوان ومظالم، بل ترمز كذلك لما تعرضت له شعوبنا من استعمار وظلم وتبعية ونهب للثروات وإعاقة كل المشاريع التحررية على اعتبار أن الكيان الصهيوني يشكل أداة مسخرة للامبريالية لتحقيق هيمنتها وسيطرتها على المنطقة، ولذلك ربطت الحركة التقدمية المغربية نضالها من أجل الديمقراطية والتقدم والحرية بالنضال ضد الصهيونية والامبريالية وأدواتها في المنطقة. 10 دجنبر 2020، اليوم الأسود، سيظل هذا اليوم موشوما في ذاكرة شعبنا، الذي يرمز للسقوط الكبير للحاكمين الذي أصروا على التطبيع مع الكيان الصهيوني والخضوع لضغوطات الولايات المتحدة وابتزازها والتي تسعى إلى تطبيع الدول العربية مع إسرائيل ليسهل تصفية القضية الفلسطينية وفرض الحلول الاستسلامية على شعب فلسطين. فأن يتم فرض التطبيع على الشعب المغربي وضد قناعته واختياراته وبشكل فوقي مستغلا انصياع نخبة سياسية وحزبية تابعة لكل المشاريع الرسمية التي يدعو لها المخزن، هو أمر مرفوض ومدان وهذا ما عبرت عنه التنظيمات التقدمية والديمقراطية واليسارية وكل القوى الحية المناهضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

القمع والمنع والعنف في مواجهة مناهضي التطبيع

الجهات الرسمية تعرف أكثر من غيرها مكانة القضية الفلسطينية لدى الشعب المغربي الذي يكون دائما في الموعد بمسيراته الشعبية الكبيرة التضامنية، وتاريخنا السياسي يكشف حجم حضور فلسطين في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية، وكيف شكلت عنصرا أساسيا في تشكل الوعي التحرري لأجيال متعددة من المناضلين، بل امتزجت دماء المغاربة مع دماء الفلسطينيين دفاعا عن فلسطين ولبنان وسقط عدد لا يستهان به من المناضلين المغاربة والجنود في ساحة المعركة دفاعا عن فلسطين، ولذلك فالسلطة تحاول بمختلف أشكال المنع والقمع، إسكات كل الأصوات الرافضة للتطبيع، وممارسة التعتيم والحصار لإخفاء الحقيقة الناصعة، أن الشعب المغربي لا يمكن له قبول الاستسلام للكيان الصهيوني الذي يسعى إلى اكتساح منطقتنا وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتزييف حقيقته ككيان عنصري استعماري واستيطاني

إحياء يوم الأرض وتدشين مرحلة جديدة

كل من يناضل من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم ومساندة القضايا التحررية العادلة وفي مقدمتها قضية فلسطين، سيدرك أن مرحلة جديدة تلوح في الأفق بتعقيداتها وتداخلاتها، خصوصا بعد انتكاسة الربيع العربي وانتصار الثورات المضادة التي قادتها القوى الرجعية والامبريالية في أكثر من منطقة وإجهاضها لانتفاضات الشعوب من أجل الحرية والكرامة، كما أن الغرب الامبريالي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية يتقن عملية مقايضة أنظمة الاستبداد، ودول المنطقة بشأن وحدتها الترابية واستقلالية قراراها وتقرير مصيرها السياسي والاقتصادي، وفرض مزيد من التبعية والخضوع ملوحا بعدة أوراق من تفكيك وحروب وإرهاب.

إن الوعي بهذه التحولات والتحديات والمخاطر سيطرح على القوى المناضلة ضرورة بلورة استراتيجية نضالية تحررية طويلة النفس، وهذا ما عبرت عنه العديد من التنظيمات والقوى الحية واليسارية والديمقراطية التي سارعت للتعبير عن رفضها وإدانتها للتطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي اعتبرته طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني وخيانة للقضايا التحررية للشعب المغربي، وأكدت أن تلك الخطوة تفتقد للمشروعية السياسية والقانونية، وأنها ستتصدى لها بكل الوسائل ولن تقبل أن يتم فرض الأمر الواقع، وتزيف حقائق التاريخ، ليتحول الكيان الغاصب والمجرم لصديق وشريك، ولقد جاءت بياناتها وتصريحات مسؤوليها واضحة، رغم أن النظام حاول أن يستغل وضعا سياسيا يتمثل في انصياع وخضوع عدد من الأحزاب والتنظيمات لتوجهاته وجبن قيادات سياسية ومدنية، تلتجئ إما للصمت في أحسن الأحوال، أو تتحول إلى بوق دعائي لقرارات المخزن الذي أصبح يملك قرارها ويتحكم في مستقبلها، ويفرض عليها التحرك وفق أجندته على جميع المستويات، وهذا ما شجع النظام على إشهار القمع والمنع على المعارضين، وهكذا تعرضت معظم الوقفات ومختلف

أشكال التعبير عن الرأي للمنع والقمع، لتتوج بقمع وعنف يوم 30 مارس 2021 بعد أن قررت التنظيمات المناهضة للتطبيع والمدعمة لفلسطين النزول للشارع في أكثر من مدينة ومنطقة بشكل موحد.

رمزية الاعتداء على المناضل عبد الرحمن بن عمرو

في مساء يوم الثلاثاء 30 مارس 2021، توجه المناضل عبد الرحمان بنعمرو كعادته وكما ظل يفعل لسنوات ملتزما بالحضور والمشاركة في كل الوقفات والمسيرات الحقوقية والتضامنية، لا يغيب إلا بسبب ظرف استثنائي أو خاص. يحضر مساندا ومتضامنا ومدعما ومناصرا لكل القضايا العادلة. فالأمر بالنسبة إليه واجب نضالي والتزام أخلاقي، خصوصا وأنه في الغالب يساهم في بلورة قرارات تلك المبادرات النضالية ويحث على الالتزام والتعبئة لها، مؤمنا باستمرارية جذوة النضال متقدة، وهو الذي يدرك أن النهر الكبير الهادر تصب فيه الجداول والشعاب مهما كانت صغيرة، وأن المقاومة هي فعل يومي وطقس دائم، وهو المهموم بقضايا شعبه، المؤمن بعدالة ومشروعية نضاله من أجل الحرية والكرامة، سخيا في عطائه النضالي وتضحياته، قويا الإرادة وثابتا وصلبا في مواجهة المحن كيفما كانت، وحين اعتدى عليه رجل الأمن في ذلك المساء وأسقطه أرضا، لم يتفاجأ، بل انتفض في وجهه ونهض متحديا في غضب، مدافعا عن حقه وحق المغاربة الذي جاء يمثل الأحرار منهم، وينوب عن شعب بقامته النضالية وتاريخه المجيد، وليقول للحاكمين إن شعبنا يرفض الذل والعار الذي تمثله اتفاقية التطبيع، وإن شعبنا لن يصمت ولن يستسلم.

كان سقوطه في ذلك اليوم يعني أن الماسكين بالقرار السياسي والأمني ضربوا بعرض الحائط كل القوانين والالتزامات، ولجوؤهم للعنف والبلطجة والاعتداءات دليل على مأزقهم وفشلهم وعدم مشروعية اختياراتهم المعاكسة لطموحات واختيارات الشعب المغربي.

وينقلب السحر على الساحر

حين تناقلت وسائل الإعلام ومواقع التواصل صورة أحد أهرام النضال التحرري والديمقراطي والحقوقي وهو ساقط على الأرض أو بمعنى أصح في تحدي لآلة القمع دفاعا عن فلسطين، وعن الحق في التعبير، تفجر غضب واسع لدى مختلف الشرائح والمواطنين والفعاليات الديمقراطية واليسارية وتنظيمات ومناضلي اليسار والقوى الحية وكل الأحرار، ليس فقط لأنهم استهدفوا رجلا مهابا عظيما برمزيته وتاريخه النضالي، بل لأن الجميع أحس أن بنعمرو كان يمثله وينوب عنه، ويعبر عن غضبه ورفضه لتلك الصور المهينة لحظة توقيع اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني، كل واحد أحس بمشاعر مختلطة، وهو ينظر لتلك القامة وهو جالس على أرض تحتضنه وتحميه، مشاعر الغضب ومشاعر الاعتزاز والإكبار على هذا الصمود الملحمي الذي يجسده كعنوان لصمود شعبنا ضد الاستبداد والقمع، صمود رجل فتح عينيه على قضايا حارقة وعاش لهيب الصراع مع الحكم في أكثر من موقع وساحة، عاش انتصارات الحركة ووهجها الشعبي وقوتها الضاربة وتحمل إلى جانب رفاقه كل الضربات ومسلسلات القمع، صمد وكافح وسجن وظل واقفا كالجبل، يعرف أنه يمثل جيل المؤسسين، حيث يستشعر بمسؤولية مواكبة ومرافقة باقي الأجيال في معركة التغيير، ويعيش قضايا شعبه كهم يومي بها يحيى وبها يتنفس ويجدد الآمال، هو يعرف المخزن جيدا ولا يأبه بتصرفاته، ويدرك بحسه وخبرته أنهم بتصرفاتهم اللامسؤولة يعبرون عن خوفهم في مواجهة شجاعة الموقف والالتزام.. حين وقع ما وقع نهض وتوجه إلى جانب رفاقه للحضور للقاء صحفي، وحين سأله صحفي من موقع الكتروني عن الاعتداء الذي تعرض له، أجاب: "منع التضامن مع فلسطين اخطر من الاعتداء علي."

عبد الرحمان بنعمرو.. سيرة وطن من أجل الحرية والكرامة

من مدارس محمد الخامس إلى مدارس سوريا

حين فتح عينيه سنة 1934 بالرباط في وسط عائلة عريقة، وجد نفسه يخطو خطواته الأولى في مناخ ضارب في الوطنية والقيم التحررية، حيث كان تعليمه وتدريسه محكوما بلحظة تاريخية، لحظة صراع ضد الاستعمار وسياسته وخططه، ولذلك شكلت المدرسة مجالا من مجالات الصراع للوطنيين من أجل الدفاع عن الوطنية والاستقلال، بعد مرحلة المسيد سيلج مدرسة جسوس التي سيتم إغلاقها من طرف سلطات الحماية، حيث سينتقل إلى مدارس محمد الخامس بالرباط التي تشرف عليها الحركة الوطنية وفيها سيتشكل وعيه الوطني التحرري، ولأن بيت العائلة كان يحتضن اجتماعات الوطنيين لارتباط أخيه الأكبر بتنظيمات الحركة الوطنية، مما جعله في خضم قضايا الحرية والاستقلال وهو ما سيتعمق نسبيا وخصوصا مع أستاذ اللغة الفرنسية المرحوم المكي أزكاغ، المتشبع بالفكر اليساري حسب ما جاء في كتابه من أجل ذاكرة عادلة، ويواصل رحلته الدراسية ليقرر استكمال دراسته في المشرق العربي، حيث وقع الاختيار على سوريا التي حصل فيه على الباكالوريا، وهي مرحلة انفتح فيها فكره ووعيه السياسي على قضايا الاستعمار والتبعية وكفاح الشعوب من أجل التحرر، كما احتك بالفكر الاشتراكي، وخصوصا أنه كان له اتصال بالتيارات التقدمية والاشتراكية من خلال أساتذته والطلبة. في كتابه يتذكر حدث تنظيم تظاهرة طلابية حاشدة سنة 1954 من طرف الطلبة السوريين والأساتذة والمواطنين بمختلف توجهاتهم مساندة لكفاح الشعب المغربي من أجل الاستقلال، وكيف تناول الكلمة لأول مرة أمام ذلك الحشد الكبير في مدينة حلب، حيث تمحورت كلمته حول التنديد بالاستعمار وأساليبه القمعية ومطالب الحركة الوطنية.

الدراسة الجامعية في مناخ تحرري

وبعد حصوله على الباكالوريا سينتقل إلى مصر لاستكمال دراسته الجامعية واختياره شعبة القانون، وحين وصل إلى مصر سنة 1955 كانت قد مضت ثلاثة سنوات على ثورة 23 يوليوز التي قادها جمال عبد الناصر ورفاقه

محاكمات 3 مارس 1973، بالقنيطرة (بالتقاضي)

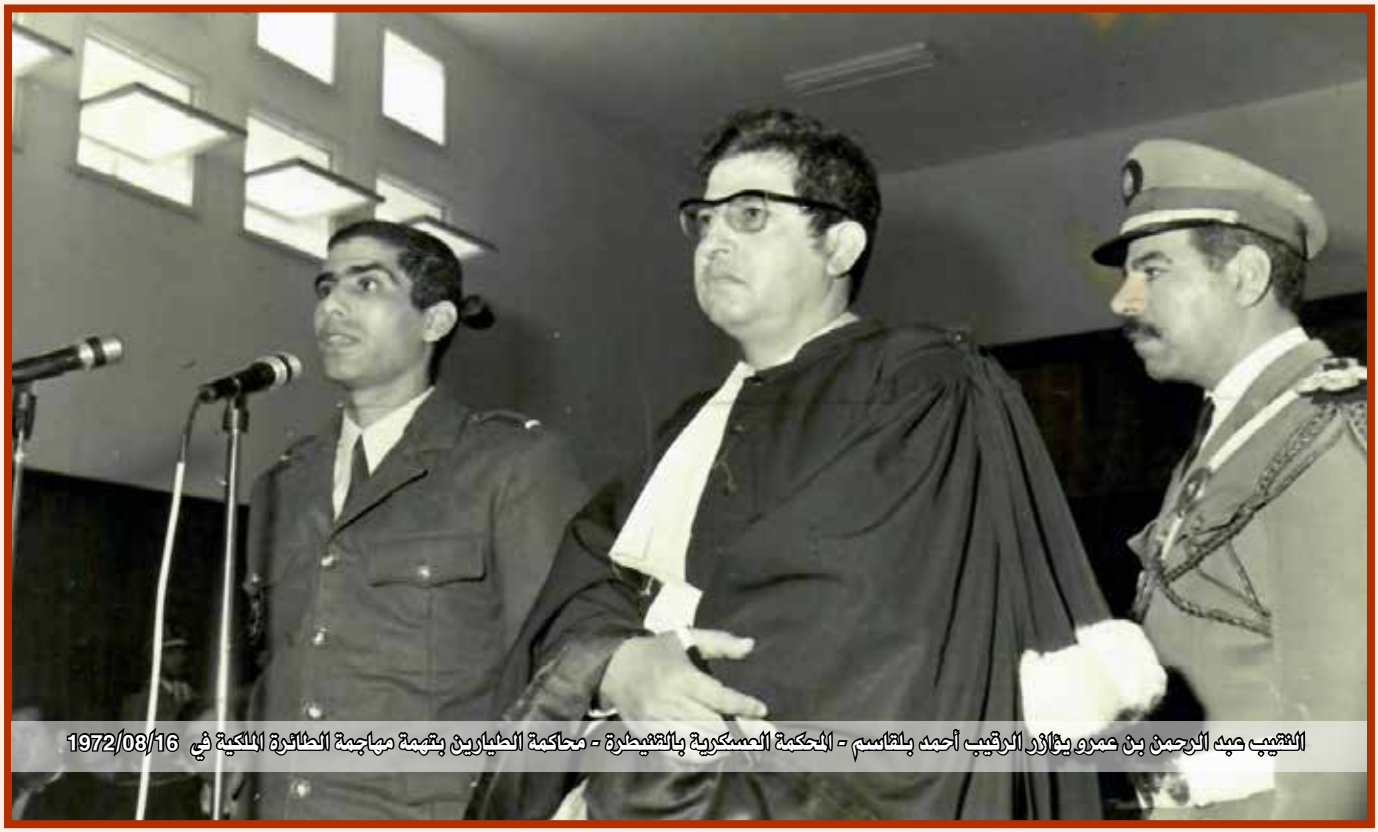

النقيب عبد الرحمن بن عمرو يؤازر الرقيب أحمد بلقاسم - المحكمة العسكرية بالقنيطرة - محاكمة الطيارين بتهمة مهاجمة الطائرة الملكية في 1972/08/16

في تنظيم الضباط الأحرار، حيث شرعت مصر في عدد من التحولات التي اتخذت بعدا تحرريا وتقدميا، كما اتسمت بمواقف مناهضة للاستعمار والرأسمالية الامبريالية ومساندة لحركات التحرر العربية، في هذا المناخ سيعيش بن عمرو مرحلته الجامعية مما أثر في تكوينه وقناعاته، ويتذكر في كتابه : "شكلت خطب عبد الناصر التي كنت أتابعها عبر المذياع في أغلب الأحيان، وفي إحدى المرات بالحضور المباشر، والتي كان يعلن من خلالها عن العديد من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعن العديد من المواقف مثل مهاجمته للرجعية العربية وفضحه لاختياراتها السياسية ومهاجمته للاستعمار والامبريالية وفضحه لاختياراتها وأساليبها.. وتأميم قناة السويس وتأميم المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية والأراضي الزراعية الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين الصغار ومجانية التعليم والصحة والحركية الثقافية والأدبية بإنتاجها الغزير والتقدمي والإنساني."، وباعتباره طالبا مغربيا وجد نفسه في هيكل منظم مع الطلبة المغاربة في البداية في إطار جمعية الطلبة المغاربة بمصر، التي ستتحول إلى فرع للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهي الجمعية التي انتخب رئيسا لها لولايتين، والتي مكنته من الالتقاء مع الطلبة الفلسطينيين الذين كانت جمعيتهم نشيطة جدا ويترأسها الشهيد ياسر عرفات، كما كان يلتقي رفقة الطلبة المغاربة بمحمد بن عبد الكريم الخطابي بمنزله، وهي الزيارة الأسبوعية التي كان يقوم بها الطلبة وخصوصا يوم الجمعة حيث يتناولون طعام الكسكس في منزل البطل عبد الكريم الخطابي، الذي كان منفيا في مصر، وهي الشخصية التي أثرت في عبد الرحمن بن عمرو، الذي كما قال عنه يحمل فكرا ثوريا ضد الظلم والفساد.. لقد كان حدث الإعلان عن الاستقلال بالمغرب مناسبة لمناقشات واسعة بين الطلبة المغاربة بمصر حول طبيعة هذا الاستقلال، وقد انعكس هذا الاختلاف بين جناحي حزب الاستقلال على الطلبة في الخارج وانقسموا، وسيختار بن عمرو التوجه اليساري الذي سيقوده المهدي بن بركة.

محام في خدمة قضايا الحرية وحقوق الإنسان

مباشرة بعد عودته للمغرب سيلج مهنة المحاماة كمحام متمرن، وهو اختيار لم يحدده فقط السعي إلى توفير مستلزمات العيش، بل هو اختيار نابع من قناعة ترسخت لديه وهي العمل على الدفاع عن الحريات والحقوق والوقوف في صف المظلومين ومناهضة التعسف ومختلف مظاهر القمع، وخصوصا أن اللحظة التاريخية تلك كانت عصيبة، ساد فيها القمع الأسود والملاحقات والاعتقالات والمحاكمات الصورية، في ظل مواجهة سياسية مباشرة بين مشروعين متناقضين، مشروع التبعية والاستبداد والاستحواذ على السلطة والانفراد بالحكم، ومشروع تحرري يسعى إلى إعطاء الاستقلال بعدا وطنيا وتقدميا لبناء مغرب الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية. هكذا سيجد نفسه المحامي الشاب في خضم محاكمات يتوجب عليه حضورها ومؤازرة ضحايا القمع، ومن أبرز المحاكمات السياسية التي تنصب كدفاع فيها، محاكمة 1963 المعروفة بمؤامرة 63 التي سعى فيها الحكم إلى اجتثاث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وإنهاء وجوده في الساحة، بعد أن أدرك قوته الشعبية الضاربة نتيجة الانتخابات التي أجريت والتي تصدر فيها النتائج، مما ودفع الحكم إلى التزوير والعمل من أجل القضاء على الاتحاد، لقد كانت تلك المحاكمة التي حضرها النقيب كمحام، متتبعا فصولها ومحتكا من خلالها بالمشهد السياسي والحزبي وأطره، وقادته التي كانت تُتَابع إما في حالة اعتقال أو غيابيا. ومن محاكمة لأخرى.. محاكمة مراكش والعسكريين ومعتقلي 3 مارس، تم عشرات المحاكمات السياسية طيلة عقود والتي مست المناضلين والأطر والنقابيين والصحفيين والشباب التقدمي واليساري والطلبة وكل من تعرض للقمع كيف ما كان انتماؤه أو فكره، لقد دافع ولازال عن ضحايا القمع بمختلف انتماءاتهم وقناعتهم وقدم تضحيات كبيرة وأسطورية من وقته وجهده وماله في سبيل ذلك. وفي كل ذلك كان الأستاذ عبد الرحمن بن عمرو يرسم بنزاهته وجديته ومثابرته وإخلاصه لقواعد وأعراف المهنة ونبل رسالتها، مسارا متميزا اتسم بالاجتهاد القانوني والبحث والدراسات وإغناء الحقل القانوني والحقوقي بعطاء فكري وقانوني، قل نظيره حتى أصبحت مرافعاته ومذكراته مرجعا أساسيا للطلبة والباحثين في مجال القانون، كما أسهم في تطوير المهنة والدفاع عنها وتمثيل المحامين، حيث سينتخب نقيبا للمحامين بالرباط سنة 1973، ورئيسا لجمعية هيئة المحامين بالمغرب سنة 1978، وساهم بشكل كبير في بلورة قراراتها وتوصياتها سواء ما يتعلق بالمهنة أو بحقوق الإنسان أو القضايا الوطنية والعربية والدولية، ومدافعا

قويا عن استقلالية القضاء ونزاهته وهو الذي أدرك من خلال تجربته كمحام ورجل قانون، الخطورة التي يمثلها غياب قضاء نزيه ومستقل على الحقوق والحريات والحياة الاقتصادية والسياسية، وعايش كيف تحول القضاء والى أداة مسخرة من طرف الحكم لمواجهة المعارضين وقمعهم وسجنهم وغطاءا لأبشع الممارسات القمعية. وأداة لتكريس الظلم ومصادرة الحقوق، لقد تمكن من خلال تجربته المهنية التي كان متسلحا فيها بالثقافة القانونية والحقوقية الكبيرة والوعي السياسي والخلفية الفكرية التحررية، من أن يستوعب عمق القانون وثغراته واختلالاته وطبيعته والمصالح الطبقية والسياسية التي يدافع عنها، وأدرك بوعيه كذلك أهمية النضال على هذا الصعيد ومجابهة أعداء الحرية والعدل في المجال القانوني، وتحقيق العديد من المكاسب والإنجازات، وتشهد العديد من القضايا على عمق اجتهاداته وإنجازاته، ونتذكر قضية "الصابو" وقضايا تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة ومؤسساتها، وقضية استعمال اللغة الفرنسية في الوثائق الرسمية للعدد من الوزارات والمؤسسات... الخ

بن عمرو والشهيد بن بركة

تركت شخصية المهدي بن بركة أثرا كبير على الأستاذ بن عمرو حيث كتب (بعد عودتي للمغرب فإن الشخصية السياسية التي تأثرت بها هي شخصية المهدي بنبركة... كان المهدي مناهضا للاستبداد والفساد والاستغلال ولسلطة الحماية في عهد الاستعمار وللحكم المخزني في عهد الاستقلال.. خصوص وأن المهدي كان صاحب النظرة الشمولية والتوجه اليساري، إنه الإنسان الذي يؤمن بوحدة النضال ضد الاستبداد والاستغلال على المستوى الوطني والمغاربي والعالمي). تأثره بالشهيد المهدي ليس على مستوى أفكاره ومشروعه السياسي ونضالاته فقط، بل أيضا على مستوى ما يميز شخصيته من نبوغ وذكاء وحركية وتضحيات، وحضور دائم وطنيا ودوليا في مختلف المعارك ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والاستبداد ومن أجل الحرية والتحرر، وتأثر بتقريره الاختيار الثوري الذي تضمن تحليلا عميقا لأوضاع البلاد أنداك وآفاق التغيير الديمقراطي والثوري والبرنامج السياسي الذي حدد خطوطه العريضة في التحرر من الاستعمار المباشر وغير المباشر والتخلص من التبعية وسيطرة الإقطاع والبورجوازية وإقامة نظام ديمقراطي بأفق اشتراكي، سيشكل هذا التقرير بالنسبة إليه، مرجعا وموجها سينضاف إلى ذلك الزخم الفكري والسياسي الذي طبع المرحلة من صعود لحركات التحرر وانتصار العديد من الثورات والتجارب الاشتراكية، ناهيك عن ما حمل معه من أفكار وتجارب وصعود شعبي وتقدمي في مصر وسوريا التي عاش فيها مرحلة أساسية من شبابه، ولذلك سيطبع مساره السياسي بالجدية والمسؤولية والصدق وصلابة الموقف، حيث سينخرط في صفوف الاتحاد الوطني للقوات للشعبية مناضلا ومسؤولا وسيتحمل المسؤولية في أواخر الستينات في الكتابة الإقليمية، كما أتيحت له الفرصة للاحتكاك بأبرز القيادات السياسية داخل الحركة الاتحادية، ومن بينهم الشهيد عمر بنجلون الذي واكب حركيته وتأثر بمواقفه وخصوصا في مجهوداته من أجل تطوير الحزب حيث شكلت مذكرته التنظيمية خطوة مهمة لتحويل الحزب أنداك من تيار شعبي واسع إلى حزب منظم بمؤسساته وهياكله قادرا على قيادة النضال السياسي والاجتماعي والصمود اتجاه مختلف الأحداث والهزات.

المسار السياسي والحقوقي.. تفاؤل الإرادة وتشاؤم العقل

تلخص هذه المقولة لغرامشي " تفا ؤ ل الإرادة و تشاؤم العقل"، بكل دلالاتها ومعانيها، مسار المناضل الفذ عبد الرحمن بن عمرو، التي تدل على أن إرادته واستعداده للنضال والتضحية لا حدود لها، وأن مساره النضالي ظل مطبوعا بالاستمرارية والعمل الجاد والمثابر في واجهات النضال السياسي والحقوقي والفكري والحزبي، لم يتعرض لليأس أو التراجع أو الفتور، كان مؤمنا ولازال بأن التغيير الشامل مهما طال سيتحقق، وأن تحقيق أي مكسب ولو كان جزئيا في أي مجال هو أمر مهم، كان يفرح لأي انتصار سواء في البلاد أو خارجها، وإذا كانت إرادته متفائلة فإن عقله متشائم أي عقل نقدي، يضع الأسئلة الدائمة ويسعى إلى فهم واستيعاب الوضع والتحولات، يستخلص الدروس من التجارب ولا يستكين للأفكار الجاهزة، لا يركن للجاهز ولا ينخدع بالشعارات وخطابات التضليل مهما حاولت إخفاء حقيقتها، فله من النباهة والذكاء ما يجعله يكشف حقيقة الأشياء وحقيقة القرارات وطبيعة النظام وجوهره حتى ولو تغيرت طبيعة الأشخاص والخطاب والأساليب، يهتم بكل ما جوهري وأساسي، وهذا ما جعل يقظته الفكرية والسياسية تصاحبه في مساره السياسي والحقوقي، ويدرك ألاعيب المخزن ودهاءه ومكره وسياسته في التضليل والمغالطات، ولقد كانت له الشجاعة للجهر بمواقفه والدفاع عنها في مختلف الظروف والمحافل، وهذا ما جعله حاضرا في كل المحطات التاريخية التصحيحية داخل الحركة الاتحادية، بدءا من الدينامية التنظيمية التي أطلقها عمر بنجلون لإعادة بناء تنظيمات الحزب على ضوء مذكرته التنظيمية، وقرارات 30 يوليوز 1972 التي حسمت مع الجناح النقابي والنهج التوفيقي داخل الحزب، الذي شكل عرقلة حقيقية ستتضح خطورتها بعد الحسم التنظيمي، ويتذكر الأستاذ بنعمرو في كتابه من أجل ذاكرة عادلة، قرارات اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد سنة 1974 وهو الاجتماع الذي انعقد بسرية تامة، واتخذت فيه قرارات هامة من بينها الشروع في التحضير للمؤتمر الاستثنائي الذي قدم فيه الشهيد عمر بن جلون التقرير الإيديولوجي الشهير.

وتتواصل معارك بن عمرو إلى جانب رفاقه على جميع الواجهات، مؤطرا للتظاهرات والتجمعات والندوات السياسية والحزبية، مدافعا عن هوية الاتحاد الفكرية والسياسية والنضالية واستقلالية قراره السياسي وضوابطه التنظيمية، ليجد نفسه في مواجهة الانحراف السياسي والتنظيمي والممارسات الانتهازية، حيث خاض إلى جانب رفيقه أحمد بنجلون وكل أعضاء اللجنة الإدارية المحسوبين على الجناح اليساري وأعضاء اللجنة المركزية والقيادات الشبيبة والطلابية وقواعد الحزب في الأقاليم، صراعا مريرا ضد الانحراف والانتهازية اليمينية التي سيؤكد التاريخ والحاضر صحة وسلامة مواقفهم ونبل وقيمة وشجاعة تلك المواقف التي اتخذوها دفاعا عن تراث الحركة الاتحادية الأصيلة وتضحيات شهدائها ومناضليها، وها نحن نرى بأم أعيننا في وقتنا الحاضر المآل المأساوي الذي وصله الاتحاد، لقد تحمل المناضل بن عمرو في سبيل ذلك هو وباقي المناضلين تضحيات كبيرة تمثلت في السجن والتضييق والطرد من العمل، لكن يشهد التاريخ أنهم لم يستسلموا ولم يخضعوا لمختلف الضغوطات، ولقد قاد إلى جانب رفاقه في تنظيمات الحزب حركة تصحيحية عارمة حتى 8 ماي 1983، حيث تم الإعلان عن تغيير اسم الحزب من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ـ اللجنة الإدارية، إلى حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي. وظل يتحمل المسؤولية في قيادة الحزب كعضو للكتابة الوطنية، أو ككاتب عام، وحين قرر التنحي في المؤتمر الأخير من أي مسؤولية في الكتابة الوطنية، وقف أعضاء

اللجنة المركزية متشبثين به، لأنه بالنسبة لمناضلي الحزب يشكل صرحا كبيرا وضميرا حيا للحزب ومرشدا ومنارة تضيء الطريق.

مؤسس حركة حقوق الإنسان

أسهم الأستاذ بن عمرو بدور أساسي في تأسيس العمل الحقوقي بالمغرب أواخر السبعينات لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ومؤازرة ضحايا مصادرة الحريات العامة والخاصة، ونشر الوعي الحقوقي في أوساط المواطنين، وتغيير التشريعات والقوانين المنافية لحقوق الإنسان، وكانت تلك خطوة سباقة على مستوى المنطقة العربية، حيث اعتبر من الرعيل الأول المؤسس للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وكان عضوا فاعلا في لجنتها التحضيرية (أنظر شهادة عبد الرحيم الجامعي) وبعد التأسيس في 24 يونيو سنة 1979 سيعمل إلى جانب قيادتها في تأسيس فروع لها، ولقد تعرضت الجمعية للتضييق والمنع والحصار، وبعد خروجه من السجن سنة 1986 سيعمل مع عدد من المناضلين من أجل إحياء هياكل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، متصديا من جهة لمختلف العراقيل ولبعض المحاولات الساعية لإقبار الجمعية من طرف البعض الذي كان يتحين الفرصة لإنهاء وجودها، ولقد نجحت الجمعية في أواخر الثمانينات في إعادة تجديد نشاطها وتوسعها وتطورها، وواكب حركيتها وأسهم في انفتاحها وأعطى للبعد الديمقراطي والتشاركي أهمية كبيرة في حياتها الداخلية بقناعة أن الجمعية يجب أن تظل بيتا مفتوحا لكل الديمقراطيين واليساريين بدون هيمنة أو تحكم، حتى تظل قوية وذات مصداقية، وتحمل مسؤولية رئاستها وهي المرحلة التي شهدت أحداث هامة ومبادرات قوية أبرزها المطالبة بمساءلة 36 شخصية مدنية وعسكرية تتحمل المسؤولية في ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتنظيم وقفات احتجاجية حول ذلك، جهوية ووطنية، منها وقفة أمام البرلمان تعرضت للقمع وأدى ذلك إلى اعتقال ومتابعة عدد من أعضاء ومسؤولي الجمعي ، وسيشكل ذلك حدثا مفصليا في مسار الاحتجاج السلمي بالمغرب، حيث انتزع الحق في تنظيم وقفات احتجاجية دون الحصول على ترخيص مسبق، على إثر الحكم الاستئنافي الذي اعتبر أن الوقفة لا تستلزم ترخيص السلطات العمومية، وهذا ما سيؤدي إلى توسع هائل للحركة الاحتجاجية للعديد من الفئات والمواطنين. وستتواصل مجهوداته داخل الجمعية والحركة الحقوقية المغربية وعمله من أجل وحدة العمل الحقوقي بدءا بتجربة التنسيق مع العصبة المغربية لحقوق الإنسان إلى غاية تشكل الائتلاف المغربي لمنظمات حقوق الإنسان، وظل في كل ذلك محكوما بهم وهاجس الوحدة والتجميع، والسعي لإيجاد حلول للمشاكل والأزمات الداخلية، هاجسه الأكبر أن تظل الحركة الحقوقية قوية وفاعلة ومناضلة، والجدير بالذكر أن فطنته ووعيه الحاد بما ظل ولازال يحاك ضد الحركة الحقوقية من أجل تشتيتها وإقبارها، حيث أنه بحكم خبرته

وتجربته ومعرفته بأساليب الحكم والأجهزة كان ينبه ويحذر ويتصدى بشجاعة لخصوم حقوق الإنسان، وهي الشجاعة التي يتذكرها المناضلون حين رفض هو والمرحوم الحيحي في لقاء مع وزير الداخلية إدريس البصري وأكديره الانضمام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، للحفاظ على استقلالية الجمعية برفض تزكيتهما لسياسة النظام في مجال حقوق الإنسان رغم التهديدات والضغوطات.

قضية فلسطين الحضور الدائم

ظلت قضية فلسطين حاضرة في نضاله منذ الستينات، حيث تحمل المسؤولية في أجهزة جمعية مساندة الكفاح الفلسطيني، وكذلك في عدد من الهيئات والمبادرات المتصلة بالتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال، وتحمل المسؤولية في مجموعة العمل الوطنية لدعم فلسطين، وفي جبهة مناهضة التطبيع ....، ناهيك عن مساهمته في العديد من التظاهرات العربية والدولية المناصرة للشعب الفلسطيني، وهو كما قال معن بشور : "فلسطين بالنسبة إليه، ليست فقط قضية أرض واستقلال وإنهاء للاحتلال.. إنها برنامج عمل من أجل التغيير والتحرر من الامبريالية والصهيونية وعملائها"، كما انشغل بعدد من القضايا القومية مثل العراق واليمن ولبنان، وأطلق هو وعدد من المحامين مبادرات نضالية تتمثل في رفع دعوات ضد صهاينة وضد التطبيع الذي باشرته الدولة، باعتباره اتفاقا يفتقد للمشروعية السياسية والقانونية.

الصمود في مواجهة المحن

تعرض المناضل بن عمرو في مساره السياسي والحزبي والحقوقي للقمع والاعتقال والسجن، حوكم أكثر من مرة وقضى سنوات في السجن أطولها اعتقال 1983، على إثر أحداث 8 ماي كانت مدته ثلاث سنوات، وقد تعرض لاعتداءات متكررة، وكذا لعدد من محاولات الاغتيال وهي المحاولات التي أورد تفاصيلها في كتابه "من أجل ذاكرة عادلة" وبالضبط أربع محاولات نجا منها بأعجوبة، بسبب فطنته ونباهته ويقظته، ورغم كل ذلك فإنك لا تجده يتشكى أو حتى يحكي عنها، وفي الاعتداء الأخير يوم 30 مارس 2021، حين سأله صحافي عن الاعتداء الذي تعرض له، أجاب أن منع التضامن مع فلسطين أخطر من الاعتداء عليه شخصيا، أي أنه يهتم بالبعد السياسي للحدث ودلالته أكثر من أي شيء. لا يتسع المجال للحديث عن كل معالم هذه الشخصية الاستثنائية، لكن لابد من الإشارة والى مبدأ الالتزام واحترام المواعد عند الكبير بنعمرو، فتجده أول من يصل للاجتماع في الموعد بالضبط (ويمكنك ضبط ساعتك على قدومه)، وهو آخر من يغادره، ناهيك عن العمق الإنساني والتضامني في سلوكه اتجاه رفاقه والمناضلين وكل ضحايا القمع، ومروءته واخلاقه العالية. ورغم جديته الكبيرة إلا أنه إنسان بشوش ومرح، ومن يقترب منه يعرف أن ما كان ولازال يميزه هو الثبات على المبدأ والاستمرارية والصدق والصلابة والشجاعة السياسة والنضالية، ولا جدال في رمزيته ومكانته السياسية وقيمته الحقوقية عند كل القوى الحية والديمقراطية والمناضلين وشرفاء الوطن، لذلك فحضوره في المحطات النضالية وفي المشهد السياسي والحقوقي يعطي دفعة للنضال الديمقراطي والحقوقي ليحقق أهدافه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا هو صلب انشغاله واهتمامه، وليشكل إلى جانب كل الصامدين من القادة اليساريين والديمقراطيين والشرفاء منارات مضيئة نحن في أمس الحاجة إليها في هذا الزمن.

مهرجان كبير تكريما للمناضل الرمز عبد الرحمن بن عمرو

نظمت يوم 17ابريل 2021 مجموعة العمل الوطنية لدعم فلسطين، في ذكرى يوم الأسير مهرجانا عن بعد احتفاء وتكريما وتقديرا للرمز الوطني الكبير عبد الرحمن بن عمرو. واعتبر عبد القادر العلمي مسؤول مجموعة العمل الوطنية الذي تولى رئاسة المهرجان أن هذا التكريم هو لحظة وفاء وعرفان، للمناضل الثابت والصامد في طريق الكفاح، الذي يجمع بين الوطني والقومي والإنساني، وبعد إدانته باسم السكرتارية الاعتداء الغاشم الذي تعرض له المناضل الكبير عبد الرحمان بنعمرو في ذكرى يوم الأرض، عبر عن اعتزاز الجميع بهذا الرمز الوطني الذي يجسد مطامح الشعب المغربي في مغرب ديمقراطي وموحد ومن أجل فلسطين حرة، وقد كانت كلمات الحاضرين في قمة العمق والثناء بهامة نضالية استثنائية من حجم المناضل عبد الرحمان بنعمرو.

بنعمرو يقدم الدرس للشباب المناضل ويحرج الظالمين والخونة

كانت أول كلمة لقيدوم المقاومة وجيش التحرير، المناضل محمد بنسعيد أيت إيدير، الذي حالت ظروف صحية طارئة دون حضوره، ولقد ناب عنه الأستاذ عبد اللطيف اليوسفي في قراءة رسالته المهمة، التي حيت الساهرين على المهرجان الذي يعزز ثقافة الاعتراف والتضامن، وخصوصا أن التكريم هو لرمز من رموز النضال الشريف، واحتفاء بمناضل نزيه وصادق ارتبط اسمه، بمحطات كبيرة للنضال من أجل الحرية والديمقراطية، ولقد عانى من القمع وصمد وواصل نضاله حتى اللحظة، وأضاف بنسعيد أن عبد الرحمن بن عمرو، يقدم درس بليغا للشباب ويحرج الظالمين والخونة، وبعد شجبه ما تعرض له، خاطبه : "دمت وفيا للنضال حتى نحقق معا وسويا مغربا آخر، مغرب الكرامة والحرية والعدالة."

• بنسعيد أيت إيدير

كان مستشرفا للآفاق ومدافعا عن العدالة

أشار الرفيق علي بوطوالة الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في البداية أن المقام لا يتسع للحديث عن كل جوانب مسار المناضل الكبير بن عمرو، وأنه سبق أن كتب مقالا مطولا عن شخصيته ومساره ونضالاته، وفي كلمته توقف على ثلاثة محطات مؤثرة، الأولى، في بداية السبعينات حيث كان حضوره الوازن في الدفاع عن المعتقلين، معتقلي حركة 3 مارس والمعتقلين العسكريين على إثر انقلاب الصخيرات، وكانت مرافعاته قوية وعميقة، وكذلك مساندته ودعمه لعائلات المعتقلين ووقوفه إلى جانبهم، وهو ما تحدث عنه الناجون من جحيم تازمامارت في كتاباتهم أو شهاداتهم، المحطة الثانية هي ما تعرض له المناضلون من طرد وتعسف وقمع، حيث طرد المئات من المناضلين النقابيين من التعليم والصحة على إثر إضراب 10 و 11 ابريل 1979، فلقد بادر إلى جانب عدد من الأطر إلى تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كرد فعل على تلك الحملة وكذلك للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي المبادرة التي كانت خطوة مهمة ستظهر أهميتها فيما بعد، حيث ستبرز في التسعينات مركزية حقوق الإنسان. أما المحطة الثالثة فهي مرحلة 1983 إلى غاية 1986، حيث تعرض فيها للاعتقال والى جانب رفاقه وهي مرحلة كانت محكومة بمحاولة النظام فرض شروط صندوق النقد الدولي، وقمع كل الأصوات الرافضة لسياسته، ولقد استغل الصراع الداخلي في الاتحاد الاشتراكي لتحقيق ذلك، هذه المحطات أبرزت معالم شخصية بن عمرو وكيف كان مستشرفا للأفاق، ومدافعا عن العدالة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والحقوقية.

• د. علي بوطوالة

المحامي القدوة والقائد المؤسس للعمل الحقوقي

مهرجان خطابي بيعقوب المنصور - انتخابات البرلمان لسنة 1977

قال النقيب عبد الرحيم الجامعي الرئيس السابق لجمعية هيئة المحامين بالمغرب والحقوقي المتميز إن عبد الرحمن بن عمرو يحتل مكانة أساسية في مساره المهني وحياته ونضالاته، إنه قامة مهنية وحقوقية كبيرة، وأضاف قائلا: عرفته مناصرا للحق والعدل، وملهما للأجيال، جاد علي وعلى الشباب وعلى جيلي بحكمه وأفكاره ومذكرات ودراسات في أشكال الفن القانوني والسياسي، مخاطبا رفيقه بن عمرو :كنتَ ترفض الانتقائية في الحقوق والحريات، تدافع عن كل الضحايا كيفما كانت انتماءاتهم، وأضاف : كان لي الحظ والشرف لحمل الحقائب ومرافقتك لسنوات لمؤازرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ببلادنا جنوبا وشمالا، ويتذكر كيف تحمل عناء السفر وغادر المغرب، وكان لعبد الرحيم الجامعي شرف مرافقته لمصر حين تعرضت رموز القوى التقدمية في أواخر السبعينات للقمع والمحاكمات من طرف نظام السادات مثل نبيل الهلالي وفريدة النقاش والآخرين وكانت فرصة للقاء قادة الفكر والثقافة والسياسة بمصر، من أمثال خالد محي الدين وسيف الدولة ولطفي الخولي ويتذكر جرأته كرئيس لجمعية هيئة المحامين بالمغرب في مؤتمر مكناس، حيث رفض النقيب عبد الرحمن بن عمرو تسليم كلمته لوزارة العدل، ليكون حرا في مواقفه وكذلك كان، ويستحضر دوره كمؤسس للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومجهوداته في اللجنة التحضيرية التي كان الجامعي عضوا بها، كيف كان منزله يحتضن اجتماعاتها بالإضافة إلى منازل أخرى من بينها منزل الوديع الأسفي، وبعد التأسيس الذي تم يوم 24 يونيو سنة 1979، وبالضبط بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ستتواصل جولاته في مدن المغرب إلى جانب مبارك الطيب الساسي والشتوكي العربي ومحمد الحيحي وبنحمو للإشراف على تأسيس فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مختلف مدن المغرب.

• عبد الرحيم الجامعي

الوطنية لا تشيخ

مكانة الأستاذ عبد الرحمان بنعمرو ليست محصورة في المغرب بل في كل بلدان المنطقة العربية، بهذه الكلمات افتتح الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي كلمته واعتبر أن كلمة واحدة تختصر سيرة بنعمرو: مناضل يوماً مناضل دائما، هذا الرجل الكبير الذي لم ترهبه السجون ولا التهديدات، هذا اليساري الطليعي الذي يدرك عمق العلاقة بين الوحدة والحرية وبين العدالة الاجتماعية والبعد الاشتراكي، ليؤكد أن فلسطين بالنسبة إليه والتي تسكنه كهم يومي، ليست قضية شعب محتل ولا حقوق ولا حتى مجرد أرض ومقدسات، فلسطين بالنسبة لبن عمرو برنامج متكامل لأجل نهضة شاملة، بها تقاس وطنية أي واحد وتقدمية أي أحد. كنا دائما نتتبع المسيرات الشعبية الضخمة المناصرة لقضية فلسطين، وكان بن عمرو أول الواصلين للمشاركة وآخر المغادرين، حتى يتأكد أن الجميع عاد بسلام، ويستحضر معن بشور ما يطرحه العديدون حين يسألون من أين يأتي هذا الرجل بكل هاته الحيوية والطاقة والعنفوان ؟ ليجيب على لسان الفنان الإيطالي دافنتشي مع بعض التحوير : "إن الوطنية لا تشيخ."

• معن بشور

سيظل يلهمنا ويزرع العزة فينا

اعتبرت الرفيق نبيلة منيب الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد ومنسقة فيدرالية اليسار الديمقراطي أن مبادرة المهرجان والاحتفاء بالرفيق عبد الرحمن بن عمرو هي مبادرة ممتازة، وتكريم مستحق، ووصفته بالمناضل الشامخ والمتواضع والرمز الحقوقي والسياسي، الحامل لقضية الوطن والديمقراطية وكل القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية فلسطين، وبعد أن حيت انخراط المناضلين في مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، أدانت الاعتداء الذي تعرض له النقيب بن عمرو يوم الثلاثاء 30 مارس ذكرى يوم الأرض، في خرق سافر للحق في التظاهر السلمي، وبعد أن أشارت للتحولات الجارية بعودة السلطوية وضرب الحريات وإجهاض ثورات الشعوب، نبهت لخطورة صفقة العار ومسلسل التطبيع، وسجلت أن الشعب المغربي ظل وفيا ومؤمنا بالقضية الفلسطينية، وهو لن يتخلى عنها مهما كانت الضغوط، وجددت في الأخير التضامن مع الهرم الحقوقي والقائد والمناضل الصادق الذي سيظل كما قالت : يلهمنا ويزرع العزة فينا وفي الأجيال القادمة.

• نبيلة منيب

بن عمرو من مؤسسي ك.د.ش

حالت ظروف صحية طارئة دون حضور الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل الأخ عبد القادر الزاير، ولقد ناب عنه الأستاذ باقة في المهرجان، حيث اعتبر تكريم بن عمرو هو تكريم لرمز كبير للنضال الديمقراطي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأنه ساهم في تأسيس الكونفدرالية وفي مساندتها والوقوف إلى جانب الطبقة العاملة في العديد من المحطات ومؤازرة العمال ضحايا القمع والطرد والتعسف والاعتقال، ولقد ظل وفيا لعهده ولالتزامه، آخرها دوره في تنسيق دفاع المستشار الكونفدرالي حيسان عبد الحق.

• عبد القادر الزاير (ك.د.ش)

بن عمرو حمل رسالة المحاماة بأمانة وإخلاص

سجل عمر زيني الأمين العام الأسبق لاتحاد المحامين العرب أن النقيب بن عمرو من الرجالات الكبار، العابرين للدول وغير المنغلقين والمدافعين عن قضايا الإنسان والحرية، وهو كمحام لامع، حمل رسالة المحاماة بكل أمانة وإخلاص، مدافعا عن كل مناضل شريف، وهو الحاضر في مختلف المنتديات العربية والدولية الحقوقية مناصرا لحقوق الإنسان والقضايا العادلة، ولذلك نعتبره أبو الميثاق الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وأعتبر أن الاعتداء الذي تعرض له والذي أدانته كل القوى الحية بالعالم، يشكل اعتداء على القانون والحريات، وإنه يستوجب المحاسبة والمساءلة.

• الأمين العام الأسبق لاتحاد المحامين العرب عمر زين

أحسست أن بنعمرو يعانق أرض فلسطين

وفي نفس السياق قالت الأستاذة رحاب كحل المديرة التنفيذية للمؤتمر القومي: يوم شاهدت صورة شيخ الحقوقيين والديمقراطيين أحسست بالغضب، وأحسست كذلك انه يعانق أرض فلسطين ويتمسك بحق أهلها في الأرض والاستقلال. و أضافت بكلمات مؤثرة المديرة التنفيذية للمؤتمر القومي قائلة : في أي حدث فلسطيني أو عدوان إسرائيلي على فلسطين، تكون أعيننا شاخصة للمغرب بمسيراته الشعبية الكبيرة، وفي تلك المسيرات تكون أعيننا شاخصة على شيخ الحقوقيين والديمقراطيين الأستاذ المناضل عبد الرحمان بنعمرو.

• رحاب مكحل المديرة التنفيذية للمؤتمر القومي

إن الشرفاء في فلسطين يحيونك

أما المثقف الفلسطيني منير شفيق، فأكد أنه لحق علينا أن نكرم هذه القامة الكبيرة المكافحة بشكل دائم، هاته القامة التي لا تنحني، لم يتراجع أبدا، بل سطر سجلا ساطعا بالثبات على المبدأ ليكون قدوة للأجيال المقبلة، وقال موجها الكلام للنقيب : إن الشرفاء في فلسطين وفي مختلف البلدان يحيونك ويشدون على يديك.

• منير شفيق

سجن لعلو بالرباط، بين 8 ماي 1983 و 8 ماي 1986, بنعمرو رفقة يزيد البركة، محمد الصبار وأحمد راكز.

المناضل الصلب واليساري الوحدوي

حكى العزيز عبد السلام، الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي أن علاقته بالرفيق عبد الرحمن بن عمرو تعود إلى مدة طويلة، وخاصة تلك العلاقة التنظيمية الحزبية التي جمعت العزيز على اعتباره عضوا للجنة الوطنية للقطاع الطلابي رفاق الشهداء، حيث اجتمعت اللجنة في إطار التحضير للمؤتمر الوطني السابع عش للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، مع أعضاء قيادة التيار اليساري داخل الاتحاد الاشتراكي، حيث تم الاستماع إلى أفكار وتوجيهات عبد الرحمن بن عمرو، والتي تميزت بالوضوح الفكري والسياسي، ومند ذلك الحين ستتوطد العلاقة وخصوصا، أن العزيز انتقل لمدينة الرباط ليشتغل إلى جانب الرفيق بن عمرو في الكتابة الإقليمية، وفي كل تلك المحطات سيتعرف على صلابة المناضل وصدقه ونضاله المستميت، ويستحضر حدث الاعتداء عليه من طرف بنشمسي والي الرباط في إحداث 8 ماي 1983، حيث كان شاهدا في تلك اللحظة المفصلية من تاريخ الحركة الاتحادية، وأضاف : يا لسخرية القدر، يتعرض من جديد لنفس الممارسات السلطوية، التي تعكس على حد قوله الردة الحقوقية وعودة السلطوية وممارسات سنوات الرصاص، وسيكتشف مرة ثانية أثناء مسار العمل اليساري الوحدوي في تحالف اليسار وفي فيدرالية اليسار أن المناضل عبد الرحم بن عمرو مناضل يساري وحدوي، ومناضل صلب وجريء، حيث يتذكر موقفه المشرف إلى جانب علال بلعربي حين قرروا الانسحاب من الآلية السياسية للجنة تعديل الدستور سنة 2011، بعد رفض تمكينهم من نسخة من مشروع الدستور.

• عبد السلام العزيز

بن عمرو رجل بألف رجل

والجدير بالذكر أن فيوليت داغر ناشطة كبيرة في مجال حقوق الإنسان، وهي لبنانية تعيش في فرنسا، معروفة بكتاباتها وتقاريرها وحضورها الوازن في مجال حقوق الإنسان، وقد اعتبرت أن لها الشرف في المشاركة في تكريم المناضل الفذ الأستاذ بن عمرو وقالت : أشهد أنني ما من مرة حضرت لتتبع محاكمة سجناء الرأي إلا ووجدته يتصدر الصفوف، رجل بألف رجل، وإن الاعتداء عليه رسالة تؤكد أن من قاموا وأمروا بذلك العمل بلغوا مرحلة خطيرة، وهي الاقتصاص من الرموز، التي ما أحوجنا لنموذج صمودها، إنها رموز غالية ، وبعد أن تحدثت عن مساره ونضاله الحقوقي الذي يشير إلى أنه اختار صفه وهو صف المظلومين وضحايا القمع، اعتبرته يجسد تلك القوة الأخلاقية الكبيرة بكل ما تحمل من معاني ودلالات.

• فيوليت داغر، رئيسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان بباريس

سنة 1950، بنعمرو رفقة أحمد السطاتي، عبد الرحمان الشرقاوي، المكي أزكاغ، عبد الكريم الأبيض، عبد الله عاشور.

النقيب مدافع شرس على استقلالية القضاء

تحدث عبد الواحد الأنصاري عن النقيب عبد الرحمان بنعمرو كمحام مدافع عن تقاليد وأعراف استقلالية المحامين، مدافعا شرسا عن استقلالية القضاء، ويضيف : عرفته في ساحات المحاكم التي تشهد له بالدفاع عن الحريات ومعتقلي الرأي بغض النظر عن مشاربهم السياسية والفكرية، كما كان له الفضل في تبلور النضال الحقوقي وفي إخراج الميثاق الوطني لحقوق الإنسان سنة 1990، وبعد أن عبر عن تضامنه مع النقيب، طالب بفتح تحقيق حول هذا الاعتداء وترتيب الجزاءات اتجاه ما حصل.

• النقيب عبد الواحد الأنصاري، رئيس جمعية هيئة المحامين بالمغرب

بنعمرو متواضع وصادق

التقى الأستاذ عبد السلام بعبد الإلاه بالنقيب بنعمرو في عدد من المحطات، سواء كمعتقل سياسي أو في إطار العمل الحقوقي داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حيث رافقه إلى العديد من المدن، بما فيها مناطق نائية وصغيرة، ويعتبر هذه الصفة قل نظيرها على صعيد النخب والقيادات السياسية، مما يكشف تواضع وصدق مناضل كبير، وكذلك في اجتماعات المكتب المركزي التي تنتهي في وقت متأخر من الليل ويحرص بن عمرو على إيصال المناضلين الذين لا يتوفرون على سيارات إلى منازلهم، ويذكر بإسهماته ونضاله الحقوقي والسياسي في نصرة قضايا الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

• عبد الإلاه بنعبد السلام، منسق الائتلاف المغربي لمنظمات حقوق الإنسان

المناضل بن عمرو عبد الرحمن من أهرام النضال الديمقراطي والحقوقي

تعرف المناضل البراهمة مصطفى الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي على الأستاذ بنعمرو سنة 1977 كمنسق للجنة فلسطين بالمدرسة المحمدية للمهندسين، وقد كان بن عمرو آنذاك عضوا للمكتب المركزي لجمعية مساندة الكفاح الفلسطيني، حيث كان يجري الاتصال به للمساهمة في تأطير ندوات حول القضية الفلسطينية بالمدرسة المحمدية، وكان يطلب منه ويلح على حضوره شخصيا، وتتواصل اللقاءات خصوصا كمحام ومدافع عن المناضلين أمام المحاكم، وكرئيس للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكمؤسس لتجمع اليسار الديمقراطي، وكهرم من أهرام النضال الديمقراطي والحقوقي، ساهم ولازال في زرع الفكر الحقوقي ومناصرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

• البراهمة مصطفى

يعجز اللسان أمام هذه القامة الوطنية

فبعد أن عبر عن تضامنه مع المناضل عبد الرحمن بن عمرو، صرح أن اللسان يعجز أمام هذه القامة الوطنية التي حازت على إجماع كل القوى بمختلف مشاربها، ويعود هذا الإجماع لعدة أسباب أولها زهده فيما يتنافس فيه الناس أي المسؤولية، والتي كانت تأتي إليه ولا يبحث عنها، وحين يتحملها فلأن ذلك يدخل في إطار الواجب، ثانيا ربط القول بالفعل، فالمبادئ التي يؤمن بها يجسدها على أرض الواقع، فهو حين يتحدث عن الديمقراطية، تشعر فعلا أنك أمام رجل ديمقراطي، يؤمن بحق الآخر في التعبير والاختلاف، وبمجرد الاقتراب منه تدرك صدقه في ذلك، ثالثا الثبات والاستمرارية والصلابة في الموقف، وتحمل الأذى، لقد تعرض للقمع والاعتداءات ولم تجده يوما يتشكى مما تعرض له، وأخيرا المروءة في معاملاته مع الآخر بأخلاقه وأدبه وفي ترفعه عن الأمور الجزئية، حيث يذهب للأمور الرئيسية، ونسجل باعتزاز وفخر ما قدمه من تضحيات أثناء حضوره ومؤازرته للعديد من أعضاء الجماعة الذين تعرضوا للمتابعات والمحاكمات، وكيف يتنقل على حسابه الخاص لمناطق بعيدة رافضا بالمطلق أي تعويض مادي، وقال في الأخير يحق للمغرب أن يحتفي بهذا الهرم النضالي ويعبر عن التضامن والشعور بالحرج والضيق لما تعرض له.

• فتح الله أرسلان

وشحك الشعب المغربي بوسام الشرف

يروي المصطفى المعتصم الأمين العام للبديل الحضاري قصة محاكمته وهي المحاكمة الطويلة، وكيف كان النقيب يتابعها ويحضرها مؤازرا لهم، ومدعما لعائلاتهم رافعا معنوياتهم في مناخ من الترهيب والتضييق، وأشار إلى أن محاكمتهم هي أطول محاكمة، 120جلسة، لم يتخلف فيها قط النقيب، بل كان يتابع بنشاط وحيوية ويقظة فصولها بعنفوان وبقلب كبير، لم يتعب ولم يتراجع، وخاطبه : لن ننسى جميلك، كنت مدرسة وكنت معلما، لم تميز يوما في قضايا الاعتقال السياسي تقف مع الجميع كيف ما كانت مرجعيتهم، وحول الاعتداء قال : سيدي عندما سقطتَ على الأرض توشحتَ وساما وشرفا وكبرت في أعين الشعب المغربي.

• مصطفى المعتصم

مدرسة قانونية في قضايا الصحافة

ثمن الأستاذ عبد الله البقالي الكاتب العام للنقابة الوطنية للصحافة مبادرة التكريم للمناضل الكبير بنعمرو على المستوى السياسي والحقوقي، فهو لم يؤازر في المحاكم السياسيين والنقابيين فقط، بل ساند ووقف إلى جانب الصحافة والصحفيين، واتسمت علاقته بالمشهد الإعلامي، من جهة باعتباره له تجربة في المجال كمدير لإحدى المجلات المغربية المهمة في حياتنا الثقافية : مجلة أقلام ، وكذلك كمحام دافع على الصحفيين، وأضاف أن ميزة الرجل متفردة، لأن دفاعه كان يحقق إضافات واجتهادات قضائية غنية وعميقة، إنه مدرسة قانونية في قضايا الصحافة والنشر، وقال : لا نجازف إذا قلنا، إن الأستاذ بن عمرو من أهم الأسماء القانونية التي أبدعت في قضايا الصحافة والنشر أمام المحاكم، وبعد أن عبر عن تضامنه مع النقيب شجب ما تعرض له من اعتداء.

• عبد الله البقالي

بنعمرو رجل التواضع ونكران الذات

وفي نفس السياق اعتبر الشيخي النقيب بنعمرو رجل الصدق ووضوح، صادق في القضايا التي يؤمن بها وواضح في مواقفه وملتزم بالقضايا العادلة ورجل البدل والعطاء، يبدل من وقته وجهده وماله، وهو رجل التواضع ونكران الذات.

• الشيخي

سفارة المغرب بالقاهرة، 3 مارس 1959.

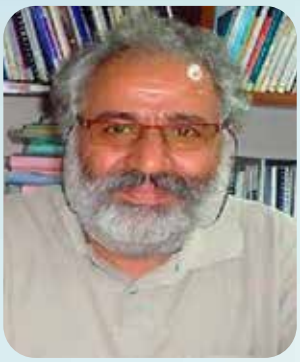

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع

عبرت الجبهة في كلمتها التي تقدم بها منسقها الطيب مضماض، عن التقدير الكبير للأستاذ بن عمرو وهو الحاضر دائما في مختلف الواجهات النضالية، وكقائد سياسي جايل كبار الشهداء ومناضلي المغرب، وأدى الثمن ولازال على ثباته على المبدأ والصمود في وجه الطغيان والاستبداد، وكمؤسس للحركة الحقوقية، وكفقيه قانوني أرسى اجتهادات مرجعية في شتى المجالات القانونية، كما رافع في القضايا السياسية وكمدافع على حقوق الشعوب المضطهدة من أجل تحررها وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

• الطيب مضماض

بنعمرو محامي للقضية اللغوية

وفي كلمة الأستاذ محمد علي الضوء الذي يمثل التنسيقية الوطنية للغة العربية، فلقد استحضر مساره النضالي والفكري والسياسي ودوره كمستشار للتنسيقية في المعارك القانونية للقضية اللغوية التي تتلخص في بديهية تتمثل في أن تحظى اللغة العربية إلى جانب اللغة الأمازيغية بأهميتها.

• محمد علي الضوء التنسيقية الوطنية للغة العربية

النقيب بنعمرو الطود الحقوقي

في كلمتها الجميلة والشاعرية خاطبت الكاتبة والشاعرة مليكة العاصمي النقيب بالطود الحقوقي، واصفة إياه بأحد رجالات المغرب الصامدين والمخلصين، وهو الرجل الذي تعرفه المحاكم مناهضا للفساد والظلم ومناصرا للقيم العليا.

• مليكة العاصمي

بنعمرو أحد شرفاء الشعب المغربي

• أحمد وايحمان

راسخ القدم مستريح الضمير

أما الأستاذة خديجة الصبار فأشادت بهذه القامة النضالية الاستثنائية التي ظلت شعلة متقدة وأضافت وهو المناضل المنفتح على الأفق الرحب، راسخ القدم مستريح الضمير.

• خديجة الصبار

كل التضامن مع النقيب

أما الأستاذ الكوهن وهو المناضل المغربي اليهودي المدعم لكفاح الشعب الفلسطيني، وبعد أن عبر عن تضامنه مع النقيب، قال إن المغرب لن يكسب أي شيء من التطبيع.

• الكوهن

أما آخر الكلمات فكانت للأستاذ أحمد وايحمان الذي أطلق عبارة المسخ والخزي والعار على هذه المرحلة وما حصل يوم 30 مارس 2021، يؤكد ذلك حين امتدت تلك الأيدي لتعتدي على أحد شرفاء الشعب المغربي المناضل بنعمرو، ويذكر هذا المنعطف الخطير بما حصل يوم ذكرى مذبحة دير ياسين يوم 9 أبريل 2021 بالمغرب، حيث يستقبل رمز من رموز الصهيونية الحاخام الأكبر المدعو بنيطو باهم بمعلمة حضارية في المغرب، جامعة القرويين، إنها انتكاسة حقيقية تتزامن مع الحرب من طرف السلطات ضد العلم الفلسطيني والكوفية، وحدك تعرف بنية المخزن المعقدة والمحكمة الدهاء.

كما توصلت مجموعة العمل الوطنية بكلمة أبو زيد الإدريسي، وهو التسجيل الذي جرى تعميمه على نطاق واسع وخاطب فيه الأستاذ بن عمرو : يا أيها الراجل الطاعن في الإصرار، يا آخر الأولياء على حد تعبير نزار قباني في قصيدته سميت الجنوب... وأضاف : سيدي تحطم داخلي كالزجاج وأنا أرى رجال الأمن يعنفونك، دون مراعاة لا للسن ولا المقام ولا للقضية ولا لشهر مقدس، عزاؤك وهم لا يطلعون إلا على حمزة مون بيبي، أن الجندي الذي أطق النار على تشي غيفارا ظانا منه أنه قتل فلاحا متمردا على الدولة، حين تداعت قامتك أحسست أن الوطن هو من يتداعى، ولو عرفوا قدرك ونبل مقصدك لاحترموك وأوقفوا المرور ورفعوا الأيدي حتى تؤدي وقفتك الرمزية نيابة عن أمة استقلت عن النضال واختبأت وراء المعاذير.

ويتذكر مشاركته مع الأستاذ بن عمرو وعباس الفاسي في ندوة طلابية بدار المغرب ببارس سنة 1998 حول التناوب، ويقول : كان عباس الفاسي في الندوة متفائلا وكنت متحفظا وكنت متشائما ويضيف : وها هو عباس الفاسي يشرف من تفاؤله حتى الثمالة وحتى 20 فبراير، ونشرب من تحفظنا على قرار الفرنسة والتطبيع والقنب الهندي حتى الثمالة، في حين تبقى وحدك تبقى وحدك بتشاؤمك لأنك من يعرف جيدا بنية المخزن المعقدة والمحكمة الدهاء، ويقول : أنت الجبل الشاهد على ما فعلته الرياح بالسلاسل الجبلية، وأنت من القلائل الذين بقوا من الجيل الذي كان فيه للنضال معنى في زمانه وللقضايا في حياتهم حياة.

والجدير بالذكر أن المناضل بن عمرو عبد الرحمن تناول الكلمة مقتضبة في ختام المهرجان عبر فيها عن ارتياحه لهذا التكريم وحيى كل من ساهم فيه وقام بالإعداد له، كما قدمت مجموعة العمل الوطنية لدعم فلسطين هدية رمزية للأستاذ بن عمرو درع فلسطين وسلهاما مغربيا بكل معانيه ورمزيته.

كان بنعمرو سندا لعائلاتنا

كما تناول الكلمة في المهرجان أحمد المرزوقي أحد معتقلي تازمارت، الذي تحدث عن وقوف النقيب مع المعتقلين العسكريين، ومؤازرتهم ودعم أسرهم.

• أحمد المرزوقي

التنظيمات الديمقراطية والتقدمية والشخصيات الوطنية تتضامن مع الرمز الوطني الكبير عبد الرحمن بن عمرو

تفاعل عدد من التنظيمات والأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية مع حدث الاعتداء على الرمز الوطني عبد الرحمن بنعمرو، وعبرت عن شجبها واستنكارها للاعتداء وتضامنها، ومطالبتها بفتح تحقيق، ومتابعة المسؤولين عن الاعتداء السافر والمطالبة بفتح تحقيق حول الاعتداء.

اعتزاز بالمناضل الشامخ بنعمرو

هكذا استنكرت الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الاعتداء السافر والمتكرر، الذي تعرض له الرفيق والقائد الوطني عبد الرحمن بن عمرو، مطالبة بمحاسبة مرتكبي هاته الخروقات الخرقاء والمنافية للقانون، وجددت تنويهها واعتزازها بالحضور الدائم للقائد الوطني في جميع المحطات النضالية، لنصرة الحق والقضايا العادلة والإنسانية، كما تحيي صمود وإصرار المناضلين الذين كسروا العسكرة الأمنية، وتجاوزا المنع وترهيب الأمن السري والعلني، لتؤكد رفض وإدانة اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني.

فيدرالية اليسار الديمقراطي من جهتها، نددت في بيان صادر عن هيئتها التنفيذية، بما تعرض له الأستاذ بن عمرو الكاتب الوطني السابق لحزب الطليعة وعضو الهيئة التنفيذية، وهو الاعتداء الذي يعكس كما جاء في البيان التراجعات الحقوقية التي تعرفها البلاد، وسجلت تضامنها مع النقيب ومع كل المناضلين الذين يحاربون التطبيع مع الكيان الصهيوني، معبرة عن مساندتها لكفاح الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إنهاء الاحتلال والحرية والاستقلال.

أما الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فلقد اجتمعت لجنتها الإدارية وأطلقت اسم دورتها التي انعقدت يوم 17 ابريل 2021 : دورة المناضل الحقوقي عبد الرحمن بنعمرو، وعبر البيان الصادر عن الاجتماع عن إدانته للاعتداءات المتكررة التي تعرض لها، واعتزازها بالمناضل الشامخ، وبصموده خلال 60 سنة من النضال والتضحيات والتواجد المتواصل في مختلف المحطات النضالية للحركة التقدمية.

سندیانة النضال من اجل الحقوق والحريات

وفي رسالة المقاوم واليساري الكبير محمد بنسعيد أيت إيدير خاطب رفيقه بن عمرو، رفيقي الصامد من المؤسف حقا أن تكون

السلطات التي سمحت بتظاهرات حاشدة شرفت المغرب، برفعها شعار كلنا فلسطينيون، هي نفسها التي ضاق صدرها اليوم بتظاهرة رمزية حول فلسطين، وأضاف أن ما وقع بالقدر الذي يدين المقاربة القمعية للسلطات الأمنية بقدر ما يضيف إلى صدرك وساما آخر.

أما الأستاذ خالد السفياني فلقد نشر رسالة مفتوحة بعد حدث الاعتداء، قال فيها لقد تجاوزتم كل الحدود أيها المتصهينون، وتساءل هل يعلم الذين اعتدوا على السي عبد الرحمان، أنهم اعتدوا على رزنامة القيم الإنسانية، الأخلاق وعشق الوطن، والإيمان بقضايا الأمة ورمز من كبار رموز حقوق الإنسان في الوطن والعالم، واعتبر الأستاذ السفياني في رسالته أن النقيب بن عمرو أكبر من أن تهزه اعتداءات خدام المشروع الصهيوني في المغرب وخارجه، وسيبقى دائما سنديانة النضال من أجل الحقوق والحريات، ومن أجل فلسطين، وقدوة لنا في الصمود والعزيمة والأخلاق وعشق الحرية والكرامة.

أما الكاتب والحقوقي أحمد عصيد، فلقد كتب أن تعنيف النقيب بن عمرو وصمة عار في جبين السلطة، وأن ما يجري من اعتداء في حق قيدوم الحقوقيين المغاربة يعكس عقلية السلطة وطبيعة النظام السياسي

في بلادنا، وأدان بقوة الإهانة المتعمدة على أحد رموز النضال اليساري الشريف، والنضال اليساري الشريف من أجل الحقوق والحريات، وأضاف أن هذا الوجه المشرق لم يساوم ولم يرضخ طوال مساره المهني والسياسي والحقوقي لا للإغراء ولا للترهيب، ونحن نكن له كل الاعتزاز والتقدير بصموده النموذجي كقائد سياسي وحقوقي.

الاعتزاز والتقدير بصموده النموذجي كقائد سياسي وحقوقي

كما أصدر الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، بيانا موقع من المنظمات الحقوقية العضوة في الائتلاف :

- جمعية هيئات المحامين بالمغرب
- العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف
- المرصد المغربي للحريات العامة
- الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة
- المرصد المغربي للسجون
- منتدى الكرامة لحقوق الإنسان
منظمة حريات الإعلام والتعبير - - حاتم
الهيئة المغربية لحقوق الإنسان -
- مرصد العدالة بالمغرب
- الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب
- الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء
- جمعية الريف لحقوق الإنسان
- المركز المغربي لحقوق الإنسان
الشبكة المغربية لحماية المال العام
- نقابة المحامين بالمغرب
- المرصد المغربي للحقوق والحريات
- الجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب
- مؤسسة عيون لحقوق الإنسان

توقف فيه على الخروقات المتعددة في حادث الاعتداء على الوقفة المنظمة يوم 30 مارس، والتي دعت لها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع ، وعبر عن تضامنه مع الأستاذ عبد الرحمن بن عمرو، و تقديره لصموده النموذجي كقيادي سياسي وحقوقي واعتزازه بمواكبة النقيب لاجتماعات الائتلاف وتشبثه بالعمل المشترك، وأشار البيان للاعتداء الذي تعرض له نور الدين المواكني إلى جانب النقيب، وطالب السلطات القضائية بفتح تحقيق في الموضوع ومحاسبة ومساءلة المسؤولين عن الاعتداءات.

وبالنسبة لمرصد العدالة بالمغرب، فلقد ندد في بيان صادر عن مكتبه الوطني بالمنع والعنف والقمع الذي تعرضت له الوقفة، وما نتج عن ذلك من سقوط المناضل الرمز عبد الرحمان بنعمرو، رئيس مرصد العدالة سابقا وحاليا نائب الرئيس، وقال المرصد أن الوقفة على طريق استرجاع الأرض الفلسطينية المسلوبة منذ أكثر من سبعين سنة، ظلما وتدليسا وخرقا لكل المواثيق، والتصدي للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وأشار البيان إلى القرارات التي اتخذها المرصد والمتعلقة بعدد من المبادرات والندوات بما فيها إمكانية الترافع القانوني ضد هذا الاعتداء.

كما استنكر النهج الديمقراطي بالرباط ما تعرض له النقيب وأعلن التضامن معه وأشاد بروحه النضالية العالية، وذكر بموقف المناضل الفذ بنعمرو حين قال بعد الاعتداء عليه: "سقوطي اليوم على الأرض أهون من منع تظاهرة تضامنية مع فلسطين".

وعبرت المجموعة الوطنية من أجل فلسطين، في بلاغ لها عن ذهولها الكبير مما تعرض له القائد الوطني الكبير، وعضو سكرتارية المجموعة، واستنكرت التطاول الآثم على رمز وطني، وأعلنت تنظيم حفل تكريم يليق بمقام القائد الكبير، وهو ما تم فعلا يوم 17 أبريل 2021، وعرف مشاركة واسعة من داخل وخارج الوطن، بأسماء وازنة وشخصيات مرموقة في الحقل الحقوقي والسياسي والنقابي والجمعوي.. والنضالي عموما.

تضامن واسع للمحامين في المغرب وخارجه مع النقيب عبد الرحمن بن عمرو

انطلقت مبادرة التضامن للمحامين من الرباط، حيث قرر مجلس هيئة المحامين بالرباط في اجتماعه يوم 6 أبريل 2021 دعوة المحامين والمحاميات للتوقف عن العمل يوم الخميس 8 أبريل، ابتداء من الساعة الحادية عشر لمدة نصف ساعة، حسب ما جاء في رسالة نقيب المحامين والبيان الصادر عن المجلس، الذي تم فيه التعبير عن التضامن مع الرئيس النقيب عبد الرحمن بنعمرو، الذي اعتبرته رسالة النقيب واحدا من أشرس وأصلب المناضلين المدافعين عن قضايا المهنة والوطن.

وتتالت بيانات هيئات المحامين، ونذكر من بينها بيان مجلس طنجة الذي عبر عن تضامنه وجاهزيته للانخراط في كل الخطوات القانونية لمحاسبة المسؤولين عن المس الخطير بحق أساسي من حقوق الإنسان، واعتبار الاعتداء الذي تعرض له النقيب، مسا خطيرا بحرمة مؤسسة الدفاع، وانتهاكا جسيما طال رمزا وطنيا ومهنيا وحقوقيا، مطالبا بفتح تحقيق جدي وفوري ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، ولقد نفذ المحامون وقفتهم في الرباط وأسفي وغيرها، وجدير بالذكر أن بيان الرؤساء السابقين لجمعية هيئات المحامين دعوا كذلك إلى بلورة مختلف الصيغ التضامنية والاحتجاجية، من جهة أخرى عبر المحامون الشباب عن تضامنهم وإدانتهم للاعتداء، وقد زار وفد يمثل اتحاد المحامين الشباب مكتب النقيب للتعبير عن التضامن.

الرؤساء السابقون لجمعية هيئات المحامون ينتفضون

وأصدر السادة النقباء والرؤساء السابقون لجمعية هيئات المحامين بالمغرب بيانا للرأي العام نددوا فيه باعتداء القوات العمومية على النقيب بنعمرو، حيث وصفوا الأستاذ بنعمرو بطليعة ومدرسة

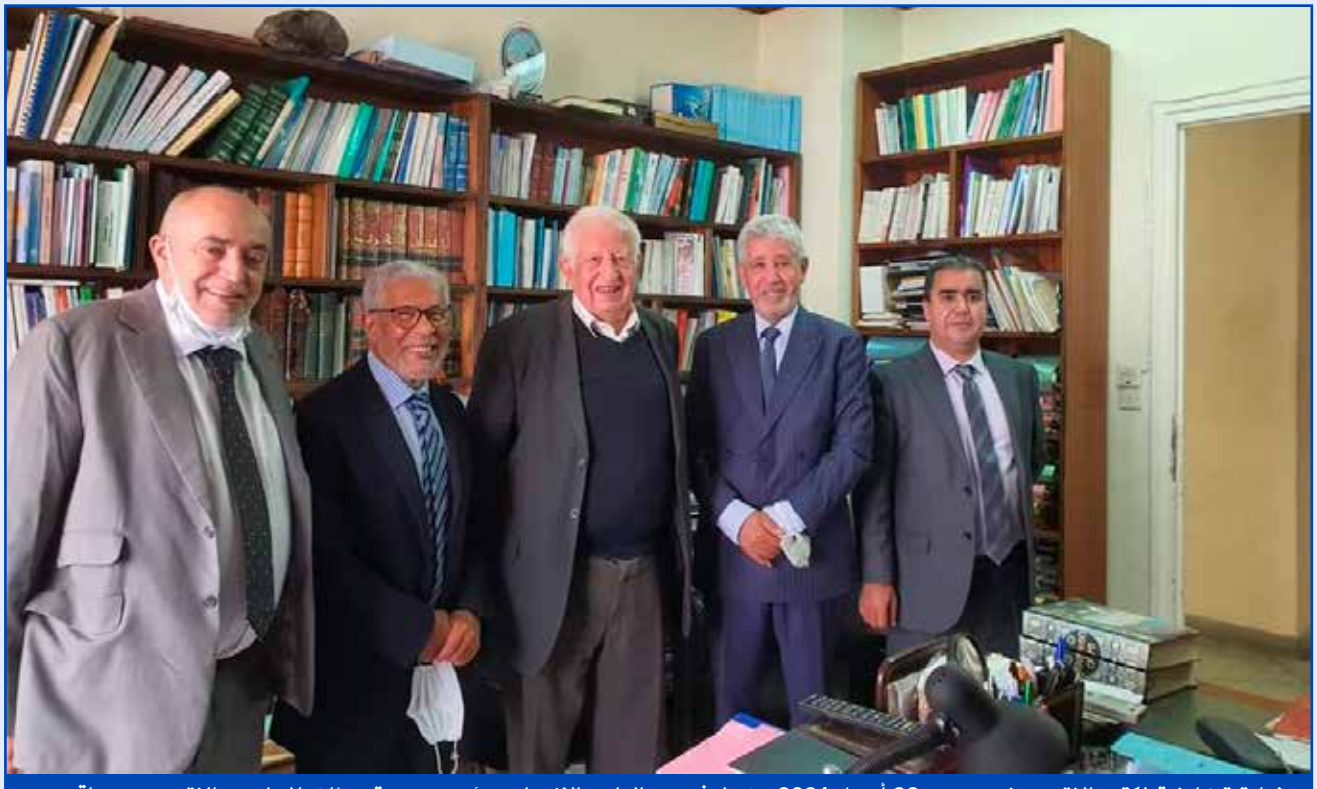

زيارة تضامنية لمكتب النقيب بنعمرو يوم 26 أبريل 2021 من طرف عبد الواحد الانصاري رئيس جمعية هيئات المحامين والنقيب محمد اقديم وعبد الرحيم الجامعي، رئيسين سابقين للجمعية والنقيب عدنان نقيب الرباط.

الدفاع، والرمز المهني للمحاماة، وأبرز صناع ملاحمها الحقوقية والقانونية والأخلاقية ووجهها التاريخي المضيء، ومعلم الأجيال وقدوتهم في مسيرتهم المهنية. واعتبروا الاعتداء كما جاء في بيانهم : "هو عدوان نرفضه إطلاقا وندينه بشدة ونشجب من حرض عليه، و من قام به ومن أمر به ومن استحسن مشهده الترهيب المرعب، إننا نتوجه للمسؤولين عن القوات العمومية ونطالبهم بالضرب على أيدي المعتدين وعلى من كان وراء الاعتداء، ونتوجه لرئيس النيابة العامة ونطالبه بالأمر بفتح تحقيق، باستعجال لكشف ظروف الاعتداء بالشارع العام واستعمال العنف على النقيب عبد الرحمان بنعمرو، وتوجه البيان إلى المحامين و كافة الهيئات و لنقبائها ومجالسها بالتأكيد على رص الصف المهني، والدفاع عن المحاماة ضد من يريد الهوان لها ولقيداتها و لمؤسساتها، وندعوها تنظيم تضامن وطني لنساء ورجال الدفاع مع رئيسنا النقيب عبد الرحمن بن عمرو، ونترك لها كل الصلاحيات في الموضوع. فليعلم الجميع أن إهانة النقيب عبد الرحمان بن عمرو هي إهانة لعشرات الآلاف من المحامين ومن المحاميات، وإهانة للمحاماة والمحامي في كل دول العالم، وتحرش بوحدتهم المهنية والحقوقية التي لا انفصام بينها، وهي محاولة يائسة للنيل من عزيمة الدفاع و إصراره على أداء واجبه المهني والحقوقي والوطني دفاعا عن قضايا المواطنين وعن قضايا الوطن وقضايا الإنسان. هذه هي المحاماة بالمغرب كانت ولا زالت صامدة، وهؤلاء هم المحامون بالمغرب، صنعوا الملاحم ولازالوا يكتبون صفحاتها."

ولقد وقع هذا البيان التاريخي كل من :

النقيب عمر ويدرا - النقيب عبد الواحد الأنصاري - النقيب عبد الرحيم الجامعي - النقيب إدريس شاطر-

النقيب إدريس أبو الفضل - النقيب حسن وهبي - النقيب مبارك الطيب الساسي - النقيب محمد أقديم.

تضامن المحامين في المنطقة العربية

أما فيما يخص المحامين العرب، فلقد أصدر اتحاد المحامين العرب بيانا وقعه الأمين العام مكاوي عيسى، حيث بعد أن استعرض وقائع حدث الاعتداء على النقيب بن عمرو، قال إن اتحاد المحامين العرب

ملاحظات حول الاعتداء الذي وقع
على النقيب عبد الرحمن بن عمرو بتاريخ 30 مارس 2021
من طرف أحد أفراد جهاز الأمن بالرباط

جرت العادة بأن يحتفى بيوم الأرض كل سنة ، و هو اليوم الذي يصادف 30 مارس و الذي ترفع فيه ، بالساحات العمومية شعارات تتعلق بإدانة الاحتلال الصهيوني لفلسطين و بالتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني في كفاحه المستميت و المستمر من أجل تحرير أرضه و إقامة دولته المستقلة و عاصمتها القدس ...

و يساهم في هذا الاحياء ، فئات واسعة من الشعب المغربي ، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية أو النقابية أو الجمعوية ، و ضمن المساهمين العديد من مناضلي حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي و المتعاطفين معه ...

و في نطاق الإحياء المذكور تتم بالرباط وقفة رمزية أمام مقر البرلمان ...

و في 30 مارس من هذه السنة سعى النقيب عبد الرحمن بن عمرو ، مع العديد من المواطنين ، إلى المساهمة في الوقفة إلا أن سدا من رجال الأمن منع المتوجهين إلى مكان الوقفة من الوصول إليه ...

و عندما حاول النقيب بن عمرو استفسار ضابط الشرطة منفذ المنع ، عن الأسباب القانونية للمنع ، قام ، بتوجيه من رئيسه الذي كان يقف بجانبه ، بدفع النقيب بقوة إلى الوراء نتج عنه سقوطه على الأرض ، و هو الدفع التي تم بواسطة واق صلب ...

و يعتبر المنع المذكور و ما صاحبه من عنف :

تنكرا للقضية الفلسطينية بما تحمله من أهداف و معان شريفة في ضمير و قلوب الشعب الفلسطيني و الشعوب العربية و الاسلامية ، و كافة الشعوب المحبة للحرية و التحرر و للعدالة و الأمن و الأمان ...

و مساسا بالحق في التنقل عبر الطرق و الساحات العمومية ، و هو حق وطني مكفول دستوريا (المادة 24 د) و معاقب جنائيا على المساس به (المادة 225 ج) .

و جريمة اعتداء بالعنف على شخص معاقب عليها جنائيا ...

و جريمة مرتكبة من أحد أفراد الشرطة بأمر من رئيسه ، في الوقت الذي تعتبر مهمة الشرطة ورؤسائها هي حماية أمن المواطن و ليس المساس به .

الرباط في 2021/04/20

مكتب الأستاذ بنعمرو

وهو منظمة حقوقية من أهدافها الأساسية الدفاع عن مهنة المحاماة وضمان الحقوق الأساسية للإنسان، وإن ما تعرض له رمز المحاماة الأستاذ عبد الرحمان بنعمرو، الرئيس السابق لجمعية هيئات المحامين بالمغرب ونقيب سابق لهيئة المحامين بالرباط من اعتداء شنيع في الشارع العام من طرف القوات العمومية، فعل يتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان التي يضمنها الدستور المغربي وتكرسها كل المواثيق الدولية الراعية لحقوق الإنسان.

إن اتحاد المحامين العرب يشجب هذا الاعتداء السافر الذي وقع على الحقوقي النقيب الرئيس عبد الرحمان بنعمرو في الشارع العام ويتضامن معه على إثر الاعتداء الذي وقع عليه، مطالبا الجهات المسؤولة بفتح تحقيق ضد المعتدين لينالوا جزاءهم على الفعل الجرمي المرتكب ضد رمز المحاماة والحقوقي الشهم الرئيس النقيب عبد الرحمن بمن عمرو.

والجدير بالذكر أن حملة التضامن لازالت متواصلة من طرف المحامين، أخرها الزيارة التضامنية التي قام بها يوم الاثنين 26 أبريل الماضي لمكتب النقيب عبد الرحمن بن عمرو كل من السيد عبد الواحد الأنصاري رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، يرافقه النقباء عبد الرحيم الجامعي ومحمد أقديم (رئيسين سابقين للجمعية) وعدنان عبد الإله.

الاعتداء على القائد الطليعي عبد الرحمان بنعمرو تعبير عن السقوط السياسي بالمغرب

• مصطفى بوهو

تبعا للبيان الصادر عن حزبنا: حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/ الكتابة الوطنية بتاريخ: 31 مارس 2021، تأكد بالملموس للرأي العام: الدولي والوطني، أن القوات العمومية المؤتمرة بأوامر خدام الدولة بالرباط قد تلبست بتهم:

• إسقاط قائدنا الوطني النقيب: عبد الرحمان بنعمرو أرضا، عن سبق إصرار وترصد، وهو

يشارك حضوريا في الوقفة المنظمة من قبل "الجبهة الوطنية لدعم فلسطين وضد التطبيع" (التي تضم عددا من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية) بتاريخ: 30 مارس 2021، احتفاء بيوم الأرض، وتضامنا مع الشعب الفلسطيني الذي يعاني كل تبعات وويلات التمييز العنصري لدولة الأبرتايد الصهيونية المحتلة للأرض وللإنسان في فلسطين، وإدانة لتطبيع الدولة المغربية علاقاتها مع دولة الأبرتايد هذه، في تبعية واضحة لصفقة القرن "الترامبية - الكوشنيرية"، والمعنونة ب: "خطة السلام" في الشرق الأوسط...

• تعذيبه تبعا لذلك ومعاملته معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة وحاطة من كرامته، بما هو قائد حزبي تاريخي محترم من قبل الخصوم والأعداء قبل الأصدقاء كونه مدافعا شرسا على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ودولة الحق والقانون بحق وحقيقي، وذو هامة مهيبة في كل المحافل الوطنية والإقليمية والدولية إذ يحسب لصمته قبل كلامه ألف حساب، ونقيب وحقوقي صنديد وشامخ لا يشق له غبار في المحاكم الوطنية بجميع

درجاتها، له شهرة لا تضاهى لدى القضاة والوكلاء العامين ووكلاء الملك والمحامين في المغرب...

• حرمانه ضمن الحضور في الوقفة إياها ومثيلاتها.. من حقوقه في: الفكر، والرأي، والتعبير، والتظاهر السلمي، والانتظام في هيئة جماهيرية، والتأطير للجماهير الشعبية، بخلاف تمييزي مع ما يمنح من امتيازات وإمكانيات وحقوق لأسراب المصفقين لكل المبادرات المخزنية في إطار هيئاتهم السياسية والشبيبية والجمعوية، التي تحدث وفي ميزانياتها التأسيسية القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، والتي لا تخدم في الغالب إلا أجندة المحظوظين ضمنها ومصالحهم الحيوية، ضدا على مصالح الشعب المغربي...

وكل الاعتداءات التي تعرض لها القائد: عبد الرحمان بنعمرو أعلاه، وفي الوقفات غيرها، إنما هي اعتداءات على جميع مناضلات ومناضلي:

• حزب الطليعة الديمقراطي في المغرب من طنجة إلى الكويرة ومن وجدة إلى الدار البيضاء...

• فيديرالية اليسار الديمقراطي؛

• كل الهيئات النقابية والحقوقية والجمعوية الديمقراطية؛

• الأحزاب العربية في إطار الجبهة العربية للأحزاب التقدمية؛

• الأحزاب الاشتراكية في العالم في إطار الأممية الاشتراكية...

وإذ الأمر كذلك، فإنني لأستغرب أيما استغراب اتخاذ الدولة المغربية قرار الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسانللأمم المتحدة للولاية الممتدة ما بين -2023 2025، بتاريخ 22 فبراير 2021 خلال الدورة 46 لانعقاده بجنيف، استحضارا مني فضلا عما سبق أعلاه ل:

• السجل الداعي للخجل في ميادين: انتهاك حقوق الإنسان، وخرق الحريات، واستغلال القضاء لأغراض سياسية، في الأربع سنوات الأخيرة فحسب، وأبرز المظاهر التي تشين هذا السجل وتعيبه في عناوين: الاعتقال السياسي في حق معتقلي الريف وجرادة وزاكورة، والاعتقال الاحتياطي الممتد شهورا عددا، حتى صح نعته بالاعتقال الإداري، المحرم دوليا، في حق الإعلاميين: عمر الراضي وسليمان الريسوني، والباحث المعطي منجب (المستفيد في 23 مارس 2021 من السراح المؤقت)، والأحكام المسيسة الجائرة الصادرة ضد حميد المهداوي، وتوفيق بوعشرين...، والاعتداءات الشنيعة أمام الملأ على السيدات والسادة: الأطر العليا، والأساتذة، والممرضين... الذين تظاهروا سلميا أمام البرلمان في العاصمة،

مطالبة منهم بإحقاق ملفاتهم المطلبية المشروعة...

• ضرورة تقديم الدولة المغربية سجلها "الحافل"أعلاه، خلال الجولة الرابعة في أكتوبر 202 أمام 193 دولة، خلال دورة من دورات الفريق العامل الحكومي الدولي التابع لمجلس حقوق الإنسان، في إطار آليةالاستعراض الدولي الشامل الخطيرة، التي أنشأتها الجمعية العامة سنة 2006، والتي يعمل بها هذا المجلس، ضمن آليات أخرى ليس هذا مجال التفصيل فيها، في سياق مراقبته لمدى إعمال حقوق الإنسانوالحريات الأساسية، لفائدة كل البشر دونما أدنى تمييز لأي سبب كان، في جميع بلدان العالم، بالاستناد إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين للحقوق: السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكولات المتفرعة عنها، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملةأو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكل الاتفاقيات والقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة والمنظمات الدولية التابعة لها، إلى حد الساعة، ومراقبة مدى إعمال كل مقتضيات التوصيات السابقة الصادرة لفائدة الدولة في هذا الإطار...

وحيث إن الفريق العامل الحكومي الدولي المذكور أعلاه، لا يقتصر على التقرير الحكومي لأي دولة، بل يطلع أيضا على التقارير الصادرة عن المنظمات الحكومية الوطنية (كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، وغير الحكومية:

• الوطنية منها من قبيل: الهيئات الحقوقية المغربية ك: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة...

• والدولية من قبيل: منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتسووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب...

النتيجة: إن كل الملفات أعلاه، التي تنم عن استمرار الانتهاكات الجسيمة منهجيا في المغرب، مدعاة للفتنة: داخليا وخارجيا... بما يستوجب محاسبة ومساءلة كل المتورطين فيها، وترتيب الجزاءات والعقوبات المتناسبة ضدهم، في محاكمات لا نريدها أن تكون إلا عادلة...

وإلا كيف بعكس هذه النتيجة، سيكون موقف الدولة المغربية في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها ؟؟؟

فاتح ماي..

الطبقة العاملة تقاوم الأزمة

من إنجاز : محمد رقي

كما هو معلوم، لقد شهد العمل النقابي والتنظيمات النقابية تراجعا كبيرا في سياق هيمنة المراكز الرأسمالية وسعيها إلى عولمة الرأسمال والإجهاز على الدولة الوطنية بتحرير المبادلات وتنقل الرأسمال، وبالتالي إعادة توزيع الأدوار الإنتاجية بين الدولة داخل المجال العالمي، بما يعمق استغلال المركز للهامش وتراجع العمل النقابي، وانحصار دور النقابات يفسر أيضا بالتحول الذي طرأ على طبيعة العمل الذي أصبح تقنيا أكثر في سياق الثورة التكنولوجية الحديثة وبالتالي تقلصت الطبقة العاملة وأصبحت القطاعات الإنتاجية تحت سيطرة الرأسمالي والتقني وظهرت طبقة عاملة هشة خاصة في قطاع الخدمات ووجدت الطبقة العاملة نفسها في وضع لا يؤهلها لخوض الصراع ضد من يستغلها، وفي السياق ذاته صدرت تشريعات وقوانين للشغل تخدم أرباب العمل وتتضمن الكثير من الإجراءات التي تتعسف على العمال.. كما تأثر العمل النقابي سلبا بضعف الأحزاب اليسارية و تراجعها.

هذه الوضعية السائدة عالميا لها انعكاساتها على المشهد النقابي بالمغرب وتنضاف إليه عوامل محلية تساهم في إضعافه و تزيد من محدودية تأثيره، وفي مقدمتها ضعف الاستثمار والتشغيل في القطاعات الإنتاجية بسبب هيمنة "اقتصاد الريع"، وهذا الواقع استفحل في ظروف الجائحة إلى جانب عدم التزام الحكومات وأرباب العمل بحوار اجتماعي ومؤسساتي منتج، بالإضافة إلى التضييق على الحق في العمل النقابي والطرد التعسفي للعمال وغياب الوحدة النضالية بين المركزيات النقابية، وبالتالي تشرذم نضالات الشغيلة سواء في القطاع العام أو الخاص وبقاء ميزان القوى لصالح الدولة وأرباب العمل وفقدان النقابات للمصداقية... والدليل على ذلك أن الساحة تغلي بالحركات الاحتجاجية المطلبية الفئوية ومعظمها خارج التأطير النقابي أمام صمت حكومي مخجل وبئيس..

كرونولوجيا الحركة النقابية العمالية بالمغرب

• عبد المجيد مصدق

على مرّ التاريخ البشري، كانت القوى العاملة وما زالت وقود الإنتاج الأساسي للحياة ولكل متطلبات النهوض بالإنسان والمجتمع والدول والحضارات، هذه القوة العضلية التي ظلت مستعبدة ومقهورة طيلة قرون، وكذا مع التطور الحاصل نتيجة الاكتشافات العلمية منذ بداية القرن 16. أما النقابة فهي هيئة قانونية تتكون من مجموعة من المواطنين الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهنا متقاربة، فهي جمعية عمالية تشكل لأغراض التفاوض الجماعي بشأن شروط الاستخدام ولراعية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض الحالات المعينة، ولقد كانت بريطانيا أسبق الدول إلى الاعتراف بالأهلية الكاملة للنقابات العمالية وكان ذلك في عام 1871. ومما يلفت النظر بالنسبة إلى تاريخ تطور النقابات التقارب بينها وبين الحركات الاشتراكية بسبب اتفاق الطرفين على معارضة تسلط رأس المال. وعودة للتاريخ قد يظن البعض أن النقابات ظاهرة خاصة بالنظام الرأسمالي، وأنها بالتالي تصبح غير ضرورية أو غير ذات موضوع إذا ما أخذ المجتمع بالنظام الاشتراكي حيث يسيطر الشعب على وسائل الإنتاج. إلا أن ذلك ليس صحيحا، فالنقابات كانت موجودة مثلا في الاتحاد السوفييتي سابقا وروسيا حاليا وفي الصين، ولكنها هناك تكتسب مفهوما مختلفا، إذ يقع عليها عبء هام هو المشاركة في تنفيذ خطط التنمية والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والمستوى الثقافي والاجتماعي لأعضائها، وتعميق الوعي بفلسفة النظام الجديد.

أولا : الجذور التاريخية للنقابات العمالية

بدأت حركة العمال إبان الثورة الصناعية بأوروبا، عندما تضاءل عدد الوظائف في قطاع الزراعة و اتجهت موجة التوظيف نحو القطاع الصناعي. جابهت هذه الموجة مقاومة شديدة. أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان ثمة مجموعة اسمها "شهداء تول بودل"، كانت قد عوقبت لأنها شكلت نقابات، الأمر الذي كان مخالف للقانون آنذاك. الحركة كسبت تأييد ا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، والتي تطورت في 1981 لإصلاحات تتضمن حدودا لعدد ساعات يوم العمل، إلغاء عمل الأطفال، حق العمال في التنظيم، ومسؤولية الدولة في تنظيم شؤون العمال. عقب نشر وثيقة "بوب ليو" ، حيث بدأت الحركة العمالية تنتعش في أوروبا وبعد ذلك في قارة أمريكا الشمالية.

على مدار العالم، أدت حركة العمال إلى إصلاحات في حقوق العمال، مثل عطلة نهاية الأسبوع ، الحد الأدنى للأجور، العطلة مدفوعة الرسوم، والنجاح في جعل الحد الأقصى لعدد ساعات يوم العمل لا يتعدى ثاني ساعات. هنالك الكثير من النشطاء العماليين في التاريخ الحديث الذين ساهموا في صنع تغييرات ثورية في زمنهم، والتي تعد في الوقت الحالي عادية. على سبيل المثال، ماري هاري جونز المعروفة ب "الأم جونز".

فقد تكونت الجماعات الأولى للعمال من الحرفيين في بريطانيا في سنة 1720، وبرزت الاتحادات المهنية الأولى تحت تسمية (الجمعيات)، مثل (جمعية الخياطين) في لندن و(جمعية عمال الصناعات الصوفية) في المنطقة الغربية من بريطانيا، وقد تعرضت النقابات في بريطانيا في كثير من الأحيان للقمع الشديد حتى عام 1824، ولكنها كانت سائدة بالفعل في مدن مختلفة كلندن.

أُضفيت الشرعية على النقابات العمالية في عام 1824، إبان انضمام أعداد متزايدة من عمال المصانع إلى هذه الاتحادات في جهودها الرامية إلى تحسين الأجور وظروف العمل.

تجلى النضال في مواقع العمل في بروز صراعات مختلفة كالتمرد الاسكتلندي عام 1820، حيث شرع 60 ألف عامل بإضراب عام، والذي ما لبث أن قُمع. منذ عام 1830، بُذلت محاولات لإنشاء نقابات وطنية عامة، كان أبرزها اتحاد نقابات العمال الوطنية الكبرى لروبرت أوين في عام 1834، والذي جذب طائفة من الاشتراكيين من أتباع أوين والثوريين. لعبت تلك المنظمة دورًا في الاحتجاجات بعد قضية شهداء تولباديل، لكنها سرعان ما انهارت.

كانت ثورة ميرثر أحد التطورات الهامة لحركة النقابات العمالية في ويلز في مايو 1831، حيث نزل عمال الفحم والصلب الذين يعملون لدى أسرة كراوشي القوية إلى شوارع مرثير تيدفيل، مطالبين بالإصلاح، احتجاجًا على خفض أجورهم والبطالة العامة. امتدت الاحتجاجات تدريجيًا إلى المدن والقرى الصناعية المجاورة، وبحلول نهاية مايو كانت المنطقة بأكملها في حالة تمرد. رُفع علم الثورة الأحمر لأول مرة في العالم، . وهو الذي تبنته حركة النقابات العمالية دوليًا والجماعات الاشتراكية عمومًا منذ ذلك الوقت

في أواخر ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، طغى النشاط السياسي على النقابات العمالية. كانت الميثاقية ذات أهمية خاصة، وأيدت معظم الهيئات الاجتماعية أهدافها رغم عدم قيام أي منها على ما يبدو بأدوار قيادية. وتعد الميثاقية حركة إصلاح سياسي من الطبقة العاملة في بريطانيا وكانت هذه الحركة قائمة في الفترة من 1838 إلى 1858. انبثق اسم الحركة من ميثاق الشعب لعام 1838 وكانت حركة احتجاج وطنية، ولها معاقل تأييد في إنجلترا الشمالية، وميدلاند الشرقية، وسستافوردشاير بوتريز، وبلاك كَنتري، وويلز فاليز الجنوبية. بلغ دعم الحركة ذروته في الأعوام 1839 و1842 و1848، عندما قُدّمت العرائض التي وقعها ملايين العاملين للبرلمان. كانت الاستراتيجية المُتبعة تتمثل بتوظيف نطاق الدعم الذي حظيت به هذه العرائض والاجتماعات المرافقة لها للضغط على السياسيين للتنازل عن حق اقتراع الرجال فقط. اعتمدت الميثاقية على الطرق الدستورية لتأمين أهدافها، رغم وجود البعض

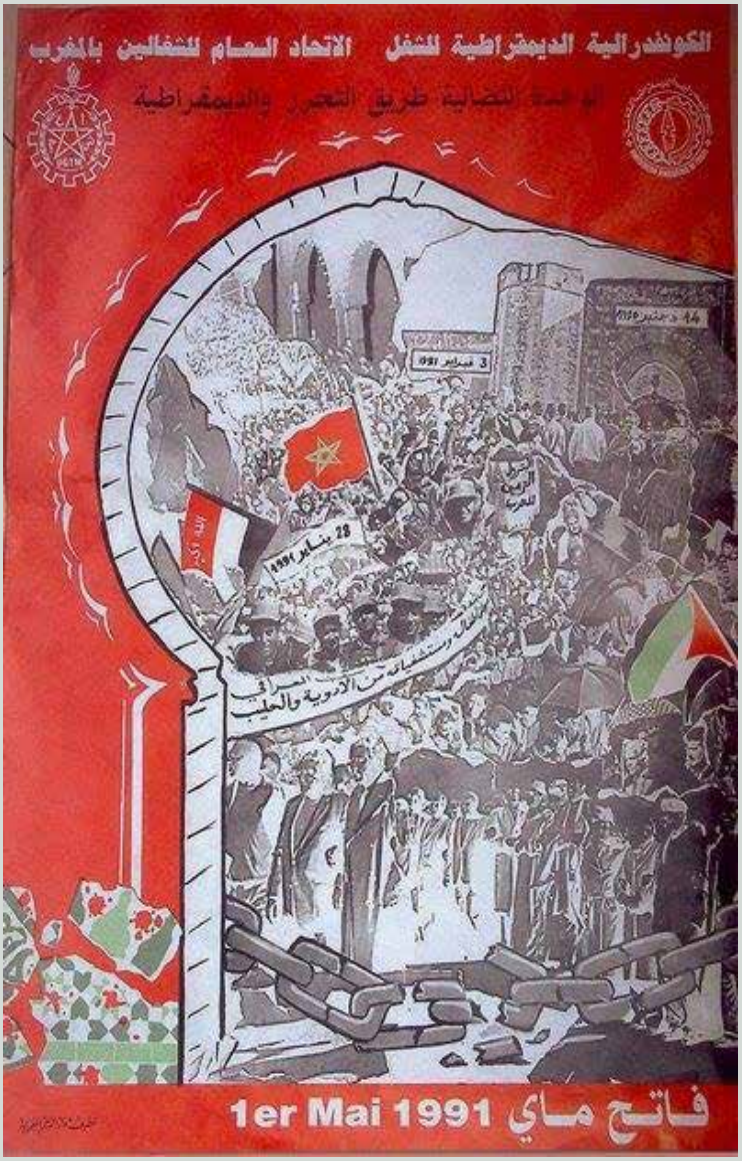

ممن انخرطوا في أنشطة التمرد، ولا سيما في جنوب ويلز ويوركشاير. لم ترضخ الحكومة لأي من المطالب، وكان لزامًا على الاقتراع أن ينتظر عقدين آخرين من الزمان. اشتهرت الميثاقية بين بعض النقابات العمالية، وخاصة بين الخياطين وصانعي الأحذية والنجارين وعمال البناء في لندن. كان الخوف من توافد العمالة غير الماهرة أحد الأسباب وراء ذلك، في مانشستر وغلاسكو، اضطلع المهندسون بشدة في الأنشطة الميثاقية. نشطت العديد من النقابات العمالية في الإضراب العام لعام 1842، والذي امتد إلى 15 مقاطعة في إنجلترا وويلز، وثمانية مقاطعات في اسكتلندا. علّمت الميثاقية التقنيات والمهارات السياسية التي ألهمت قيادة النقابات العمالية.

استُبعدت النساء إلى حد كبير من تشكيل النقابات العمالية وعضويتها وتسلسلها الهرمي حتى أواخر القرن العشرين. وتعزى محاولة تحدي النساء لسيطرة الذكور وشق الطريق نحو التمثيل في النقابات والاتحادات العمالية بصورة كبيرة إلى مثابرة المصلحين من الطبقة المتوسطة مثل رابطة حماية المرأة ووقايتها التي سعت إلى مناقشة الظروف بشكل ودي مع أصحاب العمل في سبعينيات القرن التاسع عشر. أصبحت فيما بعد تسمى رابطة نقابات العمال النسائية. انفصل الاشتراكيون المتشددون عن رابطة حماية المرأة وشكلوا اتحاد نقابات العمال النسائية، ولم يكن لهم تأثير يذكر. وكانت هناك بضع حالات اتخذت فيها النساء كقيادات للنقابات العمالية وأخذن زمام المبادرة في القرن التاسع عشر. لعبت النساء دورًا أساسيًا في إضراب غرب يوكشاير عام 1875.

أما في فرنسا فقد أقيمت التعاونيات التي اقتصرت أهدافها على زيادة الأجر، كذلك قام شكل آخر من التجمعات سُمي (الزماليات الفرنسية) التي كانت تضم عمالاً من أوساط مهنية مختلفة متجاوزين بذلك حدود المهنة، وكان قانون (لوشابليه) عام 1791م أحد النصوص الأولى التي أشارت إلى وجود تنظيمات الأُجراء الدائمة في فرنسا. وفي ألمانيا لم تولد النقابة التعاونية كما هو في فرنسا، ولكن بتأثير من فرنسا بدأ عمال بعض الحرف وعلى الأخص أولئك الذين يعملون في صناعة القبعات بإقامة تنظيمات عمالية كانت على شكل

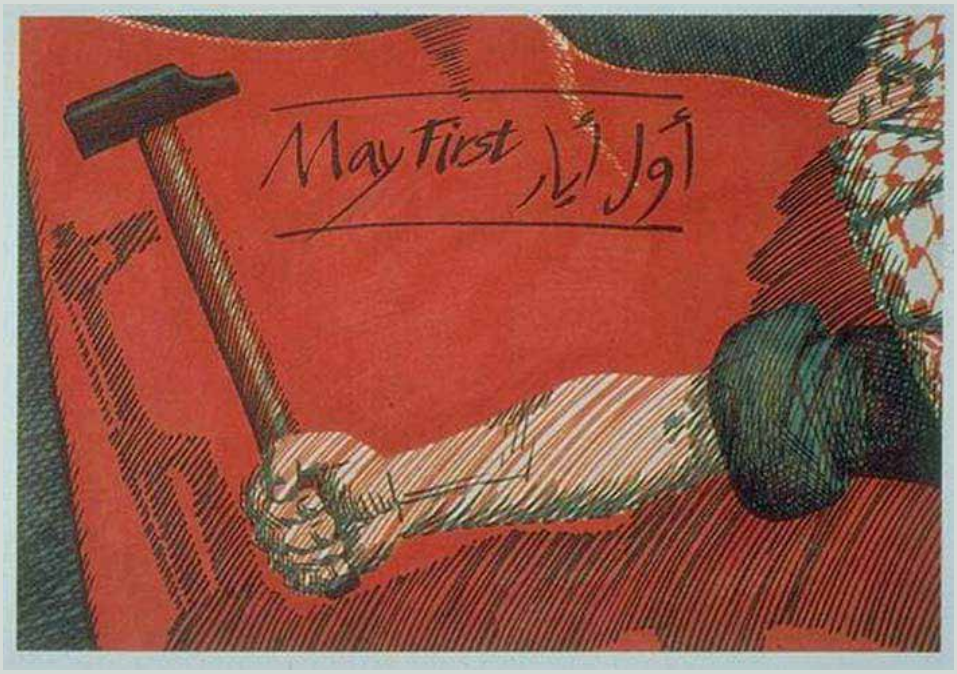

نقابات وبدأت الأشكال النقابية بالظهور.
فمع تطور النهضة الصناعية في أوربا وظهور الآلات البخارية، وبعد تطبيق نظام (الأسيجة) الذي سمح لملاك الأراضي وضع أيديهم على أراضي الفلاحين وطردهم منها بعد تحويلها إلى مراعي محمية، نزحت أعداد هائلة من الفلاحين إلى المناطق الصناعية مما أدى إلى توافر قوى عاملة رخيصة محرومة من جميع وسائل العيش، وانتشر البؤس والآفات الاجتماعية كالبطالة والفقر والإجرام وغيرها، إضافة إلى انتشار اضطهاد العمال واستغلالهم مع عدم توفر ضمانات السلامة للعمال، فأصبحوا يموتون أو يصابون بعاهات دون وجود نظم الضمان والحماية الاجتماعية.

ففي 4 ماي عام 1886 كان الإضراب الشهير الذي سُمّي بقضية (هاي ماركت) الذي طالب العمال فيه بتحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثماني ساعات يومياً، الأمر الذي لم يَرُقْ للسلطات وأصحاب المعامل، خصوصاً أن الدعوة للإضراب حققت نجاحاً كبيرا وشلّت الحركة الاقتصادية في المدينة، مما دفع بالشرطة لإطلاق النار على العمال المضربين، وقد ذهب ضحية تلك المظاهرة وأعمال شغب التي حدثت في ميدان هاي ماركت في مدينة شيكاغو العشرات من العمال وبضع رجال من الشرطة، لقد تجاوزت قضية هاي ماركت أسوار أميركا وبلغ صداها العالم، وقد أحيا المؤتمر الأول للأممية الاشتراكية ذكراها في العاصمة الفرنسية باريس عام 1889 وأصبح الأول من ماي احتفالاً دولياً للإنجازات الاجتماعية والاقتصادية للحركة العمالية.

كل هذه الظروف المأساوية دفعت العمال لتنظيم صفوفهم وبدؤوا بتشكيل صناديق الزمالة وصناديق التعاضد فيما بينهم درءاً للأخطار الاجتماعية، ثم ما لبثت تلك المنظمات البدائية أن تطورت لتصبح منظمات أكثر اتساعاً وذات أسس تنظيمية وأنظمة داخلية، واقتصرت أهدافها في البداية على الدفاع عن حقوق أعضائها ومصالحهم، وزيادة الأجور، ثم اكتسبت النقابات صفة سياسية وأصبحت تشارك في قضايا النهوض الاقتصادي والتنمية والإصلاح السياسي.

بعد الأحداث المأسوية للطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت النقابات العمالية بالتشكل في منتصف القرن التاسع عشر كاستجابة للتأثير الاجتماعي والاقتصادي للثورة الصناعية. فبدأت النقابات العمالية الوطنية بالظهور في الحقبة التي تلت الحرب الأهلية. حيث ظهر اتحاد «فرسان العمل» كقوة عظمى في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكنه انهار بسبب قلة التنظيم وضعف الإدارة والاختلاف على أهداف الاتحاد والرفض الذي قابله من أصاحب العمل والقوى الحكومية.

أظهر اتحاد العمال الأمريكي الذي أسسه وأداره صامويل كومبرز عام 1886 وحتى وفاته عام 1924 متانة واستمرارية أكبر. ظهر الاتحاد بوصفه ائتلافًا لمجموعة من مختلف النقابات المحلية. ساعد في دعم وتوجيه الضربات حتى أصبح لاعبًا أساسيًا في السياسة الوطنية.

استفادت النقابات العمالية الأمريكية بشكل كبير من سياسات الصفقة الجديدة التي أبرمها فرانكلين ديلانو روزفلت في ثلاثينيات القرن الماضي. فقد أسهم قانون علاقات العمل الوطنية لعام 1935 على وجه الخصوص في دعم الحق القانوني في تنظيم النقابات.

على الصعيد الدولي

خلال الفترة من 1844 إلى 1918م بدأ التنظيم النقابي بتشكيل تنظيمات عمالية نقابية ذات طابع دولي تخطت الحدود القومية وتجاوزت الأطر الوطنية للبلد الواحد من أجل حماية الطبقة العاملة، وكانت من الواجهات الرئيسية للشيوعية العالمية والأحزاب الاشتراكية، وقد أعطت ثورة أكتوبر في روسيا دفعة جديدة لهذه الاتحادات التي بدأت تنشر فروعها في جميع أنحاء العالم، وقد كانت النقابات إحدى وسائل الشيوعية في الانتشار في العالم وبالذات في دول العالم الثالث.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تنادت النقابات في العالم إلى تأسيس اتحاد نقابي عالمي يجمع كل النقابات في العالم، وبدعم من الكتلة الاشتراكية تأسّس اتحاد النقابات العالمي في باريس عام 1945 م مما دعا الكتلة الرأسمالية ممثلة في دول أوربا الغربية وأمريكا إلى تأسيس اتحاد نقابي آخر أطلق عليه الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

في روسيا القيصرية قامت الثورة الروسية الأولى في العام 1905 احتجاجًا ضد الاستغلال والحرمان والاستبداد. وجاءت هذه الثورة في سياق نضالات عمالية وفلاحية كانت آخذة في التطوُّر منذ أعوام عديدة. في 9 يناير 1905، خَرَجَ آلاف العمالّ في سان بطرسبورج -العاصمة آنذاك- في مسيرة حاملين عريضة بقيادة قس يُدعى جابون، إلى قصر القيصر مطالبين إياه أن ينصفهم بأجورٍ عادلة، وحريات مدنية، وأن يمنح الفلاحين أرضًا، ويهب الشعب بأسره جمعيةً تأسيسيةً بالاقتراع العام المتساوي، فاستقبلتهم النيران، وقتل وجرح الكثيرين، كان ذلك هو ما أُطلقَ عليه "يوم الأحد الدامي، كانت هذه هي البداية المتواضعة للثورة الروسية التي سرعان ما قَفَزَت لتصبح إحدى أكثر الثورات إلهامًا في التاريخ.

ظلَّ لينين حتى وقت متأخِّر يرى هزيمة ديسمبر 1905 هزيمةً مؤقَّتة قد تعطِّل مسار الثورة بعض الوقت، لكن فقط ليندفع في انطلاق أكبر في المستقبل المنظور (وربما تدفعه في ذلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة). فكَتَب يقول "قد ترك القمع العميق للثورة بصمةً قويةً في عقول كلِّ المشاركين فيها... ولذلك، حتى أولئك الناس ذوي الشخصيات الثابتة قد يفقدون عقولهم لفترات قصيرة أو طويلة، فلا يستطيعون مواكبة الأحداث ولا يتقبَّلون حقيقة أن التاريخ غيَّر مجراه".

واستمرت الأوضاع في الأزمة إلى حين قيام أول ثورة تاريخية قادتها الطبقة العاملة في أكتوبر 1917 قبل سنة من نهاية الحرب العالمية الأولى، في بدايات الثورة قاتل القادة النقابيون من خلال الحزب الثوري أمثال لينين وتروتسكي من أجل أن تتمكن البروليتريا من ملكية وسائل الإنتاج لفتح الطريق نظريا إلى تحطيم أسوار الطبقية أنظمة وفكرا، والتي أدت في الحقيقة إلى مصالح إنتاج الدولة بدلاً من مصالح العمال المباشرة تعويضات و سلامة، حيث لا يمكن للنقابات مواجهة أي درجة من ظروف العمل غير الآمنة أو الأجور المنخفضة إذا قرر الحزب البلشفي والدولة أنه يجب تقديم التضحيات.

لم يكن كل شيء غير متعاطف خلال هذه الحقبة. عاش الكثير من الناس حياة فقيرة ولكن متفائلة وتحسنت نسبيًا مع مرور الوقت بعد معارك محاربة الأمية وتكوين عمال مهرة ساهموا من بعد في تسيير المؤسسات الإنتاجية التشاركية.

فعلى عكس النقابات في الغرب ، فإن التنوع السوفيتي سابقا لم يكن يناضل من أجل المصالح الاقتصادية للعمال. إنها أحزمة ناقلة لتعليمات الحزب، ويحملون عقوبات ومكافآت لموظفي المزارع الصناعية والجماعية، كانت نقابات العمال السوفيتية تعمل مع صاحب العمل والحكومة وليس ضدها. وكان ينطبق الشيء نفسه على النقابات العمالية في دول الكتلة الشرقية سابقا، وكذلك الشأن في الصين الشعبية بعد ثورة ماو تسي تونغ التي قادتها الطبقة العاملة خصوصا المرتبطة بالقطاع الزراعي حيث تخضع أيضًا للحزب وللتخطيط الاقتصادي للدولة.

ولا يفوتنا هنا بالمناسبة التذكير بذكرى مرور سنتين بعد مائة عام على عقد المؤتمر التأسيسي للأممية الشيوعية الثالثة في موسكو. بين 6-2 مارس1919 وعلى الرغم من أن الرحلة كانت صعبة بسب الحرب الأهلية الشرسة والحصار الإمبريالي شارك 51 مندوبا في المؤتمر وكان لدى 35 منهم حقوق كاملة في التصويت ومثلوا 17 منظمة، و16 مندوبا لهم صوت استشاري مثلوا 16 منظمة أخرى. وعلى مدى الأعوام التالية سينضم ملايين العمال من أصحاب الآراء الثورية حول العالم إلى الأحزاب الشيوعية وإلى الأممية الثالثة.

وكذلك الجهود التي بذلت لتوحيد النقابات، ففي ظل أحداث الحرب العالمية الثانية، وكيفية قيام النقابات الشيوعية بخطوات هامة ومدروسة بدقة من أجل بلورة عملية بناء ومأسسة اتحاد النقابات العالمي، وسط التأكيد على أهمية أن تكون قوة نقابية ثورية مدافعة عن مصالح الطبقة العاملة، ورفض التوجهات الإصلاحية - المهادنة، القائمة لدى قوى نقابية قائمة خاصة في ظل الدول الرأسمالية.

عقدت جلسات المؤتمر التحضيري بلندن في فبراير 1945، وكانت الطائرات الألمانية تشن هجماتها على لندن، لكن ذلك لم يردع أعضاء المؤتمر من مواصلة أعماله، متحلّين بشجاعة قيادات نقابية بصمت أثرها على صفحات التاريخ من أجل غد مشرق للبروليتاريا في حربها المزمنة داخل نفق الصراع الطبقي.

ثانيا : نبذة عن مسار الحركة النقابية بالمغرب

الحركة النقابية بالمغرب قبل الاستقلال

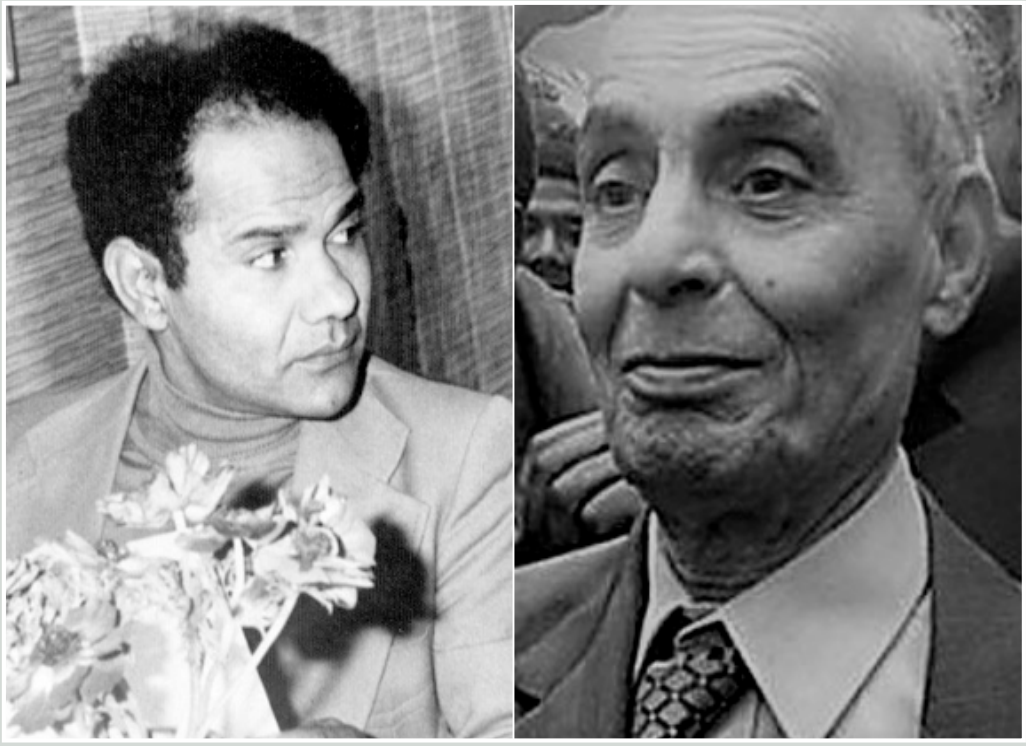

كان المغرب قبل دخول الاستعمار بلدا فلاحيا، وكان المحتلون في حاجة لاستقدام الموظفين والعمال من فرنسا ومن بعض الدول الأوربية لتنفيذ سياستهم الاستعمارية، هذا الوضع شكل بؤرة لانتقال العمل النقابي عن طريق العمال سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص من فرنسا، في انتظار تكوين مستخدمين وعمال مغاربة وهكذا بدأ العمال بتشكيل نوع فتي من النقابات بداية بما سمي بالجمعية العامة في ماي 1919، إذن فقد برزت الطبقة العاملة المغربية مع دخول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى المغرب الذي صاحب عملية استعماره من طرف فرنسا.

وقد قام الموظفون بدور حاسم في نشأة هذه الحركة، وإن كانوا لا يشكلون مجموعة منسجمة. إذ كان التمييز واضحا من جهة، بين الموظفين «القدامى» الذين جاءوا إلى المغرب قبل الحرب العالمية الأولى ولهم ما يحتاجونه بدون أن يتوفروا على الدبلومات المطلوبة، ومن جهة ثانية، بين الموظفين الجدد، ومعظمهم شباب في بداية حياتهم المهنية، لتنطلق القافلة النقابية بودادية التعليم الابتدائي بالمغرب :-1920 1922، الجمعية الودادية لبريد المغرب، وودادية التعليم الثانوي للمغرب، وودادية الإدارة العامة للأشغال العمومية، وودادية السكك الحديدية، وكانوا يعملون تحت بنود القانون الخاص بالجمعيات المسموح لها بالنشاط من طرف كتابة الحماية بموجب ظهير 24 مايو 1914 الصادر في الجريدة الرسمية في نفس السنة، بإشراف المقيم العام الجنرال ليوطي. كما أن بعض النصوص كانت تشكل خطاطة أولية لتشريع الشغل، فكان على مدة العمل ألا تتجاوز عشر ساعات بالنسبة للنساء والأطفال (ظهيري 1926 و 1928)؛ كما تم إنشاء فرقة لمفتشي الشغل، إلا أنها كانت تضم في -1930 1931 مفتشين معدودين على رؤوس الأصابع بالنسبة للمغرب برمته. ومهما يكن من أمر، فإن كتلة اليد العاملة المغربية التي اجتذبتها قطاعات الإنتاج العصرية بشكل موسمي أو نهائي استمرت في النمو، ويمكن تقديرها بأكثر من 100000 شخص سنة 1929، غير أن هذه الحركة كانت لها مميزات مختلفة في القطاعات الخاصة والعمومية والقطاعات ذات الامتياز.

ففي السكك الحديدية للمغرب بدا مستخدمو هذه الأخيرة هم الأكثر نشاطا. إذ بعد إنشاء اللبنة الأولى بالقنيطرة سنة 1924، أسسوا الجمعية الودادية المهنية يوم 27 أكتوبر 1925، وكان السككيون، الذين تم تشغيلهم كمُياومين، يريدون نظاما أساسيا يحدد شروط عملهم، ويريدون تطبيق الأجور الميتربولية بزيادة 35%، وإنشاء صندوق التعاون، ومجانية العلاج الطبي والأدوية، وتشكيل مجلس تأديبي ولجنة للترقية.

وأمام رفض الإدارة مناقشة هذه المطالب شنوا الإضراب المغربي الأول أيام 5 و6 و26 من مارس 1926 بفرنسا وكان لها مناضلون في المغرب. وفي إطار التضامن كونت لجنة عمل ضد حرب الريف في إطار نقابة (س.ج.ت)، وكان للحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العالمية أنشطة مكثفة في ذلك، وتشكلت الفدرالية الاشتراكية للمغرب في فروعه الذي كان أولها بالرباط ، وقد أعطى الاشتراكيون والشيوعيون دفعة هامة للعمل النقابي بالمغرب بحيث انصبوا على تكوين العمال من خلال عروض وندوات مستغلين كل المناسبات والفرص المتاحة وكانت فئة المعلمين هي النواة الصلبة لتكوين العمل النقابي.

تم في يونيو 1930 إنشاء اتحاد جهوي جنيني للكونفدرالية العامة للشغل ك.ع.ش. بالدار البيضاء، النسخة المغربية في ارتباط مع النقابة المركزية بفرنسا، دون أن تعارضه الإقامة العامة. وكان هذا نتيجة لعمل مزدوج: أي العمل التنظيمي الذي قامت به بعض مجموعات الموظفين منذ 1919، وكذا طموح ك.ع.ش. إلى بسط نفوذها على إفريقيا الشمالية بكاملها وتوسيع قاعدتها على حساب منافستها الكونفدرالية الوحدوية.

وتجدر الإشارة إلى أن قمة المطالبة بالحق النقابي كانت بين سنتي -1928 1929، من طرف كزانوفا وهو اشتراكي ومندوب عن مراكش وقد قدم مطلبا «بتفويض من زملائه إلى مجلس الحكومة» يوم 10 يناير 1928، واستند في ذلك إلى التنامي الهائل لليد العاملة الأوربية بالمغرب وإلى ضرورة استفادة الشغيلة من قوانين اجتماعية مماثلة للقوانين الفرنسية، وإنشاء منظمات للدفاع عن العمال؛ ثم طالب بتطبيق القانون الفرنسي الذي يمنح الحق النقابي ويسري على الجميع.

وعموما ظهرت هذه المجموعات النقابية منذ الاحتلال الفرنسي للمغرب إلى جانب أو ضمن المجتمع المغربي التقليدي، وكانت تضم، مقابل أرباب العمل و المستوطنين

الكبار وسلطات الحماية، الموظفين والمأجورين الفرنسيين، وكان بعضهم نقابيين واشتراكيين أو شيوعيين، وكذا الكتلة المتنامية من العمال المغاربة المنخرطين ضمن العملية العصرية للإنتاج و المبادلات، والتي تمثل جنينا بروليتاريا غير محدد الملامح وذا شعور غير ثابت إلى حين ارتباطه بعناصر الحركة الوطنية حيث ستندمج الحركة النقابية في العمل على محاربة الاستعمار لاحقا.

ومهما يكن من أمر، فإن كتلة اليد العاملة المغربية التي اجتذبتها قطاعات الإنتاج العصرية بشكل موسمي أو نهائي استمرت في النمو، ويمكن تقديرها بأكثر من 100000 ما بين ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي تحت الاحتلال الفرنسي،علما أنه لم تتردد الإقامة العامة في منع المغاربة من الانخراط في النقابات بمرسوم 24 يونيو 1938 متذرعة بأحداث وقعت في مناجم الفوسفاط.

ويمكن القول إن الطلائع الأولى من النقابيين المغاربة استفادوا من نظرائهم الفرنسيين والأوروبيين، في كيفية العمل النقابي والتشريعات المرتبطة به وهو ما جعل عناصرها تتطور إلى حين إنشاء اتحاد النقابات الكونفدرالية عام 1946 الذي أصبح اتحاد النقابات المستقلة عام 1950 وفي نفس الإطار لا بد من التذكير ببداية العمل ولو بشكل متقطع مع العناصر النقابية الجزائرية والتونسية باعتبار خضوعهم لنفس الاستعمار وتحت رايات نفس النقابات الفرنسية، وسيتوج هذا العمل بالتضامن مع الاتحاد التونسي للشغل إبان اغتيال الشهيد المناضل فرحات حشاد والذي شكل اغتياله خطوة مهمة للعمل المشترك لتحرير دول المغرب العربي، ولا يفوتنا التذكير أنه في المغرب قد صدر أول تشريع يتعلق بشأن النقابات سنة 1936، إلا أنه كان يمنع المغاربة من الانتماء النقابي ويقصره فقط على الأوربيين ويخضع لعقوبات زجرية كل الذين ينخرطون في نقابة ما، إلى أن جاء ظهير 12 شتنبر 1955 الذي نص صراحة على السماح للمغاربة بالانتماء النقابي حيث ظهر أول تجمع نقابي خاص بالمغاربة، هذا الحق سيتم تنظيمه بمقتضى ظهير 16 يوليوز 1957.

فالنقابة كانت تمارس جاذبية لا تقاوم على العمال الجوعى المتروكين عرضة للاستغلال الوحشي، فيما كان المناضلون النقابيون متعطشين للكفاح، ومع ذلك كان بعض القادة الاستقلاليين يحثون سريا على الانخراط في النقابات. ولم يتخذ حزب الاستقلال موقفا مساندا إلا في سنة 1948.

في الطريق إلى تأسيس إطار نقابي مغربي

وينبغي التأكيد على موقف بعض قادة الحزب الجهويين مثل السيد بوشتى الجامعي الذي صرح سنة 1948 للطيب بن بوعزة، بعد أن قدم إلى الدار البيضاء مطرودا من ناحية وجدة، بأن النقابات هي مركز للشيوعية، وضرب له المثل بعلي يعتة الذي بدأ كما قال بالانخراط في نقابة المعلمين مع ميشيل مازيلا، قبل أن يجعل منه هذا الأخير مسيرا مقتنعا بالشيوعية، وبعد ذلك طلب الجامعي من المرحوم بن المكي، وكان عاملا في شركة كوزيمار ومقاوما كبيرا، أن يرافق الطيب إلى الفندق، وهو الاسم الذي كان يطلق على منزل الشهيد إبراهيم الروداني، وهناك مكث الطيب حتى حصل على سكن وعمل بمساعدة عبد الرحمان اليوسفي وبناصر حركات

ولم تتدفق جماهير العمال إلا في سنة 1946، إذ وفدت من مختلف المهن، الموانئ، البناء، السكك الحديدية، الأوراش العسكرية التابعة للطيران، السدود، المناجم وغيرها

واستفادت الحركة النقابية من وصول المقيم العام الفرنسي الجديد ايريك لابون الذي تقمص الليبرالية، وبدأت تعمل في واضحة النهار

وفي المؤتمر المنعقد بمراكش يومي 30 نوفمبر/تشرين الثاني و1 ديسمبر/كانون الأول 1946 أصبح اتحاد نقابات (س.ج.ت) يحمل اسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. تضافر هذا الجهد مع نظيره لدى مناضلي الكونفدرالية العامة للشغل والحزب الشيوعي الذين قرروا تسريع وتيرة تحويل الاتحاد العام للنقابات المتحدة إلى اتحاد نقابي مغربي. هكذا كانت سنوات 1950. 1951 مطبوعة بنشاط دعاوي كثيف، واستقطاب، ونضالات مطلبية كان بعضها بالغ الضراوة، من أجل رفع الأجور، واحترام الحريات وإلغاء صنوف الميز، ومن أجل الحق النقابي. وأثمرت النضالات سياسيا، حيث استنكرت منظمة الاتحاد العام، ما يبديه أرباب العمل والإقامة العامة من قمع،وطالبت بضرورة إلغاء نظام الحماية بما هو "مصدر كل الشرور" (مقرر مؤتمر الدار البيضاء يومي 10 و11 نوفمبر 1950.

بعد أن كان الطيب بن بوعزة عضوا باللجنة التنفيذية للاتحاد العام للنقابات المتحدة منذ مارس 1948، جرى انتخابه عضوا بالمكتب في يونيو 1950. وفي نوفمبر 1950 بات أمينا عاما إلى جانب أندريه لوروا. الذي طرده

بعد نقاش مع مناضلي الاتحاد العام للشغل وفيما يخص استئناف الحركة النقابية، في (2. 4 أبريل 1954)، ارتأى الطيب بن بوعزة مع المحجوب بن الصديق والتباري أن عليهم خلق اتحادهم النقابي الخاص دون أي اعتبار آخر. وفيما سافر المحجوب بن الصديق إلى فرنسا للاتصال مع وفد من الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، أعاد الطيب ربط الصلات محليا مع المناضلين والمجموعات العمالية السرية وخلايا المقاومة. ويوم 5 يناير 1955 أصدر، بمعية المحجوب بن الصديق والتباري، بيانا من أجل اتحاد نقابي مغربي منخرط في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، وهي المهمة التنظيمية التي اضطلع بها حتى النهاية يوم 20 مارس بتنظيم مؤتمر تأسيس الاتحاد المغربي للشغل في منزله بالدار البيضاء. كيف ولماذا وُضع الطيب في المكانة الثانية نائبا للأمين العام بعد المحجوب بن الصديق رغم أصوات أغلبية المؤتمرين التي جعلته أمينا عاما؟ ترتب عن ذلك حالة توتر أفضت بعد عامين في 1958 إلى انصراف الطيب بن بوعزة الذي جرى تعيينه سفيرا في يوغوسلافيا من قبل حكومة عبد الله إبراهيم. وواصل لاحقا مسارا دبلوماسيا.

الحركة النقابية بعد الاستقلال

الاتحاد المغربي للشغل

يوم الأحد 20 مارس 1955 وكان المغرب لا زال تحت الاحتلال، تأسست أول مركزية نقابية مغربية "الإتحاد المغربي للشغل"، بمنزل رئيس اللجنة التحضيرية الطيب بن بوعزة، وبحضور 57 مناضلا نقابيا مغربيا من الذين سبق لهم أن نشطوا في فروع المركزيات النقابية الفرنسية التي كانت موجودة في المغرب، حيث صوت المؤتمرون على أعضاء اللجنة الإدارية، ثم أعضاء المكتب الوطني. فانتخب الطيب بن بوعزة أمينا عاما والمحجوب بن الصديق نائبا له، وقد اعتبر الأمين العام هذا اليوم صفحة مجيدة في تاريخ الحركة النقابية.

غير أن الواقع كان لم يكن كذلك، فقد روى محمد الصديق، وهو من مؤسسي للاتحاد المغربي للشغل وعضو في أول مكتب وطني،

"أن المحجوب بن الصديق انتقد قرار اللجنة الإدارية وأكد أحقيته بمنصب الكاتب العام بدعوى علاقاته الخارجية، فاضطرت اللجنة الإدارية إلى عرض الأمر على المؤتمرين الذين زكوا الطيب بن بوعزة من جديد في منصب الأمين العام بأغلبية ساحقة. لكن بعد أخذ ورد تم إرسال التقرير إلى وكالة الأخبار برفقة محمد الصديق الذي يضيف قائلا "لكن المفاجأة كانت عظمى ونزل الخبر كالصاعقة حينما نشرت وكالات الأخبار والصحافة الدولية في اليوم الموالي الخبر الذي ورد فيه أن المحجوب بن الصديق أمين عام عوض الطيب بن بوعزة

بعد انقسام حزب الاستقلال إلى شطرين سياسيين، فصلت النقابة عن كلا الحزبين رغم كل المحاولات التي قام بها أعضاء الحزب الجديد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي توجد بعض قيادته ضمن قيادة النقابة لترك النقابة تحت مظلة الحزب، والملحوظ في هذه النقابة أن ظل اليسار أيضا حتى الآن يعمل في صفوفها.

الشهيد عمر بنجلون، ومقاومة التحريف السياسي، والنقابي

كان الهدف الأساسي لاستهداف الشهيد عمر بنجلون، هو التحاقه بالاتحاد المغربي للشغل، كنافذة للارتباط بالطبقة العاملة، وقيادته لنقابة البريد، وحرصه على ديمقراطية، وتقدمية، وجماهيرية، واستقلالية، ووحدوية العمل النقابي، في إطار النقابة التي كان يقودها، وفي التنظيم المركزي للإتحاد المغربي للشغل الذي كان منضويا تحت لوائه أنداك، رغم ما تعرض له من تعذيب، من أجل ثنيه عن العمل على جعل الاتحاد المغربي للشغل، نقابة مبدئية، فمنذ البداية ارتبط عمر بالصراع من أجل إرساء العمل النقابي الديمقراطي المعبر عن الجماهير، إلى جانب عمله على ترسيخ الفكر الاشتراكي العلمي في صفوف الحركة الاتحادية، من أجل قيام الدولة الديمقراطية، ودولة الحق، والقانون، التي ترعى مصالح الكادحين، وطليعتهم الطبقة لعاملة، وتحمي تلك المصالح.

لقد عمل من أجل الانخراط الجماعي في مقاومة كافة أشكال التحريف التي تستهدف الممارسة النقابية، ومن أجل نقابة مبدئية تسعى إلى تحقيق الوحدة النقابية، تجاه تردي الأوضاع المادية، والمعنوية للعمال، وباقي الأجراء. الأمر الذي أقلق النظام،

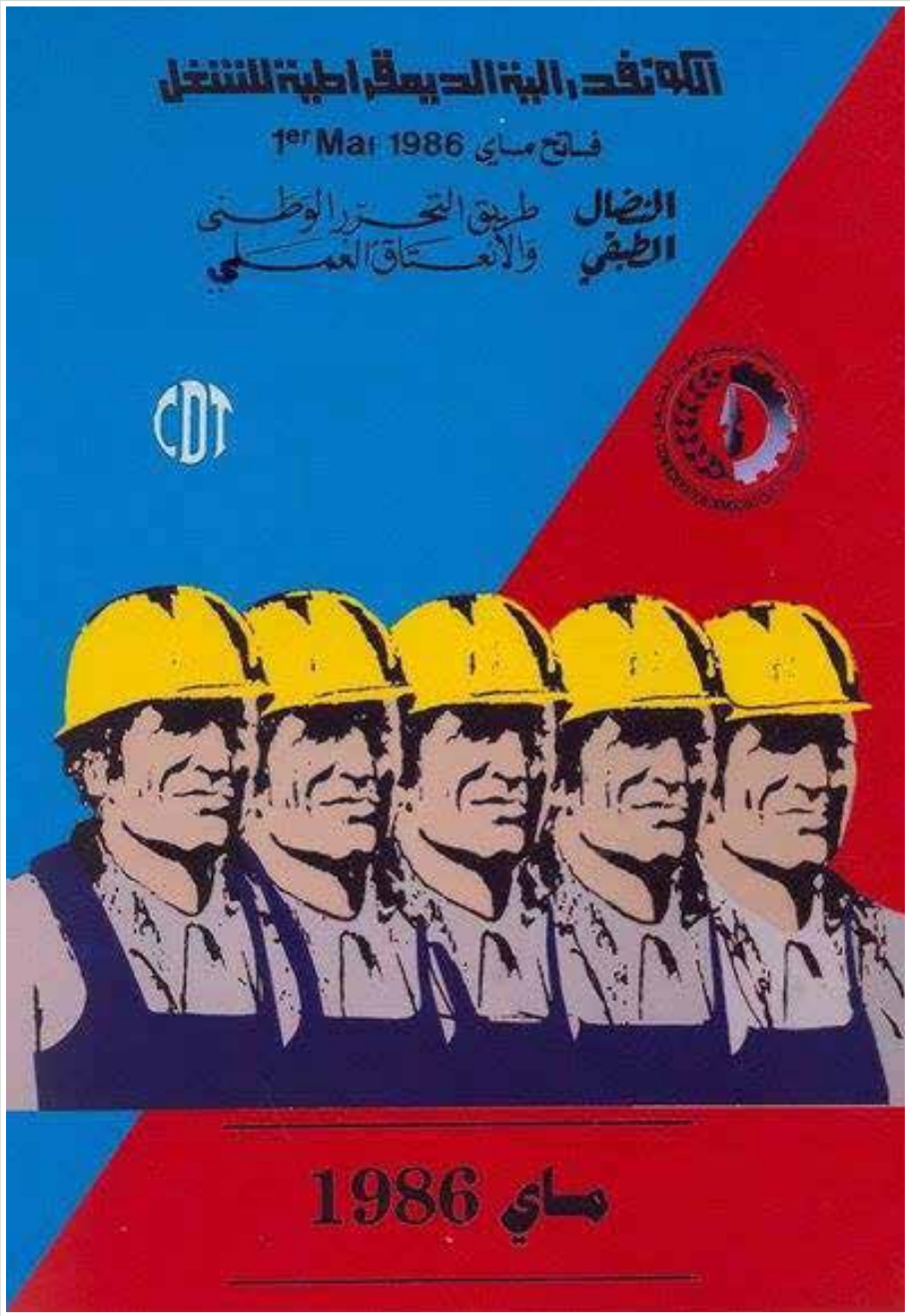

ومعه الرجعية الظلامية بكل أنواعها، وهو ما أدى غلى قيام تحالف رجعي / ظلامي، قام بتصفيته جسديا، في عز النهار، في 18 دجنبر 1975، وأمام منزله، وأمام أنظار الجماهير الشعبية الكادحة، من أجل بث الرعب في صفوف الحركة العمالية، واليسارية، والتقدمية، والديمقراطية، ومن أجل أن لا تجد أفكاره المنتظرة طريقها إلى الجماهير الشعبية الكادحة، وفي طليعتها الطبقة العاملة، بيد أنه وللتاريخ فلولا عمل الشهيد عمر من خلال نضالاته النقابية المتعددة فكرا وممارسة ما كان لنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن ترى النور بعد استشهاده بثلاث سنوات، حيث أسس الأرضية وطور الحاضنة المستقبلية لاستقبال ذلك المولود الجديد.

وقد كانت مؤاخذات عمر لتسيير النقابة في تحولها للجانب الخبزي ولصراعه من أجل حفاظها على هويتها الكفاحية واستقلاليتها عن الدولة، وشفافيتها المالية.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

ظلت النقابات القطاعية والفئوية تخوض الحرب ضد اختيارات النظام وأذياله خارج إطار نقابة الاتحاد المغربي للشغل، بعد اغتيال الشهيد عمر بنجلون، إلى أن تأسست

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 26 نونبر 1978، وأصبح رجل التعليم المناضل محمد نوبير الأموي في قيادتها، هذا الأخير سبق أن اختاره الشهيد المهدي بن بركة مسؤولا عن اللجنة العمالية بالرباط في 1963. وبدأت في هذه المرحلة قصة الأموي مع الاعتقالات والمضايقات السلطوية في ذروة الاستقطاب بين النظام والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والكونفدرالية مدينة للشهيد عمر بن جلون إذ أن كل النقابات العمالية القطاعية القوية التي انضمت إليها، سهر الشهيد على وحدتها واستمرار تلاحمها وقوتها وكانت تعتبره رمزا وملهما لها.

من خلال معرفة أعضاء قيادة الكونفدرالية الديمقراطية وأغلبية قواعدها سيبدو لافتا للنظر أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إذاك والذي خرج من جبة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يستطع الحفاظ بعد ذلك على علاقة التكامل مع النقابة.

وتمثل سنة 1979 سنة فاصلة في تاريخ الحركة النقابية المغربية، إذ شهدت مستوى ديناميكي ونضالات غير مسبوقة في مواجهة اختيارات النظام، وهي النضالات التي دفعت الدولة إلى التفاهم على الساحة السياسية، وهو ما دفع بالاتحاد لبناء قاعدة انتخابية لتحسين المكانة في المؤسسات تحت شعار الإصلاح من داخل النسق السياسي، ولأن النظام له حساباته فقد فتح كوة داخل نفق الاستبداد، والانفراج المحدد المعالم بخطوطه الحمراء، بيد أن الأوضاع الاجتماعية التي كانت تتفاقم يوما بعد يوم في مقابل إفراغ الخزينة اتجاه المتطلبات العسكرية للحفاظ على أراضينا الجنوبية قد أدى إلى تأزم الأوضاع، وكان على النقابة الفتية أن تظهر وجودها وقوتها، بعد أن لم يكن من الممكن لشعارات التعبئة التي اعتمدتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بانتقاد "البيروقراطية" و"الجهاز البرصوي" و"المتاجرة بالنضالات" لتبني صرحا نقابيا خارج النضال على أرض الواقع، فقد بدأت الإضرابات القطاعية الواحدة تلوى الأخرى إلى أن وصلت إلى ذروته.ا

إضراب 9-10-11 ابريل 1979

من أهم الخطوات النضالية، الذي به ستؤسس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وجودها ميدانيا، كان الإضراب ذو الطابع السياسي وكان ببعد قومي في 30 مارس 1979 تضامنا مع الشعب الفلسطيني، الذي عرفت قضيته جريمة تاريخية بعد زيارة أنور السادات إلى الكيان الصهيوني وما تلا ذلك من مسلسل استسلامي في كامب ديفيد، وقد تلته اعتقالات و طرد من العمل، حيث أن النظام ساهم في هذه الجريمة في حق الشعب الفلسطيني والتي يعتبرها المغاربة قضيتهم الأولى وقضية تحرر، هذا التحرك منح للنقابة بعضا من المصداقية لدى عموم الشعب المغربي.

وفي سياق تردي أوضاع الشغلية وجل الطبقات الشعبية، لدرجة أن مسؤولا أعلن لصحيفة لوموند الفرنسية، بأن أدنى حد للأجور هو الموجود في المغرب، فقد ظلت الأجور جامدة، لمدة أكثر من عقد من الزمن، وحدث انزلاق فضيع للقدرة الشرائية للعمال، بفعل التضخم وارتفاع أسعار جل المواد الغذائية والخدمات الأساسية.

كل هاته الأوضاع المتأزمة دفعت ب ك.د.ش لإعلان الإضراب الشهير في9\10\11 أبريل 1979، والذي قادته النقابات الوطنية الثمانية المؤسسة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وهي : البريد- الفوسفاط- التعليم - الصحة - السكر والشاي - الماء والكهرباء- سكك الحديد- النقل.

شملت موجة الإضرابات القطاعين العام والخاص على السواء، وضربت قطاعات استراتيجية، متحدية النظام منذ إرسائه ما سمي بالإجماع الوطني حول قضية الوحدة الترابية والعبث بقضيتنا الوطنية للتغطية على الانهيار الاجتماعي.

اعتبرت الدولة الوضع الاقتصادي والمالي غير مناسب لتلبية المطالب، واعتبرت وزارة الداخلية الإضراب سياسيا، فلجأت إلى القمع بشدة لوقف موجة النضالات، لاسيما لما قررت نقابة التعليم الإضراب القابل للتمديد كل 48 ساعة إلى غاية تحقيق المطالب. وقد استهدف التنكيل نقابتي التعليم والصحة بوجه خاص متخذا شكلي الاعتقال و الطرد من العمل، وقد كانت حصيلة القمع المخزني كالتالي :

. الصحة 54 معتقل حوكم منهم 26.
. التعليم 584 معتقل حوكم منهم 204.
. المطرودون 708 بالتعليم و بالصحة 99 مطرود و 79 موقوف مؤقتا.

وقامت الدولة بمحاصرة مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمنع الاجتماعات و التجمعات، ومع تتالي القمع وصمود المناضلين اضطرت الدولة إلى تقديم تنازلات، حيث أعلن وزير العدل في خطاب يوم 27 أبريل 1979 التدابير التالي:

1. تراجع عن الزيادة في سعر الماء والكهرباء.
2. رفع الأجر القانوني في الصناعة و التجارة بنسبة 30% و في الزراعة بنسبة 40% و التزم بزيادة 10 % ابتداء من يناير 1980.
3. زيادة 10% في رواتب الموظفين ابتداء من مايو 1979 و 5 % ابتداء من يناير 1980.

أدى رد الدولة العنيف، إلى تراجع وتيرة الإضرابات لكن دون تحقيق تهدئة تامة للوضع الاجتماعي. وكانت من أبرز المعارك العمالية اللاحقة إضراب عمال تكرير البترول لاسمير طيلة شهر في صيف العام 1980. وهو الصيف الذي شهد قرار الحسن الثاني القاضي بإرجاع النقابيين المطرودين بقطاعي التعليم والصحة إلى عملهم.

كان للأزمة المالية ومتطلبات المجهود الحربي في الصحراء والجفاف دور في اشتداد الخناق على النظام من جهة، وكانت الآثار وخيمة على الشعب بصفة عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة، حيث اعتبرت الزيادة في أسعار بعض المواد الأساسية النقطة التي أفاضت المياه التي كانت تغلي داخل الكأس.

إضراب 20 يونيو 1981

بعد الارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية (الدقيق، السكر، الزيت) الذي كان خطوة أولى في تنفيذ برنامج التقويم الهيكلي، ستبدأ الدولة رسميا في تنفيذه سنة 1983، فدعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإضراب عام بتاريخ 20 يونيو 1981، لكن السلطات العمومية لم تحترم حق الإضراب، مما أدى لوقوع أعمال فوضى- بعد تدخل أجهزة الأمن- ومن بعد ذلك الدرك والجيش مما أدى إلى وقوع عدة قتلى ومئات الاعتقالات من بينها اعتقال الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونائبه بالإضافة لعدد من القيادات النقابية. بعد هذه الأحداث تم منع الأنشطة النقابية للكونفدرالية للشغل، ولم تبدأ الحياة النقابية في الاستقرار إلا بعد سنة 1984.

إن هدا الإضراب العام الذي واجهه النظام بعنف وقسوة، نتج عنه الآلاف بين القتلى والجرحى ومئات المعتقلين والمخطوفين ومئات من الذين اختاروا المنفى الاضطراري، واشتهرت المأساة كما سماها اليد القذرة المنفذة للمجزرة "بشهداء الكومير".

سجنت قيادة النقابة كما سُجن الأموي لعامين، ما عزز مكانته في النقابة وسياسيا لاحقا في الصراع داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

دينامية التسعينات

وظل الوضع بعد ذلك بين المد والجزر إلى حين إعلان كل من الكونفدرالية والاتحاد العام للشغالين بالمغرب إضرابا عاما، عرف بانتفاضة فاس في دجنبر1990، وقد خلّفت العديد من الضحايا، قتلى وجرحى ومعتقلين وخسائر مادية جسيمة عامة وخاصة، وشهدت أحداث عنف.

في سنة 1992، رحل اسم الأموي إلى خارج الحدود مع محاكمة شهيرة له في دعوى رفعتها عليه الحكومة على خلفية حديث لصحيفة البابيس الإسبانية وصف فيها الوزراء بأنهم "لصوص"، وصدر في حقه حكم بالسجن سنتين نافذتين، لكن بعد ذلك صدر في حقّه عفو بعد 14 شهراً من الاعتقال.

وقد كان الهدف الأساسي من هذا الاعتقال هو وقف تحذير الأموي ومعاقبته على تجاوز الخطوط الحمراء، إذ اعتبرت هيئة دفاع نوبير الأموي وقتها محاكمة الأموي تدخل في إطار الصراع السياسي للمعارضة مع نظام الحكم، خصوصا أن المحاكمة جاءت بعد حوار أجراه الأموي مع جريدة "حرية المواطن" دعا فيه إلى إقامة نظام ملكي برلماني يسود فيه الملك ولا يحكم.

والغريب في هذه المحاكمة، وفق هيئة الدفاع، هو أن الحكومة المغربية تابعت نوبير الأموي ولم تتابع مدير نشر الجريدة التي نشرت الاستجواب ولا الصحافي الذي أجرى الاستجواب؛ وهو ما اعتبره الدفاع دليلا على رغبة الدولة في الانتقام من شخص الأموي، هذا من جهة ومن جهة أخرى الضغط عليه كي يترك قيادة الحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تشق طريقها بإصرار نحو خريطة طريق ما سمي لاحقا بالتناوب التوافقي، الذي كان قد عارضه رفقة نائبه الراحل الدكتور عبد المجيد بوزوبع في آخر مؤتمر للحزب آنذاك ، هذه الواقعة وإن كانت تظهر على أنها تدخل في نطاق أمور داخلية للحزب، إلا أن النظام سجلها في مخططه تحسبا لما عرف عن الأموي من اندفاع قد يفرمل بدايات التوافقات بين الكتلة والنظام، للعمل على ما تم التصريح به من أن البلاد على وشك التعرض للسكة القلبية.

سيتلو ذلك التنسيق مع نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب انطلاقا من سنوات التسعينات وعقد اتفاق فاتح غشت 1996، وبداية التمهيد لدخول الاتحاد الاشتراكي لحكومة ما سمي حكومة التناوب، وانتهى بتنظيم حزب الاتحاد الاشتراكي لعملية انشقاق داخل الكدش أسفرت عن تأسيس نقابة الفدرالية الديمقراطية للشغل (فدش) سنة 2002 وتأسيس رفاق الراحل الدكتور عبد المجيد بوزوبع لنقابة المنظمة الديمقراطية للشغل.

05 وفي يونيو 1996 سيتم تنظيم إضراب عام وطني دعت له الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والذي نتج عنه فتح الحوار الجماعي الثلاثي لأول مرة.

اعتقال المناضل نوبير الأموي في 1992، محاولة يائسة من الدولة لإسكات كدش.

بحلول فاتح غشت 1996، سيتم التوقيع على أول اتفاق ثلاثي منذ الاستقلال40- سنة- والذي شمل عدة محاور، وبالخصوص تأسيس ميكانزمات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، الإقليمي والقطاعي، الترقية الداخلية للمأجورين، احترام الحرية النقابية، المصادقة على المعايير الدولية للعمل، السكن الوظيفي، الرفع من الأجور،... لكن شتان بين الحبر الذي وقعت به الاتفاقيات وواقع التطبيق ؟؟؟

في 29 أكتوبر1997 سيتم الإعلان عن إضراب عام لحمل الحكومة على تطبيق الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق 1 غشت 1996.

وبانتقال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المشاركة في "الحكومة" سنة 1998، بدأت هوة الخلاف تتسع بين الجناح النقابي للأموي والتوجه السياسي للحزب، مما أسفر في النهاية عن انشقاق جديد لأنصار الكونفدرالية في الحزب بقيادة الأموي في اتجاه دعم حزب جديد هو حزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

الخاتمة

حق تأسيس النقابات والانتماء إليها حق أساسي

يضمنه القانون الوطني كما يضمنه القانون الدولي. وهذا الأخير يضمن حق التمتع بهذا القانون الأساسي بفعل التزامات الدولة في إطار المؤسسات الدولية التي ينتمي إليها المغرب، من قبيل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، وما يترتب على ذلك من التزامات.

إن ممارسة الحق النقابي لا تكون فاعلة ومجدية على المدى القريب والمتوسط والبعيد إلا في إطار تنظيم نقابي، والواقع أن الحركة النقابية المغربية تعرف أزمة متعددة الأوجه، فالعمل النقابي الجاد والكفاحي يجب أن يكون مستقلا عن الحكومة، والأحزاب السياسية (ولو كان تكامليا معها) وعن أرباب العمل، و يستمد قوته وتوجهاته وقراراته من الفعل النقابي القاعدي لتترجمه القيادة إلى قرارات تنفيذية بغية تحقيق المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشغيلة.

فمع تفريخ عدة نقابات صفراء فهل تحقق هذا الزواج الكاتوليكي بين الشرعية القانونية لحق الطبقة العاملة في تأسيس النقابات واستقطاب الدولة، وهل كانت هذه الأخيرة جديرة بالمسؤولية الأخلاقية والثقة التي وضعت فيها..؟ الثابت من الوقائع التاريخية في عدد كبير من الدول أن النزاعات العمالية الكبرى تساهم في تقوية النقابة وبالتالي تحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للطبقة العاملة، وأن ما نعيشه في المغرب هو تراجع النقابة الذي أدى إلى التقليص من حجم المكتسبات التي سبق الحصول عليها، وبالتالي فإن هذه الوضعية تؤدي إلى تقوية الدولة وأجهزتها والباطرونا وتراجع التفاف الشغيلة حول النقابات. فالصراع بين النظرة الكفاحية والنظرة التواطئية وسط النسيج النقابي خلق أرضية خصبة للانتهازيين في الأحزاب والنقابات وتوسع كتلة المعارضين لأي عمل نقابي تقدمي يمس مصالحهم وامتيازاتهم، لذلك نجد على سبيل المثال أن انتخاب/اختيار القيادات النقابية تتم في الكواليس قبل المؤتمرات مع رفع شعارات فضفاضة وبراقة كالسلم الاجتماعي والمقاولة المواطنة والتشاركية لجدب الأنصار وذر الرماد في العيون، مما أدى إلى تراجع وضعف العمل النقابي ونفور أغلب الشغيلة منه، وانعكس هذا التدهور في انكماش الجسم النقابي، جراء سنوات من التخبط ما بين إضرابات ارتجالية ومجزأة ومفاوضات عقيمة مع أرباب العمل والحكومة مفضية إلى اتفاقات لا تنفذ بصفة خاصة على عمال القطاع الخاص، فيما ظهرت في القطاع العام الحركات الفئوية وفرضت استقلاليتها كنتيجة مباشرة لسوء تدبير جزء كبير من القيادات النقابية وتخاذلها بل وتواطئها وخيانتها لعرق جبين وآمال وتطلعات البروليتاريا وضرب مصداقية العمل النقابي النبيل الذي يتوخى تحقيق الملف المطلبي من خلال قدرته على تعبئة عدد كبير من العمال أثناء النزاعات.

وفي هذا الإطار فإن ممارسة المركزيات النقابية لوظيفة التمثيل والتفاوض طيلة أربعة عقود منذ الاستقلال، ظلت تخضع لمسطرة لا تستند إلى أي نص قانوني، وتهيمن عليها الدولة، بحيث تبتدئ المسطرة لدى مفتشية الشغل ثم العمالة. وفي بعض الحالات تتدخل الوزارة المعنية بالنزاع، وإذا فشلت محاولة الصلح في إطار مفتشية الشغل، يتم اللجوء إلى السلطة المحلية التي تستدعي أطراف النزاع، وتقوم بمحاولة الصلح بحضور مفتش الشغل ومندوب العمال بصفة مستشار.

فالمشرع المغربي اتجه منذ وقت مبكر من عهد الاستقلال للاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي، فصادق على الاتفاقية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، وصدر ظهير 16 يوليو 1957 بشأن تأسيس النقابات، مع تشتت القوانين المنظمة لميدان الشغل والموروثة منذ فترة الحماية، تبلورت فكرة جمع النصوص في مدونة واحدة، وتطلب الأمر عدة سنوات لإخراج مدونة الشغل في شتنبر 2003، والتي ظلت حبر على ورق، وصولا إلى مشاريع قوانين والمراسيم التي قيدت حق الإضراب وفتحت مجال الطرد التعسفي من قبل أرباب العمل، وسط ضجيج نقابات بدون روح نضالية. كما أن الدساتير المغربية الممنوحة، ظلت نظريا تؤكد على إلزامية صيانة الحريات العامة بما فيها الحرية النقابية في التشريع والممارسة، وأسندت للمنظمات النقابية تنظيم المواطنين وتمثيلهم، كما أقرت هذه الدساتير بحق الإضراب مع لازمة: "ويصدر قانون تنظيمي ينظمه" وتخصيص نسبة لممثلي المأجورين، الشيء الذي يمنح حضورا للمركزيات النقابية داخل البرلمان لإبداء مواقفها تجاه السياسات العمومية خاصة ما يتعلق بالطبقة العاملة، بيد أن هذا الدور أضحى امتيازا البعض القيادات النقابية ولا أثر له ملموس على الشغيلة.

ويلاحظ أن النصوص القانونية (ظهير 16 يوليو 1957 ، وظهير 15 نونبر 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات) ظلت تفتقر إلى معايير الشغل الدولية الكفيلة بتقوية الممارسة النقابية، وفي هذا الإطار ظلت بعض النقابات المركزية تطالب لعدة سنوات بتوقيع السلطات العمومية على اتفاقيات من شأنها تدعيم العمل النقابي وتقويته، كالاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية (تنص مثلا على أن العمال وأرباب العمل دون تمييز لهم الحق دون ترخيص مسبق في تكوين منظمات حسب اختيارهم، كما تنص على انعدام حق السلطات في الحل أو التوقيف عن طريق إجراءات إدارية.)

لقد عانت الطبقة العاملة من القمع ولا زالت تؤدي ضريبة فشل "النماذج التنموية" خصوصا من ثمانينات إلى تسعينات القرن الماضي ونتيجة الآثار السيئة للخوصصة وسياسات التقشف والتقويم الهيكلي وتراكم الديون الخارجية والداخلية وضعف الاستثمار، والجفاف مما أدى إلى ظهور أزمة خانقة أضحت بنيوية حتى الآن، والضحية هي الطبقة العاملة في غياب قوة نقابة كفاحية موحدة وفاعلة، لقد اتضحت الصورة جاليا في ضعف وتواطئ جزء كبير من النقابات وأرباب العمل حين اكتساح جائحة كورونا البلاد وتم فرض حالة الطوارئ والحجر الصحي الإجباري، حيث لم تتحرك أغلب النقابات لدفع الدولة لتعميم المساعدة المادية لمئات الآلاف من المياومين والعاملين بدون حماية اجتماعية وبدون تغطية صحية ولا يجمعهم بهذا الوطن أمام ظلم وجشع كل هؤلاء من الدولة والنقابات وأرباب العمل سوى رقم بطاقة التعريف. لدلك يتضح بجلاء أن أزمة الحركة النقابية المغربية المتمثلة في الالتفاف على الديمقراطية والكولسة وتحكم الحزبي في النقابي واستقطاب الدولة والتبعية للأجنبي وإشكالية الوحدة والانشقاق وغيرها ليست وليدة اليوم بل لازمتها منذ تأسيس "الإتحاد المغربي للشغل". "

وغير خاف على الدارس في الوقت الحالي أن النقابات التي أصبحت تضم مئات الملايين عبر العالم و تؤثر على مجريات الأمور التي تحدث على الساحة الدولية، فهي إلى جانب نضالها في سبيل حقوق الطبقة العاملة المشروعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، فإنها ناضلت ولا زالت تناضل في الصفوف الأمامية من أجل قضايا مصيرية تهم حقوق الإنسان ومساندة نضال الشعوب لأجل تحررها من الاستعمار كقضية الشعب الفلسطيني، والنضال ضد العولمة والرأسمالية المتوحشة وضد التمييز العنصري والجوع والفقر والأمراض والأوبئة، وقضية المناخ والتنمية المستدامة في البلدان النامية، كما أنها تعتبر سدا منيعا ضدّ تخفيض المساعدات الاجتماعية وزيادة الضرائب، وضدّ الحروب وتجارة الأسلحة وسياسات الحكومات التي تنتهج سياسة قمعية تنتهك حقوق الإنسان، كما أنها تناضل في سبيل إرساء السلم والأمن الدوليين.

إن رصيد اليسار النضالي يفرض عليه مواكبة التطورات التي عرفها الصراع الطبقي طيلة عقود، والذي كان يتميز في بعض السنوات بنهوض جديد وقوي للحركة الجماهيرية، وذلك بتجديد آليات الاشتغال والإنصات الواعي لهموم الأجراء وتنظيم معاركهم العادلة ورفع منسوب وعيهم بحقوقهم.

• عبد المجيد مصدق

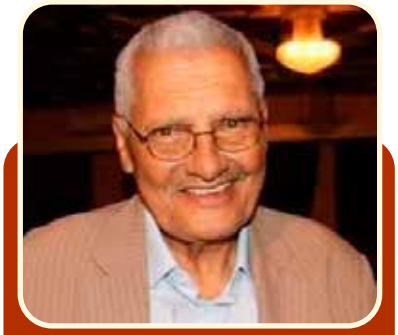

• امبارك المتوكل

فاتح ماي
عيد أم مأتم للطبقة العاملة

اعتادت الطبقة العاملة كلما اقترب فاتح ماي أن تستعد للاحتفال بما حققته من مكاسب وتحدد ما سطرته أو تسطره من مطالب . لكن الحالة أنه حل فاتح ماي 2021 والحركة النقابية محاصرة والأجراء إما موقوفون عن العمل بحكم الجائحة والقرارات الهوجاء للحكومة أو مطرودون من العمل لمجرد انتمائهم لنقابة لا يرتضيها المشغِّل، فتغلق أبواب الرزق بفعل القرارات الصادمة للحكومة أو المواقف الظالمة للمشغلين فتكون النتيجة واحدة : ضيق ذات اليد واستغلال ظروف الجائحة لفرض حصار كامل، من إغلاق لأماكن الترفيه والتزود من متاجر ومطاعم ومقاهي، وكأنّ الغاية ترويض المواطن وإذلاله تحت ذريعة حمايته من عدوى كوفيد19. وإلا فما معنى حظر التجول ليلا هل يعني ذلك أن الفيروس يكون صائما بالنهار؟ ولماذا انتظار شهر رمضان وشروط الحصار والقهر المزدوج لإخلاء الفضاء العمومي من الفراشة والباعة المتجولين. قد يبدو أن السلطات العليا في البلاد أحست بما يعانيه المواطن من ضنك العيش نتيجة البطالة والفقر والبؤس فبادرت إلى إقرار التغطية الاجتماعية والصحية فاستبشرنا خيرا وقلنا أن هذه بشائر الدولة الاجتماعية الراعية لحاجيات المواطنين وخاصة المعدمين والعاجزين وذوي الاحتياجات الخاصة. غير أن استمرار تسريح الأجراء لأسباب نقابية أمام صمت السلطات الإدارية والتنفيذية، وكأن الأمر لا يعنيها، خيب أملنا كما أن بطء المساطر القضائية تفرض على المشتكين مزيدا من البؤس والحرمان في انتظار حكم قد يكون أو لا يكون منصفا. فبدل أن تحمي الدولة الحقوق النقابية، لجأت هي أيضا إلى هضمها فأدخلت الهشاشة إلى مختلف قطاعاتها. فبعد الاعتماد على المناولة والتدبير المفوض لوظائف اجتماعية، ابتدعت التشغيل بالعقدة وفي قطاع الخدمات الأساسية وإن كان المسؤول عن التعليم يدعي أن الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، هم موظفو الأكاديميات ، بدعوى الجهوية الموسعة. في حين أن هذه الجهوية المفترى عليها لا تزال مجرد شعارات، إذ لا جهوية بدون ديمقراطية ودون انتخابات حرة ونزيهة ودون ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى جميع المستويات. إن الجهوية وأي جهوية تفترض وجود جهاز جهوي للتسيير والتنفيذ وجهاز منتخب للتقرير والمراقبة في حين أن لا شيء من كل هذا متوفر. ويكفي أن نتتبع الملفات المعروضة على القضاء أو الخاضعة للبحث والتي يتهم فيها عدد من المسؤولين عن تدبير الشأن العام، لأن المال "السايب" يعلم السرقة ويشجع عليها خصوصا مع عديمي المروءة الذين يعتقدون أن لهم الحق في التصرف فيما وضع بين أيديهم من أموال عمومية وبالتالي من ممتلكات وحقوق الأغيار، أفرادا كانوا أم جماعات.

إن الحديث في ظل هذه الشروط عن الجهوية في بلادنا لا يمكن أن يؤخذ بعين الجد في غياب الشروط المؤهلة لهذه الجهوية إلا إذا كان الشعار الذي رفعه رئيس الحكومة السابق حول التعليم والصحة بضربهما كقطاعين عموميين هو الغاية والهدف، فلتعبر حكومتنا المحترمة عن أهدافها وغاياتها بكامل الوضوح والصراحة. وعلى كل حال ومهما كانت غايات الحكومة وأهدافها فإن عليها أن تحترم كرامة المواطن وحقه في الاحتجاج السلمي أيا كان موقعه داخل التشكيلة الاجتماعية. وإن منع الاحتجاجات وقمع المحتجين وإهانتهم كما وقع لنساء ورجال التعليم وكما وقع للقائد الرمز عبد الرحمان بنعمرو، سلوك قمعي لا يتلاءم والشعارات المرفوعة من طرف الحكومة ووسائل إعلامها المأجورة.

ومع هذا كله يحق لنا أن نطرح السؤال : بأي حال يعود فاتح ماي2021 في ظل جائحة كوفيد19 ؟ وجائحة الحكومة لا تراعي مصالح المواطن بل تتلذذ بمعاناته باتخاذ القرارات الهوجاء التي تعتقل المواطنين في بيوتهم، وتحرمهم حتى من تلك اللحظات التي يمكن فيها الاستراحة من معاناة البحث المضني عن الرغيف اليومي في مقهى أو ساحة أو حديقة للتحرر ولو لهنيهات من ضغط الصيام وضغط حاجات الأهل والأولاد. ومع هذا كله فإن الطبقة العاملة المغربية ستستمر في النضال عبر منظماتها النقابية والسياسية ومع حلفائها من أجل أن يصبح يوم فاتح عيدا تحتفل فيه البروليتاريا بانتصاراتها وتحيي فيه ذكريات نضالاتها.

حوار مع الرفيق محمد حيتوم عضو الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل

• أجرى الحوار : عبد العاطي اربيعة

يستعرض محمد حيتوم، القيادي في "الاتحاد المغربي للشغل" وممثل النقابة في مجلس المستشارين، أوضاع الطبقة العاملة في ظل تداعيات جائحة "كوفيد 19" من الداخل وبعيدا عن الخطاب الرسمي.
كما يتحدث، في هذا الحوار مع مجلة "الطريق"، عن تأثير الجائحة على الحريات النقابية، وكيف كشفت، بالملموس، عن هشاشة المنظومة الاجتماعية ككل، خاصة في المنظومتين التعليمية والصحية، في الوقت الذي عملت فيه الحكومة على تمرير مشاريع قوانين تمس ببعض المبادئ الدستورية كحق الإضراب، وهو مشروع سمته (UMT) بـ"القانون التكبيلي".
فيما يلي نص الحوار، الذي أكد فيه محمد حيتوم، أيضا، انفتاح الاتحاد على أي مبادرة تستهدف توحيد العمل النقابي خدمة للشغيلة.

الطريق : مرحبا الأستاذ محمد حيتوم، يشرفنا في مجلة "الطريق" أن نستضيفكم في هذا الحوار حول مجموعة من القضايا التي تهم الشأن الوطني وعلى رأسها الشأن النقابي، في البداية هل يمكنكم تقديم أنفسكم لقرائنا الكرام ؟

ذ.محمد حيتوم : عضو الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل (UMT) ورئيس الجامعة الوطنية لعمال السكك الحديدية بالمغرب التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وكنت قد حملت فيها صفة الكاتب العام حوالي 15 سنة تقريبا.
بدوري، أرحب بمجلة "الطريق"، وهي مناسبة لأتذكر فيها مؤسس هذه الجريدة، وهو أخ وصديق ورفيق، المرحوم أحمد بنجلون، المناضل الفذ الذي فقدناه في عز عطاءاته، أتذكره جيدا في عدة محطات نضالية، وضمنها حضوره المبدئي والكثيف، إلى جانب الطبقة العاملة، ومع الاتحاد المغربي للشغل في كل محطاته وتظاهراته بما فيها تظاهرات فاتح ماي. رحمة الله الواسعة على الفقيد.

الطريق : بعد سنة على الحجر الصحي، وانطلاقا من مسؤولياتكم داخل الاتحاد المغربي للشغل، أو من خلال مهامكم في البرلمان، هل بإمكانكم أن تعطونا صورة عن الوضع الذي تعرفه الطبقة العاملة، خارج ما يتم تداوله من معطيات رسمية ؟

ذ.محمد حيتوم : فعلا، المتضررون من جائحة "كوفيد 19" هم الأجراء والطبقة العاملة بصفة عامة... غني عن التذكير أن الجوائح، ككوارث وبائية، عرفتها البشرية دائما، وكانت تأتي على الأخضر واليابس، كما نقول. لكن هذه الجائحة ذات خصوصيات، وإحداها أنها سريعة الانتشار في الزمن وتضر بالإنسان، في صحته ومعيشه اليومي... وقد أثبتت تداعياتها بأن هناك فرقا بين من يعيش الحجر في فضاء واسع، وبين من يتعايش مع حجره في مكان ضيق، ومع عائلة قد تتكون من عشرة أشخاص تحت سقف يصل بالكاد إلى 40 مترا مربعا أو أقل. لقد عرت الجائحة هذه التمايزات والفوارق الاجتماعية الكبرى، والتي أبانت عن صحة ما كنا نجهر به عن التناقضات الصارخة داخل المجتمع، وعن التمييز الطبقي المحتدم بين كمشة من المتمكنين اقتصاديا واجتماعيا، المتحكمين في الثروات، وبين من يفتقدون أدنى شروط العيش الكريم، أي الطبقات الشعبية كلها وعلى رأسها الطبقة العاملة التي كانت أكثر المتضررين من فرض الحجر. من جهة ثانية، أثرت الجائحة، بشكل سلبي، على مستوى فقدان مناصب الشغل، بحيث أن حوالي 57 في المائة على الأقل من المقاولات والمؤسسات توقف نشاطها، ناهيك عن القطاع غير المهيكل وغير المصرح به...

الطريق : ما مدى تأثير الجائحة على مستوى الحريات النقابية؟

ذ.محمد حيتوم : لقد سجلنا، ضمن فقدان حرية التحرك وضمن فقدان حرية العمل وفقدان وضع اجتماعي يضمن العيش الكريم، مضايقات حتى على مستوى الحريات، وعلى رأسها الحريات النقابية. هذا التضييق برز، لنا بشكل كبير، في ما أقدمت عليه الحكومة من محاولة تمرير مشاريع قوانين تتضمن تراجعات كبيرة عن الحريات النقابية، ومن ضمنها مس ببعض المبادئ الأساسية بما فيها المبادئ الدستورية كحق الإضراب مثلا. تصوروا معي في عز الجائحة، ونحن نفقد أرواحا ونعالج مرضانا والكل مهتم فقط بجائحة "كوفيد"، كيف أن الحكومة لم تكترث بذلك، وتقدمت ببعض مشاريع القوانين، كمشروع قانون الإضراب الذي نسميه في مركزيتنا (الاتحاد المغربي للشغل) بالقانون التكبيلي للإضراب. وكذلك مشروع قانون النقابات الذي يتضمن تراجعات كبيرة على مستوى حرية ممارسة العمل النقابي، وقد أدرجته الحكومة، بسرعة، في المسطرة التشريعية دون أدنى حوار اجتماعي مؤسساتي كما تنص عليه القوانين الجاري بها العمل في المغرب. إذن، هذه المستويات الثلاث كشفت، بالملموس، عن هشاشة المنظومة الاجتماعية ككل، وقد ظهرت بشكل جلي في المنظومتين التعليمية والصحية، بحيث لم نقدر على مواجهتها بالشكل الطبيعي والضروري، ولو أننا سجلنا بارتياح في بداية

الجائحة ما أقدمت عليه الدولة من مسائل استباقية فيما يخص بعض الإجراءات كصندوق الدعم ودوره الإيجابي نسبيا في ملأ بعض جيوب الخصاص وصناعة الكمامات، على سبيل المثال، والتي كانت بمستوى إيجابي نسبيا، إلا أن حجم الهشاشة وغياب حماية اجتماعية انعكسا سلبا على هذه الإجراءات.

يمكن أن أعطي رقما فيما يخص هذا المستوى الذي أقدمت عليه الحكومة من التعويضات التي صرفتها في الأشهر الأولى (مارس وأبريل وماي ويونيو من سنة 2020). فإذا أخذنا الأرقام، نسجل أن شهر أبريل عرف أكبر قيمة من التعويضات، حيث استفاد 900 ألف أجير من هذه التعويضات للمصرح بهم في صندوق الضمان الاجتماعي، في حين أن باقي المستفيدين، حوالي ستة ملايين، لم تتوفر فيهم صفة أجراء، ما يكشف عن ظاهرة خطيرة، كثيرا ما نبهنا لها وهي التهرب الاجتماعي، بمعنى أن الكثير من المشغِلين لا يصرحون بالعمال لدى الضمان الاجتماعي. أي أن 900 ألف هم المصرح بهم، مقابل ستة ملايين (غير مصرح بهم في القطاع غير المهيكل)، ما يؤدي إلى استفحال مهول على مستوى الهشاشة الاجتماعية.

الطريق : ونحن نتحدث عن الفئات المتضررة، ما هي في نظركم، داخل الاتحاد المغربي للشغل، القطاعات أو الجامعات التي تضررت أكثر؟ وما هي الخطوات التي اتخذتموها لمواجهة هذه الأزمة ؟

ذ.محمد حيتوم : بصفة عامة، القطاعات الكبرى المهيكلة، خصوصا العمومية أو الشبه عمومية أو غيرها كالضمان الاجتماعي والسكك الحديدية... ظلت صامدة ولم تتضرر بشكل كبير. في حين أن التضرر شمل عددا من مؤسسات القطاع الخاص، وقد كان همنا الأساسي، خصوصا من داخل المؤسسات، التي نتواجد فيها نقابيا، هو الحفاظ على مناصب الشغل، والتفاوض بروح إيجابية من أجل الحفاظ عليها. حتى إذا توقفت المؤسسة أو اضطرت إلى التوقف عن العمل فلا بد من حلول نلجأ لها بالتفاوض. وقد نجحنا، فعلا، في عدد من المؤسسات بما فيها القطاع الشبه عمومي، خاصة الطيران، الذي تضرر بشكل كبير، إذ تبنت المؤسسة "مخططا اجتماعيا" يستهدف التقليص من عدد العمال مقابل صرف تعويضات وما إلى ذلك. لكن بعد وقوفنا أمام المحاولات الأولى التي كانت مجحفة في حق العاملين في قطاع الطيران، خضنا مجموعة من المعارك النضالية ووصلنا إلى بعض الحلول، وما زلنا، حتى اللحظة، نخوض هذه المعركة في ظل استمرار تضرر قطاع الطيران على المستوى العالمي.

الطريق : بصفتكم رئيس الجامعة الوطنية لعمال السكك الحديدية بالمغرب، هناك هيكلة جارية من طرف الإدارة منذ مدة، وهناك حديث عن هذه الهيكلة في شقها الأخير المتعلق باستبدال العمال الرسميين بعمال منتمين لشركة للمناولة تابعة للإدارة ويتم تدبيرها بأطر وقوانين تابعة لإدارة السكك الحديدية. هل صحيح أن جل الأجراء، الذين تم توظيفهم في جميع أنحاء المغرب، لا يتعدى أجرهم في البداية 3000 درهم، علما أن تكوينهم جامعي. وماذا كان رد نقابتكم في هذا المجال ؟

ذ.محمد حيتوم : مشكل المناولة ليس جديدا، بل هو قديم في جميع القطاعات بما فيها السكك الحديدية، وبالتالي هناك مستويان فيما نسميه بـ"العمل بالباطن": الأول متعلق بالبنيات التحتية والمعدات والذي لطالما اعتمد على العمل بالباطن، والثاني يتعلق بالشركات التابعة للسكك الحديدية، وهي كذلك كانت دائما موجودة كـ"سوبراتور"... يمكن القول إن الهيكلة الأخيرة داخل قطع السكك الحديدية هي بمثابة محاولة توفيقية -وهذا ما فهمناه من الإدارة- بين العمل بالباطن المباشر الذي يوكَل لشركات خاصة، وقد سبق أن عشنا هذه التجربة التي أبانت عن فشلها. مثلا، مورست أشغال بيع التذاكر في المحطات، لبضع سنوات، من طرف شركات غريبة عن السكك الحديدية، لكنها انتهت بنتائج سلبية. وبعد التقييم، تبنى المكتب الوطني للسكك الحديدية حلا توفيقيا يقضي بأن يخلق شركة تابعة له وتوظف، في المرحلة الأولى، عمالا ليسوا سككيين لمدة غير محدودة، وحين يُفتح باب التوظيف يمكن أن يتم الاستعانة بهؤلاء أولا، قبل أن يُنادى على آخرين. بمعنى أن هذه العملية تروم تحقيق هدفين: الأول خلق شركات تتكلف بالتشغيل مع ضمانات احترام حقوق الشغيلة. بينما الهدف الثاني يكمن في إعطاء أولوية التوظيف في حال توفره، داخل السكك الحديدية، للذين اشتغلوا بمصالح تابعة للمكتب عن طريق شركة خاصة، حيث سيكون امتياز التجربة، ونحن شجعناها على هذه الأساس، أي باحترام كامل لكل الحقوق، وأن لا يكون هناك تمييز كبير كما وقع في تجارب أخرى...

الطريق : معروف أن الهيكل التنظيمي للاتحاد المغربي للشغل خليط من جامعات مركزية وقوية يحكمها قانون ونظام داخلي

خاص، وتتمتع بحصانة خاصة كالمكتب الوطني للكهرباء والتكوين المهني، قد تجنبها تدخل الأمانة العامة للاتحاد، وقد تتخذ في بعض الأحيان مبادرات خارج توجهات قيادة الاتحاد، كما أن منخرطيها يتمتعون بامتيازات عن باقي القطاعات... هل هناك من محاولة لتوحيد الأنظمة الداخلية داخل الاتحاد ؟

ذ.محمد حيتوم : أولا، هذه خاصية الاتحاد المغربي للشغل الذي لم يتأسس بتجميع مجموعة من القطاعات، فهو، كما يسمى الاتحاد المغربي للشغل، منظمة وجدت قبل تأسيس الجامعات. فعلا، إن المؤسسين، يوم عشرين مارس 1955، هم مجموعة من النقابيين الوطنيين الذين كانوا يناضلون في النقابات التي كانت موجودة آنذاك، وكانوا يناضلون من أجل تحرير الوطن. في الواقع، هم ثلة من المناضلين النقابيين اجتمعوا في عشرين مارس 1955 بسرية تامة تحت حماية بنادق المقاومين بدرب بوشنتوف بالدارالبيضاء لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، هذا هو الاختلاف الجوهري بين الاتحاد وباقي النقابات التي تتكون كـ"كونفدرالية" أو "فيدرالية" أو تجميع، لأنه بالنسبة لنا داخل الاتحاد المغربي للشغل الانتماء للاتحاد يعني الانتماء للاتحاد أولا. فنحن لسنا مناضلين قطاعيين. نعم، نناضل من داخل قطاعاتنا، لكننا بالأساس مناضلون اتحاديون لنا ميثاق للتأسيس، ولنا قانون أساسي ومبادئ، هي المبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلالية عن الحكومة وعن أرباب العمل وعن الأحزاب السياسية. ثانيا، الوحدة النقابية كمبدأ أساسي وأصيل في أبجديات الاتحاد المغربي للشغل. ثالثا، الديمقراطية الداخلية العمالية، وبأهداف ذات بعد اجتماعي واقتصادي محددة يتم تحيينها خلال مؤتمراتنا. أما فيما يخص علاقة الجامعات بالمركزية النقابية، ففعلا نكن الاحترام التام لكل جامعة ولكل نقابة وطنية وكذلك لكل اتحاد جهوي. ولنا مستويان في التنظيم : المستوى العمودي (الجامعات القطاعية)، والمستوى الأفقي، وهو الاتحادات المحلية والجهوية. وبهذا، نضمن وجودا جغرافيا وقطاعيا.

أما فيما يخص تصرف الجامعات فهناك حرية إلى حد ما، ولكن هناك حدودا، فمثلا قطاع ما يريد أن يأخذ معركة ما، عليه أن يخبر المركزية النقابية، حتى نتجنب الفوضى... لا بد من الإخبار، وفي بعض الأحيان التشاور، وبعض الأحيان التكامل. أما ما يتعلق بالإجراءات التنظيمية، فعندما تعتزم جامعة أو نقابة وطنية أو اتحاد محلي أو جهوي اتخاذ قرار عقد مؤتمر مثلا، فلا بد من إشعار الأمانة الوطنية للاتحاد بشهرين قبليا على الأقل، ولا بد من انتظار مصادقة الأمانة. فكما نقول من داخل الاتحاد المغربي للشغل "العمل المنظم والمسؤول هو وحده يجدي"، بصيغة أخرى يمكن القول إن الانفلات من المسؤولية والتنظيم لا يمكن أن يجدي.

الطريق : هل ما زلتم تعتمدون على نفس النسخة الأولى القانون الأساسي للاتحاد؟

ذ.محمد حيتوم : بالنسبة لنا، المبادئ هي ما تظل ثابتة، أما القوانين الأساسية والداخلية فيمكن تحيينها خلال المؤتمرات. فلكل جامعة أن تتقدم، خلال فترة الإعداد الأدبي، بمشاريع تعديلات، وعرضها على اللجنة التحضيرية، وعبرها على المؤتمر.

الطريق : تعلمون أن الوحدة النقابية ووحدة النضال والمطالب، حتى داخل المركزية الواحدة، أمر مطلوب، كما أن التضامن العمالي قد يكسر أغلال الاستغلال، لكننا نرى أنه كلما ظهر بصيص في العمل المشترك بين المركزيات النقابية ما يلبث أن يتوقف دون أن نعرف سببا لذلك. ما رأيكم ؟

ذ.محمد حيتوم : نحن، تاريخيا، كنا سباقين للدعوة للوحدة، حيث تبين أنها رأس الرمح، ليس فقط إبان فترة الحماية والنضال من أجل الاستقلال، ولكن حتى بعد الاستقلال وخلال معركة البناء الديمقراطي. ولذلك، كان عملا حثيثا من طرف من يعادون وحدة الطبقة العاملة من أجل التفتيت. فقد تبنينا، نحن في الاتحاد المغربي للشغل منذ سنة 2013 بل قبل ذلك بسنة ونصف، مبادرة لإعادة بناء وحدة الطبقة العاملة من أجل إعادة الوحدة النقابية، واستجابت لها الفيدرالية الديمقراطية للشغل بقيادة المرحوم عبد الرحمان العزوزي آنذاك، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بقيادة محمد نوبير الأموي. وكان لي شرف قراءة التصريح المشترك يوم 29 يناير 2013 أمام الأمناء العامين والأجهزة المركزية وعدد كبير من مناضلات ومناضلي المركزيات الثلاث. للأسف بدأ التعثر، في يونيو 2013، بعد التصدع الذي عرفته الفيدرالية رغم الإضراب المشترك ورغم المسيرة المشتركة وعدد من القرارات الأخرى المشتركة. لكن ما يمكن أن أؤكد عليه، الآن، هو أن الاتحاد المغربي للشغل لحد اليوم ما يزال مستعدا لاتخاذ أي مبادرة تسير بشكل وحدوي ومسؤول، ولكن باحترام المبادئ التي تحدثنا عنها سابقا، أي أن لا يستغل أي تنسيق لأجندات خارج مصلحة الطبقة العاملة. ونحن مستعدون لأي دعوة في هذا الاتجاه، ومقراتنا مفتوحة لجميع الحركات الاحتجاجية، وحتى تلك التي توجد خارج الحركات العمالية، كما هو شأن حركة المعطلين وعشرين فبراير وما إلى ذلك.

الطريق : في نفس السياق، هناك مجموعة من الملفات المطروحة الآن بما فيها الزيادة في الأجور، الترقية، التعاقد، التقاعد، وآخرها محاولة تمرير قانون الإضراب من طرف الحكومة بعيدا عن الحوار مع المركزيات النقابية... ألا ترون أنها تصب في توحيد العمل النقابي وبالتالي في مصلحة الطبقة العاملة ؟

ذ.محمد حيتوم : الملفات كثيرة جدا وقوية، وتتطلب فعلا توحيد النضال واتخاذ المبادرات، ولكن على هذه الأسس. أنا أقول بأننا لحد الآن منفتحون. وهنا، أقدم جميع الضمانات مع إخوتي ومناضلينا بالأجهزة المركزية بأننا منفتحون على وحدة الحركة النقابية والعمالية في إطار أفق وبرنامج عمل واضح، ولا يعالج الملفات الآنية فقط، بل يدخل في صلب المعركة المستقبلية القوية، وهي أن نصل إلى ميثاق اجتماعي حقيقي قوي، تلعب فيه الحركة النقابية دورا محوريا.

الطريق : في نفس المنوال، ما هي استراتيجية الاتحاد المغربي للشغل خصوصا على المدى المتوسط والبعيد لخدمة الطبقة العاملة ؟

ذ.محمد حيتوم : منذ المؤتمر الأخير، كانت استراتيجيتنا واضحة تتضمن أفقا به رؤية كاملة للمساهمة في بناء الدولة المجتمعية. هذا ما يتبناه الاتحاد المغربي للشغل، ويتجسد في القوة الاقتراحية التي نتقدم بها سواء مع الحكومة أو خلال التفاوض مع الفرقاء الاجتماعيين بمن فيهم أرباب العمل. وفي نفس الوقت، على المستوى التنظيمي، نحن كما تعلمون لنا ذاكرة للتنظيم تركز عملها على تنظيم الشباب، ولنا الآن قوة تنظيمية نقابية في جميع المهن الجديدة وعلى رأسها صناعة السيارات. كما أننا موجودون في صناعات قطع الغيار للسيارات ومراكز الاتصال، من خلال أبنائنا في الاتحاد المغربي للشغل الذين يشتغلون من داخل الشبيبة العاملة التي رأت النور سنة 1957. الجانب الثاني، من عملنا، يقتضي التركيز على المرأة، فلنا كما تعلمون الاتحاد التقدمي لنساء المغرب الذي أسس منذ 1960، وهو نشيط جدا وفاعل أساسي في الحركة النسائية المغربية. أشدد، هنا، على أننا جادون في بعث نضال جديد، نسميه "نقابة للمستقبل" لا تفرط في المبادئ الأساسية المؤسسة، ولكن تعمل بآليات جديدة بما فيها استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، لأنه لا يمكن أن نخاطب شبيبة اليوم بعقليات قديمة. وأشير إلى أن اشتغالنا ظل، خلال فترة الحجر، مستمرا من داخل المقر المركزي حيث يتوفر على مجموعة من القاعات للاشتغال عن بعد. مثلا، انعقد اجتماع للجنة الإدارية حضوريا بالنسبة لمناضلي ومناضلات الدارالبيضاء والرباط والمدن القريبة، بينما انعقد عن بعد لباقي الجهات الأخرى. وهذا تطور إيجابي بالنسبة لنا في العمل.

الطريق : إلى أين وصلت مسارات الحوار مع الحكومة وما هي خطة الاتحاد في هذا الأفق ؟

ذ.محمد حيتوم : فيما يخص الحوار مع الحكومة فعنوانه الكبير أنه متعثر ومتأخر. لماذا ؟ لأنه مررنا بمراحل متعددة في تاريخ المغرب فيما يخص العلاقة بين العمل النقابي والحكومات المتعاقبة، ولم تكن دائما على ما يرام. لكن على الأقل، دشنا منذ بداية الألفية الثالثة نوعا من الحوار الاجتماعي، وقد أفضى إلى نتائج مهمة، أذكر منها، مثلا، مدونة الشغل التي بقيت معلقة لمدة تسع سنوات، واستطعنا إخراجها سنة 2004 بحوار ثلاثي الأطراف، وتوافقنا عليها، كما أخرجنا عددا من الأمور الأخرى كمدونة الصحة (AM0)... وتطور هذا الحوار ليصير مُمَؤْسَسا تقريبا، حيث تم الاتفاق على أن تجتمع الحكومة مع الحركة النقابية مرتين في السنة، مرة في شهر أبريل لكي نصل إلى اتفاق نبشر به الطبقة العاملة في فاتح ماي، ومرة أخرى في شتنبر حتى نُحاط علما بما تنوي الحكومة القيام به في قانون المالية للسنة المقبلة، ونقدم ملاحظاتنا، لأنه إذا لم تكن القرارات قد مرت في قانون المالية، فإن ذلك يعني ذلك الإجحاف في حق الطبقة العاملة، هذا ما كان الاتفاق عليه.

لكن للأسف الشديد، فمع مجيء عبد الإله بنكيران توقفت هذه العملية، وبدأنا نعرف نداءات للحوار، تتحول لجلسات للاستماع والتشاور فقط، أو لمحاولة تمرير بعض القوانين. وبعد ضغط كبير، تم الاتفاق في أبريل 2020 بالرغم من عدم إجماع النقابات على ذلك. لكن نحن، في الاتحاد المغربي للشغل، وقعنا عليه، لأنه تضمن أمورا إيجابية للموظفين، بالرغم من أننا لم نصل إلى ما كنا نطمح إليه. وأسجل، هنا، أن حكومتي بنكيران وسعد الدين العثماني حادتا عن تقليد كبير كان مع الحكومات السابقة، التي كانت تصرف بعض

الزيادات في الأجور حتى ولم نتفق. ما عشناه مع هاتين الحكومتين أمر خطير للأسف الشديد، يعتمد على المقايضة.

الطريق : ورد في حديثكم مسألة فاتح ماي، وفي ظل الحالة الوبائية، التي يعيشها المغرب، ما هي خطتكم للاستعداد للاحتفال بعيد العمال في هذه السنة؟

ذ.محمد حيتوم : في العام الماضي، احتفلنا بفاتح ماي بتقنية التواصل الاجتماعي وبرنامج متكامل ودقيق، انطلق بنشيد الاتحاد ثم خطاب الأخ الأمين العام، وبعده فتح المجال أمام عدد من المداخلات حول النشاط الدولي للاتحاد وحول الحالة الوبائية ومجموعة من المداخلات الأخرى، فضلا عن فترات تذكر بصور وشعارات السنوات السابقة. استمر الاحتفال لثلاث ساعات من البث المباشر، وتوبع على المستوى الوطني من طرف مناضلينا... إذن، إذا كنا لم نتوقف عن الاحتفال بفاتح ماي في 2020، التي عرفت بدايات الجائحة، فإننا لن نتخلف هذه السنة. نحن ننتظر تطور الحالة الوبائية ببلادنا وسنتفاعل معها، ولكن الأكيد أن الاتحاد المغربي للشغل لن يتخلف عن تخليد هذه الذكرى، ليس فقط للاحتفال، بالرغم من أننا لسنا ضد الاحتفال بمنجزاتنا، فحتى خلال هذه السنة حققنا مجموعة من المنجزات، والتي سنذكر بها خلال فاتح ماي. فمثلا، قطاعنا بالضمان الاجتماعي رسم 700 عامل وعاملة كانوا يشتغلون بـ"عقد" لمدة 12 سنة وهذا إنجاز، كما أن هناك اتفاقيات جماعية متعددة... سنذكر بالمنجزات كعادتنا، وسنذكر بالخروقات التي يلجأ لها أرباب العمل بتواطؤ مكشوف مع السلطات، وسندينها كما نقوم بذلك دائما، ثم سنقدم خطة العمل المستقبلية. هكذا سيكون فاتح ماي بالنسبة لنا عبر التواصل الافتراضي عبر كافة التراب الوطني.

الطريق : كلمة أخيرة لمجلة "الطريق"...

ذ.محمد حيتوم : **أنا قلتها في البداية، وقصتي مع جريدة "الطريق" كبيرة جدا، وأعرفها منذ نشأتها، وكنت من قرائها المواظبين، وهي كذلك تذكرني بحزب الطليعة وعلاقتي بالعديد من مناضليه، وكل الإخوة الذين مروا بمنصب الكتابة الوطنية أو المناضلين الآخرين، يحضرني الأخ اليزيد البركة الذي اشتركت معه في العديد من الأنشطة الحقوقية والسياسية بالمغرب، وعدد من الأسماء الذين أحييهم جميعا، أتمنى لهذا الفصيل أن يستمر في لعب دوره داخل اليسار، وما أحوجنا -كما قلتم- للوحدة النقابية في المجتمع المغربي وإلى يسار قوي وموحد، ولذلك شروط لن أثيرها الآن، ولكن يمكن أن تأتي الفرصة لإثارتها، إن شاء الله، ضمن مناضلي اليسار.**

تصور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

في مشروع القانون الإطار رقم 09.21

المتعلق بالحماية الاجتماعية

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن الحماية الاجتماعية من العناصر الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنها حق من حقوق الإنسان بالاستناد إلى المرجعية الحقوقية الدولية، و ليست صدقة أو إحسانا، والحماية الاجتماعية بمختلف مجالاتها أهم آليات إعادة التوزيع وتقليص الفوارق والإدماج الاجتماعي و بناء التماسك المجتمعي. وقد كان موضوع الحماية الاجتماعية حاضرا بشكل مستمر في الحوار الاجتماعي من خلال مقترحات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كما اعتبرناه مرتكزا اجتماعيا أساسيا في مذكرتنا حول بناء النموذج التنموي الجديد.

• يونس فيراشين
المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل

لقد عرت الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كوفيد 19 عن واقع اجتماعي صعب تعيشه بلادنا، وفضحت حجم اتساع دائرة الفقر والفوارق الاجتماعية والمجالية وضعف وهشاشة الخدمات العمومية ومنظومة الحماية الاجتماعية. واعتبرنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الجواب الذي تقتضيه المرحلة هو بناء الدولة الاجتماعية بما يقتضيه الأمر من استعادة الدولة لدورها الاجتماعي والتوزيعي حيث تعتبر الحماية الاجتماعية إحدى أهم عناصره.

انطلاقا مما سبق، فقد ثمنت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان غير قابل للتجزئة أو للتطبيق المؤقت عند الأزمات، بل بأفق استراتيجي يضمن الشمولية والاستدامة، وذلك من خلال :

- تحمل الدولة مسؤوليتها في توفير الرعاية والخدمات الصحية المجانية والجيدة لجميع المواطنات والمواطنين على قاعدة المساواة.
- توفير الحماية الاجتماعية الشاملة لكافة المواطنات والمواطنين في كل مراحل حياتهم.
- ملاءمة السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير الدولية.
- توسيع التغطية الصحية لتشمل كافة الفئات باختلاف وضعياتهم المهنية والاجتماعية.
- توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع أجراء القطاع الخاص.
- توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال غير المأجورين.
- ضمان ديمومة أنظمة التقاعد من خلال الحفاظ على المكتسبات وعبر نظام توزيعي تضامني بين الأجيال واستثمار أمثل وناجع وذي مردودية لاحتياطيات الصناديق وتدبير شفاف و عقلاني لها.

1. ملاحظات منهجية

مجال الحماية الاجتماعية يدخل في إطار مهام وأدوار الفاعلين في الحقل الاجتماعي وعلى رأسهم النقابات كممثلين للطبقة العاملة، لذا أخذت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المبادرة وراسلت الحكومة في الموضوع بعد الخطاب الملكي الذي دعا إلى تعميم الحماية الاجتماعية وأكد على ضرورة الحوار مع الفرقاء الاجتماعيين لإخراج و تنزيل المشروع، لكن للأسف فالحكومة مستمرة على نفس النهج الإقصائي وعدم الإشراك، ومصرة على نفس المقاربة الانفرادية في كل ما هو تدبيري وإجرائي وتشريعي. لقد خضع مشروع

القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية لنفس المنطق التحكمي الإقصائي باستبعاد الحركة النقابية في مسار إعداده ولم يكن موضوع حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف للتوافق حول مضامينه. وهو ما يتعارض مع المواثيق الدولية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية خاصة الاتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم 102 والتوصية رقم 202 حول الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، والتي تنص بوضوح على ضرورة الاحترام الكامل للمفاوضة الجماعية والحرية النقابية لصالح جميع العمال، والحوار الثلاثي مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، بالإضافة إلى التشاور مع منظمات أخرى ذات صلة وممثلة للأشخاص المعنيين.

2. ملاحظات في المضمون

■ تسمية المشروع بقانون إطار متعلق بالحماية الاجتماعية رغم أنه لا يغطي كل مجالات الحماية الاجتماعية بمكونيها: الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

■ الملاءمة مع المواثيق الدولية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية.

تعتبر الحماية الاجتماعية مكونا أساسيا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة 22 منه على أنه "لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود الوطني والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكلة كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في الحرية، كما أشارت إحدى فقرات المادة 23 الى أن "لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختياره، وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة".

كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في سنة 1966، وفي المادة 9 منه، على حق كل إنسان في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية، بالإضافة الى الحق في العمل اللائق والرعاية الصحية للبالغين والأطفال (المواد 12-11-10).

بدورها ومنذ تأسيسها اعتمدت منظمة العمل الدولية مجموعة من الاتفاقيات التي تضمن حقوق العمال وشرائح المجتمع في مختلف مجالات الحماية الاجتماعية. إلا ان الاتفاقية 102 والتي تحدد المعايير الدنيا لضمان الاجتماعي تعتبر بمثابة النص المرجعي للحقوق والواجبات المرتبطة بمجالات الحماية الاجتماعية التسعة وهي :

1 - الخدمات العلاجية
2 - منح المرض
3 - منافع الشيخوخة
4 - التغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية
5 - المنافع العائلية
6 - منافع الأمومة
7 - منح العجز
8 - منافع المتبقين على قيد الحياة
9 - البطالة

واعتبرت منظمة العمل الدولية أنه يجب أن تتضمن برامج الحماية الاجتماعية كل الضمانات الاساسية التي تمنح لجميع الأفراد الحق وفي كل فترات حياتهم بالوصول الى الخدمات الصحية والتعليمية وحد أدنى من الدخل بما يتماشى مع المستويات الوطنية، إلا أن هذا يجب أن يترافق مع دعم برامج التمكين الاقتصادي واعتماد سياسات تحفز الانتاجية وخلق فرص العمل المنظم واللائق والذي يضمن حقوق العمال ومكتسباتهم الاجتماعية خلال وبعد مرحلة التقاعد، هذا بالإضافة الى الحق بالوصول الى تعليم ورعاية صحية نوعية تمكن الفرد من النمو والازدهار.

وقد نصت توصية 202 الصادرة عن منظمة العمل الدولية بأن أرضية الحماية الاجتماعية تتضمن مجموعة من السياسات المتداخلة والمتكاملة فيما بينها والتي تضمن حماية شاملة للأفراد والجماعات من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي من الممكن أن تهدد حقهم بالعيش الكريم وذلك من خلال ضمان حد أدنى من الدخل والخدمات بما يمكنهم من تأمين حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية.

تفصيليا، تتضمن التوصية 202 ما يلي :

• تأمين الحصول على الخدمات الأساسية والتي تشمل الرعاية الصحية الأساسية (بما في ذلك رعاية الأمومة).

• توفير الرعاية الخاصة بالأطفال من حيث توفير الغذاء والتعليم والرعاية الأساسية، وهذا يحول دون تشغيل الأطفال ويحمي الأسر من الفقر والهشاشة.

• تأمين حد أدنى من الدخل للأفراد المعطلين عن العمل وتحديدا في فترات البطالة والأمومة وحالات الإعاقة، وتلعب مخصصات البطالة دورا محوريا بالحد من الفقر والانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير النظامية كما تساعد على رفع الطلب العام والاستهلاك بما يساهم في التعافي الاقتصادي.

• تأمين رعاية المسنين من خلال توفير حد أدنى من الدخل.

ويحتاج تطبيق هذه السياسات تعاونا وتنسيقا بين مختلف المتدخلين في عملية الرعاية والحماية الاجتماعية من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني وبالخصوص النقابات التي يجب أن تلعب دور المراقب لمدى شمولية السياسات المعتمدة وكيفية تطابق السياسات المحلية مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان والتي تشكل المرجعية الأساس لمفهوم الحق في الحماية الاجتماعية.

يلاحظ أن مشروع القانون الإطار المتعلق بالحوار الاجتماعي تعامل بانتقائية مع المعايير الدولية وخاصة التوصية رقم 202، على مستوى الخدمات و الضمانات و كذلك على مستوى المبادئ المؤطرة التي لم تترجم في المشروع.

• على مستوى المبادئ:

أ) شمولية الحماية استناداً إلى التضامن الاجتماعي؛

ب) الحق في الإعانات التي ينص عليها القانون الوطني؛

ج) ملاءمة الإعانات وقابلية التنبؤ بها؛

د) عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتلبية الاحتياجات الخاصة؛

ه) الإدماج الاجتماعي، بمن في ذلك الأشخاص في الاقتصاد غير المنظم؛

و) احترام حقوق وكرامة الناس المشمولين بضمانات الضمان الاجتماعي؛

ز) التحقيق التدريجي، بما في ذلك من خلال تحديد الأهداف والأطر الزمنية؛

ح) التضامن في التمويل مع السعي إلى تحقيق التوازن الأمثل بين مسؤوليات ومصالح الذين يمولون خطط الضمان الاجتماعي ومسؤوليات ومصالح الذين يستفيدون منها؛

ط) مراعاة تنوع الأساليب والنُهج، بما في ذلك آليات التمويل ونُظم تقديم الخدمات؛

ي) التنظيم والإدارة المالية الشفافان والمسؤولان والسليمان؛

ك) الاستدامة المالية والضريبية والاقتصادية مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى العدالة الاجتماعية والإنصاف؛

ل) الاتساق مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة؛

م) الاتساق فيما بين المؤسسات المسؤولة عن توفير الحماية الاجتماعية؛

ن) الخدمات العامة عالية الجودة التي تعزز توفير نُظم الضمان الاجتماعي؛

س) فعالية إجراءات الشكاوى والطعن وإمكانية الوصول إليها؛

ع) رصد التنفيذ على نحو منتظم والتقييم الدوري؛

ف) الاحترام الكامل للمفاوضة الجماعية والحرية النقابية لصالح جميع العمال؛

ص)المشاورات الثلاثية مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، بالإضافة إلى التشاور مع منظمات أخرى ذات الصلة والممثلة للأشخاص المعنيين.

نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية أن هذه المبادئ أساسية ومن الضروري إدماجها جميعها في المبادئ المؤطرة للمشروع.

• على مستوى الخدمات و الضمانات

مشروع القانون الاطار ورغم أنه يحمل شعار التعميم، إلا أن المشروع عمليا لا يستهدف كافة المواطنات والمواطنين عبر مسار حياتهم، فالمشروع مثلا يحصر التعويضات العائلية في الأطفال المتمدرسين ويقصي الطفولة المبكرة منذ الولادة حتى سن التمدرس، كما أنه لا يتضمن أي إجراء يتعلق بالحماية من البطالة وحتى بالنسبة للتعويض عن فقدان الشغل فإنه يحدده في الشغل القار. نفس الشيء بالنسبة للشيخوخة حيث يقتصر المشروع على التقاعد للأشخاص الذين يمارسون عملا مع إقصاء الفئات الأخرى من المسنين. وهوما يؤكد انتفاء صفة التعميم على المشروع.

• على مستوى التمويل

■ المغرب يأتي في مرتبة متأخرة وراء دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والدول الناشئة، التي يبلغ فيها المعدل المتوسط للنفقات الموجهة للحماية الاجتماعية من ناتجها الداخلي الخام بين 15% و 20%، بينما بلادنا تنفق أقل من 5% في هذا المجال. لذا وجب التأكيد على مبدأ أساسي ينص عليه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومعايير منظمة العمل والذي يؤكد على أن الحماية الاجتماعية هي مسؤولية الدولة أولا ولا يمكن أن نضعها في نفس مستوى مسؤولية باقي المؤسسات كما جاء في مشروع القانون.

■ يجب تفعيل مبدأ التضامن بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي وليس فقط بين الأجراء، ولا يمكن تحميل كلفة تمويل تعميم الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة والطبقة المتوسطة أساسا والمزيد من إثقال كاهلها من خلال الضريبة وتحمل تبعات ما يسمى بإصلاح المقاصة ومن خلال المساهمات.

■ المشروع يقتضي التزام الدولة بحد أدنى من الدخل الداخلي الخام في تمويل الحماية الاجتماعية، كما يقتضي بالموازاة مع ذلك إصلاحا ضريبيا شاملا (الضريبة على الثروة، الضريبة على نقل الملكيات الكبرى، الضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا كبرى...)

• على مستوى الحكامة

■ ضرورة التدبير المشترك للحماية الاجتماعية بمشاركة ممثلي المنخرطين الذين سيساهمون في التمويل عبر اشتراكاتهم، و حضورهم في هيئات التسيير والمراقبة، مع ضرورة ضمان الاستمرارية والديمومة.

■ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كل المواطنات والمواطنين والوقاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على ديمومتها يقتضي الانطلاق أولا من الحوار الاجتماعي كإطار للتوافق وإقرار نظام موحد شمولي وإرساء حكامة جيدة ترتكز على الشفافية والمحاسبة وتجريم عدم التصريح بالأجراء وتأمينهم من آفاق حوادث الشغل والأمراض المهنية وإدراج سياسات الحماية الاجتماعية وضمان مشاركة ممثلي المنخرطين في المجالس الإدارية للأجهزة التي تدبر هذه المنظومة وإنشاء مرصد للحماية الاجتماعية يمكن المتتبعين والمعنيين من الاطلاع على مدى تقدم وتطور هذا المجال الحيوي الهام.

■ لذا فإننا نعتبر أن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية يجب أن يتأسس على:

1. الملاءمة مع المواثيق الدولية واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية.
2. إصلاح ومراجعة القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية بعد التوافق عليها في إطار الحوار الاجتماعي
3. إصلاح شامل وعميق للمنظومة الصحية العمومية على مستوى البنيات والتجهيزات وتوفير الموارد البشرية الكافية.
4. إصلاح شامل للنظام الضريبي بما يضمن العدالة الضريبية، وإعطاء أولوية للمهام والأدوار الاجتماعية للدولة في كل قوانين المالية.
5. اعتبار الحوار الاجتماعي هو الإطار الطبيعي للنقاش والتوافق حول كل القوانين والقضايا الاجتماعية وضمنها موضوع الحماية الاجتماعية.

الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي

رهانات تحول الحركة العمالية

• د. علي بوطوالة

بعد الثورات الصناعية التي غيرت أنماط حياة الشعوب وعممت نمط الحياة العصرية على جميع مناطق العالم، هاهي الثورة الرقمية تجعل من العالم قرية صغيرة وتقلب حياة الإنسان رأسا على عقب، مثيرة انبهار وابتهاج الكثيرين وتخوف وقلق العديد من المفكرين. وهي تمثل بدون شك فاتحة عصر جديد بقدر ما يحمل من آمال وأحلام بقدر ما يثير من مخاوف، خاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. ثورة هادئة وصامتة تقودها نخب من الخبراء والعلماء شغوفون بالاختراع والابتكار، وغير مكترثين لا بخطب السياسيين ولا بصراخ رجال الدين. لنفهم ونستوعب مايجري أمامنا من تحولات مذهلة لابد من استحضار ولو بإيجاز شديد ما تحقق من تراكمات كمية وتحولات نوعية طيلة مايزيد عن قرنين من الزمان.

1) حصيلة الثورات صناعية السابقة

رغم أن مفهوم الثورة الصناعية لم يتم تداوله حسب المؤرخين إلا في سنة 1830، أي السنة التي تم خلالها تدشين أول خط للسكك الحديدية بين المدينتين الانجليزيتين مانشستر وليفربول، فإن ظهور الصناعات الحديثة يعود لبداية القرن الثامن عشر حين تم اختراع أول آلة بخارية سنة 1712 قبل تطويرها من طرف جمس واط بعد أكثر من نصف قرن، والذي سجل براءة اختراعها باسمه سنة 1769. هكذا عاشت بريطانيا العظمى انتقالا تدريجيا طيلة عقود من الاقتصاد المرتكز على الفلاحة إلى الاقتصاد المعتمد على الصناعة، وما رافق ذلك بالانتقال من هجرة مكثفة للسكان من القرى الى المدن التي عرفت توسعا كبيرا، وتأسست الشراكات الصناعية خاصة في قطاعات النسيج والميكانيك واستخراج الفحم الحجري والحديد والصلب. ولابد من التذكير أن العوامل التي ساعدت بريطانيا قبل غيرها من البلدان الأوروبية على تحقيق تلك القفزة الكبرى، هي الانفجار الديموغرافي بما ترتب عنه من يد عاملة رخيصة، والمناخ السياسي الليبرالي المحفز والمشجع على الاستثمار (إصدار ميثاق الشعب، وسن الاقتراع العام للذكور سنة 1838، وإرساء قواعد الملكية البرلمانية)، ثم وجود سوق شاسعة تمتد من أوروبا إلى الهند، وتراكم الثروات من نهب المستعمرات. ولنشر الأيديولوجية الليبرالية وتشجيع المنافسة بين الشركات الصناعية تم تنظيم أول معرض عالمي للصناعة بكرستال بلاس سنة 1851، مما دفع فرنسا وألمانيا، وباقي البلدان الأوروبية إلى العمل على تدارك تأخرها عن بريطانيا وسن القوانين المؤطرة للأنشطة الصناعية. هكذا سيتميز النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنقلة نوعية جديدة بظهور الشركات المجهولة الاسم والمجموعات الصناعية الكبرى، ولعبت شبكات السكك الحديدية الدور الأساسي في التسريع الصناعي بنقل كميات ضخمة من المواد الأولية والبضائع والأشخاص بين مختلف المدن داخل أوروبا وأمريكا الشمالية.

الانتشار السريع للمعامل والمنشآت الصناعية سيجلب ملايين العمال والعاملات وحتى الأطفال إلى العمل المأجور، وبرزت للوجود المراكز الصناعية الكبرى مثل لندن التي أصبحت أكبر مدينة في العالم من حيث عدد السكان الذي بلغ مليونين ونصف تقريبا سنة 1851. ولأول مرة ستتجاوز نسبة العمال نسبة الفلاحين في الساكنة النشيطة، حيث انتقلت من 30% سنة 1801 إلى 44% سنة 1871 في حين تراجعت نسبة الفلاحين في نفس الفترة من 36% إلى 15% (المصدر: العصر الصناعي عدد خاص من المجلة الفرنسية (l'histoire).

هكذا تميز التطور الرأسمالي في أوروبا وأمريكا الشمالية ليس فقط بازدهار الصناعات وارتفاع الإنتاج الصناعي فقط، بل أيضا بانفجار الأزمات الاقتصادية الدورية وتضخم الجيش الاحتياطي للعمال حسب تعبير ماركس، وبالاحتجاجات المستمرة للطبقة العاملة في المناجم، وفي المعامل التي تفتقد لأبسط شروط العمل اللائقة، وطول ساعات العمل (بين 60 و70 ساعة عمل في الأسبوع) الشيء الذي أدى إلى انتشار البؤس والأمراض المهنية الخطيرة مما فرض على العمال اللجوء إلى مقاومة الاستغلال البشع، بشن إضرابات واعتصامات كانت دوما تقابل بالقمع الشرس من طرف السلطات المتحيزة للبورجوازية الصناعية. وقد أبدع العديد من الكتاب الكبارمثل الانجليزي شارل ديكنز والفرنسي إميل زولا في الوصف الدقيق للأوضاع المزرية التي كانت تعاني منها من الطبقة العاملة. وساند العديد من المفكرين والمثقفين

التقدميين كفاحات الطبقة العاملة، وكرس بعضهم مثل ماركس وإنجلز ورفاقهم في الأممية الأولى (1864) والأممية الثانية (1889) حياتهم للدفاع عن الطبقة العاملة وحقوقها المشروعة في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم، وكرس ماركس على الخصوص حياته لصياغة مؤلفه الضخم "الرأسمال" لكشف ميكانيزمات الاستغلال، وتزويد الطبقة العاملة بسلاحها النظري في الصراع مع البورجوازية، وأوضح رفيقه انجلز أن النضال النقابي رغم أهميته مجرد مقاومة للاستغلال للحد من شراسته، أما القضاء عليه فيتطلب وصول الطبقة العاملة إلى السلطة، وتعميم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتبادل، وتوزيعا عادلا لثمرات الإنتاج، ومنح كل شخص دخلا حسب عمله خلال المرحلة الاشتراكية، قبل تحقيق الوفرة والعمل بمبدأ كل حسب حاجاته في المرحلة الشيوعية. لم تتحقق نبوءة ماركس كما هو معروف، ولكن الحركة العمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية تمكنت بفضل تنظيماتها النقابية ونضالاتها المتواصلة من انتزاع حقوقها تدريجيا، ابتداء من الحق في الإضراب (1864) إلى الحق في التنظيم النقابي عقدين من بعد، إلى الاحتفال بعيد سنوي للعمال في فاتح سنة 1890 تخليدا للشهداء الذين سقطوا في ذلك اليوم، والتعويض عن حوادث الشغل، والعطلة الأسبوعية يوم الأحد، وتحديد يوم العمل في ثمان ساعات وأخيرا الحق العطلة السنوية والتغطية الاجتماعية.

تميزت نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين بثورة صناعية ثانية بعد اختراع الكهرباء والتلغراف والتلفون، والمحرك العامل بالبنزين، وخاصة بعد اعتماد الشركات على ما أسماه المهندس الأمريكي تايلور" بالتنظيم العلمي للعمل" وتطور صناعة السيارات والتجهيزات المنزلية في كل البلدان الصناعية، لكن الحرب العالمية الأولى فرضت على الدول المتحاربة توجيه جهودها للصناعات العسكرية. في هذا السياق سيتم اختراع الراديو، والسينما، وصناعة الطائرات التي ستلعب دورا حاسما في الحرب العالمية الثانية. وقد مثلت صناعة الأسلحة الجديدة وخاصة القنبلة الذرية قفزة جديدة وكبيرة في مسار التطور التكنولوجي. وكما هو معلوم فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بظهور القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، واندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وشكل السبق الذي حققه الاتحاد السوفياتي بإرسال أول قمر صناعي الى الفضاء سنة 1957تحديا للقطب الإمبريالي وخاصة لزعيمته الولايات المتحدة الأمريكية التي جندت إمكانياتها الضخمة لغزو الفضاء، والوصول إلى القمر وتحقيق التفوق الاستراتيجي، وإنهاك الاتحاد السوفياتي في سباق التسلح خاصة وأن الإمكانيات الاقتصادية لهذا الأخير كانت ضعيفة مقارنة بإمكانياتها كأكبر قوة اقتصادية ومالية ومتحكمة في المؤسسات المالية الدولية، وحتى حلفاؤها حققوا تطورا هائلا في جميع القطاعات الصناعية خلال ثلاثين سنة متواصلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2) أزمة العولمة الليبرالية والتحولات التكنولوجية الجديدة

بعد فشل محاولات إصلاح النظام السوفياتي وانهياره في بداية التسعينات من القرن الماضي، روج بعض الكتاب الغربيين وفي مقدمتهم فوكوياما لأطروحة نهاية التاريخ، أي نهاية تاريخ الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية بتفوق الأولى بشكل نهائي. في نفس السياق برز التأثير الواضح للتحولات التكنولوجية الجديدة سواء على مستوى الإنتاج الجماهيري أو الاستهلاك الجماهيري، حيث التكنولوجيا وفرت مواد استهلاكية بكميات غير مسبوقة وبتنوع وجودة، والمواد الجديدة كالبلاستيك والألمنيوم عوضت الخشب والحديد والزجاج في استعمالات كثيرة وحلت مشكل الندرة في عدة قطاعات، والطاقات الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية والريحية ساعدت على التقليص من الاعتماد المطلق على المحروقات، وبالتالي الحد من تلوث البيئة، ويتمثل التحول الرابع في تطور الهندسة الوراثية بالتعرف على الجينوم البشري، مما فتح آفاقا واعدة لمعالجة الأمراض الخطيرة والمزمنة، ومحاربة الأوبئة، وتمتع الإنسان بصحة جيدة لأطول مدة ممكنة، أما التحول الجذري فقد تحقق في مجال الإعلام والتواصل حيث أصبحت الحواسب والهواتف النقالة خاصة مع شيوع الانترنيت الظاهرة المميزة لعصرنا الراهن، وحولت العالم إلى شبه قرية صغيرة يمكننا معرفة ما يحدث في أية منطقة من مناطقها وفي الحين. بل وأصبح بإمكان أي كان أن يتواصل مع من يشاء في أي وقت وفي أي مكان في العالم، ويرسل عشرات الرسائل النصية مجانا، ويحصل على الكتب والوثائق والمقالات التي يحتاجها، ويقتني بطاقات السفر دون أن يتحرك من بيته. ويشارك في الندوات والاجتماعات عن بعد.

منذ 2010، أي في أوج أزمة الرأسمالية المعولمة التي اندلعت سنة 2008، بدأ الحديث عن ثورة صناعية رابعة ببروز تكنولوجية رقمية دخلت مرحلة النضج والتوسع في منتصف العقد المنصرم، والانتقال بالبشرية إلى عصر من التغيرات المذهلة والسريعة، معرضة لأول مرة مؤسسات قوية ومهمة كالأسرة والمدرسة والمقاولة لاختلالات خطيرة.

وتبقى طبعا التغيرات العميقة والمهيكلة هي التي تمس نمط الإنتاج كما أوضح ماركس "نمط إنتاج الحياة المادية هو الذي يطبع الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية". من المؤشرات القوية للعصر الرقمي ظهور النماذج الأولية (prototypes) للسيارة بدون سائق، والمنازل الذكية، الروبوتات المتطورة، وتعويض أي عضو من أعضاء في جسم الإنسان باستثناء الدماغ.

بالنسبة للتأثير على العمل وسوق الشغل، ينبغي التذكير أن الاقتصادي الانجليزي كينز قد نبه لظاهرة البطالة التكنولوجية منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وحسب تقرير نشر سنة 2013 في الولايات المتحدة الأمريكية فان 47% من المهن يمكن إنجازها بواسطة الروبوتات. الجديد مع الثورة الرقمية أن ممارسي هذه المهن أصبحوا مهددين بفقدان عملهم. الأمر لا يتعلق فقط بتعويض قوة العمل العضلية، بل أيضا تعويض

العمل الذهني بفضل الذكاء الاصطناعي.

لقد تميز الانتقال من الإنتاج اليدوي الى الإنتاج الصناعي بظهور العمل المأجور، وتوسع الطبقة العاملة وصعود الطبقة الوسطى وخلق الثروات، والتقليص من الفوارق الطبقية بواسطة الصراع الطبقي وكفاحات الطبقة العاملة، وأخيرا بظهور دولة الرعاية الاجتماعية والمجتمع الاستهلاكي، بموازاة ترسيخ الأنظمة الديمقراطية وإصلاح الرأسمالية خاصة في بلدان أوروبا الغربية على يد أحزاب الاشتراكية الديموقراطية.

مع الثورة الرقمية، كل ماسبق معرض للتغيير، فقد تنامت فعالية العمل الذهني على حساب العمل اليدوي، وعوض الروبو عشرات العمال، حيث أصبحنا نشاهد معامل تركيب السيارات وتجهيزات أخرى خالية من العمال. حيث لم تعد أزمة أسواق الشغل ظرفية بل بنيوية، بالرغم من تقليص ساعات العمل في بعض البلدان المتقدمة إلى ثلاثين ساعة في الأسبوع فقط. وهي طفرة مؤسسة على كميات هائلة من المعلومات المحوّلة بواسطة الانترنيت والمعالجة (Big Data)، وتمارس الثورة الرقمية حسب الخبراء تأثيرات مختلفة عن كل الثورات الصناعية السابقة، فهي تؤدي إلى التقاطب والاحتكار على المستوى العالمي (خمس شركات أمريكية في منافسة مع أربع شركات صينية) أما أخطر التأثيرات فهي طبعا على الأفراد والمجتمعات. إضافة لتمركز الثروة وتعمق الفوارق الاجتماعية، إضافة إلى أن الثورة الرقمية تؤثر على طريقة تفكير الأفراد وتصورهم للعالم وللحياة، والحدود التي كانت تفصل بين الحياة الخاصة والحياة العامة بدأت بالتلاشي، إذ لم تعد حميمية الأشخاص في مأمن، وكشفت جائحة كورونا مؤخرا كيف أن المراقبة الشاملة والدائمة للأشخاص من طرف أجهزة الدولة الأمنية أصبحت ممكنة بدليل التجربة الصينية.

3) الذكاء الاصطناعي.. سيف ذو حدين

هل هذا الذكاء واعد أو خطير ؟، هل يحمل فرصا جديدة لرفاهية الإنسان وتحرره أم سيجلب مخاطر غير مسبوقة ؟ من الصين إلى أمريكا مرورا بأوروبا الموضوع يملأ الدنيا ويشغل الناس، ولكن بماذا يتعلق الأمر بالضبط ؟

المقصود بالذكاء الاصطناعي ببساطة هو قدرة الآلة على التعلم بالملاحظة والتجربة والتأقلم مع المحيط، والقيام بالعمليات والمهام التي يقوم بها الإنسان. استعمل المفهوم لأول مرة من طرف الأمريكي جوناكرتي سنة 1955. بالنسبة للمقاول العبقري الأمريكي إلون موسك (Elon Musk) صاحب شركة "تيسلا" الصانعة للسيارات الكهربائية وذاتية القيادة من أمثال موديلات "إكس "و"واي" والشاحنات الكهربائية والذي أصبح أغنى رجل في العالم لسنة 2020

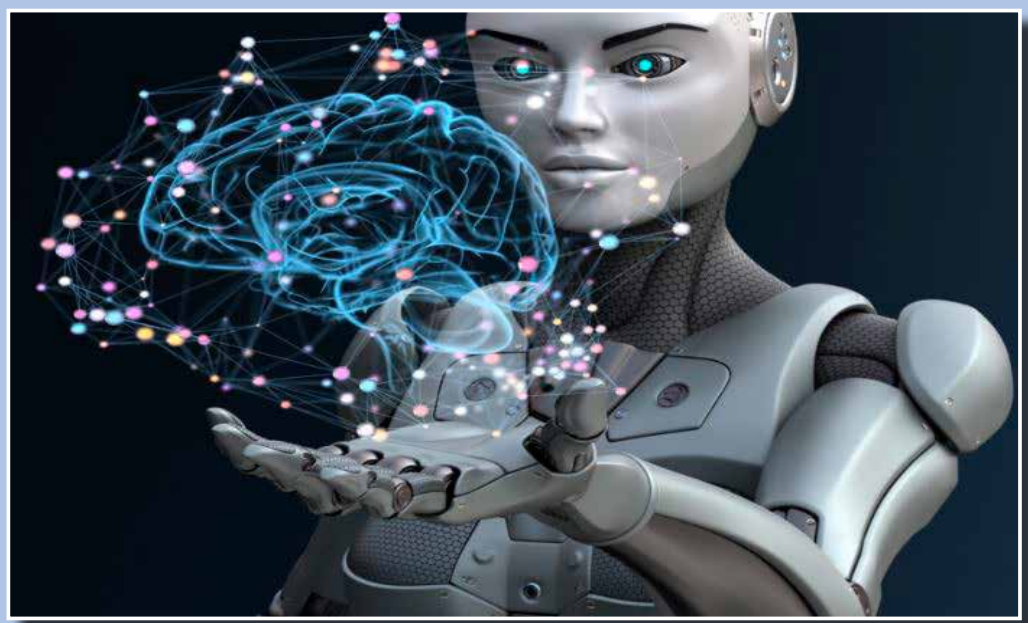

"الذكاء الاصطناعي هو أخطر ما تواجهه الحضارة البشرية "، وهو أخطر من الأسلحة النووية، وإننا حينما نتحدث عنه فإننا "نذكر الشيطان"!عالم الرياضيات والفيزياء الفضائية المتوفى هاوكينغ (Stephen Hawking) حينما سألته قناة BBC سنة 2014 عن رأيه أجاب "أن الذكاء الاصطناعي يمكن أي يضع نهاية للبشرية!". لا يمكن استعراض العدد الكبير من آراء ومواقف الخبراء والعلماء ناهيك عن الفلاسفة وباقي المفكرين المتعلقة بالموضوع، فمنذ سنة 1956 والنقاش مفتوح يعرف خفوتا وصعودا من فترة لأخرى، ولكن مع التقدم المذهل الذي تحقق في السنوات الأخيرة حيث زودت الآلات بإمكانية الرؤية والتعرف على مكونات محيطها بفضل تلاقح علم الأعصاب والدماغ والأنثروبولوجيا والتكنولوجيا الرقمية، أخذ الموضوع بعدا واقعيا، بل إن مصطلح ثورة لايكفي لتوصيف ما قد يحدث من تحولات مذهلة ستؤثر بقوة على حياة الناس والمجتمعات. لحد الساعة لازال مستقبل الذكاء الاصطناعي بين أيدي شركات القطاع الخاص، حيث تتنافس وتتسابق تسع شركات كبرى، خمسة أمريكية، وأربعة صينية المعروفة اختصارا ب (GAFAM و BATX) وهذا يعني قطبية جديدة، لكن أكثر توازنا على ما يبدو من القطبية الثنائية للقرن العشرين. وإذا استحضرنا ما أصبح معروفا من أسلحة ذكية، طائرات بدون طيار وبرامج التجسس والتشويش الإلكتروني تتبين المخاطر الاستراتيجية على الأمن والسلم، وعلى حياة الشعوب في العالم. أكيد أن في ميادين الطب والطاقة والعدالة بينت التجارب أن الذكاء الاصطناعي أكثر فعالية ومردودية وربحا للوقت وتخفيضا للنفقات. بالنسبة لحذف مناصب الشغل، هناك توافق أن كل تكنولوجيا جديدة تحذف مناصب الشغل في البداية، ولكنها بعد النضج والتطور تخلق مهنا جديدة وفق نظرية "الهدم الخلاق" للا قتصادي النمساوي الشهير جوزيف شامبتر (Josef Schumpeter). وقد أشرنا سابقا لاختفاء العديد من المهن، مما يفرض على المشتغلين بها تغييرها أو تعلم مهن جديدة إذا كان لايزال في إمكانهم ذلك.

اعتبارا لكل ماسبق، تبقى كل الاحتمالات مفتوحة بالنسبة لجميع القطاعات في المستقبل، أما الآن فالصين والولايات المتحدة تحتكران أسرار الذكاء الاصطناعي وتستعملانها للأغراض المدنية والعسكرية، ولكن كما حدث للسلاح النووي لن يبقى هذا الاحتكار لمدة طويلة. وذكاء الإنسان وحكمته وغريزته في البقاء تشكل الرهان الأخير في مواكبة الذكاء الاصطناعي وضبطه لصالح الإنسانية جمعاء.

الحاجة إلى العمل النقابي قائمة..

• الحسان بنعاشور
الكاتب الإقليمي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل - وجدة

كما هو معلوم، لقد شهد العمل النقابي والتنظيمات النقابية تراجعا كبيرا في سياق هيمنة المراكز الرأسمالية وسعيها إلى عولمة الرأسمال والإجهاز على الدولة الوطنية بتحرير المبادلات و تنقل الرأسمال، وبالتالي إعادة توزيع الأدوار الإنتاجية بين الدولة داخل المجال العالمي، بما يعمق استغلال المركز للهامش وتراجع العمل النقابي، وانحصار دور النقابات يفسر أيضا بالتحول الذي طرأ على طبيعة العمل الذي أصبح تقنيا أكثر في سياق الثورة التكنولوجية الحديثة وبالتالي تقلصت الطبقة العاملة وأصبحت القطاعات الإنتاجية تحت سيطرة الرأسمالي والتقني وظهرت طبقة عاملة هشة خاصة في قطاع الخدمات ووجدت الطبقة العاملة نفسها في وضع لا يؤهلها لخوض الصراع ضد من يستغلها، وفي السياق ذاته صدرت تشريعات وقوانين للشغل تخدم أرباب العمل وتتضمن الكثير من الإجراءات التي تتعسف على العمال.. كما تأثر العمل النقابي سلبا بضعف الأحزاب اليسارية و تراجعها.

هذه الوضعية السائدة عالميا لها انعكاساتها على المشهد النقابي بالمغرب وتنضاف إليه عوامل محلية تساهم في إضعافه و تزيد من محدودية تأثيره، وفي مقدمتها ضعف الاستثمار والتشغيل في القطاعات الإنتاجية بسبب هيمنة "اقتصاد الريع"، وهذا الواقع استفحل في ظروف الجائحة إلى جانب عدم التزام الحكومات وأرباب العمل بحوار اجتماعي ومؤسساتي منتج، بالإضافة إلى التضييق على الحق في العمل النقابي والطرد التعسفي للعمال وغياب الوحدة النضالية بين المركزيات النقابية، وبالتالي تشرذم نضالات الشغيلة سواء في القطاع العام أو الخاص وبقاء ميزان القوى لصالح الدولة وأرباب العمل وفقدان النقابات للمصداقية... والدليل على ذلك أن الساحة تغلي بالحركات الاحتجاجية المطلبية الفئوية ومعظمها خارج التأطير النقابي أمام صمت حكومي مخجل وبئيس..

رغم العوامل الموضوعية التي ساهمت في إضعاف النقابات والتي ذكرنا البعض منها سلفا تبقى الحاجة إلى النقابة قائمة وحيوية.. ورغم إكراهات الواقع فإنها تتيح إمكانيات مهمة للارتقاء بالعمل النقابي وتقويته والرفع من مردوديته ونجاعته، ولعل أهم المداخل لتحقيق ذلك دمقرطة التنظيمات النقابية وفتح اوراش التكوين لفائدة النساء العاملات والشباب العمالي والعمل على توحيد نضالات الشغيلة وتطوير أشكال النضال، والتفاعل الإيجابي مع الحركات النضالية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ثم بالموازاة مع ذلك الانفتاح على التجارب النقابية الناجحة على الصعيد الدولي.

• أحمد عارف
نائب الكاتب الجهوي للاتحاد المغربي للشغل بوجدة

راهن الحركة النقابية بالمغرب

تساؤلات أولية

لا أحد يجادل في أن الحركة النقابية المغربية تجتاز في وضعها الراهن مسارا معقدا ومشحونا بالتناقضات والتراجعات والانقسامات، خاصة فيما يتعلق بالتحولات التي عرفتها الطبقة العاملة المغربية من حيث التنظيم النقابي وموازين الصراع الاجتماعي، وقد ترجع بعض أسباب هذا الوضع إلى محددات تاريخية وسياسية مرتبطة في مجملها باكرا هات موضوعية مثل الظروف التي تأسست فيها المنظمات النقابية الأكثر ارتباطا بالطبقة العاملة المغربية، والتي هي أيضا جزء من تاريخ الحركتين الوطنية والديمقراطية بشكل عام، وكذلك الأوضاع السياسية التي كان فيها العمال المغاربة في طليعة الصراع الاجتماعي وكانوا أيضا ضحية مجموعة من المؤامرات والانشقاقات التنظيمية والتعددية المزعومة، كل هذا الوضع أدى إلى استمرار إضعاف الحركة النقابية من خلال تحريف الصراع الاجتماعي وجعل الطبقة العاملة تنتقل من النضال من أجل تغيير اوضاعها ضمن معادلة الصراع الطبقي الى النضال من أجل تحسين أوضاعها، أو تحسين شروط الاستغلال، وتكييف مستلزماتها المعيشية مع التحولات والاكراهات المرتبطة بمنطق التسويق والإنتاج السريع ونشر ثقافة الاستهلاك على نطاق واسع في كل المجالات والمستويات المرتبطة بأوضاع جميع الفئات والشرائح الاجتماعية سواء في مجال الصحة والتشغيل أو التعليم والسكن والترفيه.... الخ كما أن المشغلين وأرباب العمل تمكنوا بشكل كبير من رسم بؤر وهوامش محددة يتم داخلها تدبير الصراع الاجتماعي مع الحركة النقابية حول بعض المطالب التي لا تتجاوز في غالبيتها تحسين واحترام الحد الأدنى للأجور ، تحسين نظام المعاشات والحماية الاجتماعية والتصريح بالعمال لدى الضمان الاجتماعي، إرجاع المطرودين إلى عملهم، إنزال اتفاقيات الحوار الاجتماعي، احترام التشريعات المرتبطة بالحقوق الشغلية.... بالإضافة الى مجموعة من المطالب التي عمرت أكثر من ستين سنة كالحق في الانتماء النقابي رغم كل الضمانات القانونية المحلية التي تؤطر هذا الحق وتجعله من أولويات التنظيم والممارسة النقابية كما ينص على ذلك دستور 2011 في فصله الثامن وكذلك القانون رقم 65-99 من مدونة الشغل، بالإضافة الى مجموعة من الآليات الدولية التي أقرتها منظمة العمل الدولي ... وهو ما يجعلنا نتساءل حول الجدوى من تعدد القوانين والاتفاقيات الجماعية وجولات الحوار الاجتماعي ذات الصلة بالحريات النقابية ، في غياب إرادة حقيقية لدى المشغلين والسلطات في تأمين مشروعية هذه القوانين على أرض الواقع وبناء عناصر جديدة من الثقة في العمل النقابي لدى العمال والمأجورين والمستخدمين، خاصة وأن السلطات مازالت مستمرة في اللجوء الى الفصل 288 من القانون الجنائي لمحاكمة النقابيين ومتابعتهم.

ويمكننا الوقوف على بعض سمات ومميزات راهن الحركة النقابية وأوضاع الطبقة العاملة المغربية أيضا من خلال تردي الأوضاع الاجتماعية وتفشي البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة واتساع دائرة الحرمان والفوارق الاجتماعية وانهيار القيم التربوية والتعليمية، وكل ذلك تؤدي فيه الطبقة العاملة بمختلف شرائحها الاجتماعية فاتورة الاختيارات الحكومية المجحفة وتسلط المشغلين وجبروتهم خاصة أمام توظيف تداعيات جائحة كورونا للالتفاف على المكتسبات التي حققتها الحركة النقابية بفضل نضالاتها المريرة.

ومن الواضح أيضا أن الإفلاس الذي يهدد صناديق التقاعد والقضاء بسرعة فائقة على صندوق المقاصة الخاص بدعم المواد الاستهلاكية الأساسية، هي كلها ملفات سياسية كانت ومازالت تتحكم فيها مجموعة من قوى الفساد والريع والإفلاس في تدبيرها وتسييرها، وهي كلها مؤشرات تعكس ضعف إمكانيات التوجه نحو توفير شروط العدالة والحماية الاجتماعيتين للعمال وحقهم في العيش الكريم، وبالنظر لما تمثله هذه الصناديق على مستوى التوازن الاجتماعي بالنسبة لمختلف شرائح العمال والمأجورين إلا أن ردود فعل الحركة النقابية كان دون مستوى تطلعات الطبقة العاملة، وهو ما ساهم في بروز نوع من "الانفلات النقابي" من خلال ظهور العديد من التنسيقيات والحركات الاحتجاجية الفئوية، الشيء الذي يطرح السؤال مجددا حول مدى قدرة المركزيات النقابية التاريخية على تجاوز هشاشة تحالفاتها في تأطير مطالب هذه الفئات وتنظيمها وتحقيق شعار الوحدة النقابية وقيادة النضال النقابي والمساهمة في تطويرالوعي العمالي وربطه بمكونات الصراع الاجتماعي، واستيعاب أجيال كثيرة من الشباب العامل والذي يتغذى من مستنقعات الفراغ النقابي، وكل ذلك من أجل التصدي للسياسات الحكومية التراجعية التي ساهمت في تردي أوضاع الطبقة العاملة، وإغراق الساحة النقابية بإطارات ومنظمات "نقابية" ساهمت باسم التعددية والديمقراطية في تشرذم الحركة النقابية وتشتيت صفوف العمال والمأجورين وتحريف النضال النقابي وخلق مساحات واسعة من العبث والشعبوية من خلال نماذج كثيرة كتنظيم وقفات احتجاجية من طرف نقابة الحزب الحاكم ضد الحكومة التي يترأسها نفس الحزب، وكذلك استغلال المؤسستين التشريعيتين لتمرير قانون الزيادة في سن التقاعد بأساليب تتحكم فيها حسابات سياسية ضيقة ...

بالإضافة الى الاستمرار في اعتماد المقاربة الأمنية لمواجهة الاضرابات القطاعية والاحتجاجات الشعبية واللجوء الى أسلوب الاقتطاع من الأجور

وتفريغ الحوار الاجتماعي من مضامينه التعاقدية وتهميش النقابات، واتساع مجالات التشغيل بالمناولة ونظام العمل بالعقود ،كلها مؤشرات تؤكد استمرار منطق التسلط والسلطوية في التعاطي مع ملفات الحركة النقابية، بالإضافة الى الأساليب المختلفة والنجاح الكبير الذي حققته الدولة في خلق نظام من الامتيازات والمناورات والكماليات المؤسسة لثقافة جديدة من الولاءات، والتي تسعى كلها الى تضليل الطبقة العاملة وطمس معالم الصراع الاجتماعي في نضالاتها اليومية ....

ويعكس هذا الوضع أيضا ضعفا كبيرا لدى أجهزة ومؤسسات الدولة في توفير مناخ الوساطة الإيجابية بين الحركة النقابية والمؤسسات الحكومية في تدبير النزاعات والمسؤوليات المرتبطة بنظام تعاقدي وتفاوضي ينبني على تنظيم العلاقات المهنية واحترام دور النقابات في تأطير العمال والمأجورين ولا يضع السلم الاجتماعي شرطا أساسيا للجواب على معاناة العمال ومشاكلهم المتفاقمة، بل إن الحكومة تتقن اختيار الزمان المناسب للتلويح بقانون الاضراب وقانون النقابات كلما كانت عازمة على تمريرمشاريع أو قرارات تمس بالقدرة الشرائية لجماهير الكادحين بشكل عام ...، ونتيجة لاختلال موازين الثقة بين السلطات وأرباب العمل من جهة والمركزيات النقابية من جهة أخرى فإن هذا الوضع قد ساهم في تصاعد الإضرابات القطاعية، في الجماعات المحلية والبريد وقطاع التدبير المفوض والنقل والتعليم والأساتذة المتعاقدين وفي صفوف المعطلين حاملي الشواهد وتنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار والجبهات الاجتماعية ...الخ

ان هذه الأوضاع تطرح أمامنا من جديد أسئلة بالغة الأهمية حول مستقبل الحركة النقابية بالمغرب من حيث تنظيم الطبقة العاملة ونسبة التمثيلية النقابية التي تتراوح مابين 4% و6% ويبقى السواد الأعظم من العمال في القطاعات الحديثة خارج دائرة التأطير النقابي وبعيدا عن دواليب الصراع الاجتماعي، كما يحق لنا أن نتساءل عن مصادر العزوف النقابي في صفوف العمال الذين يوجدون خارج الانتماءات، هل تتحكم فيها عوامل موضوعية ذات صلة بالتضييق على الحريات النقابية، أم أن عوامل ذاتية ومرتبطة بطبيعة الحركة النقابية ومكوناتها الداخلية والرؤية المتحكمة في تدبيرها للملفات المطلبية، هي التي ساهمت وتساهم في ضعف قاعدتها التنظيمية ؟

لماذا تراجع النضال الفكري والثقافة العمالية لدى مكونات الحركة النقابية كمدخل أساسي في ربط العمال والمأجورين بمبادئ العمل النقابي وتاريخه وأهدافه ،وعلاقتهم بوسائل الانتاج ودورهم في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومعرفة حقوقهم الأساسية، وكذلك معرفة خصائص وثقافة النظام الاقتصادي الرأسمالي المبني على الاستغلال ...، مع إمكانيات توظيف التكنولوجيات الحديثة في إعادة الاعتبار للتكوين النقابي لأن ضعف رصيد المعرفة النقابية في صفوف العمال يجعل منهم جيشا احتياطيا غير قابل للتأطير والتنظيم ؟ مع تأكيد دور القضاء في مراقبة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح العمال والتدخل من أجل حماية الاتفاقيات الجماعية وقوانين الشغل وضمان استقلالية النقابات كعنصر أساسي لضمان مصداقيتها.

اغتيال الإدارة التربوية

• نور الدين لزرك
منسق السكرتارية الجهوية للإدارة التربوية
كدش / جهة الشرق

قد نتساءل منذ الوهلة الأولى عن طبيعة العلاقة بين مفهومي الإدارة التربوية كمكون أساسي في المنظومة التربوية والاغتيال كفعل إرادي متحكم في أهدافه سلفا ومخطط له ينتج عنه ضحايا.

قولنا بهاته المقاربة يأتي بناءً على خلاصات استقراء لسيرورة ملف الإدارة التربوية ولمسار نضالات الحركة الإدارية مسلكا وإسنادا منذ تأسيس الجمعيات المهنية المطلبية مع بداية سنة 2000، حيث ظل التجاذب واضحا بين مؤيد "النقابات الست الأكثر تمثيلية" ورافض مناور غير معلن يتحكم في سلطة القرار... الشيء الذي جعل الجسم الإداري التربوي يلتحم ويتحد تنظيميا في تنسيق ثلاثي قوي، "يجمع مديري التعليم الابتدائي، الإعدادي، الثانوي، حراس عامون، نظار، رؤساء الأشغال" وبرامج نضالية أكثر قوة وتنوعا من السابق، جاعلا من شعار اللاعودة إلا بتحقيق المطالب خياراً نضاليا لا بديل عنه بالإجماع.

ان معالجة ملف الإدارة التربوية في المرحلة الراهنة يقتضي إجابة صريحة وتنزيلاً واضحا عبر مدخلين أساسيين، الإطار القانوني المنظم للإدارة التربوية، والإحاطة المادية والمعنوية.

فمحدودية الارتقاء بالمرتكزين يبدد الرأسمال التربوي ويعرضه للهشاشة ويضعف تدخلاته في المنظومة التربوية، وعدم المواكبة القانونية والمادية في حجمها الحالي يجعل من الإدارة التربوية جهازاً محاصراً في ركن ضيق، مجرداً من أي اندفاع إيجابي لتقوية توجهات الإصلاح، خاصة الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والتي تعتبر من بين الخلاصات العسيرة المتوافق حولها ضمن الإصلاح في شموليته.

فانخفاض منسوب التحفيز في العلاقة بالإدارة التربوية يجعل منها جسماً نحيلا داخل المنظومة الرمزية للمجتمع، ويبعدها عن دائرة التأثير التربوي والاجتماعي الفعال والناجح.

بناءً عليه، واعتماداً على مقاربة الحكامة التربوية في شقها الإداري، لابد من رد الاعتبار لهاته الفئة التي تعتبر قطب الرحى في الإصلاح المنشود، ورافعة أساسية في تنزيل القانون الإطار، والاستجابة الفورية لمطلبي الكرامة والإطار، بدءاً من تنزيل المرسومين المتوافق حولهما مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ـ سنة 2019 -، وإرجاع مسألة الإدارة التربوية إلى موقعها الطبيعي ومنحها مزيداً من الصلاحيات، إن على مستوى الترقية المادية، والتدرج في مناصب المسؤولية على غرار الوظيفة العمومية، وكذا استمرارية التحفيز في ظل ضيق الصلاحيات أمام أحادية وقطبية القرار.

خلاصة القول، أن حراك الإدارة التربوية قد تجاوز كل التوافقات وكل التقاطعات وأصبح أمراً واقعيا، ومعالجة ملفه المطلبي إجابة صريحة عن موقع الإدارة التربوية في المنظومة التعليمية... وبذلك يكون الاعتراف بالدور الحاسم للإدارة في إقرار الإصلاحات التي تهدف إلى تصحيح وتقوية هذه المنظومة ومن ثم الاستجابة لتطلعات وطموحات فئة المديرين التي تشكل معطى حاسماً ومؤثراً في الارتقاء بالفعل الإداري وتجويده من خلال حكامة فاعلة ومنصفة.

معركة أطر الإدارة التربوية

اللاعودة حتى تحقيق المطالب

• حسن الكداني
عضو السكرتارية الجهوية للإدارة التربوية بجهة الشرق (ك.د.ش)

مما يثير انتباه الشعب المغربي ومعه الشغيلة التعليمية وهم يتابعون الأسئلة الشفهية بالبرلمان ليوم الاثنين 19 أبريل 2021، أن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي – الناطق الرسمي باسم الحكومة، بدأ جوابه "بالتوجه إلى كافة الأطر التربوية والإدارية بأسمى عبارات التنويه والإشادة بمجهوداتهم المتواصلة لإنجاح الموسم الدراسي الحالي خاصة في هذه الظرفية الاستثنائية التي تمر منها بلادنا على غرار باقي دول العالم وتواجه منظومتنا التربوية تداعياتها". انتهى كلام السيد الوزير المتضمن لاعتراف بالمجهودات المتواصلة لنساء ورجال التعليم مع توجيه عبارات التنويه والإشادة لهم(هن)، غير أنه تناسى إحجامه عن الجلوس إلى مائدة الحوار لحل مشاكلهم(هن)، مما تسبب في احتقان لا مثيل له، ظهرت تجلياته في الشارع العام من خلال احتجاجات واعتصامات واضرابات معظم الفئات، وما تعرضت له من قمع وضرب واعتقال...

وتبقى المؤسسات التعليمية منذ 2 مارس 2021 بدون ربابنة، لأن أطر الإدارة التربوية قرروا استئناف معاركهم النضالية التي بدأوها منذ عقد من الزمن. فبعد طي ملف الإدارة التربوية باتفاق بين الوزارة والنقابات سنة 2019، يبدو أن الوزير لم يفصح بعد عن الأسباب الحقيقية وراء عدم إصدار المرسومين التعديليين المترتبين عن الاتفاق. وظل يوزع الوعود بقرب الإفراج عن المرسومين، تارة أمام البرلمانيين، وتارة أخرى أمام ممثلي أطر الإدارة التربوية. وحين يدنو موعد الوعد يتحول المرسومان إلى سراب، ويخيب ظن نساء ورجال الإدارة التربوية كل مرة يتلقون فيها وعودا، وكأن المرسومين صخرة سيزيف في الأسطورة اليونانية؛ فكلما قام بإيصالها إلى قمة الجبل تسقط منه ليعيد الكرة مرة أخرى...

وها هو السيد الوزير يصرح أثناء جوابه في البرلمان (19 أبريل 2021) بأن "ملف أطر الإدارة التربوية الذي سبق أن أعطى فيه وعدا بالطي النهائي له، قد أعدت له الوزارة مشروعي مرسومين يتعلقان بإعادة النظر في سلك تكوين أطر الإدارة التربوية، وتمت إحالتهما على وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وتوصلت الوزارة بجواب يتضمن بعض الملاحظات التي تمت دراستها، كما تم الاتفاق على التسوية النهائية لهذا الملف".

غير أنه هذه المرة لم يحدد أجلا زمنيا لإصدار المرسومين تجنبا لكل إحراج، خاصة وقد سبق لوزير الاقتصاد والمالية أن صرح سابقا بأن وزارته ليست ثلاجة لتخزين المراسيم، في إشارة إلى عدم توصله بالمرسومين.

ولما نفذ صبر أطر الإدارة التربوية، قررت في إطار التنسيق الجمعوي الثلاثي وبدعم ومساندة جميع النقابات، أن تخوض معركة "اللاعودة حتى تحقيق المطالب"؛ بمقاطعة المهام الإدارية والتربوية، وباعتصامات أمام المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين خلال الشطر الأول (مارس 2021) زيادة على تجميد العضوية في جمعيات المؤسسات خلال المرحلة الأولى من الشطر الثاني (أبريل 2021)، فيما ستكون المرحلة الثانية من الشطر الثاني (ماي + يونيو 2021) أكثر تصعيدا بمقاطعة الامتحانات وعدم تهييئ الدخول التربوي (2021-2022)، على أساس أن العودة لمباشرة العمليات الإدارية والتربوية مشروطة بظهور المرسومين.

وأمام نهج سياسة الآذان الصماء من طرف وزارة التربية الوطنية، وعدم تجاوبها مع نضالات هيئة الإدارة التربوية لتحقيق المطالب المشروعة والمتمثلة في الإفراج عن المرسومين مع استفادة أطر الإدارة التربوية مسلكا وإسنادا بالإطار الجديد: "متصرف تربوي"، دعت مختلف النقابات إلى خوض إضراب وطني يومي 22 و 30 أبريل 2021 والانخراط في كل البرامج النضالية المسطرة من طرف التنسيق الثلاثي لجمعيات أطر الإدارة التربوية.

وذلك لوضع حد لسياسة الإلهاء التي يحاول السيد الوزير نهجها اتجاه هذه الفئة ربحا لمزيد من الوقت لا غير.

وإذا كان إعلان الوزير استئناف الحوار القطاعي الأسبوع الأخير من شهر ابريل 2021، فنتمنى أن لا يكون إلهاء، بل لتوضيح مآل ملف الإدارة التربوية، وكفى من ترديد الجملة التي حفظها عن ظهر قلب: (كانت هناك ملاحظات على المرسومين من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، تمت دراستها، وتم الاتفاق على التسوية النهائية لهذا الملف).

فكفى من التراجعات التي تعرفها المدرسة العمومية في ظل الاحتقان؛ ما تبقى عن غلق أبواب المؤسسات التعليمية خلال الأربعة اشهر الأخيرة من الموسم الدراسي: 2019-2020 بسبب الجائحة، نعيشه في نفس الفترة من السنة الدراسية: 2020-2021 بسبب تعنت الوزارة وتوقيف الحوار مع النقابات منذ سنتين.

فعلا، أسلوب المقاطعة الذي نهجته أطر الإدارة التربوية ساهم بشكل كبير في شل الحياة المدرسية، كما قطع أحبال الوصال مع المصالح الخارجية للوزارة سواء المديريات الإقليمية أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومع السلطات المحلية، فلا أحد كان يتوقع هذا الصمود وهذا النفس الطويل الذي سيأتي بالنتائج المتوخاة منه لا محالة، لذلك فعلى الوزارة أن تهزم الصمت قبل فوات الأوان، "فتدارك الأخطاء خير من الاستمرار عليها".

الحماية الاجتماعية مشروع مجتمعي

• محمد رقي

الحاجة إلى تكافؤ إجتماعي

إن الوضع العالمي اللامتكافئ قد أعاد الاعتبار لمفهوم الدولة وللمؤسسات الوطنية، ودورها الحاسم في إعادة " توزيع المداخيل والثروات"على افراد المجتمع، بالرغم من أن مفهوم توزيع المداخيل في النمط الرأسمالي للإنتاج، هو مفهوم ملتبِس، وفي الدول التابعة يزيد ضبابية وتعقيداً، فهو يهدف إلى طمس ما هو أساس وحاسم في عملية التوزيع هذه، أي عملية توزيع الرأسمال نفسه بين مالكي الرأسمال ومالكي قوة العمل. وفي هذه الضبابية المقصودة ، يتساوى الريع والربح والفائض.. مع الأجر باعتبارهم جميعا أشكالاً من أشكال التوزيع، وهنا يبرز الفرق الكبير بين الربح أو الريع (العقار) وبين الفائدة بالنسبة للمهن الحرة، مثلا المهندسين المعماريين والموثقين.. وبين الأجر بالنسبة للأجراء، وكلها تسمى "مصادر للدخل"، وبالتالي فهي تعتبر القاعدة الأساسية للاستفادة من الحماية الاجتماعية.

وبناءا عليه فعنصر التمييز بين الريع، الربح والفائدة... مع الأجر بصفته تعبيرا عن نمط محدد، هو العمل المأجور المنتج لكل أشكال التراكم: الربح والريع والفائدة.. ومن تم فإن الحاجة إلى القضاء على كل أشكال التمييز الاجتماعية، يعتبر تحديا رئيسيا وهامّاً، لا يمكن أن يستقيم إلا بمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية عامة، ككُلّ لا يتجزأ.

حول مفهوم الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي تَعرض الى تشويه في مفهومه ولانحراف في وظيفته من قبل أرباب العمل والدولة، بوصفه "تكافلا اجتماعيا" يجب أن يسود بين العمال ومشغِليهم، بمبرر أن نظام تمويله، يرتكز على ما يقدمه أرباب العمل من اشتراكات. والأكيد أن هذه الاشتراكات سواء التي يقدمها العامل أو المشغل، ليست سوى الأجر الكامل عن قوة العمل التي يبيعها الأجير ويساوم على ثمنها مع رب العمل، فالجزء الأكبر يتقاضاه كأجر، والجزء الآخر المتبقي سيذهب إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

فالمشغّل يجمع الجزئيين معاً، في تحديد كلفة اليد العاملة بالإضافة للمواد الأولية والمصاريف العامة، وستشكل هذه العناصر كلها سعر الكلفة الذي سيتم بناءاً عليه احتساب هامش أرباح المُشغِل. وبالتالي يلعب هذا الأخير، دور الجابي، فهو يقوم بجمع هذه الاشتراكات التي تعتبر جزءاً من الأجر. والمقتطعة على أساسِه، ومن تم يحولها لصندوق الضمان الاجتماعي على أساس أنها "اشتراكات رب العمل" ويتضح جلياً أن الوعاء المادي بأكمله لصندوق الضمان الاجتماعي، مُكوّن فقط من أجور العمال، وبالتالي فهو ليس "تكافلاً اجتماعيا" بل الضمان الاجتماعي من صنع العمال أنفسهم، وإنه لا يخفي الصراع حول الأجور سواء سمي أجرا نقديا أو تقديمات (اقتطاعات) اجتماعية أو صحية. إن الصراعات الاجتماعية التي يشهدها مجتمعنا هي بالأساس، صراعات طبقية، وقد تتخذ هذه الصراعات مظاهر غير طبقية تخفي طبيعتها المصلحية / الطبقية، وهنا أيضا لا يمكن إلغاء دور الدولة التي هي غير مستقلة في عملية الصراع، وقد تتدخل في كل مراحله وتوجهه، بَيدَ أن هذا الصراع لا يلغي دور الطبقة العاملة ايضاً، بل سيجعلها في قلب الصراع، أي الدفاع عنه واحتضانه، بصفتها معنية بالدرجة الأولى والمستفيد المباشر من هذه الحماية الاجتماعية.

لابُدّ من الإشارة كذلك، في هذا الصراع الدائر، إلى دور البنيات الأُسرية والقبلية (الريف، جرادة، فكيك...) والبنيات الفئوية (تنسيقيات التعليم، الممرضين، معطلين... والباعة المتجولين ...)، بالرغم من أن هذه الحركية الإجتماعية المتفرقة والغير المنظمة، قد تشكل عائقاً في لحمِ (soudage) وتقوية العلاقات الطبقية في مجالات الصراع الاجتماعية. وقد تساهم في تبديد كل النضالات المنظمة، بإفراغها من محتواها ومن استمراريتها، ما دام سبب وجود هذه الحركات الفئوية محصور في الزمن وفي الأهداف، وقد تشكل كذلك تهديداً للاستقرار أو شرارة لِفَتيل انتفاضات غير موجهة، بحيث لا يكفي الكمّ العفوي، بل تظهر الحاجة إلى الوَعي بالتنظيم والانضباط له حتى يؤدي أهدافه الاجتماعية والسياسية كاملة.

أهم ما جاء به مشروع تعميم الحماية الاجتماعية

قدمت الدولة المغربية مشروعاً عميقا على المستوى الاجتماعي، في حجمِ طفرة نوعية تنموية، قد يشكل تحولاً في البنيات الاجتماعية، إذا ما تحققت أهدافه على مدى الخمس سنوات القادمة، كما حددها المشروع، وإذا ما قيست برزمانة القرارات والإجراءات التي شملت فئات واسعة من المواطنين، وخصوصا الفئات الهشة وكل الفئات المحرومة من تعميم الحماية الاجتماعية، ندرج مجملها كالتالي :

استفادة 22 مليون مغربي من الحماية الاجتماعية، مقسمة إلى:

- 11 مليون منخرط في نظام المساعدة الطبية "راميد".
- 11 مليون من المهنيين والتجار والفلاحين والصناع والصناع التقليديين وأصحاب المهن الحرة.

هذا المشروع، في أفق سنة 2025 سيتطلب مبلغاً إجماليا سنويا يقدر ب 51 مليار درهم، منها 23 مليار درهم سيتمّ تمويلها من الميزانية العامة. أما على المستوى القانوني، فالمشروع تطلب تعديل مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية، وإضافة وإعداد نصوص أخرى جديدة ، وتشمل هذه الإجراءات والقرارات، لمشروع الحماية الاجتماعية، أربعة فروع رئيسية :

-1 التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و 2022 ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من المساعدة الطبية "راميد" وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصاً، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي تكاليف : العلاج – الأدوية – والاستشفاء، وبنفس التعويضات التي يستفيد منها القطاع الخاص.

-2 تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2024-2023، بتمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية.

-3 توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2025 لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملاً ولا يستفيدون من أيّ معاش، بتنزيل نظام المعاشات، الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصاً.

-4 الاستفادة من التعويض عن الشغل خلال سنة 2025، لتشمل كل شخص فقدَ شغلاً قاراً، مع تبسيط الاستفادة من التعويض، وتوسيع مجاله.

كما شملت مبادرة الحماية الاجتماعية ثلاث اتفاقيات إطار لتعميم التأمين الاجباري الأساسي عن المرض :

- الاتفاقية الأولى تهم 800 ألف منخرط لفائدة التجار، الحرفيين، المهنيين، مقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة.
- الاتفاقية الثانية تهم 500 الف منخرط لفائدة الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية.
- الاتفاقية الثالثة تهم 1.6 مليون منخرط لفائدة الفلاحين .

وكانت من بين الإجراءات الهيكلية التدبيرية المصاحبة فتح قطاع الصحة أمام الكفاءات الاجنبية والاستثمار الأجنبي، وتأهيل المنظومة الصحية، وإصلاح نظام المقاصة (تفعيل السجل الاجتماعي الموحد). والعمل على تطوير الجوانب التدبيرية بحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والاشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية فيما بين كل المتدخلين.

فما مدى قدرة ثقل منظومة الدولة في إنجاح هذا الرهان، خصوصا مع ما عايشناه من فشل في التطبيق والتنفيذ لمشاريع سابقة، آخرها ما أسال مدادا كثيرا حول انزلاقات تنزيل الدستور، لهذا فالرقابة الشعبية وتتبع القوى الحية والديمقراطية لتنفيذ هذا المشروع هو ضمانة إنجاح تنفيذه تشكل سليم.

التعاقد مسمار في نعش المدرسة العمومية

كل متتبع للشأن التعليمي بالمغرب سيلاحظ هجوما غير مسبوق على المدرسة العمومية وعلى ما تبقى من هذا المكتسب البسيط للشعب المغربي، فبعد تشجيع المدارس الخاصة وفرش طريقها بالورود نحو اكتساح القطاع، وبعد تمرير مجموعة من البرامج والمناهج التخريبية التي أرْدَت المدرسة العمومية مرتعا للعنف والإجرام، لم يتبق أمام الدولة المغربية غير دق مسمار واحد لاستكمال غلق نعش مجانية التعليم وإقبارها للأبد، مسمار واحد استعصى على مطارقهم دقه وتقويمه، مسمار صلب أبى أن يكون اليد الخشبية لفأس يُحمَل منها لقطع وقتل الشجرة الأم. إنه المعلم عماد المدرسة والمجتمع هو الذي لازال يقاوم رغم محاولات تقزيم قامته المنتصبة وكسر هامته السامية.

فكيف يكون قدوةً ومثالاً إذا انصاع وخان أمه الحنون التي احتضنته لسنوات واحتضنت أجيالاً من قبله، وكيف يزرع أسس الإخلاص والتحدي لدى المتعلمين إذا استسلم للأنانية وصار جزءاً وشريكاً في مؤامرة إقبار حقهم في المدرسة والوظيفة العموميتين.

التعاقد ليس سوى وسيلة من الوسائل والسبل الكثيرة التي تصب في هدف واحد وأوحد وهو إنهاء شيء اسمه "المدرسة العمومية" والتخلص منها نهائيا وللأبد.

فالهدف الذي تصبو إليه الدولة المغربية استجابةً لرغبات البنك الدولي وتلبيةً لإملاءات هو التخلص مما تسميه "القطاعات المكلفة وغير المنتجة" ومن بينها التعليم، ومن أجل ذلك رسمت مخططات إقصائية تخريبية عبر مراحل متتالية ومحبوكة من أجل الخوصصة الشاملة للتعليم، مخططات مسمومة قدمت ومازالت تقدم في أطباق من عسل تحت غطاء الإصلاح.

هكذا جاء التعاقد كآخر ورقة من أوراق هدم ما تبقى من جدران المدرسة العمومية المتهالكة، حيث قُدّم في البداية بذريعة تجويد التعليم وخدمة المصلحة العليا للتلميذ، قبل أن تنفضح هذا الذريعة المشبوهة، ليتم فيما بعد سحب العقد شكليا والترويج لمغالطة "التخلي عن نظام التعاقد"، فكان لابد من البحث عن ذريعة جديدة لشرعنة هذا "التوظيف" الأرعن، ولم تجد الوزارة غير "الجهوية الموسعة" كوعاء حاضن فارغ تملأ به الجو ضجيجا، حيث شرعت في الترويج لمصطلحات وعبارات رنانة جديدة من قبيل (الأساتذة الجدد، أطر الأكاديمية، الموظفين العموميين الجهويين..)، وسخرت كل قواها "الإعلامية" لتضليل الرأي العام بما يسمى النظام الأساسي لأطر الأكاديميات، وأن هذا النظام حسب مزاعمها مطابق ومعادل للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، في حين الواقع يفند كل هذه الادعاءات، فالأكاديميات عاجزة عن توفير أبسط الوسائل اللوجيستيكية في المدارس، في حين يراهنون عليها لتحقيق الاستقلال المالي وتوفير مستحقات موارد بشرية بالآلاف، من أين ستجلب هذه الموارد؟ المصدر معروف وهو ما كنا ولازلنا نحذر منه ونناضل ضده، طبعا جيوب أبناء الشعب المغربي الكادح هي المصدر في المستقبل القريب وهو الرهان والهدف الحقيقي من وراء نظام التعاقد المشؤوم بدل ما يتبجحون به من قبيل المصلحة العليا للتلميذ وترسيخ الجهوية وغيرها من الخطابات الرنانة.

وأمام هذا العجز والتخبط والعشوائية في التعامل مع ملف التعاقد والملفات العالقة الأخرى وفي غياب إرادة حقيقية لحلحلتها، وعوض فتح قنوات الحوار مع التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ومع الإطارات النقابية الأخرى الغيورة على الشغيلة التعليمية وعلى حقوق ومكتسبات أبناء الشعب المغربي، لجأت الدولة المغربية كعادتها للقمع والتنكيل والاعتقالات والمتابعات في صفوف الأساتذة والاقتطاعات العشوائية من أجورهم الهزيلة، في ضرب صارخ للحق الدستوري في التعبير والاحتجاج، وجيشت إعلامها وأبواقها المسعورة لشيطنة قضية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد أمام الرأي العام، وكثفت من الخرجات الإعلامية والتسريبات الصوتية المشبوهة وغير المسؤولة في محاولة فاشلة ومفضوحة لنفث السموم في جسم التنسيقية وخلق صراعات داخل هياكلها وعزلها عن باقي فئات الشعب المغربي.

فالقمع والاعتقالات وكل أشكال التضييق لم تكن ولن تكون يوما حلا للازمة، والتنسيقية الوطنية (أ.ف.ع.ت) كانت ولازالت دائما مستعدة للحوار في إطار إسقاط التعاقد وإدماج جميع الأساتذة في الوظيفة العمومية.

• محمد ابلاغ

الحركة العمالية وأسئلة المستقبل

• عبد اللطيف قيلش
عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم/ كدش

تخلد الطبقة العاملة فاتح ماي 2021 في سياق الجائحة التي اجتاحت العالم لما يزيد عن سنة، مع التداعيات التي خلفتها على كل المناحي الجيوسياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لاشك أن هذه الجائحة غير المتوقعة فاجأت العالم وصدمت البشرية وكشفت عن الأعطاب البنيوية التي تشكو منها المنظومة الصحية والمنظومة الاجتماعية، فجائحة كورنا قلبت كل الموازين القديمة، وخلطت كل الأوراق الذابلة، كما عصفت بكثير من المسلمات والمعتقدات والميتولوجيات.

من المسلمات التي سقطت، مثل أوراق الخريف، القدرة المطلقة على التوقع. (نور الدين العوفي، تدوينات على هامش البديل الاقتصادي، من الكتاب الجماعي: العالم ما بعد جائحة كورونا، رؤى مستقبلية، إشراف وتقديم علي أومليل، الطبعة الأولى 2021، المركز الثقافي للكتاب الدار البيضاء ،المغرب ص 173). لقد أضحى الحديث عن عالم ما قبل وما بعد كورونا، والأمر هنا لا يعني أن العالم ما قبل كورونا مختلف جوهريا عن ما تعيشه الإنسانية على ضوء الجائحة وتداعياتها. إن كورونا عرت المستور، وكشفت عن عمق الأزمة وطبيعتها، إن الأمر هنا يتعلق بحصيلة ونتائج التوجهات النيوليبرالية التي همشت الإنسان، وجردت التنمية من أبعادها البشرية، وإخضاعها لمنطق الربح ومنطق السوق حتى وإن كان ثمنها تدمير الإنسان والبيئة والحضارة، واختلال التوازن الاجتماعي والتماسك المجتمعي. حيث أظهرت الجائحة كما هو شأن العديد من الأزمات (الأزمة المالية 2008)، فالرأسمالية سواء كانت صناعية أو مالية تشكو من عيوب ملازمة لها، أولها تغليب الإنتاج (وما يستتبعه من الجري وراء الربح) على التوزيع، والأنانية على التضامن، وثراء أقلية على حساب العدالة الاجتماعية، وتغليبها في ظل الرأسمالية المالية، وهيمنة الرأسمال على العمل، أي بتغول الأوضاع الريعية (حسن أوريد، عالم بلا معنى، الطبعة الأولى 2021، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ص 289-288). كشفت الجائحة أن الرأسمالية عاجزة أن تقدم أجوبة للإنسانية، بل إنها مصدر كل مآسي الشعوب، كما أظهرت (الجائحة) أن مستقبل الأمم وتقدمها وتنميتها لمواجهة الأزمات والتحديات يستوجب الاستثمار في الرأسمال البشري عبر أهم قطاعين اجتماعيين واستراتيجيين وهما التعليم والصحة، ويستوجب الأمر أيضا إعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الاجتماعية ولدور القطاع العام كرافعة للتنمية. فإذا كانت للجائحة آثار وخيمة على الأوضاع الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية، فإن النصيب الأوفر كان للشرائح الأكثر هشاشة، وفي المقدمة العاملون في القطاع غير المهيكل والطبقة العاملة والنساء والشباب، من خلال فقدان الشغل، وفقدان الأجور أو تخفيضها والبطالة... وتشير العديد من التقارير المعززة بالأرقام إلى اتساع دائرة تأنيث الفقر وتأنيث البطالة وتأنيث الإقصاء الاجتماعي..

تخلد الطبقة العاملة المغربية فاتح ماي 2021 في ظل سياق يتسم بالهجوم على المكتسبات والحقوق وخنق الحريات، ومصادرة حق التظاهر والاحتجاج السلمي، وتغييب الحوار والتضييق على الحريات النقابية وتهميش الحركة النقابية، والتملص من تنفيذ الالتزامات وتجاهل المطالب والإصرار على التوظيف بالتعاقد في قطاع التعليم ضمن مخطط تفكيك القطاع العام، رغم المسلسل الاحتجاجي المتواصل. إن دروس الأزمات في التاريخ تفيد باستغلال الأنظمة السياسية لهذه الظرفيات للمزيد من تكريس السلطوية وضرب الحريات، ما يجعل الحركة العمالية مطالبة بإدراك ضرورة وملحاحية الربط الجدلي بين المسألة الاجتماعية وقضية الديمقراطية، وأن التنمية لا أفق لها إذا لم تكن متعددة الأبعاد، ومرتبطة بالحرية وبالعدالة كإنصاف (أمارتيا سين - جون راولز). إن الحركة العمالية مطالبة بمواصلة إنجاز مهامها في عالم متحول على كل المستويات وضمنه عالم الشغل، حيث اختفاء مهن وظهور مهن جديدة، بعضها انتشر أكثر مع الجائحة، من خلال استثمار تطورات التكنولوجية الحديثة والثورة الرقمية، كما انتشر العمل عن بعد بتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وهذت يفرض الأخذ بعين الاعتبار متغيرات العالم المعولم تحت سيطرة الافتراضي، حيث لم تعد القيمة هي العمل، ولا حتى الرأسمال، بل الحركية التي يمكن أن تبث في الرأسمال من خلال عمليات لوغاريتمية تقوم بها حواسيب ضخمة لجني أرباح طائلة، إذن لقد وقع انفصال بين العمل والرأسمال، والأسوأ بين الواقع والعالم الافتراضي (حسن أوريد، عالم بلا معالم ،ص 17). إن الثورة الرقمية قادت إلى الديكتاتورية الرقمية، وهو ما يتهدد العديد من الأنساق بالاندثار والانهيار، وتشكل أنساق جديدة تعيد صياغة المفاهيم والأدوار والوظائف، وبالتالي فإن عالم الشغل والحركة العمالية في قلب هذه التحولات.

إن الطبقة العاملة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الرئيسي في مشهد يتسم بتعدد الفاعلين الاجتماعيين، والذين برز دورهم في الفعل الاحتجاجي خارج التنظيمات، وبتكسير لأنماط البروفيلات المألوفة وأدوات العمل المعتادة، وهي موجة عالمية. لاشك أن شبكات التواصل الاجتماعي تمثل بدورها أحد الفاعلين، فالانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع التواصل منح مهمة تحطيم أنساق الهيمنة التي عرفها التاريخ، بما فيها الهيمنة الذكورية على النساء، وهو المنحى الذي يقاوم اليوم بكل الأشكال بما فيها العنف. في ظل هذه التحولات الكونية، تحتاج الحركة العمالية إلى إعادة بناء الذات على ضوء قراءة الوضع في أدق تفاصيله لفهم واستيعاب ما يجري، لإطلاق نفس جديد، تستعيد معه الحركة العمالية دورها المحوري، وتمد الجسور مع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية المدافعة عن القضايا العادلة، لتقوية موقعها الاجتماعي المرتبط جدليا بمشروع بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالاستبداد والاستغلال يلتقيان كخصم طبقي للطبقة العاملة وكل المضطهدين. إن عالم ما بعد كورونا يستلزم مراجعة الدولة للمقاربات المعتمدة، واستخلاص العبر من أزمة الجائحة، فلامناص من عقد اجتماعي لتأهيل المغرب إلى امتلاك مقومات الصمود ومواجهة الأزمات والصدمات. من المؤكد أن العقد الاجتماعي جزء من الإصلاح الشامل الذي بات ضرورة مجتمعية وتنموية.

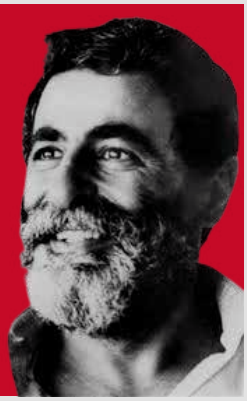

مهدي عامل..
عاشق التحرر العمالي في سطور

مفكر ومناضل يساري، ولد في بيروت عام 1936 من بلدة حاروف قضاء النبطية.
اسمه الحقيقي حسن عبدا لله حمدان.
في العام 1955 أنهى مرحلة الدراسة الثانوية من مدرسة المقاصد في بيروت.
في عام 1956 سافر إلى فرنسا ونال من جامعة ليون شهادتي الإجازة والدكتوراه في الفلسفة.
في العام 1960 انتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني.
في العام 1963 سافر إلى الجزائر واشتغل لمدة أربع سنوات في التعليم في دار المعلمين بمدينة القسطنطنية، وكتب بالفرنسية عدة مقالات نشرت في مجلة "الثورة الإفريقية" الصادرة في الجزائر.
في العام 1968 درّس مادة الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات وبقي في عمله هذا إلى أن انتقل عام 1976 إلى الجامعة اللبنانية-معهد العلوم الاجتماعية، ليدرّس فيها مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.
تعتبر هذه الفترة (1968-1976) من الفترات المهمة في حياة حسن حمدان، حيث بدأ فيها ممارسة مشروعه الفكري والكتابة باللغة العربية، في وطنه، لدراسة واقعه الاجتماعي دراسة علمية وتمييز كونية قوانين الماركسية فيه، لتبدأ، بحسب حسن حمدان، «صيرورة الفكر العربي فكرًا علميًا» مبتعدًا عن القولبة وتكرار المقولات الجاهزة. ولقد أدرك خطورة ما يقوم به بقوله :"إنها لمخاطرة كبرى أن يفكر الواحد منا واقعه باللغة العربية".
ولقد كانت بداية حسن حمدان في مجلة "الطريق" اللبنانية تحت اسم مهدي عامل، الذي أصبح يُعرف به فيما بعد.
عام 1972، صدر كتابه الأول "مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني". وقسّمه إلى قسمين: القسم الأول "في التناقض" والقسم الثاني "في نمط الإنتاج الكولونيالي" الذي صدر عام 1976. وتكمن أهمية هذا الكتاب في أن مهدي بحث فيه في مجال جديد في الفكر الماركسي، هو إنتاج أدوات المعرفة، وتحديد طبيعة الإنتاج في مجتمعاتنا العربية. وهناك جزء ثالث من الكتاب بعنوان "في تمرحل التاريخ" لم يكمله مهدي عامل. باختصار يمكننا القول إن مهدي عامل عمل في كتابه "مقدمات نظرية" على تمييز كونية القوانين الماركسية في مجتمعاتنا، لينتج ويرسي الأساس النظري لسيستامه الفكري الذي وجّه جميع كتبه ومقالاته.
عام 1973، صدر كتابه "أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية"، وفيه انتقد أعمال الندوة الفكرية التي عقدت في الكويت تحت عنوان أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، كاشفًا، بنقده لأعمال تلك الندوة، الشق الذي يحول بين الفكر العربي والتطور.
عام 1979، صدر كتابه "النظرية في الممارسة السياسية، بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان"، ويعبّر عنوان الكتاب عن عملية الربط، التي قام بها مهدي عامل، بين النظرية والممارسة السياسية، والتي مارسها في نضاله اليومي وكشف، في الوقت نفسه، للقانون الذي يحكم الأحداث ويولدها.

ولم يقتصر نضال مهدي على الكتابة، بل مارس ما يقوله بتنقله بين القرى والمدن، محاضرًا ومناقشًا وشارحًا للناس وبلغة واضحة وبسيطة، قضايا متعددة مثل مسألة الوطنية وحركة التحرر...وكان يُعرف بنقاشاته بين الناس باسم الرفيق طارق.
عام 1980، صدر كتابه "مدخل إلى نقض الفكر الطائفي-القضية الفلسطينية في إيديولوجية البرجوازية اللبنانية"، عرض فيه المفاهيم الأساسية التي تكوّن إيديولوجية البرجوازية اللبنانية، وانتقدها من موقع نقيض لها، هو موقع الطبقة العاملة، مظهرًا بنقده البعد السياسي الذي تغيّبه إيديولوجية البرجوازية في نظرتها إلى القضية الفلسطينية.
عام 1982، بقي مهدي عامل في بيروت المحاصرة من قبل الجيش الإسرائيلي الذي اجتاحها فيما بعد، وفي تلك الفترة قاوم وناضل وكتب مقالاً رائعًا في مجلة الطريق تحت عنوان "لست مهزومًا ما دمت تقاوم".
عام 1984 صدر ديوانه شعره الثاني "فضاء النون" تحت اسم هلال بن زيتون.
عام 1985 صدر كتابه "في علمية الفكر الخلدوني" وهو عبارة عن تمرين، بحسب قوله، لقراءة نص تراثي بفكر مادي علمي. وفي العام نفسه صدر له أيضا كتاب بعنوان"هل القلب للشرق والعقل للغرب - ماركس في استشراف ادوارد سعيد" الوارد في كتاب "الاستشراق" في "ماركس وعلاقته بالفكر الاستشراقي وبالشرق الأسيوي.
عام 1986 صدر كتابه "في الدولة الطائفية" الذي حلل فيه طبيعة النظام السياسي-الطائفي القائم في لبنان، بهدف كشف الصراع الطبقي الذي تحجبه الإيديولوجية الطائفية بمظهر طائفي، لتؤيد الانتماء للطائفة لا للوطن، لتأييد النظام السياسي-الطائفي وإعادة إنتاجه.
عام 1987 كان مهدي عامل يعتزم إنهاء القسم الأخير "في عدم وجود نمط معين من الإنتاج يمكن تمييزه بأنه نمط إنتاج إسلامي" في كتابه القيّم "نقد الفكر اليومي"، إلا أن رصاصات الاغتيال الآثمة منعته من ذلك واردته شهيدًا في شارع الجزائر، احد شوارع بيروت الوطنية في 18 ماي 1987. وكتابه "نقد الفكر اليومي" يتميز بأنه من الكتب النادرة في اللغة العربية التي تناقش وتتعقب الفكر الموجود على صفحات المجلات والصحف، بهدف نقده وكشف توجهاته الفكرية والسياسية. وعلى إثر استشهاد مهدي عامل، أجمعت الهيئات الثقافية والإعلامية والجامعية على اعتبار يوم 19 ماي من كل عام "يوم الانتصار لحرية الكلمة والبحث العلمي."
بعد استشهاد مهدي عامل جُمعت مقالاته وكتاباته التربوية والتعليمية التي كتبها من 1968 إلى 1973 ونُشرت في عام 1991 في كتاب بعنوان "في قضايا التربية والسياسة التعليمية"، حلل فيها الآلية السياسية التعليمية للدولة، التي تعمل من خلالها على ضرب التعليم الرسمي وتعميق الانتماء الطائفي لإعادة إنتاج النظام السياسي-الطبقي-الطائفي.

عمر بنجلون..
الاشتراكية ليست فكرا جامدا

مقتطف من التقرير الإيديولوجي الذي قدمه الشهيد عمر بنجلون في جلسة الافتتاحية للمؤتمر الاستثنائي بالدار البيضاء والذي انعقد في 10-12.11 يناير 1975، والذي ركز فيه حول تبني الاشتراكية العلمية كمنهجية للتحليل والنضال دون مركب، مع رفض النماذج المجردة وتقليد التجارب الأجنبية.

إن طرح النظرة الشمولية والمنسجمة من أجل التحرير والتغيير لصالح الكادحين، يبقى شعارا ديماغوجيا إذا ما انطلقت من نبذ المفاهيم المجردة التي ينبني عليها الفكر البورجوازي الرجعي، وذلك يقتضي التفكير بإيديولوجية الكادحين والانتباه إلى طبيعة الأساليب الجديدة التي تستعملها الرجعية في التضليل، وخاصة استعمالها الشعارات التقدمية والمصطلحات الاشتراكية المفرغة من محتواها العملي والجدلي. إن خدمة الجماهير الشعبية، وخدمة الحقيقة، والحقيقة وحدها، مهما كانت الظروف والاعتبارات الوقتية، كل ذلك يقتضي الاعتماد على الفكر الشمولي والعلمي، يقتضي الانطلاق من مبادئ الاشتراكية العلمية، علينا أن نأخذ بكل اعتبار وبكل وضوح، ودون مركب ودون التواء، نفوذ الفكر الرجعي، لا نرضخ له بل لنواجهه ونفضح أساليب النفاق والتضليل والتهديد، تلك الأساليب التي تعودت الطبقات المستغلة على استعمالها وفرضها. ولا طريقة لذلك إلا تحديد هوية أصحاب هذه الأساليب، هويتهم من حيث المصالح الملموسة وموقعهم في نظام الاستغلال محليا وعالميا، إنهم يمنحون لأنفسهم دور المدافع عن التراث والتقاليد المزعومة والناطق باسم عقيدة جماهير شعبنا المؤمن المسلم، إلا أنهم في ذات الوقت لا يرون إشكالا في طموحهم وطموح البورجوازية إلى "مغربة الاقتصاد" أي إلى الحلول محل المعمرين الأجانب في استغلال الأرض والجماهير التي يدعون حمايتها ضد الأفكار المستوردة من الخارج. إن الرجعية ببلادنا تستورد وتتبنى دون حرج وإشكال مفاهيم ومقولات الفكر البورجوازي الأوربي، وتقلد مظاهر الحضارة الغربية باسم التقدم والمعاصرة. ولا تنظم هجوماتها ضد الأفكار والمفاهيم المستوردة من العالم الغربي نفسه، والحضارة الغربية نفسها، إلا عندما تكون أفكار ومفاهيم إيديولوجية الكادحين، وتنظم هجوماتها هذه باسم الأصالة والقيم الدينية. إن شعبنا يعيش نتائج وملابسات هذا النفاق وهذه الخطة المزدوجة منذ 30 سنة، ولقد جاء وقت إبراز الحقائق الملموسة، لأن المعرفة لم تبق احتكارا لخدام البورجوازية، فالقضية ليست قضية أصالة أو معاصرة، ولا قضية أفكار مستوردة أو مصدرة، وإنما هي قضية الصراع بين إيديولوجية المستغلين وبين إيديولوجية الكادحين في الداخل والخارج. وإيديولوجية الكادحين، هي الاشتراكية العلمية بوصفها منهجية التحليل والدرس المنطلق من الواقع الحي والملموس، إنها علم الحركة والتغيير الذي يرفض إخضاع الواقع الحي للنماذج الفكرية المسبقة والجامدة. هذا ما نعنيه بالاشتراكية العلمية كمنهجية لتحليل المجتمع وتناقضاته وتغييراته لا كفسلفة ومحاولة لتفسير الكون، ولا كمجموعة من النصوص التي تسرد حسب الظروف وتفسر كأنها نصوص من الفقه والقانون. فالاعتماد على الاشتراكية في التحليل والنضال يعني بالنسبة إلينا أن تجارب الدول الاشتراكية المختلفة تبقى مجرد تجارب ندرسها ونستفيد منها باعتبارها تجارب تمت في ظروف محلية وتاريخية معينة. ذلك أننا نرفض النماذج المسبقة وتقليد التجارب التي لا صلة لها بظروفنا وواقعنا، كما نرفض كل تحديد لهويتنا الإيديولوجية والسياسية بالمقارنة أو الإشارة إلى تجربة معينة أو قطر اشتراكي معين. نرفض تلك المجادلات التي انتهت إلى تجزئة الحركات التقدمية. ولا نكتفي بالرفض، وإنما اعتمدنا على المنهجية الاشتراكية للقيام بتحليل تاريخ التغييرات الخاصة ببلادنا وبمجتمعنا منذ بداية التوغل الاستعماري، وبذلك تمكنا من إبراز حقيقة ومصادر ما يسمى بالتخلف، بكيفية تجعل من أعمال مؤتمرنا مساهمة في إغناء الفكر التحرري والاشتراكي. نعم، لقد أبرزنا من جهة، حقيقة عدة مفاهيم رجعية ما زالت مقبولة كبديهيات ومقولات علمية، ومن جهة أخرى، عدم جدية بعض النماذج الثورية المزعومة، التي تردد باسم الاشتراكية العلمية، مثل شعار الثورة الديمقراطية والوطنية. إن الجماهير تريد الاشتراكية، لأن شعار الليبرالية الكاذب ظهرت حقيقته ونتائجه من خلال التجربة، كما اتضحت هوية أصحابه كخدام لنظام التبعية، وكمستفيدين من التبعية وكأعداء للتحرير الحقيقي الذي يعني عمليا تصفية مصالحهم. فاختيارنا الاشتراكي هو تعبير عن إرادة الجماهير المتبلورة من خلال جدلية النضال، ومن خلال التغييرات التي طرأت على حركة التحرير الشعبية نفسها. إن المناضلين الذين ضمنوا ويضمنون استمرار حركة التحرير الشعبية هم الممثلون الحقيقيون لأصالة شعبنا. وتقاليده الحقيقية، تقاليد اليقظة والمبادرة والتضحية ضد كل محاولات الاحتلال منذ قرون، تقاليد الدفاع عن كياننا كأمة وحضارة عربية إسلامية، ربطت دوما مواجهة الاحتلال الأجنبي بمواجهة أنواع الاستبداد. فبالنسبة للشعب ليس هناك أي تناقض بين الأصالة والمعاصرة، لأن الفكر الاشتراكي ينطلق من الوطنية التقدمية المتجهة نحو المستقبل، وينبذ الوطنية الرجعية المتجهة نحو الماضي. إن التراث ليس مجموعة من المحفوظات المرتبة المتراكمة، وإنما هو الواقع الحالي، الواقع الحي الذي يجسد خلاصة حركة التاريخ. إن التراث هو ما تحمله جماهير شعبنا من طاقات متفجرة، ومطامح نحو العدل والإنصاف وقيم سامية ترفض العبودية والانحطاط. إن التراث هو طاقة التغيير وإرادة التحرير، هو تقاليد متمثلة في ردود الفعل الجماعية واليقظة والمبادرة التي ما زالت حية في صفوف شعبنا. هذه هي الخلاصة الأولى التي ينتهي إليها الاعتماد على منهجية الاشتراكية العلمية دون مركب ودون التواء وخدمة الحقيقة والحقيقة وحدها. إلا أن هناك خلاصة أخرى نعتبرها أساسية وحاسمة، هي أن جميع التعقيدات وأسباب الخلط، راجعة إلى ازدواج الاستلاب الذي يعاني منه الإنسان المغربي، بل والإنسان في جميع الأقطار المسماة بالمتخلفة. فزيادة على استلاب الفرد من جراء علاقات الإنتاج الرأسمالية، هناك الاستلاب الجماعي لأمتنا ككيان وحضارة وثقافة، استلاب المجتمع ككل منذ أن تم إخضاع الأرض ومن عليها لمتطلبات إرساء ونمو الاقتصاد الاستعماري. وبالتالي فإن التحرير لا معنى له عمليا إلا بالحلول الرامية إلى إنهاء هذين الاستلابين معا في استراتيجية واحدة وفي مسلسل شامل واحد..، وباعتبار الارتباط الجدلي بين النمو والتحرر والديمقراطية والبناء الاشتراكي فإن النظرة إلى حلول المستقبل ما هي في الحقيقة إلا مجموعة النتائج المنطقية للتحليل التاريخي.

التعليم عن بعد.. حصيلة مقلقة

من إنجاز : محمد تيكونسى - محمد الحمري

تفتح مجلة الطريق لهذا العدد موضوع التعليم في ظل جائحة كورونا، أولا للتأكيد على انشغالها بهذا الملف الذي فضلا عن قناعتها المبدئية على أن التعليم أساس التقدم والتنمية الشاملة والتحرر من الجهل والتبعية، وبناء الديمقراطية الحقيقية، فلأنه أيضا مسرح للصراع بين اختيارات سياسية متناقضة بين طموح لجعل التعليم قاطرة للتحرر والديمقراطية، وبين واقع يرهن التعليم باختيارات سائدة تهدف إلى تصفيته باعتباره خدمة عمومية وتحويله بشكل عملي إلى مجال للاستثمار الرأسمالي باعتباره مجالا دائما لمراكمة الأرباح عبر بيع التربية والتعليم لملايين المغاربة.

إذا كان التعليم العمومي المغربي يرزح تحت وطأة أزماته المتعددة والتي تكاد تكون مزمنة، يصعب حلها دون إرادة سياسية حقيقية، فهل يمكن أن تكون جائحة كورونا فرصة للتفكير في بناء أسس جديدة للتربية والتعليم ببلادنا تسمح ببناء مواطن الغد، الذي من مواصفاته الأساسية قدرته على البحث والابتكار والتجديد، وتملك مهارات القرن الواحد والعشرين، والتشبع بقيم المواطنة والاختلاف والنزاهة...؟

إن قراءة بسيطة لما يجري في بلادنا على الأقل منذ 16 مارس 2020 تاريخ التوقف الفعلي للدراسة الحضورية، إلى اليوم، لا يؤشر فعلا أننا بصدد فهم واستيعاب الدروس الحقيقية لهذه الجائحة، وخاصة الإدراك العميق لدور التعليم في أية نهضة مأمولة، وأن الانخراط في مجتمع العلم والمعرفة لا يمكن أن يتم سوى بالنهوض بأوضاع المدرسة المغربية والحرص على تجويد التعليم وتكافؤ الفرص أمام الجميع للاستفادة منه كخدمة عمومية تستهدف النهوض بالإنسان باعتباره أساس الحرية والتقدم.

لقد كشفت فترة التعليم عن بعد عن تخلف المدرسة المغربية عن ركب التقدم التقني والمعلوماتي، نتيجة الاختيارات السياسية للطبقة الحاكمة طوال عقود من الزمن، ورغم بعض المقتضيات الواردة في النصوص الرسمية بشأن تأهيل المدرسة لولوجها عالم الرقمنة، فإن الحصيلة لم تكن جيدة على الإطلاق، وقد ثبت ذلك بشكل ملموس بسبب غياب رقمنة المناهج، وضعف تأهيل المؤسسات التعليمية.. وتكاد تكون حصيلة التعليم عن بعد سلبية تماما، ويمكن اعتبار إلغاء الامتحانات الإشهادية في الابتدائي والإعدادي، واعتمادها في سلك الباكالوريا على الموارد المقدمة حضوريا فقط مؤشرا دالا على هذه الحصيلة السلبية.

أما خلال هذه السنة فإن تجربة التعليم بالتناوب قد كشفت، بشكل أكثر وضوحا من أي وقت مضى، عن أوجه اللاتكافؤ في الولوج إلى التعليم، من خلال تعميق الفوارق بين مؤسسات التعليم الخصوصي التي تمكن" زبناءها" من تعليم عادي أو شبه عادي، وبين غالبية مؤسسات التعليم العمومي التي لا يستفيد فيها المتعلمون، في أحسن الأحوال، سوى من نصف الحصص المقررة، في ظل محدودية أثر "التعلم الذاتي" الذي ابتدعته الوزارة للاستهلاك الإعلامي لا غير. كما كشفت عن فوارق مجالية صارخة بين الحواضر والقرى، بشكل يهدد الحق في التعلم بشكل جدي لأبناء القرى.

يضع الكثير من الإباء أيديهم على قلوبهم تحسرا على مصير أبنائهم، خاصة وأن الوزارة أصدرت مؤخرا رزنامة الامتحانات الإشهادية وفق تواريخ محددة، في وقت يعرف فيه إنجاز المقررات الدراسية تأخرا غير مسبوق، سواء بسبب نظام التعليم التناوبي، أو كثرة التوقفات والإضرابات التي تكاد تشل المدارس العمومية المغربية، بسبب احتجاجات الأساتذة الذي فرض عليهم التعاقد وأطر الإدارة التربوية وغيرهم من الفئات والهيئات التعليمية.. في مقابل ذلك تغلق الوزارة كل أبواب الحوار الجاد مع النقابات التعليمية وممثلي الفئات المتضررة، مستغلة ظروف الجائحة لإعلاء صوت القمع والتنكيل بشكل يشوه صورة البلد داخليا وخارجيا، ويهدد كل المكتسبات التي حققها المغاربة طوال عقود من النضال والتضحيات الجسام.

التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد-19

التدبير- الحصيلة - الآفاق

• المصطفى زوبدي

قال الشاعر والإذاعي البحريني حسن كامل: "التكنولوجيا نجحت في تحديد موقعك على الأرض، وتبقى (بتشديد القاف) البحث عن تقنية تحدد فيها موقعك في الحياة.

إدراج هذه المقولة الدالة يرتبط بالسياق الذي نحن بصدد تناوله، ونعني بذلك كيفية تعامل المسؤولين على تدبير قطاع التعليم مع معطى جائحة كورونا، لضمان الاستمرار في الدراسة بعد ما بدا أن استمرارها بالشكل المعتاد سار متعذرا، بحكم ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مخاطر تفشي الوباء، من هنا كانت الحاجة إلى اعتماد استمرار التدريس عبر آلية تختلف عن الطريقة المألوفة، وقد اتضح أن هذه الآلية لن تكون إلا عبر تكنولوجيا المعلوميات والتواصل، سيما أن المسؤولين كثيرا ما تحدثوا وتبنوا برامج وتجارب تخص اعتماد تكنولوجيا المعلوميات والتواصل في التعليم منذ بداية الألفية الثالثة، فما هي إذن مرتكزات ذلك ؟ وبأية كيفية تم التعاطي مع الأمر؟

التعليم عن بعد.. مرتكزات وتدابير

إذا كان التعليم عن قرب (حضوري) يعاني من أعطاب بنيوية، لم تفلح كل الوصفات في تجاوزها، بحكم الاختيارات الطبقية، السجينة في كنف التبعية، فإن التعليم الذي اصطلح على تسميته ب:(التعليم عن بعد) الذي فرضته قوة قاهرة، لن يكون أحسن حالا لاعتبارات موضوعية، مردها الأزمة البنيوية المستحكمة، ورغم أن الحديث عن التعليم بالمغرب، حديث ذو شجون، فإن حصر الموضوع في تناول تجربة استمرار الدراسة عبر آلية (التعليم عن بعد) يقتضي الاكتفاء باستحضار بعض المرتكزات التي تكون قد أخذت بالاعتبار في هذا الجانب، فمم ينبغي البدء؟:

مرتكزات التأطير

مع بداية الألفية الثالثة أكد مدبرو الشأن التعليمي أن التعليم بالمغرب سيدخل عصر التكنولوجية والرقمنة، وقد دبج ذلك التأكيد ضمن وثاق حاملة لهذه الرؤيا، وإن شئنا القول النوايا، بدءا بالميثاق الوطني مرورا بالبرنامج الاستعجالي، وانتهاء بالقانون الإطار في علاقته بالرؤيا الإستراتيجية (2015/2030)، بناء عليه، وحتى يكون لطرحنا مرتكز عائد إلى أهله، نشير إلى بعض الدعامات والمواد المتعلقة بالموضوع المتضمنة بالوثائق المشار إليها أعلاه، ومنها:

* الدعامة العاشرة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين والتي ورد بموادها (119/120 /121...) الحديث عن ضرورة توظيف التكنولوجيا لتيسير عملية التعليم والتعلم، مع التنصيص على أن الشروع في العمل وفق هذا البرنامج، سيكون مع بداية الدخول المدرسي 2000/2001.

*-المشروع e1p 10 الوارد بالبرنامج الاستعجالي أكد عزم الوزارة إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن مجال التعلمات، وقد تضمن ثلاثة محاور،سنكتفي بالتعاطي مع المحور الأول، لارتباطه بالمسالة المتناولة، ويتعلق الأمر ببرنامج genie الذي يطمح إلى المساهمة في تحسين جودة التعلمات، من خلال تعميم أداة المعلومات والاتصال بمختلف استعمالاتها داخل المدارس المغربية، وتتضمن هذه الإستراتيجية المحاور الآتية :

- تجهيز كافة المؤسسات بالعتاد المعلوماتي وربطها بشبكة الانترنيت.
- تكوين وإنماء القدرات المهنية في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال التربوي لفائدة الفاعلين التربويين(هيئة: التدريس - التأطير التربوي- الإدارة التربوية).
- اقتناء وملاءمة إنتاج الموارد الرقمية، ووضعها رهن إشارة المدرسات والمدرسين، والتلميذات والتلاميذ، عبر أقراص مدمجة، وكذلك عبر شبكة الانترنيت على البوابة الرقمية لوزارة التربية الوطنية.
- تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التحسيس بقيمتها المضافة في التدريس، ومصاحبة وتتبع الممارسات المرتبطة بإدماج هذه التكنولوجيا في منظومة التربية والتكوين.
- قيادة البرنامج من خلال تصريف الاستراتيجية على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي، في إطار تدبير تشاركي بين الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية والنيابات (المديريات) الإقليمية.

إن هذا البرنامج الذي تم تدبيجه بالوثائق والترويج له شيء، وتنفيذه شيء آخر، إذ تؤكد المعطيات الميدانية، من خلال الاتصال بالعديد من المدبرين والممارسين المباشرين، وعينات من المستهدفين، أن البرنامج كان متعثرا، ولم يتجاوز اللقاءات والأنشطة الشكلية، ونتائجه كانت جد متواضعة.

* الرافعة الثانية عشرة من الرؤية الاستراتيجية (2015/2030)، في شقها المتعلق بالنجاعة والابتكار، ورد بمادتها (77) ما يلي" تعزيز إدماج التكنولوجيات التربوية في النهوض بجودة التعليم، وإعداد إستراتجية وطنية جديدة لمواكبة المستجدات الرقمية، والاستفادة منها في تطوير مؤسسات التربية والتكوين والبحث،

وخاصة على مستوى المناهج والبرامج والتكوينات منذ المراحل الأولى من التعليم، بإدماج البرمجيات التربوية الإلكترونية، والوسائل التفاعلية، والحوامل الرقمية، في عمليات التدريس وأنشطة التعلم والبحث والابتكار." فهل بنية الاستقبال والعدة الديداكتيكية توفرت، وبالجودة المطلوبة؟

* وأخيرا قانون الإطار رقم 17.51 الذي يعتبر وعاء التنزيل الإلزامي لما تضمنته الرؤية الإستراتيجية، جاء في مادته رقم 33 الآليات الآتية :

- "تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلوميات والاتصال في النهوض بجودة التعلمات وتحسين مردوديتها.
- إحداث مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية، وتكوين مختصين في هذا المجال.
- تنمية وتطوير التعلم عن بعد- باعتباره مكملا للتعلم الحضوري.
- تنويع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية والمساعدة عليها.
- إدماج التعليم الإلكتروني تدريجيا في أفق تعميمه.

وحيث أن الموضوع يتعلق بتقييم تجربة التعليم عن بعد، كإجراء طارئ فرضته قوة قاهرة مردها جائحة كورونا، وحيث أن هناك التزامات عبرت عنها المستندات الواردة أعلاه، فالموضوعية تقتضي استعراض ما تم انجازه وتوفيره من معطيات وآليات، اعتمدت كمدخلات لمواجهة الطارئ في حدود مقبولة، لضمان استمرار الدراسة عبر التكيف مع المستجد، وانطلاقا من التراكم الذي تم تحقيقه، إن كان هناك بالفعل تراكم،

وفي هذا الإطار استعرض بعجالة التجارب الآتية :

- إن المتتبع للشأن التعليمي وفقا لمقتضيات الميثاق الوطني، التي أقرت اعتماد تكنولوجيا المعلوميات في التدريس مع بداية الموسم الدراسي2000/2001 سيلاحظ أن القرار ظل متعثرا، إن لم نقل بقي حبرا على ورق.

- إن هذا التعثر تم الالتفاف عليه من خلال البرنامج الاستعجالي، باعتماد برنامج جنيني الذي تم استعراض مرتكزاته، فإلى أي حد تم تنفيذها؟ وهل وفر القطاع الوصي كل ما التزم به؟ وما النتائج التي تم تحقيقها إن على مستوى المدبرين أو على مستوى المستهدفين؟ إن طرح هذه الأسئلة الغاية منها معرفة ما تحقق من تراكم يفضي إلى امتلاك خبرة نوعية، وما مدى الاستفادة من توظيفها في التعاطي مع إكراهات الجائحة الغير مسبوقة، لضمان التعلمات في حدود مقبولة، أكيد أنه إذا كان اعتماد هذه التكنولوجيا قد تم في إبانه، وبالكيفية اللازمة، سيمكن وبمهارة من التعاطي الجيد مع حالة الطوارئ، هذا ما سيتضح من خلال استعراض التدابير التي تم اعتمادها لضمان تدريس يتكيف مع ظرفية الجائحة.

تدابير استمرار الدراسة

* أخذ الوباء المغرب كباقي العالم على حين غرة، وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ، فرض الحجر الصحي بتاريخ 18مارس 2020، فساد نوع من الارتباك والغموض حول مصير السنة الدراسية، وطرحت سيناريوهات من أبرزها توقيف الدراسة واعتماد سنة بيضاء تجنبا لمخاطر الوباء، وبعد أخذ ورد تقرر اعتماد التعليم عن بعد، وبالرغم من الارتباك الذي سبق اتخاذ القرار، وتجسد في التصريحات المتناقضة الصادرة عن المسؤولين، في علاقة مع ردود فعل المعنيين مباشرة بالعملية (المدبرون المباشرون- المستهدفون- الأسر)، فقد شرع في تنفيذ قرار استئناف الدراسية، فبأية كيفية تم الأمر؟ وما الخطوات التي اتبعت والوسائل التي وظفت؟ وما النتائج المحققة؟

الوسائل والنتائج

بعد اتخاذ قرار استئناف الدراسة عن بعد، حفزت الوزارة المعنيين بالعملية، مؤكدة عبر التصريحات والبلاغات أنها ستوفر الوسائل اللوجستية اللازمة، وستتخذ الخطوات المطلوبة لتدليل الصعاب، وفي هذا الإطار، وبتعاون مع شركاء يشتغلون في مجال تكنولوجيا الإعلام، تم بناء منصات رقمية وتوظيف قنوات تلفزية، من أهمها:

- موقع تلميذ تيس tlmidtice الذي استغل في تقديم الدروس المصورة، والدروس السمعية البصرية عبر (الفيديو).
- موقع الموارد الرقمية المصورة التي انتجت 3000 مورد.
- أطلقت الوزارة العمل بالخدمة التشاركية (teams) للتعليم عن بعد، عبر الأقسام الافتراضية، كي تتيح إمكانية إشراك التلاميذ في العملية التعليمية التعلمية، وإلى غاية فاتح أبريل، تم إنشاء 400 ألف قسم افتراض بالنسبة للمؤسسات التعليمية العمومية، و30 ألف بالنسبة للمؤسسات الخصوصية، مع التأكيد على ضمان مجانية الولوج طبقا لشراكة بين الوزارة وشركات الاتصال والوكالة الوطنية لتقنين الاتصال، ووزارة التجارة والاقتصاد الرقمية، ويبدو أن هذه المجانية مكذوب عليها، بحكم أن الكل مطالب بتعبئة الهاتف.
- وعبر قنوات تلفزية (الثقافية-الأمازيغية-العيون-الرياضية) شرع في تقديم دروسا مصورة يوميا، حددت في 56 درسا في اليوم.

وقد عبر بلاغ رسمي دعت فيه الوزارة نساء ورجال التعليم إلى تقديم الدروس عبر الوسائل الرقمية لمختلف المستويات من خلال ما وفر من منصات وقنوات، باستخدام الأجهزة المتوفرة لديهم (الحواسب – الهواتف الذكية..)، وقد بذل الأساتذة والأستاذات جهودا مشكورة اعتمادا على إمكاناتهم المادية والمهارية، رغم الصعوبات المترتبة عن التعاطي الأولي مع المسألة، فكيف كانت النتائج :

* الموضوعية تقتضي القول : إنه بالرغم من الارتباك البين المترتب عن المباغتة الوبائية، وهشاشة بنية الاستقبال المزمنة، فقد تم احتواء الأمر، والقيام بتدابير ضمنت نوعا من التعاطي مع الموضوع، بما ضمن الحد الأدنى من الاستمرار في الدراسة، والانفتاح المؤسس على نافذة أخرى للتعليم والتعلم، بعد تكيف المعنيين مع المسألة واستئناسهم بها (المنفذون-المستهدفون- الأسر)، إلا أن هذا التدبير بقيت متواضعة، بحكم الاعتبارات السابقة، ومن تمظهراتها :

- التفاوت في الاستفادة بين المستويات الثلاثة : ابتدائي- إعدادي- تأهيلي والتفاوت في الاستفادة أيضا على المستوى المجالي والفئوي، وقد كان مستوى التعليم الابتدائي الأكثر تضررا، وهو ما يؤكد انعدام تكافؤ الفرص على كل المستويات.
- إجراء امتحانات الباكالوريا في الجزء لأول من المقرر المدرس حضوريا فقط، مما يؤكد ضعف مردودية التعاطي مع العملية عبر آلية البعد، كما يمكن اعتباره تقليصا للقيمة العلمية المتعلقة بشهادة الباكالوريا.
- إلغاء الامتحانات الإشهادية المتعلقة بالسنة السادسة من التعليم الابتدائي، والسنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، والاكتفاء بنقط المراقبة المستمرة، للانتقال المستوى الأعلى.

من خلال هذه التمظهرات يبدو أن هذه النتائج متواضعة ومكلفة في الآن نفسه، للاعتبارات الآتية :

* إن التعاطي مع الطارئ الغير المتوقع، يرتبط بالأزمة البنيوية التي يعرفها الوضع التعليمي بالمغرب، وأن المبادرات والخطوات في الغالب لا تتجاوز استنساخ تجارب، وضعت لبيئة غير البيئة المغربية بحكم التبعية، وتهميش الكفاءات المغربية، إضافة إلى كون اعتمادها تم :

- بتسرع يطبعة غياب الشفافية، والبيرقراطية، وبنية استقبال تعاني من اختلالات كثيرة.
- ضعف المؤهلات بحكم غياب معايير الانتقاء الموضوعي، الذي يستحضر التدبير العقلاني المنتج، وعدم استحضار التباين الكبير بين الفئات والمستويات والمجالات.

* وبحكم أن النتائج المسجلة، خلال الظروف العادية، كانت متواضعة، فإنها ستكون أكثر تواضعا في حالة الاستثناء، إذ تؤكد المعطيات والوقائع أن السلبيات، في هذه التجارب أكثر من الإيجابيات، ويتأكد ذلك من خلال أمرين :

- إن التنزيل الفعلي غالبا ما يتم تجاهله، أويتم ببط صارخ، كما هو الشأن بالنسبة للميثاق الوطني للتربية والتكوين ، والرؤية الإستراتجية (2015/2030) وقانون الإطار رقم 51-17، ومرد ذلك يرتبط بالبيروقراطية وغياب الشفافية.

- هدر المال العام في صفقات تحوم حولها شبهات، وتغيب فيها ضوابط الصفقات العمومية، وهكذا تنجز مشاريع وتقتنى معدات غالبا ما يكون مصيرها التوقف أو التلاشي والتلف، بل حتى الاختفاء، وأسطع مثال على ذلك فضيحة البرنامج الاستعجالي الذي خصصت له ميزانية تناهز 33 مليون درهم صرف منها ما يقارب 25 مليون درهم، دون تحقيق النتائج المرجوة، إلى درجة أن بعض التجاوزات التي طالت العديد من المشاريع والأوراش معروضة على المحاكم دون معرفة المآل.

* إن هذه الممارسات المعيبة غالبا ما تتعرى عندما يحدث طارئ ما، خاصة إذا كان من حجم كبير، وغير مسبوق، كما هو الشأن بالنسبة لجائحة كورونا، حيث ساد ارتباك بين إن على مستوى القرارات أو التدابير، ومن أبرز تجلياته :

- توقيف الدراسة الحضورية بشكل تام ابتداء من 18 مارس 2020 تنفيذا لبلاغ رسمي صادر عن وزارة التربية الوطنية واستئنافها عبر آلية البعد، وإن كان الاشتغال الفعلي عرف تأخرا وتباطؤا.

- عدم ضبط العملية، وصعوبة التحكم فيها، بفعل كونها تتم عن بعد ومن ثمة فإنها لا تمشي في وقت محدد، وهو ما يرهق الأستاذ(ة) إضافة إلى كون الأكثرية لا تنضبط ولا تواكب، وهناك معطيات أدلى بها العديد من العاملين تؤكد أن نسبة الاستفادة تنحصر بين 5 % بالابتدائي و20 إلى30 % في أحسن الأحوال بالنسبة للإعدادي والتأهيلي.

* إن هذا الأداء المرتبك والمتباين كان من نتائجه، هدر مدرسي بلغ رقمه حسب الإحصائيات الرسمية 304545: موزعة على المستويات الثلاثة كالآتي:

- التعليم الابتدائي بلغ عدد المنقطعين 76574 تلميذا وتلميذة.

- التعليم الثانوي الإعدادي حدد الرقم في 160873 تلميذا وتلميذة.

- بينما بلغ عدد المغادرين من التعليم الثانوي التأهيلي 67134 تلميذا وتلميذة.

إن هذا الأداء ترتب عنه توتر ونزاع بين الأسر وأرباب مؤسسات التعليم الخصوصي في شأن ربط الأسر أداء المستحقات المالية الشهرية بالتعليم الحضوري، في حين رفض ذلك أصحاب المؤسسات الخصوصية، معتبرين أن تعليم التلاميذ يتم عبر الآلية الجديدة، وقد نجم عن ذلك انتقال آلاف التلاميذ والتلميذات إلى المدرسة العمومية.

يبدو أن هذه النتائج دفعت بمدبري القطاع، وفي تفاعل مع رغبة أغلب أولياء أمر التلاميذ والتلميذات إلى العودة للتعليم الحضوري بمعدل نصف حصة، أي أن التلاميذ يستفيدون فقط من نصف الزمن المدرسي بحكم تقسيم القسم لضمان التباعد، ودون الاستعانة بآلية التعليم عن بعد، وأكيد أن نتائجها وإن عرفت نوعا من التحسن فستبقى غير تامة، تأسيسا على كل هذا الدروس والعبر الواجب استخلاصها من الجائحة؟

الآفاق

إن الجائحة وضعت الإنسانية أمام تحديات غير مسبوقة، وأكيد أن هذه التحديات ستجعل الدول والمؤسسات الخاضعة لسلطة شعوبها، أمام مسؤولياتها، وستدفع لاستخلاص الدروس والعبر، من أجل تحصين الذات، وتقوية مناعتها عبر الاهتمام بالإنسان من خلال تسليحه بالفكر والمعرفة، ويبدو أن هذا الخيار لن يكون ضمن جدول أعمال الدول الاستبدادية إلا وفق ما يخدم أجندتها، وفي هذا الإطار سيلاحظ المتتبع ما يجري في الساحة الوطنية، ويرى أن الدولة لم تحد عن خياراتها الطبقية المتمثلة في المزيد من إحكام السيطرة والاستغلال، والتضييق على الحريات، وسيلاحظ أيضا ورغم التصريحات والمراسيم فإن استخلاص العبر والدروس من الجائحة سيبقى مجرد رجع صدى، ما لم تكن هناك إرادة جادة تحضر مشاريع منطلقها الاستثمار في الرأسمال البشري، باعتباره فاعلا حاسما في النهوض بالمجتمع، وأن هذا الاستثمار ينبغي أن يتم من خلال مشاريع تستحضر البعد الاجتماعي بكل أبعاده، وتستحضر أيضا تمكين الأجيال من امتلاك ناصية العلم والمعرفة على مختلف المستويات، أسوة بأمم شقت طريقها نحو مدارج الرقي، بناء عليه ومن باب الأمل والتفاؤل اليقظ، فالمطلوب من الدولة على أعلى مستوى امتلاك إرادة حقيقية لإيلاء الإنسان المغربي الاعتبار والأهمية اللازمة، انطلاقا من اعتباره مصدر التقدم والاستقرار إن هو تمكن من حقوقه الاجتماعية، وعلى رأسها تعليم حداثي جيد يشمل جميع المناحي الفكرية والمهارية المرتبطة بمواكبة الثورة التكنولوجية، وحيث أن مسألة التعليم تدخل ضمن صلب دمقرطة الدولة، فإن القوى الوطنية والتقدمية التواقة إلى التحرر والتقدم، مفروض فيها أيضا أن تضع ضمن برنامجها السياسي، اقتراحا ونضالا، الرؤية المتعلقة بإصلاح التعليم إصلاحا حقيقيا، بما يمكن أبناء المغاربة من امتلاك المعرفة في جميع المجالات والتخصصات، وهو ما يستدعي الاهتمام بالبحث العلمي، وتمكين الشباب من تطوير مهاراتهم المعرفية والعلمية المواكبة لكل مجالات المعرفة، وفي هذا الإطار ينبغي التنويه بالمواقف المبدئية والإسهامات الفكرية (ندوات - دراسات - بيانات...) التي كانت ولازالت النقابة الوطنية للتعليم كدش تقوم بها تجاه المدرسة العمومية، داعية إلى تطويرها وجعلها مؤسسة تمكن كل الناشئة من تعليم مجاني حداثي جيد، مساير لكل مسارات التطور المعرفي والعلمي، تماشيا مع هذا التوجه نقول إن مطلب تطوير أداء المدرسة العمومية، مطلب ملح يستدعي تضافر الجهود، فما ضاع حق وراءه مطالب.

ملحوظة: سيتم نشر هوامش المقالة في النسخة الالكترونية www.attarik.net

التعليم التناوبي وتكريس الطبقية في التعليم

• محمد تيكونسي

منذ توقف الدراسة الحضورية، بتاريخ 16 مارس 2020، ونحن نتابع الإجراءات التي قامت بها الوزارة الوصية أولا لتأمين ما سمي أنذاك بالاستمرارية البيداغوجية، ثم إرساء التعليم عن بعد، وما رافقها من إجراءات تعلقت بتسريع وتيرته، من خلال تسخير القنوات التلفزية، وعدد من التطبيقات الإلكترونية لبث الدروس عن بعد، في ظل شروط مادية وتقنية صعبة لأغلب المتعلمين، فضلا عن محدودية أثر هذه التعلمات على الكفايات المطلوبة لدى المتعلمين، هذه الإجراءات انتهت دون أن تحقق الغرض المطلوب منها، لأن الوزارة قامت بإلغاء الامتحانات الإشهادية الإقليمية والجهوية في التعليم الإعدادي والابتدائي، وأجلت الامتحان الجهوي للسنة الأولى باكالوريا لغاية بداية الموسم الدراسي الحالي، مع اعتماد امتحان السنة الثانية باكالوريا على الموارد التي تم تقديمها حضوريا فقط.. وقد سجل عدد من المراقبين أن قرارات الوزارة حكمتها بالدرجة الأولى صعوبة الاعتماد على التعليم عن بعد كآلية وحيدة في التدريس، وصعوبة اعتماد التقويم عن بعد.. كما أنه مؤشر لوعي المسؤولين بواقع المدرسة المغربية ومحيطها السوسيو اقتصادي والاجتماعي، ما يعني أن المدرسة المغربية لا تستطيع اعتماد التعليم عن بعد، نظرا لكل الصعوبات التي تواجهها، سواء على مستوى المناهج والبرامج، وأنظمة التدريس والتقويم، أو على مستوى تأهيل الموارد البشرية وتجهيز الفضاءات المدرسية، فضلا عن الفوارق بين الأنماط التربوية الممكنة حسب الأسلاك وحجم التدخلات الديداكتيكية في عمليات التدريس، إضافة إلى الصعوبات التي يواجهها المتعلمون وأسرهم ماديا وتقنيا...

الأنماط التربوية وشرعنة اللاتكافؤ

في بداية السنة الحالية، ونظرا لارتفاع حالات الإصابات المسجلة بفيروس كورونا، أصدرت الوزارة مذكرة حول الأنماط التربوية التي يمكن اعتمادها حسب درجة انتشار الفيروس في الوسط المحلي للمدرسة: نمط تعليم عن بعد في حالة الانتشار الواسع للوباء، نمط التعليم الحضوري عند انحسار المرض، وحالة التعليم بالتناوب في حالة الانتشار المحدود لحالات الإصابة. غير أن هذه الوضعية كشفت من جهة تفاوتا كبيرا بين المؤسسات التعليمية الخصوصية والعمومية من جهة أولى، وبين الوسطين الحضري والقروي من جهة ثانية.

1 - شرعنة اللاتكافؤ بين التعليم العمومي والتعليم الخصوصي

بصرف النظر عما أظهرته فترة التعليم عن بعد من هشاشة وضعف بعض مؤسسات التعليم الخصوصي، غير أن بداية الموسم الحالي أظهرت بالفعل تفاوتا كبيرا بين التعليم العمومي والتعليم الخصوصي، إذ تمكنت مؤسسات التعليم الخصوصي من فرض شروط جديدة، وأسعار مرتفعة مقابل الخدمة "العمومية" التي تقدمها، وذلك بسبب قدرتها على تقديم تعليم حضوري كامل "لزبنائها" نظرا للتحكم المسبق في أعداد المتعلمين في القسم (مابين 15 و20 تلميذا)، وتوفير الموارد البشرية الكافية وهو ما انعكس مباشرة على نوعية التعليم الذي تقدمه هذه المؤسسات، ومستوى التقدم في إنجاز المقرر الدراسي.. كل ذلك مقابل استمرار تخبط المؤسسات التعليمية العمومية في مشاكلها المزمنة، خاصة الاكتظاظ بالأقسام وضعف البنى المادية وقلة الموارد البشرية في أغلبها، وهو ما نتج عنه اعتماد التعليم التناوبي في أغلب المؤسسات التعليمية، فبسبب ارتفاع أعداد المتعلمين بالقسم يتم توزيع كل قسم إلى فوجين يتبادلان الدراسة الحضورية (3 أيام لكل فوج) وأحيانا عندما يتجاوز عدد التلاميذ 40 تلميذا في القسم، وبسبب ضعف البنية المادية وقلة الموارد البشرية، يتم تقسيم القسم إلى ثلاثة أفواج (يومين في الأسبوع لكل فوج)..

2 - تخلي الدولة عن ضمان الحق في التعلم

بصدد ذلك من المفيد التذكير بأن التعليم هو قبل كل شيء خدمة عمومية تتحمل الدولة عبء توفيرها لكل المواطنات والمواطنات، على قدم المساواة للجميع، وهو ما يطرح مسؤولية الدولة في تدبير هذه الخدمة من خلال تنصلها من ضمان هذا الحق للجميع على قدم المساواة أولا، وثانيا من خلال تفقير المؤسسات العمومية وتركها تتخبط في بحر من الأزمات المزمنة بشكل لا يمكنها من الاستجابة للتدابير الواردة في المذكرة المشار إليها أعلاه، بما يضمن تكافؤ الفرص بين من يستفيدون من هذه الخدمة "العمومية" في المؤسسات التعليمية الخصوصية، وباقي مؤسسات التعليم العمومية. لقد عرت فترة التعليم عن بعد، وأنماط التعليم المعتمدة هذه السنة الكثير من "الماكياج" على سياسات الدولة في مجال التعليم، وظهرت على حقيقتها عارية، كسياسات طبقية، تهدف إلى تقديم هذه الخدمة ليس بما يخدم الحق في التعلم بما يعنيه من إنماء كامل لمختلف جوانب الشخصية، وليس بما يحقق التنمية الشاملة، بل بما يخدم أهداف السيطرة الطبقية.. ولذلك يظهر هذا التفاوت الصارخ في أنماط التعليم المعتمدة، بين أقلية من المدارس الخصوصية التي تتمتع بكل الإمكانات لتوفير تعليم جيد لأبناء الأغنياء، وأغلبية من المدارس العمومية، التي تأوي أغلبية أبناء الشعب،والتي تتخبط في مشاكلها المزمنة.

3 - تلاميذ القرى ولا تكافؤ الفرص

إذا كان التفاوت بين التعليم الخصوصي والعمومي، إحدى أهم تجليات غياب الإنصاف وتكافؤ الفرص، في الحق في التعليم بين أبناء المغاربة، فإن التفاوتات المجالية هي الأخرى إحدى تمظهرات هذا التفاوت .. إن الصعوبات التي يواجهها

تلاميذ القرى والجبال أكثر بكثير مما يواجهه غيرهم، ففضلا عن المشكلات التقليدية، كالفقر والهشاشة، وضعف البنى التحتية من طرق ونقل مدرسي ، وبعد المؤسسات التعليمية، وقلة الموارد البشرية، وغيره.. فإن تنظيم هذه السنة الدراسية يحمل لها صعوبات إضافية.. إن اعتماد التعليم التناوبي، والذي يفترض تقسيم الزمن الدراسي إلى زمن حضوري بالأقسام وزمن للتعلم الذاتي بالبيت، لا يعني هذا الأخير بالنسبة لتلاميذ العالم القروي سوى يوم عطلة، نظرا لمشكلات الفقر والهشاشة المشار إليها أعلاه، فضلا عن غياب أي دعم أسري للتلاميذ، بسبب الأمية وانشغالات الآباء طوال اليوم خارج البيت. في كثير من المؤسسات التعليمية التي بها داخليات أو مطاعم مدرسية، غالبا ما يتم الاعتماد على نمط خاص للتعليم بالتناوب، حيث يدرس التلاميذ لأسبوع ويأخذون "عطلة" في الأسبوع الموالي.. مع ما يطرحه ذلك من صعوبات عند بداية كل أسبوع للدراسة الحضورية، من حيث الاستعداد والحافزية. كما أن العديد من المؤسسات توقف فيها النقل المدرسي بصفة نهائية أو جزئية.. إن المدرسة المغربية التي كانت فيما مضى أداة للترقي الاجتماعي لعدد من أبناء القرى، ومصدرا مهما للموارد البشرية المؤهلة التي تشغل عددا من القطاعات الحكومية طوال الفترة الماضية، ستعرف إذن هذه المدرسة تحولات جوهرية تتجه إلى مزيد من الإقصاء لأبناء المدرسة العمومية بشكل عام ولكن لأبناء القرى بصفة خاصة.

جواب الحكومة: القمع لا الحوار..

يبدو أنه حان الوقت، بالنسبة للدولة وحكومتها، للتنفيذ الحرفي لتوصيات الدوائر المالية الإمبريالية، للتخلص من واجبها في ضمان الحق في التعليم للجميع، وتحويل هذه الخدمة العمومية إلى سلعة حقيقية لرأسمال الوطني والأجنبي.. وقد استغلت ظروف هذه الجائحة وتعقيداتها ليس لإدراك أهمية الاستثمار في التعليم، باعتباره الرافعة الأساسية لكل تنمية في المستقبل، بل لتعميق اختلالات المنظومة التربوية، من خلال "إهمال" المؤسسة التعليمية العمومية، وتركها لمشاكلها المتراكمة، وقد عرت تجربة السنة الماضية واقع تخلف المدرسة المغربية وعدم قدرتها على مسايرة متطلبات التعليم الرقمي، وزادت مقتضيات التعليم التناوبي خلال هذه السنة في تعميق الفوارق بين تعليم الأقلية والأغلبية من جهة ومن جهة ثانية ساهمت في تأزيم وضعية أبناء القرى أكثر من غيرهم.. ومن جهة ثالثة، وبالنظر لمختلف هذه الاختلالات وغيرها من تراكمات السياسات المتبعة في القطاع، وخاصة التوظيف بالتعاقد، وعدم الاستجابة للملف المطلبي لنساء ورجال التعليم، واستغلال هذه الجائحة لإغلاق باب الحوار، وإعلاء لغة العصا للتنكيل بمختلف فئات الشغيلة التعليمية في شوارع الرباط.. فإن الوزارة والحكومة ماضية في سياسة الآذان الصماء من حيث تجاهل وضعيات المؤسسات التعليمية العمومية المشلولة تماما خاصة مع الإضرابات المتوالية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وأطر الإدارة التربوية في جميع الأسلاك، والإضرابات المحلية والجهوية والوطنية للنقابات التعليمية، بشكل يهدد فعلا وبشكل جدي الموسم الدراسي الحالي، خاصة بالنظر لأعداد المنخرطين في هذه الاحتجاجات، وبرامجها التصعيدية والتي تتضمن مقاطعة الامتحانات الإشهادية بشكل كامل.. في وقت تشل فيه أطر الإدارة التربوية بالأسلاك الثلاثة الحياة الإدارية بالمؤسسات التعليمية وفق برنامج نضالي تصعيدي... خلال هذه الأزمة الخانقة التي تتهدد المؤسسة التعليمية العمومية، تستمر الوزارة في أجرأة عمليات إنهاء السنة الدراسية وتجاهل كل هذه الاحتجاجات، "وترك الزمن للزمان" عسى أن يتعب المحتجون.. في الوقت الذي يستمر فيه أبناء الأغنياء في تلقي تعليمهم بشكل عادي وسلس.. إن هذا الوضع غير المسبوق من تجاهل احتجاجات كافة فئات وهيئات نساء ورجال التعليم، وإغلاق باب الحوار سواء مع النقابات التعليمية أو ممثلي الفئات والهيئات التي تحتج دوريا بشوارع الرباط، وإعلاء لغة الزرواطة بشكل يسيء لصورة المغرب، وللمكتسبات التي راكمها الشعب المغربي وقواه الحية منذ الاستقلال.. لا يعني سوى أن الدولة ترغب في التخلص النهائي من ملف التعليم.

حوار مع رئيس الجمعية المغربية لحقوق التلميذ محمد الحمري

تدمير المدرسة العمومية انتقل من الهدف الضمني إلى الممارسة الصريحة لتحقيق هذا الهدف. ولكن وإن كانت مسؤولية المؤسسات واضحة لا غبار عليها فإن مسؤولية الأفراد من أستاذة وإداريين ومفتشين كل من موقعه ثابتة أيضا بالصمت والتواطؤ أو بالممارسة التي تلتقي موضوعيا مع هدف الدولة في سحب الثقة كليا من المدرسة العمومية لفتح الباب للقطاع الخصوصي الذي بات ينتشر كالفطر، وقد صل إلى بعض المراكز الشبه حضرية. فلا أحد بريء مما يحاك ضد المدرسة العمومية.

الطريق : عرف تدبير ملف التعليم خلال السنة المنصرمة وخلال هذه السنة أيضا اختلالات انتقدها المكتب الوطني لجمعيتكم عبر عدة بيانات وندوات عقدت خلال السنتين الأخيرتين. ما هو تقييمكم للتدابير الحكومية المتخذة لمواجهة انتشار جائحة كورونا ؟

محمد الحمري : في البداية أتوجه بالشكر الجزيل لمجلة الطريق على فتحها هذا الملف حول التعليم في زمن كورونا لمناقشة الإشكالات المرتبطة بالتعليم في ظل هذه الظروف الاستثنائية. كما نعلم جميعا أنه في بداية الجائحة في السنة الماضية لجأت الحكومة إلى الحل السهل على مستوى التنفيذ والصعب على مستوى التبعات ألا وهو الحجر الصحي. فكان هذا مقبولا ومستساغا لأن العالم كله كان يعيش حالة التخبط وعدم وضوح الرؤية. كما أن وزارة الصحة لم تكن تتوفر على بنية استقبال لجميع الحالات التي قد تصاب بالوباء، علما أن بنية الاستقبال غير متوفرة للأمراض التقليدية فما بالك بحالة الوباء وهذا نتيجة سياسة الدولة المتسمة بتهميش القطاعات الاجتماعية والاتجاه إلى خوصصتها خصوصا التعليم والصحة ولعل تصريح الحكومة السابق واضح.(الآن الأوان للدولة أن ترفع يدها عن الصحة والتعليم) فيمكن القول أن التدبير المغربي للأزمة المستجدة عرف نجاحا نسبيا في السنة الماضية مقارنة مع عدد الإصابات والوفيات. لكن مباشرة بعد عيد الأضحى الذي كان نقطة تحول في سوء تدبير الملف سنشهد تغيرا كبير في أعداد الإصابات والوفيات واكتظاظا في المستشفيات والمصحات وندرة الأدوية والأكسجين بلغت ذروة هذا الوضع في الثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة 2020.

الطريق : ماهي النتائج التي كشفت عنها تجربة التوقيف الكلي للدروس في السنة الماضية؟ وما دلالات إلغاء الامتحانات الإشهادية لنهاية السنة باستثناء الباكالوريا؟ وهل يمكن لهذه الإجراءات التأثير في قيمة الشواهد الدراسية الوطنية ؟

محمد الحمري : في ظل الحجر الصحي لجأت وزارة التربية الوطنية إلى ما أسمته الاستمرارية البيداغوجية
باعتماد التعليم عن بعد بدون توفير الشروط لإنجاح هذا النوع من التعليم، رغم الكم الهائل من الدروس عبر القنوات التلفزية والمنصات الرقمية. وكما يعلم الجميع أنه ليس كل الأسر المغربية تتوفر على حواسيب
وهواتف ذكية ومكاتب للدراسة في المنازل، وأمهات وآباء متعلمون يواكبون الأبناء، وهذا ما دفع جمعيتنا في بيانها بتاريخ 05 أبريل 2020. إلى اعتبار أن ما يسمى بالاستمرارية البيداغوجية مجرد إجراء داعم للحجر الصحي، ولعل إلغاء الامتحانات في السنة الماضية باستثناء امتحانات الباكالوريا التي شهدت ارتباكا كبيرا كان ضحيته تلاميذ الأولى باكالوريا الذين انتظروا إجراء الامتحان الجهوي مباشرة بعد الاختبارات الوطنية لاسيما وأن إدارة مراكز الامتحانات اكتسبت خبرة في التنظيم. لكن للأسف تم تأجيلها بمبررات واهية إلى شهر شتنبر من الموسم الحالي، هذا الإلغاء يؤكد اقتناع الوزارة بمحدودية التعليم عن بعد. ورغم غياب تقويم موضوعي لمخرجات هذا النوع من التعليم. فإنه يمكن القول أن المكتسبات المحصل عليها خلال الموسم الدراسي الماضي هزيلة جدا بشهادة الأساتذة الذين أكدوا ما تشير إليه الدراسات بأن المتعلم(ة) يفقد حوالي 30 في المئة من مكتسباته خلال العطلة الصيفية (شهران فقط). إذن، فكم فقد التلاميذ من مكتسباتهم المرتبطة بتعلمات الأسدوس الأول للسنة الماضية ؟ فالاتجاه العام هو أن أغلب المتعلمين والمتعلمات كانوا في عطلة لمدة ستة أشهر. ولعل اعتماد مدة شهر بكامله للدعم التربوي، وهو إجراء جيد، تأكيد على هزالة التحصيل أثناء التعليم عن بعد. أما قيمة الشواهد الوطنية (الباكالوريا فقيمتها لم ينتقص منها أمام المعاهد العليا في المغرب). لكن قيمة الشهادات الجامعية المغربية في باقي الدول فجلها محط شك بحيث يطلب من حاملها المعادلة وبشروط معينة في الظروف العادية فما بالك في ظروف الجائحة.

الطريق : علاقة بموضوع التقويم، كيف تنظرون في الجمعية المغربية لحقوق التلميذ إلى الإجراءات المعلنة أخيرا من طرف الوزارة بشأن برمجة الامتحانات الإشهادية في ضوء شبه الشلل الكلي الذي تعانيه العديد من المؤسسات التعليمية بسبب الإضرابات المتوالية لعدد من الفئات والهيئات من أساتذة وإداريين ؟

محمد الحمري : فعلا اطلعنا على الجدولة الزمنية للامتحانات في بلاغ وزاري، والتي احترمت مواعيد الامتحانات كما جرت العادة مع الإشارة إلى إمكانية مراجعتها حسب الحالة الوبائية. جميل جدا أن تقوم الوزارة بإصدار هكذا بلاغ لإخبار المعنيين بالأمر بتواريخ الامتحانات. لكن أن يتم

الإخبار وكأننا في ظروف عادية بدون مراعاة وضعية الجائحة وتبعاتها (التعليم الحضوري هو نصف زمن التعليم في الظروف العادية بمقرر دراسي كامل. علما أن التعلم الذاتي غير ناجع لدى جميع التلاميذ). فكيف يعقل أن يمتحن المتعلم في المقرر ونحن نعلم أن جل التلاميذ في المدرسة العمومية لم ينجزوا المقرر السنوي بكامله بسبب نظام التعليم التناوبي من جهة والإضرابات من جهة أخرى، ناهيك عن هدر الزمن المدرسي من طرف الوزارة بتنظيمها التكوينات والامتحانات والمباريات في أيام العمل وإلحاق الناجحين في هاته المباريات بمراكز التكوين في عز الموسم الدراسي (مركز المفتشين، مركز التوجيه) وترك الفصول لحلول ترقيعية. ولكن للأسف فقد عودتنا الوزارة اللعب بالأرقام الكمية، وأنه في سنوات الأزمة ترتفع نسب النجاح؛ فمثلا في الموسم الدراسي 2018-2019 حيث بلغت إضرابات أطر الأكاديمية حوالي شهرين فكانت نسب النجاح جد مرتفعة. الأمر نفسه في السنة الماضية مع التعليم عن بعد حيث ارتفعت نسبة النجاح في الباكالوريا إلى أعلى مستوياتها.

الطريق : في ضوء مواقفكم المعلنة بشأن غياب تكافؤ الفرص بين تلاميذ الخصوصي والعمومي من جهة وبين تلاميذ الحواضر والقرى من جهة أخرى، وفي ضوء استمرار الوزارة في إغلاق باب الحوار مع ممثلي الشغيلة التعليمية.. كيف ترون الحق في التعليم في ظل الظروف الراهنة ؟

محمد الحمري : صحيح منذ تأسيس الجمعية ومطلب تكافؤ الفرص بين التلاميذ أولوية الجمعية، وكنا لا نكل من طرحه في كل بيان أو ندوة أو حوار. لأنه المعضلة الحقيقة، فالتعليم الأساسي غير مُوحَّدٍ ولا مُوَحِّدٍ. فهناك تعدد أنواع التعليم بمناهج مختلفة وأهداف مختلفة (تعليم عتيق، تعليم أصيل، تعليم عمومي، تعليم خصوصي، تعليم البعثات). وحتى في نفس النوع نجد عدم تكافؤ الفرص (فالتعليم العمومي في الوسط القروي متخلف عن التعليم العمومي في الوسط الحضري). وعموما عدم تكافئ الفرص مطروح في الظروف العادية فتلاميذ الوسط القروي لا يستفيدون من حقهم في التعليم كزملائهم في الوسط الحضري. فتلاميذ الوسط القروي يدرسون في توقيت مستمر مرهق، وفي أقسام مشتركة، وفي فضاء تربوي غير مؤهل، ويدرسونهم أساتذة أغلبهم أطر الأكاديمية ينخرطون في إضرابات طويلة بلغت شهرين في سنة 2019، يذهب ضحيتها التلاميذ بالدرجة الأولى وأيضا هناك عدم تكافؤ الفرص بين تلاميذ التعليم العمومي بشكل عام ونظرائهم في التعليم الخصوصي. ففي التعليم الخصوصي تدرس جميع المواد العلمية باللغة الفرنسية منذ التعليم الابتدائي، وهناك تأمين واضح لزمن التعلم، واعتماد مناهج مختلفة عن التعليم العمومي (تقليص ساعات المواد الأدبية، تحويل المقررات الموازية في الرياضيات واللغة الفرنسية إلى مقررات رئيسية...) هذه فقط أمثلة لعدم تكافؤ الفرص في الوضع العادي، أما في الحالة الوبائية فقد ازداد الطين بلة: فالتلاميذ الداخليون في الوسط القروي لم يلتحقوا بمدارسهم في الوقت المحدد بسبب تأخر فتح الداخليات (بلغت مدة التأخير شهرين في بعض الحالات). وبعد فتح الداخليات أصبحوا يدرسون حضوريا أسبوعا ويلزمون منازلهم أسبوعا آخر في إطار ما يسمى بالتعلم الذاتي، ونعلم أن ظروف التعلم الذاتي غير متوفرة بتاتا في الوسط. ومع انطلاق مسلسل الإضرابات من جديد تضرر تلاميذ الوسط القروي أكثر بسبب تواجد الانتشار الواسع لفئة الأساتذة أطر الأكاديمية بهذا الوسط الذي تعرف فيه المدارس شللا تاما عكس المدارس في الوسط الحضري التي تعيش وضعا أفضل على مستوى توقف الدراسة. وبالنسبة للتعليم الخصوصي فقد طور وسائله التكنولوجية ليضمن التعليم بنوعيه (التناوبي، وعن بعد) حسب رغبة الزبناء. كما أن جل المدارس الخصوصية وفرت مواكبة جيدة لتلاميذ التعلم الذاتي. ومع التراخي في احترام الشروط الاحترازية أعادت بعض المدارس الخصوصية السير العادي للدراسة بتنبي التعليم الحضوري كليا. وتجدر الإشارة إلى أن مراكز الدعم التربوي الليلية تنشط بشكل عادي دون مراعاة للتدابير الاحترازية وبدون مراقبة من أي جهة. فحتى بعض أساتذة التعليم الجامعي خصوصا أساتذة المواد العلمية يقدمون دروسا عن بعد في إطار التعليم النظامي، ويدفعون طلابهم بطرق مختلفة لحضور الدروس الخصوصية في مراكز الدعم الخصوصية (تتوفر الجمعية على شكاية ضد أستاذ جامعي بكلية العلوم بمكناس لا يفهم الطلبة دروسه عن بعد فيلجئون إلى تعليم حضوري مواز في أحد مراكز الدعم بمكناس وهناك من يشتغل معهم ما يساعدهم في النجاح في مادته العلمية)؟؟

الطريق : كلمة أخيرة للقراء.

محمد الحمري : تدمير المدرسة العمومية انتقل من الهدف الضمني إلى الممارسة الصريحة لتحقيق هذا الهدف. ولكن وإن كانت مسؤولية المؤسسات واضحة لا غبار عليها فإن مسؤولية الأفراد من أساتذة وإداريين ومفتشين كل من موقعه ثابتة أيضا بالصمت والتواطؤ أو بالممارسة التي تلتقي موضوعيا مع هدف الدولة في سحب الثقة كليا من المدرسة العمومية لفتح الباب للقطاع الخصوصي الذي بات ينتشر كالفطر، وقد صل إلى بعض المراكز الشبه حضرية. فلا أحد بريء مما يحاك ضد المدرسة العمومية.

التدبير البيداغوجي والصحي لقطاع التعليم في زمن كورونا

ملاحظات تقييمية

كما يعرف الجميع الدخول المدرسي لهذه السنة (2020/2021) دخول استثنائي، يأتي في ظل ارتفاع وثيرة المؤشرات الإحصائية لانتشار وباء كوفيد 19 (فيروس كورونا)..وبما أن التربوي التعليمي لا يمكن فصله عن سياقه الموضوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي عامة والصحي الحالي خاصة على مستوى لوحة قيادة متخذي القرار التربوي في وزارة التربية الوطنية، فإن تدبير هذه السنة الدراسية كان مطبوعا وخاضعا لهذه الخلفيات السياقية، تنظيميا وبيداغوجيا عامة.

• محمد الصدوقي

فمن خلال قراءة نقدية تقييمية شمولية للمذكرات الوزارية المؤطرة للدخول المدرسي والسنة الدراسية الحاليين، وخاصة المذكرة 39/20 والمذكر41/20 في علاقتها بالواقع المدرسي الحقيقي العيني الإجرائي، استنتجنا أن هذا الدخول المدرسي على مستوى تدبير الوزارة الوصية مركزيا تحكم فيه ثلاث خلفيات/نواظم أساسية على الأقل: أمنية (على مستوى القرار السياسي المركزي الحكومي، وهذه مهمة عادية لأي مدبر سياسي) حيث الأمن المدرسي يساهم دائما إما سلبا أو إيجابا في استقرار الأمن المجتمعي العام خاصة في بعده الاجتماعي والاقتصادي (مثلا سوق النشر والكتاب المدرسي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالمدرسة.) وبدرجة ثانية تأتي مهمة تكييف وتحقيق أهداف التدبير السياسي المركزي الحكومي تنظيميا وإداريا وبيداغوجيا على المستوى التدبير التعليمي من طرف الوزارة الوصية؛ التي وجدت نفسها أمام تحدي وضعية تدبيرية مستجدة ذات أهداف صحية وبيداغوجية في نفس الوقت؛ حاولت تأطيرها خاصة بالمذكرتين الوزاريتين المشار إليهما سابقا؛ موضوع ملاحظتنا التقييمية في هذا المقال؛ فإلى أي حد نجحت وستنجح الوزارة في تدبير الدخول المدرسي الحالي وبالتالي السنة الدراسية ككل ؟

كما يعرف الجميع، وفي ظل انتشار للوباء وعدم التحكم فيه الكلي، وتهاون وارتخاء تقريبا الجميع (دولة ومؤسسات ومقاولات وشعبا) وعدم الالتزام الجدي بالبروتوكول الصحي للوقاية من الوباء والحد من انتشاره، اشتغلت الوزارة تدبيريا على ثلاث فرضيات منطقية نظريا يقابلها ثلاث أنواع من نمط التعليم: فرضية تحسن الحالة الوبائية والعودة إلى الوضعية الصحية شبه الطبيعية يوازيها نمط التعليم الحضوري؛ وضعية وبائية تستلزم التباعد الجسدي بالفصول الدراسية يتم فيها اعتماد نمط التعليم بالتناوب (يزاوج بين التعليم الحضوري والتعلم الذاتي)؛ فرضية استفحال الحالة الوبائية معها يتم تعليق التعليم الحضوري واللجوء إلى نمط التعليم عن بعد. هنا نلاحظ تلازم وتوازي الصحي والتنظيمي البيداغوجي.

هذا ما حاولت المذكرة 39/20 تأطيره كاختيارات تدبيرية وتنظيمية لهذه السنة الدراسية. أما المذكرة 41/20 فهي حاولت تأطير وتنظيم المرحلة الأولى للدخول المدرسي (تنظيم حصص المراجعة والتثبيت، كما سمتها الوزارة) وتمتد زمنيا من 07 شتنبر إلى 3 أكتوب؛ يتم خلالها القيام بتقويمات تشخيصية لمكتسبات السنة الدراسية المنصرمة، ومراجعة وتثبيت واستدراك

تعلمات فترة التعليم عن بعد. بعد مرور الدخول المدرسي ونصف السنة الدراسية، فإلى أي حد تم تنزيل محتويات ورهانات وأهداف المذكرتين في الواقع العيني للمدرسة المغربية كبنيات وموارد بشرية ومنهاج تربوي مع احترام البرتوكول الصحي في علاقة بالمعوقات الموضوعية والبنيوية للمدرسة المغربية ؟

تقييم التدبير الصحي

في بعض وثائق الوزارة وتصريحاتها الإعلامية المركزية (وخاصة وزير القطاع) هناك خطاب يطمئن الرأي العام والأسر ويخبره بأن الوزارة هيأت كل الأشكال التنظيمية واللوجيستيكية لضمان السلامة الصحية لكل المجتمع المدرسي (كما هو مؤطر ومعلن عنه في المذكرة الوزارية 39/20)، لكن الواقع والمتابعة العينية والإعلامية غير الرسمين، يخبراننا أن الوزارة، لم تلتزم بكل وعودها الصحية وتنصلت منها بكيفية لا مسؤولة، ذلك بعدم توفير اللوجستيك الصحي لكل المؤسسات التعليمية كما فعلت ذلك بعض القطاعات الوزارية الأخرى (القيام بالتحليلات الأولية والمستمرة لكل رواد المدرسة، توفير أجهزة قياس درجة الحرارة، ومواد التعقيم والكمامات، والموارد البشرية المكلفة بذلك...)، وتركت الأمر للأسر والشركاء دون إصدار أي قانون إلزامي، ونحن نعرف طبيعة صعوبة أو عدم التزام وجدية أغلبية الأسر والشركاء خاصة الجماعات المحلية. النتيجة كحصيلة رسمية أولية بعد الدخول المدرسي (وهي واقعيا نسبية)، كما أعلنها الوزير بنفسه يوم الاثنين 12 أكتوبر 2020 في البرلمان، كانت إغلاق 210 مؤسسة تعليمية تستقبل أكثر من 100 ألف تلميذ وتلميذة إثر اكتشاف حالات إيجابية وسط 1400 تلميذ و1500 أستاذ و245 إطارا إداريا، و158 إطارا من هيئات أخرى، الحصيلة 3030 فردا من المجتمع المدرسي. هذا المشهد الصحي المدرسي تكرر في بعض المؤسسات والجهات خلال النصف الأول من السنة الدراسية، رغم التحكم الجزئي في انتشار الوباء وتراجع منحنى الإصابات. لكن مع انتشار حاليا للسلالات المتحورة لكوفيد 19، والتوقع شبه الأكيد للموجة الثالثة للوباء، ماذا أعدت وتعد الوزارة من سيناريوهات لمواجهة هذه الموجة مدرسيا؟ رسميا لا معطيات لحد الآن.

كما أن تطبيق البرتوكول الصحي مدرسيا طرح عدة تحديات ومشاكل تهم شكل العمل الديداكتيكي (فردي /جماعي)، مسألة تصحيح دفاتر وأوراق المتعلمين، فرض التباعد وضبط التلاميذ عند الخروج والدخول من وإلى المدرسة والأقسام (أحيانا تجمع آباء وأولياء التلاميذ بأبواب المدارس دون احترام لأي من الاحترازات الصحية)... ناهيك عن استهتار وغياب جدية تطبيق البروتوكول الصحي أحيانا من طرف الأطر التربوية نفسها (وقد ورد ذلك في آخر تقرير للوزارة حول تتبع تطبيق المدارس للبرتوكول الصحي، والمفارقة أن الوزارة نفسها لم تحترمها كما أشرنا إلى ذلك سابقا).

مع جائحة كورونا وما فرضته من احترام البروتوكول الصحي، برز مشكل هندسة البنيات التحتية للمؤسسات والمدارس (قاعات،ساحة...)، من حيث احترام الشروط الصحية (السعة،التهوية،...) ناهيك عن غياب أي شروط جمالية تربوية؛ كما أن مسألة التفويج (احترام شرط 20 تلميذا في القسم) كانت إيجابية، واستحسنها المدرسون وذكرت الجميع بأهمية الطرح الجدي لمسألة تقليص عدد التلاميذ في القسم لتجاوز المخلفات السلبية للاكتظاظ، ومن حيث فعالية وجودة التعلمات.

تقييم بيداغوجي...

هذا التقييم سينصب فقط على السلك الابتدائي، وعلى نمط التعليم بالتناوب (بين الحضوري والتعلم الذاتي) من حيث تنظيم السنة الدراسية والإيقاعات الزمنية والبرنامج والمناهج والتقييمات الإشهادية والكتب الجديدة ومبادرة مليون محفظة.

1 - تنظيم السنة الدراسية الحالية

اعتمدت الوزارة لتأطيره على مبادئ ومرتكزات أساسية، منها: تأمين الحق في التعلم والحق في الحماية الصحية؛ اقتراح ثلاثة أنماط من التعلم (حضوري أو بالتناوب،أو عن بعد) حسب درجة فتشي الوباء، بإعمال الجهوية والمقاربة المجالية في اختيار نمط التعليم الملائم. الملاحظ أن الوزارة رغم ظروف الطوارئ احتفظت بنفس تنظيم السنة العادية (34 أسبوعا) فقط مددت فترة التقويم التشخيص والدعم من أسبوع إلى 3 أسابيع وثلاث أيام تتضمن مراجعة واستدراك تعلمات فترة التعليم عن بعد (فترة الحجر الصحي للسنة المنصرمة) والتي تغطي تقريبا الوحدتين الأخيرتين من المقرر الدراسي (حوالي 10 أسابيع)؛ مما طرح مشاكل بيداغوجية كثيرة لتدبير هذه المرحلة، من حيث التخطيط والتهييئ البيداغوجي والتصحيح وإعداد الوثائق لاختزال وتكثيف الزمن الضيق لاستيعاب كل الدروس والمواد والكفايات المستهدفة في عمليات التشخيص والدعم والمراجعة والاستدراك، مما قد يجعل المتعلمين وجودة وفعالية

التعلمات ضحية السرعة والتسرع والارتجال والترقيع البيداغوجي أحيانا.

2 - البرامج والمناهج

الملاحظ أيضا أن الوزارة حافظت على نفس البرامج الدراسية (المقررات) رغم تغير التنظيم الزمني للسنة، إذ تم "قضم" أكثر من ثلاث أسابيع في بداية السنة، مع استفادة المتعلمين فقط من 50% من الحصص والغلاف الزمني حضوريا (50% تعلم ذاتي، والكل يعرف مدى فعالية هذا التعلم لأسباب بيداغوجية وسوسيولوجية، يكفي أن نستحضر نتائج التعليم عن بعد للسنة المنصرمة وبحضور الأستاذ/ة فيه وباعتراف الوزارة؟)! نظن أن الوزارة كان يحركها فقط التدبير التقني للسنة وغيبت أو نسيت البعد البيداغوجي، حيث ألقت مسؤولية ذلك، في آخر لحظة، على المفتشين بدون تأطير بيداغوجي موحد على الأقل من مديرية المناهج بحكم التخصص الوظيفي، وذلك بإصدار دليل بيداغوجي خاص بهذه السنة، تم فقط الاكتفاء بتوجيهات ترقيعية عامة وغير إجرائية ودقيقة. ولاحظنا أن الكل كان تقريبا تائها في بداية السنة، أساتذة ومديرين ومفتشين، غير دارين بكيفية تدبير هذا الطارئ البيداغوجي المستجد، خصوصا أمام عدم قيام بعض المؤطرين بمهامهم التأطيرية المواكبة في الوقت المناسب. لكن بفضل جدية ومسؤولية البعض، أساتذة ومفتشين وإداريين، واجتهادهم تم اقتراح حلول بيداغوجية ملائمة إلى حد ما، رغم تأخر بعضها، لتكييف البرامج والمقاربات الديداكتيكية مع هذا الوضع. (كالتركيز حضوريا على المواد الأداة وعلى حصص البناء وتخصيص حصص التطبيق والتقويم للتعلم الذاتي...)،واقتراح استعمالات الزمن المناسبة.

كما لاحظنا أن الوزارة ومصالحها التربوية، ورغم استفادة بعض التلاميذ الذين درسوا بالتناوب من نصف الغلاف الزمني الدراسي فقط، والبعض الآخر الذي خضع للدراسة عن بعد، فإن الوزارة لم تحدث أي تغيير أو تكييف للبرنامج الدراسي أو لنظام التقييم الإشهادي مع هذا الوضع التعليمي المستجد، كتقليص البرامج بالاقتصار مثلا على المواد الأداة فقط دراسة وتقييما.

السؤال البيداغوجي الذي يطرح هنا على مستوى جودة وفعالية التعلمات ومدى استفادة المتعلمين من كل البرامج والكفايات المقررة: هل 50% من التعليم الحضوري قمين بتحقيق كل ذلك؟ ناهيك عن غياب مسألة تكافؤ الفرص بين المتعلمين التي ستطرحها أنماط التعليم الثلاث (حضوري، تناوب، عن بعد) على مستوى التقويمات الإشهادية؟! الأمر يقتضي إنتاج منهاج دراسي مؤسساتي وعلمي جديد مكيف وملائم للوضعية الوبائية وحالات الطوارئ عامة. بدل الترقيع والاكتفاء بعموميات نظرية توجيهية فقط غير مبنية على نتائج تجريبية وإجرائية ذات مصداقية علمية وواقعية ؛ ورمي الكرة للآباء والأولياء والمديرين الجهويين والإقليمين وللمفتشين والأساتذة، وهذا سيكون له بالتأكيد أثارا سلبية على فعالية وجودة التعلمات والنتائج المدرسية للمتعلمين.

3 - تدبير الإيقاعات الزمنية

سنتطرق في هذه النقطة إلى عدد ساعات التعلم اليومي والأسبوعي وإلى صيغ استعمالات الزمن التي اقترحتها الوزارة: كما هو معروف حددت الوزارة 5 ساعات في اليوم وثلاث أيام في الأسبوع بالنسبة للمتعلمين؛ ولم تميز في ذلك بين المستويات الدراسية من حيث السن والقدرة على التحمل والتركيز(إذ تساوى في ذلك المستوى الأول مع المستوى الدراسي السادس!)، حيث كان من الممكن تخصيص عدد ساعات تعلم ملائمة لكل مستوى دراسي؛ بالإضافة إلى المشاكل التي

خلفها توقيت الدخول الصباحي والخروج المسائي دون مراعاة صعوبات التنقل خصوصا لدى متعلمي الوسط القروي.. نظن أنه تم التفكير رسميا (وتقنيا كذلك) فقط في عدد ساعات عمل المدرسين التي يجب أن تكون بالضبط 30 ساعة أسبوعيا. (وحكاية عدد ساعات عمل مدرسي الابتدائي حكاية أخرى، على الأقل فهي تكرس التمييز اللادستوري بينهم وزملائهم في الإعدادي والتأهيلي، دون أن نتحدث عن مسألة الساعات التضامنية التي أصبحت خالدة).. مفهوم أن ساعات العمل يقابلها ربح مالي على مستوى اقتصاد البنيات والموارد البشرية على حساب استغلال وصحة المدرس/ة وجودة التعليم. لكن على الوزارة أن تفكر جديا في مسألة عدد ساعات العمل والتعلم في الأسلاك الثلاث من حيث تحقيق مبادئ ومعايير المساواة والإنصاف والفعالية والجودة التعلمية التعليمية.

4 - الكتب الجديدة ومبادرة مليون محفظة

لاحظ بعد المدرسين (وقد وقفت على ذلك شخصيا كذلك) أن هناك ارتباكا في إخراج بعض الكتب المدرسية التي تم تجديدها مؤخرا(الثالث الرابع والخامس والسادس)، حيث نجد بعض الكتب تحمل نفس سنة الطبعة، لكن تختلف من حيث انسجام وتوحيد الوحدات والمواضيع (النشاط العلمي للسنة الرابعة ابتدائي نموذجا)، مما جعل المدرسين يعيشون حالة ارتباك، وجعل الآباء والأولياء يشترون نفس الكتاب مرتين، وهناك من امتنع عن ذلك، مما جعل بعض المتعلمين يدرسون بدون كتاب مدرسي (الذي أصبح ضروريا خاصة وقد أصبحت جل الكتب عبارة عن كراسات يكتب فيها التلاميذ). ومما زاد الطين بلة، ارتباك تنزيل مبادرة مليون محفظة؛ حيث لا يستفيد منها كل التلاميذ المستهدفين (أصبحت المدارس تزود فقط بـ30% من الكتب الجديدة)، معتقدة أن 70% من التلاميذ سيستفيدون من الكتب القديمة المسترجعة من التلاميذ من طرف الإدارة، وما لا تعلمه الوزارة (وهي تعلم ربما) أن كل الكتب أصبحت كراسات، وأغلبها غير صالح! كما أن مبادرة مليون محفظة أصبحت لا تغطي كل المستلزمات الدراسية للمتعلمين، ناهيك عن مشكلة الجودة والعدد!

في الأخير،لا بد أن نعترف أن الوزارة، مركزيا وجهويا وإقليما ومحليا، بذلت مجهودات وقامت باجتهادات لتدبير الدخول المدرسي والسنة الدراسية الحالين في ظل انتشار وباء كورونا، تدبيريا وبيداغوجيا، لكن الواقع العيني والإجرائي أظهر عدة سلبيات واختلالات، خصوصا على مستوى التدبير والتخطيط المركزي والجهوي، مرتبطة أساسا بمشاكل الحكامة والكفاءة، وبالإشكالات البنيوية التدبيرية والبيداغوجية والتجهيزية والبشرية للمدرسة المغربية وتأزم محيطها السوسيو ثقافي والسياسي والاقتصادي، التي يجب تجاوزها والقطع معها عاجلا، خصوصا ونحن في خضم تنزيل إصلاحات القانون الإطار للرؤية الاستراتيجية التي تتوخى رسميا الرقي بالمدرسة المغربية وتحقيق قيم الإنصاف والمساواة والجودة والحكامة. .يجب الإسراع إذن في تحديث وتجويد نظام التربية والتعليم المغربي، لأننا تأخرنا ونتأخر كثيرا في تحقيق ذلك ميدانيا وتطبيقيا، وفي ربح رهانات التنمية والتقدم والحداثة والمواطنة.

المدرسة المغربية ودورها في بناء مواطن الغد

• محمد الدحاني

سأخصص هذه المقالة للإجابة عن سؤال: هل يمكن بناء مواطن جديد بالشروط والبنيات القديمة؟ وقبل تحديد خصائص هذه الشروط وطبيعة هذه البنيات نتساءل أولا: لماذا التفكير في بناء مواطن جديد؟ وماهي مواصفاته؟ وهل هذا يعني أن المواطن الحالي يعاني ويجب إصلاحه؟ وهل يمكن إصلاح المواطن الحالي دون إعادة النظر في السياسات العمومية والسياسات التربوية؟ هذه الأسئلة الحارقة تعكس الرغبة في إعادة صياغة مشروع مجتمعي جديد واضح المعالم والأهداف ومتوافق حوله بين كل مكونات وحساسيات المجتمع. وبما أن هذا النوع من الخطاب يدخل في خانة الوجوب وليس الوجود، فإننا سنؤجل الحديث فيه إلى خاتمة المقالة. وسنكتفي الآن بتشخيص الشروط والبنيات أو على الأقل بعض مظاهرها السلبية، لنبين في الأخير أنه يستحيل بناء مواطن جديد بالشروط والبنيات القديمة.

بناء المدارس أول شرط لبناء مواطن الغد

كما يعلم الجميع أن المغرب يعاني خصاصا مهولا في حجرات الدرس، وفي جميع المسالك الدراسية، وأكبر دليل على هذا القول ظاهرة الاكتظاظ المدرسي، فجل الأقسام في المدارس العمومية يفوق عدد تلامذتها أربعون تلميذا وتلميذة، في الوقت الذي توصي فيه الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التربية والتعليم بألا يتجاوز عدد تلامذة القسم خمسة وعشرون تلميذا، حتى يمكن للعملية التعليمية التعلمية أن تحقق أهدافها البيداغوجية والديداكتيكية. هذا فيما يخص العالم الحضري، أما العالم القروي، أو ما يسمى بالمغرب المنسي، فهو لازال منسيا إلى حدود الساعة. فالمدارس الابتدائية في هذا المجال أو على الأقل في جزء منها تشبه الكهوف، فأغلبها يفتقد للشروط الضرورية، أي لا يوجد فيها لا كهرباء ولا ماء ولا مراحيض، بالإضافة إلى أبواب ونوافذ مكسورة، وسقوف مخرقة، وجدران مشقوقة، أما الطاولات فهي تكاد تكون متلفة بالكامل ونفس الشيء يقال على السبورة ومكتب المعلم، والحديث هنا خاص بالفرعيات التابعة للمركزية التي يوجد فيها مكتب المدير.

أؤكد أن هذه المؤسسات لازالت منسية فعلا من طرف الدولة، لأن المسؤولين لا يقومون بزيارتها، وهنا لا أتحدث عن المسؤولين الكبار، فهؤلاء مشغولون بزيارة ومواكبة دراسة أبنائهم في البعثات الأوروبية والأمريكية، والوقت المتبقي لديهم يخصصونه لإحياء حفلات عيد الميلاد داخل الفنادق الفاخرة. فالحديث هنا فقط عن أولئك المسؤولين الذين يوجدون في ذيل ترتيب السلم البيروقراطي. والذين يركزون في زيارتهم الميدانية -إن وجدت- على المركزيات التي تكون في غالب الأحوال قريبة من الطريق العام أو توجد بقرى تتوفر فيها بعض شروط الحياة اليومية، وبعض الأحيان يطلب من السادة الأساتذة الانتقال أو الالتحاق إلى المركزية، لذلك فتلك الزيارات التي تكون من أجل عملية المراقبة والتقييم لا تأدية مهامها، حيث لا يتم الوقوف على حقيقة طريقة إلقاء الدرس، و كيفية تسيير القسم وتفاعل التلاميذ مع أستاذهم من جهة، ورصد البنيات المهترئة التي في الغالب تهدد السلامة الجسدية للأستاذ و للتلاميذ من جهة ثانية.

إذا كان القانون يفرض على المسؤول المراقب الزيارة الميدانية، فإن بعضهم يعفي نفسه منها لأسباب وحده يعرفها، لذلك وبصفته الرئيس الذي يأمر مرؤوسيه بالانتقال إليه، والمرؤوسين يقبلون بهذا الفعل وإن كان خارج القانون. وهذا المراقب في مثل هذه الوضعيات قد يعيق سير المؤسسة بل وقد يهدد الأساتذة في لقمة عيشهم، وخاصة الأساتذة المتعاقدين، حيث أن مصدر عيشهم ومصيرهم المهني والعائلي مرهون بيد ومزاج رؤسائهم. وللحفاظ على هذه الامتيازات/الحقوق أو لكي يعززوا حظوظها أكثر فهم يتواطئون بخرق القانون ويعوضونه بالمعاملة الاجتماعية.

والمر مع كامل الأسف لا يقف هنا، فهذه المدارس في أيام العطل تتحول إلى مسكن للمنحرفين يعيثون فيها تكسيرا، ولترميم خسائر هؤلاء المنحرفين الذين هم في النهاية ضحايا فشل المنظومة التعليمية، يتطوع في أغلب الأحيان السادة الأساتذة ومن مالهم الخاص بترميم وإصلاح ما يمكن إصلاحه على الأقل داخل حجرة الدرس، وبعضهم يطلب من التلاميذ جمع قدر مالي، وفي المقابل يتطوع أهل الدوار، لوضع سياج سلكي للمدرسة لمنع المواشي وبعض الحيوانات الأخرى من الاقتراب لمحيط المدرسة وغيرها من الأمور البسيطة، وهذا المر يتكرر كل سنة وأحيانا أكثر من مرة في السنة، لأنهم يعلمون أن الدولة لا يمكن أن تقدم لهم شيئا، ونفس الشيء يستشعره السادة الأساتذة، لذلك هم يتضامنون جميعا وكل واحد حسب قدرته لتوفير الحد الأدنى من الشروط التي تسمح بفعل التمدرس. فكيف يمكن إذن بناء مواطن جديد بمدرسة تفتقد لأبسط الشروط؟ وقد لخصناها في الإشارات السابقة، والتي يمكن أن نضيف إليها، مشكلة الأقسام المختلطة، ونقص الموارد البشرية، فتكاد تجد في جميع الابتدائيات والإعداديات بالعالم القروي تلاميذ لا يدرسون مادة أو أكثر بسبب قلة الموارد البشرية، لأن السادة المديرين يحاولون أن يوفروا ذلك للأقسام الإشهادية.

وهكذا يصبح الحديث عن المدرسة العصرية، المجهزة بآليات لوجيستيكية وتكنولوجية في العالم القروي ضربا من ضروب الخيال والمستحيل، وجائحة كورونا زادت في تعرية هذا الواقع المرير، واكتشفنا أن جزء من هذا العالم القروي يفتقد لشبكة الهاتف، وهذا يعني أنه لا يجوز الحديث عن صبيب الإنترنت، أي أن التعليم عن بعد في هذه المناطق يفتقد لشروطه الموضوعية، وهذا ما سيعفينا من الحديث عن الشروط الذاتية المرتبطة أشد الارتباط بعجز الأسر في تحمل مصاريف التعبئة.

المدرسة المغربية ودورها في بناء مواطن الغد

• محمد الدحاني

بناء مواطن الغد رهين بمراجعة المناهج والبرامج الدراسية

كما لا يخفى على كل متتبع لقضايا التربية والتعليم، أن المناهج والبرامج الدراسية تعكس الفلسفة التربوية للسياسات العمومية، وخاصة مواصفات المواطن المنشود. وهذه النقطة تحديدا تجعلنا نتساءل عن نقطتين أساسيتين: الأولى، متعلقة بمضامين الكتب المدرسية، والثانية مرتبطة بالتكوين المستمر للأساتذة. يحدد الخطاب التربوي الرسمي، مواصفات مواطن الغد، في كونه يؤمن بقيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الوطنية بمختلف روافدها، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان. هذه هي مواصفات المواطن الصالح بلغة الخطاب الرسمي، أو المواطن المزدوج بتعبير رحمة بورقية أو المواطن الجديد بتعبير ماريا مونتيسوري. أي أن نظامنا التربوي لم يعد مطالب بتكوين مواطن صالح لمجتمعه ولوطنه فحسب كما كان يعمل في السابق، وإنما أصبح الآن مطالبا ببناء مواطن صالح للعالمية أيضا. أو باختصار، فمواطن الغد هو مواطن مزدوج الانتماء، فهو ينتمي لوطنه ومعتز بخصوصيته الثقافية والحضارية ، وفي الآن نفسه منتمي للكونية، أي مستبطن لقيم الكونية كمشترك إنساني. هذا المزج والتوليف بين منظومتين قيميتين مختلفتين على مستوى المرجعية يطرح إشكالات تقتضي مساءلتها سوسيولوجيا. بمعنى كيف يمكن للتلميذ أن يستدخل قيم هاتين المنظومتين المتباينتين في المرجعية؟ وكيف سيعيد تصريفها في سلوكاته؟ عموما، موضوع هذه المقالة غير مخصص للإجابة عن هذه الأسئلة التي نعاهد القارئ المقتدر بالعودة لمعالجاتها في المستقبل.

بالرجوع إلى النقطتين المشار إليهما أعاله، يجب أن نتساءل هل مضامين الكتب المدرسية تحتوي على قيم المواطنة وحقوق الإنسان، لتحقيق الشطر الثاني من مواصفات مواطن الغد، أي الانتماء للعالمية، والإنسان لا يمكن أن ينتمي للعالمية إلا إذا تشبع بثقافة وقيم هذه المنظومة. وإن كانت مضامين الكتب المدرسية تحتوي على قيم المواطنة وحقوق الإنسان، فيجب أن نعمق السؤال أكثر، ونتساءل حول كيفية وطبيعة وجودها؟

وحسب نتائج بعض الدراسات التي اشتغلت على هذا الموضوع، فإن مضامين الكتب المدرسية فعلا تحتوي على قيم المواطنة وحقوق الإنسان. لكن الهدف من الدرس لا يكون ترسيخ هذه القيم، وإنما يكون شكلا آخر إما معرفي أو تقني، فمثلا، قد تجد نصا حول قيمة الحرية، لكن المطلوب من التلميذ، ليس معرفة الحرية كقيمة من قيم حقوق الإنسان يجب أن يدرك مضمونها، واستشعار قيمتها وجدانا ومحاولة إعادة تصريفها سلوكا، وإنما الهدف من الدرس هو تقسيم النص إلى فقرات أو اقتراح عنوان جديد للنص وغيرها من الأسئلة المرفقة لمثل هذه النصوص في الكتب المدرسية بمختلف أنواعها وفي جميع المستويات والمسالك الدراسية.

أما النقطة الثانية والمتعلقة بالتكوين المستمر للأساتذة، تصوروا معي، أن السادة الأساتذة، لم يدرسوا قيم المواطنة وحقوق الإنسان كوحدات خاصة، لا في الجامعة ولا في مراكز التكوين، وفي نفس الوقت نطلب منهم أن يساهموا في ترسيخ واستنبات قيم المواطنة وحقوق الإنسان في فكر ووجدان وسلوك التلاميذ وخاصة أن أغلب هذه القيم توجد في هذه المضامين بكيفية مضمرة وليست صريحة؟ إذن كيف يمكن للأستاذ الذي لم يدرس هذه القيم ولم يتلق أي تكوين مستمر في هذا المجال أن يستطيع استخراج قيم المواطنة وحقوق الإنسان من مضامين الكتب المدرسية؟ بل وكيف سيعمل على نقلها من مضامين الكتب وترسيخها في فكر ووجدان وسلوك التلاميذ؟

لهذا يجب علينا ألا نتفاجأ حين تخبرنا خلاصات بعض الدراسات السوسيولوجية بأن أغلب نساء ورجال التعليم لا يعرفون شيئا عن منظومة حقوق الإنسان وقيم المواطنة، بل أغلبهم لم يسبق أن سمع أو اطلع حتى على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل والسواد العظم منهم يجهل مضمونه العام، علما أن النظام التربوي المغربي أدمج قيم المواطنة وحقوق الإنسان في فلسفته التربوية منذ تسعينات القرن الماضي.

هذه المعيقات وغيرها هي التي أنتجت لنا، مواطنين يتغنون بقيم المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الخطاب، لكن على مستوى الممارسة والسلوك متشددين جدا، أو هم "دواعش في مرحلة الكمون"، وكدليل على هذا الوصف، نسوق بعض الأمثلة: هل يقبل المغاربة الإفطار العلني في رمضان من غير المسلمين؟ هل يقبل المغربي أن يتزوج أو يزوج ابنه أو ابنته لشخص مسيحي أو يهودي أو ال دينى أو ملحد؟ وهل يقبل المغربي أن يتزوج أو يزوج ابنه أو ابنته من شخص شيعي المذهب؟ هل يحترم المغاربة حرية ملكية الجسد لبناتهم وأخواتهم؟ طبعا لا يمكن أن نجيب على مثل هذه الأسئلة إلا بالنفي. وهذا يعكس في العمق فشل المنظومة التربوية منذ التسعينات في بناء مواطن مزدوج الانتماء، أي يؤمن بقيم التسامح والاختلاف والعيش المشترك وحرية الضمير.

هذا الفشل راجع في نظر المهتمين إلى أن مخططات السياسة التربوية لا تبنى انطلاقا من خلاصات وتوصيات الدراسات العلمية الميدانية ، وإنما تبنى انطلاقا من مشاورات خبراء وتقنيين وعلى خلاصات بعض التقارير السطحية في أحسن الأحوال، وفي الغالب تبنى انطلاقا من هواجس إيديو-سياسية وأمنية.

خاتمة

نشدد في الأخير أنه لا يمكن بناء مواطن الغد بالشروط والبنيات القديمة، لأن هذه الشروط وهذه البنيات وغيرها مما هو ليس موضوع هذه المساهمة، هي الأسباب الرئيسية في تدهور وتدني المستوى التعليمي في بلدنا. وهذه الحقيقة مع كامل الأسف يشهد بها الكل، الحاكمون والمحكومون، والهيئات السياسية، والنقابية، والجمعوية، وكذلك الأطر المفكرة، بل حتى أولياء و آباء التلاميذ فضلا عن تنظيمات الطلبة والأساتذة. وهذا هو الذي يدفع الأساتذة في الامتحانات الإشهادية خاصة في السادس الابتدائي والثالثة إعدادي إلى تقديم الإجابات للتلاميذ على السبورة أثناء الامتحان ليساهموا في الرفع من نسبة النجاح كميا لا نوعيا.

وهكذا وشيئا فشيئا ومع مرور الزمن يستبطن التلاميذ قيم الفساد، بل ويتمأسس عندهم سلوك الغش، إلى درجة أنهم ينظرون إلى الغش كحق من حقوقهم، وهذا نراه كثيرا في تصريحات التلاميذ بعد امتحان الباكالوريا، فبعضهم يقول: "صراحة الأساتذة زوينين تعاملوا معنا مزيان، وبعضهم يقول العكس"، والمعاملة في سياق الكلام لا تفيد قديم المساعدة في إطار القانون، أي شرح بعض مضامين الأسئلة الغامضة أو الملتبسة في نظر البعض، وإنما تعني بالتحديد خرق القانون ومساعدة الممتحن في الحصول على النجاح إما بالسماح له بالغش أو بالإجابة له مباشرة على أسئلة الامتحان أو بعضها. وحصيلة هذه "المعاملة كانت ولازالت هي إنتاج مواطنين يؤمنون بالخرافة، والاتكالية، لذلك أغلب التلاميذ يصبحون مواظبين على الصلاة عند قرب الامتحان، يظنون أن الصلاة وحدها ستساعدهم على النجاح، والحقيقة أنه إن كانت للصلاة فائدة فإنها ستفيد صاحبها في الدنيا و الآخرة شريطة التقيد بالعمل الصالح، فالامتحان يحتاج إلى مجهود ذهني وبدني يومي. وبعضهم لا يكتفي بالصلاة والتضرع بالدعاء من أجل أن ييسر له النجاح

في الامتحان، بل يذهب قبل الامتحان بيوم إلى أحد المشعوذين لإعداد "الحروزة" والتمائم، لأنه يعتقد في قدرتها على مساعدته في الإفلات من ضبط لجنة المراقبة أثناء عملية الغش في الامتحان، بل البعض الآخر يظن أن هذه التمائم لها القدرة في التأثير إيجابيا حتى على المصحح.

ما نود قوله من الشارات السابقة، أن المواطن الحالي الذي يتصف بالاتكالية، والزبونية ، والمحسوبية والرشوة سواء تعلق الأمر بحقوقه أو بواجباته هو نتاج للشروط والبنيات القديمة، وإصلاحه يجب أولا أن يكون بإصلاح هذه الشروط والبنيات، أو بعبارة واحدة "مواطن الغد يجب بناءه انطلاقا من بنيات وشروط جديدة."

شهادات من الوسط التعليمي في ظل الجائحة

شهادة أستاذة حول التعليم في ظل الجائحة

بوشرة أبو العلولة . أستاذة التربية الإسلامية

شكرا لمجلة الطريقة على تسليط الضوء على هذا الملف الشائك ويتعلق الأمر بالتعليم في زمن كورونا، فأول مشكل صادفناه كأساتذة هو تقليص الغلاف الزمني بدون تقليص البرنامج، واعتبار ما سمي بالتعلم الذاتي "تعلما حقيقا ينمي الكفايات المعرفية"، في حين أن جل التلاميذ يعتبرونه عطلة، خصوصا تلاميذ الأحياء الهامشية مثل حي النصر الذي تتواجد فيه مؤسستي الثانوية الإعدادية 18 نونبر الذي يعتبر حيا استقطب سكان دور الصفيح.

أغلبهم تم إسكانهم في علب سردينية تسمى سكنا اقتصاديا يعانون في تأدية أقساطه البنكية . فالحي يعيش الفقر المدقع فأغلب ساكنته لا تتمكن من ضروريات العيش الكريم، بالأحرى أن توفر هواتف ذكية وحواسيب لتتبع التعليم عن بعد أو إنجاز أنشطة التعليم الذاتي. كما أن انشغال الأسر نساء ورجالا في البحث عن لقمة العيش يجعل التلاميذ يقضون أوقات التعلم الذاتي بدون مراقبة الأسر، وباعتباري أستاذة التربية الإسلامية، وبعد التفويج في إطار التعليم التناوبي، أصبحت ألتقي بالفوج كل 15 يوما، وأحيانا تطول المدة لتصل إلى 4 أسابيع (شهر بكامله) عندما يصادف اليوم الذي يجب أن يحضر فيه ذلك الفوج يوم عطلة. في أغلب الأحيان ينسى المتعلمون الواجبات التي كلفوا بها لكثرتها واختلافها مع كثرة المواد ولتباعد الحصص أيضا ولغياب مراقبة وتتبع الأسر . كما أن الوزارة لم تراجع تواريخ الفروض وعددها وتركت الأمر كأننا في وضع عادي مما جعل الفروض والمراقبة تستنزف وقت التعلم المحدود أصلا بحيث أصبحنا نقضي مدة 15 يوما في الفروض.

تجدر الإشارة إلى أن تبعات الحجر الصحي (أكذوبة التعليم عن بعد) أرخت بظلالها هذا الموسم بحيث وجدنا تلاميذ كثيرين فقدوا مكتسبات معرفية ومهارية مهمة، ومع صعوبة تدارك ما ضاع خلال شهر الدعم الاستدراكي نظرا لكثرة التعثرات ولظروف الدخول المدرسي يمكن القول أنه حصل تراكم التعثر الذي عمقه النظام التناوبي. وخلاصة القول كانت أن مردودية التعليم أصبحت محط شك وتساؤل ومساءلة ولا تسر أحدا في الظروف العادية، فما بلك بالوضع الاستثنائي.

شهادة تلميذة حول التعليم في ظل الجائحة

شمس الضحى الداودي . تلميذة بالثانوي التأهيلي - مكناس

هي شهادة تم تقديمها في الندوة الوطنية الرقمية التي نظمتها الجمعية المغربية لحقوق التلميذ/ة حول تقييم الأسدوس الأول من السنة الدراسية 2020/2021 بتاريخ الخميس 4 فبراير 2021

بصفتي تلميذة بإحدى ثانويات مكناس العمومية. أستغل هذه الفرصة لأحيي وأرفع القبعة عاليا لبعض نساء ورجال التعليم الذين قاموا بواجبهم على النحو الأكمل مع تلاميذ أبناء الشعب دون تفتيش أو مراقبة، اللهم مراقبة ضمائرهم؛ وذلك خلال الحجر الصحي للموسم الماضي، فيما أوجه اللوم لمن ضيعوا علينا حقنا في التعليم خلال تلك الفترة دون وجه حق..

فيما يتعلق بالدخول المدرسي لهذه السنة أعتبر نفسي من المحظوظين النادرين في هذا الوطن كوني وبمحض الصدفة كنت ضمن الفوج الأول للخيار الفرنسي بمؤسساتنا، وعليه عددنا قليل ولم أمضي سوى شهر واحد في نظام التناوب. لتعود المياه إلى مجاريها وندرس بحصصنا كاملة بطاقم تربوي رائع وإدارة حكيمة. وعندما أناقش أصدقائي في فصول أخرى أو بالأحرى مؤسسات أخرى، فالدخول المدرسي لهذه السنة كان ولا زال صعبا. بإكراهات شتى، فكل مؤسسة لها نظام مختلف عن الأخرى، فمنهم من يدرس أسبوعا ويتعطل أسبوعا. ومنهم من يدرس يومين في الأسبوع، وفي إحدى المؤسسات يدرس زميل لي تخصص خيار فرنسي أيضا ثلاثة أيام في أسبوعين، بالله عليكم أي المواد سيدرس في هذه الأيام الثلاثة. اضطر والده المعدم أن يدخله مركزا للساعات الإضافية في المواد العلمية على حساب القوت اليومي.

أين هو مبدأ تكافؤ الفرص؟ كيف للمتعلم ذاتيا أن ينافس من يتلقى تعليمه في ظروف جيدة؟ أحسست بضيق شديد على هؤلاء الضحايا، إذا كان شهر واحد من التناوب سبب لي ضغطا كبيرا نتيجة تراكم الدروس والامتحانات المتوالية، فكيف لمن لم يتلق دروسا أن يجتاز امتحانات وعلى أي أساس سوف يمتحن؟

يعيش التلاميذ ضغطا مزدوجا أولا كونهم في مرحلة عمرية حرجة، وثانيا عليهم تحمل ضغوطات اكتئاب الأسرة والمجتمع والطاقم التربوي .

من سيتحمل من ومن سيتفهم من في ظل عدم وجود أي متنفس للترويح عن النفس ترفيهيا كان أو نشاطا ثقافيا في ظل الظروف التي فرضتها الجائحة.

التعليم العالي في زمن كورونا..

الارتباك وضعف التأطير

• ذ. أيتعدي عبد الله ـ أستاذ بجامعة القاضي عياض

قد لا يختلف إثنان في كون الجامعة هي الرافعة الأساسية لبناء المجتمع المتقدم العصري والمواكب لتطورات العصر في جميع الميادين. ويبقى التعليم العصري الديمقراطي والجيد وحده الكفيل ببناء إنسان قادر على مجابهة تحديات العصر، إنسان له قدرات معرفية ومهارات فكرية تمكنه من المساهمة والفعل الإيجابي في بناء مجتمع متحضر وديمقراطي. ومن المفروض أن تكون الجامعة رافعة لتقدم المجتمع في جميع المجالات، لكونها منارة العلم والمعرفة والبحث العلمي والتكنولوجي. لكن على أرض الواقع نرى أن تعليمنا في جميع أسلاكه وخاصة العالي منها لا ينتج في غالبيته إلا الجهل والبطالة، باستثناء بعض القطاعات المحدودة. فالوضع التعليمي الذي ظل يشكو من أزمة هيكلية وبنيوية شكل عائقا رئيسيا أمام التقدم والتنمية، بالإضافة لكون الدولة تواجه المنظومة التعليمية بكل الوسائل القمعية والتجهينية مما يزيد في تكريس الجهل

فالفشل الذريع الذي راكمته منظومتنا التعليمية ليس وليد اليوم بل بدأت بوادره منذ عهد الحماية. ويتجلى هذا الفشل على جميع المستويات من بنيات تحتية وموارد بشرية (عددا وتأهيلا) والحكامة والتسيير الإداري والبرامج والتجهيزات الضرورية للتعلم وكسب المهارات.. ويمكن الجزم أن أغلب المعيقات التي يعاني منها التعليم في بلادنا سببها الرئيسي هو غياب الحكامة الجيدة وسيادة التسيير الإداري العشوائي وغياب مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة مما يفتح الباب لمن هب ودب لتحمل مسؤولية إدارة المؤسسات التعليمية بدون كفاءة في التدبير والتسيير. هذا إذن هو باختصار شديد واقع منظومتنا التربوية في أزمنة عادية بدون أي جائحة وبإمكانيات مالية لا يستهان بها، وخاصة الأموال المرصودة للبرنامج الاستعجالي والتي لم تخلف أي أثر إيجابي في الواقع. وهذا أيضا يبين بالملموس مدى توغل الفساد في المنظومة التربوية بصفة عامة.

أما التعليم العالي والبحث العلمي خلال زمن جائحة كورونا، فالجاحد وحده من يقر بنجاحه والكل أقر بفشل المنظومة قبل زمن كورونا. لأنه كيف لواقع كان أفظع قبل الجائحة أن يتعافى من صلب الجائحة، حيث أقفلت فيه جميع أبواب المؤسسات والمختبرات وأصبح التعلم والبحث العلمي بين عشية وضحاها افتراضيا وعن بعد، مما تسبب في ارتباك شامل على جميع المستويات، بالرغم من المجهودات المبذولة في بعض الجامعات والمعاهد، لكنها تبقى محدودة جدا. كما لا يمكن أن نستثني الدور المحوري، وبإمكانيات شخصية في بعض الأحيان، الذي لعبه الأستاذ في جل مراحل العملية. فبالإضافة إلى المعيقات التي ذكرت، ففي زمن كورونا زادت معيقات أخرى تحد من مردودية التعلم والبحث العلمي والمعرفي. وأبرز هذه المعيقات هناك التفاعل الميداني للمتعلم وخاصة في كليات العلوم والمعاهد والمدارس العليا للعلوم والتكنولوجيا. بحيث أنه في هذه المؤسسات هناك مواد، إن لم أقل أغلب المواد، لا يمكن بتاتا تلقينها فقط نظريا وافتراضيا، بل أكثر من هذا هناك أعمال بحث تطبيقية تعتمد على التأطير الميداني وتتطلب زيارة ودراسة وتحليلا واستنتاجات ميدانية يقوم بها الطالب ميدانيا على أرض الواقع. ففي زمن كورونا ألغيت جميع الأشغال التطبيقية العملية لتحل محلها فقط أشغال نظرية افتراضية عن بعد. و أبرز مثال هنا هو أشغال بحوث نهاية السنة بالنسبة لطلبة الأسدس السادس (الإجازة) و طلبة السنة الثانية ماستر. بحيث أنه من المفروض أن تجري هذه البحوث داخل مختبرات المقاولات والشركات والمصانع ومكاتب الدراسات.. التي تهتم بالبحث العلمي؛ لكن في زمن كورونا

كل أعمال البحوث أنجزت فقط في شقها النظري وقدمت عن بعد.
وكل هذا من شأنه أن يزيد في تكريس نمط التعليم النظري لدى الطالب وإهمال الجانب التطبيقي العملي الميداني الذي هو أهم بكثير لكسب المعارف والمهارات من خلال الاحتكاك بالواقع. بالإضافة إلى كون التعليم عن بعد ساهم في اتساع الهوة بين الملقن والمتلقي، مما يساهم في ضعف التحفيز المعنوي وبالتالي تدني الرغبة في المواكبة وربما أيضا ظهور نوع من العزوف لدى الطالب. كل هذا يبين أنه لا بديل عن تعليم حضوري جيد ومجاني يستجيب لمتطلبات العصر. وبهذا الصدد فالعديد من المهنيين والفاعلين في المنظومة التربوية والنقابات أقروا بأن التعليم عن بعد لم يستطع تعويض التعليم الحضوري، بل من شأنه أن يزيد في تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية لدى الناشئة مع الضرب في العمق لمبدأ تكافؤ الفرص. بالرغم من المجهودات المبذولة سواء من طرف الأساتذة والأطر الإدارية والتقنية، وهياكل المؤسسات الجامعية، لكنها للأسف لم تحقق الأهداف المسطرة لها.
و بخصوص التعليم بالتناوب المعتمد حاليا في جميع المؤسسات الجامعية، فهو أيضا تشوبه صعوبات ومعيقات، فبالإضافة إلى ضعف الوسائل اللوجستيكية أو انعدامها عند طلاب القرى النائية والأرياف، هناك أيضا مشكل المبيت والمطعم بالنسبة للطلاب الذين يقطنون خارج المدن الجامعية، وخاصة أن الأحياء الجامعية على قلتها لم تفتح أبوابها إلى الآن. والملاحظ أيضا هو انعدام الدعم والتحفيزات بجميع أشكالها، مادية كانت أو معنوية، ومتابعة حالات الطلاب الذين يعانون أوضاعا هشة ماديا أو نفسيا، كما فعلت العديد من الدول الديمقراطية، وخاصة في أوروبا إزاء طلابها الذين فقدوا عملهم الموسمي.
أما مجال البحث العلمي فحدث ولا حرج، فأغلب البحوث المنجزة رديئة المحتوى وغالبا لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وهذا المجال أيضا ينخره الترهل وسوء التسيير، بالإضافة إلى شح الإمكانيات والدعم والميزانية.. فالقبول في الماجيستر مثلا دائما يخضع وفي أغلب المواقع الجامعية لمنطق غير سليم في الانتقاء.. مما يضرب عرض الحائط مبدأ الكفاءة والاستحقاق. كما هو الحال أيضا في التسجيل بسلك الدكتوراه. والملاحظ في زمن كورونا أن بعض الأطروحات تناقش خفية وبعيدا عن أنظار العموم. وفيما يخص تقييم مستوى المهارات والمكتسبات لدى الطلاب عبر الامتحانات عن بعد، فالكل يقر أن هذا النوع من التقييم لا يمكن اعتماده لأنه لا يعكس المستوى الحقيقي للطالب، بل أكثر من هذا قد تشوبه عمليات غش خطيرة. فمثلا بإمكان طالب أن يستعين بطالب آخر أو بأستاذ آو بأي شخص آخر لإجراء الامتحان في مكانه.
أخيرا.. في اعتقادي الشيء الوحيد الذي حقق نجاحا كبيرا في زمن الجائحة هو التدبير الأحادي والفوقي والضرب عرض الحائط للمقاربة التشاركية من طرف الوزارة الوصية. حيث يتم استبعاد آراء الفرقاء الاجتماعيين في أغلب الأحيان، والأساتذة والإداريين ومجالس المؤسسات والنقابات.. في جميع محطات اعتماد أنماط التعليم، مما يجعل كل الإجراءات في هذا المجال بعيدة عن المشاكل الحقيقية التي تتخبط فيها الجامعة والمنظومة التربوية برمتها، علما أن الطلاب يعانون أصلا في ظل التعليم الحضوري. أما فيما يخص بالإجراءات الاحترازية (مواد التعقيم، علامات التشوير، التباعد..) فالمجهودات المتواضعة المبذولة تبقى محدودة جدا (في الزمان والمكان) ولا ترقى إلى المستوى المطلوب. فالملاحظ أنه في أغلب الأفواج نسبة الحضور تفوق بكثير النسبة المسموح بها في حالات الطوارئ، بل أكثر من هذا هناك أفواج تحضر بنسبة ١٠٠ ٪ كما قبل الجائحة، يعني أنها لم تعرف أي تخفيض في العدد! إعمالا بما هو مصرح به فيما يخص الإجراءات الاحترازية. وفي هذه الحالة يستحيل تطبيق التباعد الجسدي وخاصة في قاعات محدودة الطاقة الاستيعابية. ويتعلق الأمر هنا بحصص الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية، بحيث يكون عدد الحضور في زمن الجائحة هو نفسه قبل الجائحة.
أما الإصلاحات البيداغوجية (آخرها نظام الباشلور الذي سيشرع في تنزيله ابتداء من السنة الجامعية المقبلة في بعض الجامعات)، فهي دائما تكون فوقية ويطبعها التسرع والعشوائية بدون تقييم الحصيلة الحالية ولا دراسة مسبقة للوضع الجامعي على عدة مستويات : موارد بشرية مؤهلة (أطر التدريس والأطر الإدارية)، البنية التحية للمؤسسات، موارد مالية كافية ومعدات وتجهيزات التدريس والبحث العلمي..

فيدرالية اليسار الديمقراطي
نقطة ضوء في المشهد السياسي

من إنجاز : منعم وحتي

فيدرالية اليسار الديمقراطي، هي تحالف سياسي يجمع بين ثلاثة أحزاب سياسية مغربية، هي حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحد، وهي أحزاب يسارية بتوجه اشتراكي منفتح على التجارب الأممية في المقاومة وتأسيس العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة والفكر الإنساني التحرري.

وقد أعلن كل من حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في الرباط يوم 30 يناير 2014، عن تأسيس تحالف سياسي جديد تحت اسم "فيدرالية اليسار الديمقراطي". وجاءت الصيغة الجديدة للتحالف بعد حوالي خمس سنوات من الحوار في إطار ما سمي إذاك بـ"تحالف اليسار الديمقراطي" -الذي أعلن عنه عام -2007 بغرض تقوية صفوف اليسار في الساحة السياسية والتنسيق بين مكوناته. وقد باشرت فيدرالية اليسار الديمقراطي تأسيس الهيئات الوطنية التقريرية والتنفيذية، والإقليمية والمحلية، بعد أن حسمت الاتفاق على الأرضية السياسية والتنظيمية للفيدرالية، ووضع ثلاث قضايا في أولوية هاته الاتفاقات : الصحراء المغربية، الدستور، الانتخابات. وقد اعتبرت الأحزاب الثلاثة في تلك المرحلة أن الانتقال من التحالف إلى الفيدرالية صيغة تنظيمية ومرحلة متقدمة وانتقالية في أفق إعادة بناء حركة اليسار المغربي، وكتمهيد لاندماج الأحزاب الثلاثة : الحزب الاشتراكي الموحد، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وتكوين الحزب اليساري الكبير الذي تلتف حوله الحركة التقدمية والديمقراطية المغربية. وقد كان إعلان الهيئة التقريرية لفيدرالية اليسار الديمقراطي عن تاريخ الاندماج بعد انتخابات 2021، على أساس الشروع في مناقشة مشاريع الأوراق والأرضيات، قفزةً نوعية في مسار و وتيرة اشتغال الفيدرالية.

وتسعى الفيدرالية إلى توسيع دائرتها وانضمام باقي الحساسيات والشخصيات والمجموعات اليسارية والديمقراطية والتقدمية المغربية الأخرى، والتي تقاطع وتتبنى المشروع اليساري المتجدد، والتي تمتلك قرارها واستقلالها عن نفوذ الدولة وتحكمها، والفيدرالية تسعى كذلك إلى العمل المشترك مع القوى اليسارية والديمقراطية في المنطقة المغاربية والعربية ودوليا.

إن فيدرالية اليسار الديمقراطي تستند إلى نفس الإطار المرجعي لمكوناتها بأبعادها التاريخية والإيديولوجية والسياسية، والمستمد من الأدبيات الاشتراكية ورصيد الحركة التقدمية، والمواثيق الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان بأبعادها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتكون برنامجها السياسي من مفاصل متعددة، على رأسها "النضال الديمقراطي الجماهيري للمساهمة في الانتقال من نظام مخزني إلى نظام ديمقراطي. وتطرح في شكل الحكم نظاما ديمقراطيا يتلخص "في ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، ونظام يقوم على الفصل الحقيقي للسلط واستقلال القضاء وربط القرار السياسي بصناديق الاقتراع" في انتخابات نزيهة بسيادة شعبية لا تتحكم الدولة في نتائجها . وذلك بتقوية الجبهة الداخلية والتأسيس للديمقراطية بأبعادها الشاملة. كما ينص برنامجها على "الانخراط الحقيقي في النضال الاجتماعي بكل أشكاله من أجل التوزيع العادل للثروة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية" والنضال من أجل إصلاح التعليم إصلاحا عميقا، و"تحديث الثقافة الوطنية ودعمها استنادا إلى هويتها العربية الإسلامية الأمازيغية المنفتحة والمتنورة.

إن هذه الأهداف لا تمثل سوى العناوين الكبرى لكفاح فيدرالية اليسار الديمقراطي، وهي أهداف لا تدعي الفيدرالية قدرتها على تحقيقها لوحدها، بل تدعو بالمناسبة كل قوى اليسار المغربي والديمقراطيين التقدميين إلى استيعاب خطورة المرحلة، والارتقاء بالعمل الوحدوي فكرا و ممارسة، تنظيما و نضالا، إلى مستوى جسامة المهام النضالية المطروحة والتحديات المرتقبة.

حوار مع الرفيقة نبيلة منيب

الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد
مكون فيدرالية اليسار الديمقراطي

ـ الحاجة اليوم ملحة إلى بناء الديمقراطية واحترام الإرادة الشعبية لتدبير الأزمة المركبة، بإحداث انفتاح سياسي والإفراج على المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإحداث قطائع مع الاختيارات اللاديمقراطية، لتوفير شروط تعاقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع.

ـ المطلوب تجديد الفكر والأدوات وتقوية الجسور والانفتاح مع التشبيب والتأنيث، لتصبح الفيدرالية قوة مناضلة بديلة بروح وحدوية.

الطريق: سررنا باستضافتك على صفحات مجلة الطريق، كيف تنظرون كفيدرالية اليسار الديمقراطي لترسانة القوانين الانتخابية، التي ستؤطر العملية الانتخابية القادمة؟

الرفيقة نبيلة منيب : الحاجة اليوم إلى بناء الديمقراطية واحترام الإرادة الشعبية لتدبير الأزمة المركبة بما يمكّن من إيجاد الحلول و فتح الأفاق. وهذا يتطلب إعادة بناء الثقة، بإحداث انفتاح سياسي والإفراج على المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإحداث قطائع مع الاختيارات اللاديمقراطية، لتوفير شروط تعاقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وتحقيق مصالحة تاريخية مع المناطق المهمشة من الوطن وإنهاء حقبة تحكّم وزارة الداخلية في الانتخابات. ولهذا فإن تقديم مشاريع قوانين تنظيمية تهم مجلس النواب والغرفة الثانية والجماعات الترابية، وأخرى مكملة، تبقى دون تحقيق العدالة الانتخابية. فبالرغم من تدعيم التمثيلية النسائية، سنظلّ بعيدين عن تطبيق الفصل 19 من الدستور، والذي يتطلّب وضع آليات للمناصفة كطريق لتحقيق المساواة، كما يستمر التغييب شبه التام للشباب ولمغاربة المهجر من الاستحقاقات المقبلة. ويبقى الفساد الانتخابي مستمرا..

الطريق : هل هناك تحقق جزئي لمطالب فيدرالية اليسار الديمقراطي التي طرحتها في مذكرتها حول القوانين الانتخابية ؟

الرفيقة نبيلة منيب : المذكرة التي تقدمت بها الفيدرالية وضعت تصورا لإصلاح منظومة الانتخابات لضمان انتخابات حرة ونزيهة تحترم الإرادة الشعبية. لكن الدولة رفضتها جملة وتفصيلا. فالدولة تهيئ لخارطة انتخابية مضبوطة، تعتمد فيها على أحزاب تحت الطلب وعلى الأعيان والتكنوقراط، مع اعتماد الحياد السلبي تجاه "المحسنين" الموسميين الذين يتاجرون سياسيا ببؤس الناس. وهكذا يحافظ النظام على استقراره ونفوذ نفس الدوائر واستمرار الفساد وتهميش الأحزاب والتلاعب بإرادة الشعب. وهكذا تمّ رفض مذكرة الفيدرالية ومطالب تأسيس هيئة مستقلة ووضع دوائر جهوية عوض المحلية والحرص على الكفاءة والأخلاق كضرورة لاختيار المرشحين وتمثيلية مغاربة المهجر والشباب.. وقبلها تمّ التصدّي لمطلب التأسيس لدستور ديمقراطي، علما بأن "لا ديمقراطية و لا دستور بدون فصل السلط".

الطريق : هناك قراءات صحفية للبعض على أن الصيغة الجديدة للقاسم الانتخابي، يمكن أن تكون في صالح الفيدرالية، خصوصا أن الحصيص الإجمالي لعدد أصوات الفيدرالية مقارنة مع عدد الفائزين فيه نوع من الإجحاف في النمط السابق، ما رأيكم في ذلك ؟

الرفيقة نبيلة منيب : أمام استمرار الاختلالات البنيوية فإن القاسم الانتخابي أداة للإلهاء من أجل تأجيل الإصلاحات الأساسية ولتوزيع الفتات والابتعاد عن ضرورة توزيع الثروة ولمزيد من الاستقطاب للنخب وليس للتقدم باتجاه التمثيلية الحقيقية واحترام الإرادة الشعبية. فالدولة التي حاربت اليسار وأضعفته بكلّ الوسائل خلال عقود، لا يمكن أن ننتظر منها أن تتخذ أي إجراء يدعّم اليسار، علما بأن الفيدرالية تشكّل النواة المناضلة من أجل إعادة بناء اليسار وتقوية لحمته وجعله قوة فكرية ونضالية ليتحقق التغيير الديمقراطي الشامل وليس بخدام جدد للنظام الذي يجيد إحداث تغييرات كي لا يتغيّر شيء.

الطريق : ما هي انتظاراتكم وتصور الفيدرالية حول مشروع النموذج التنموي الجديد ؟

الرفيقة نبيلة منيب : الفيدرالية قدمت مذكرة تؤكد فيها بأن المدخل الأساسي لأي نموذج يبقى رهينا بفتح حوار واسع و إرجاع الثقة والإشراك الحقيقي واحترام الحرية. نموذج ينطلق من إيقاف نزيف النظام النيوباتريمونيالي والريع والخوصصة و الفساد والعمل على استرجاع القرار السيادي للدولة. ولهذا فالنموذج التنموي ليس فقط اقتصادا منتجا يراجع الانفتاح والتدبير المفوّض، ويراعي التوازنات الاجتماعية والبيئية، بحيث لا يمكن فصله عن الإصلاحات الدستورية والسياسية والثقافية التنويرية والبيئية، لبناء دولة الحق والقانون لاكتساب القدرة على الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين، واحترام كرامة الإنسان والتوازن البيئي لتجاوز الأزمة.

الطريق : تم إطلاق الخطوات الأولى لمشروع تعميم التغطية الصحية، ما قراءتكم لهذا المشروع، وما هي سبل وإكراهات

إنجاحه، خصوصا من ناحية التنفيذ ؟

الرفيقة نبيلة منيب : خطوة هامة، تتطلب مقاربة جديدة ومنسجمة مع توفير الكفاءات الوطنية والتجهيزات والتقييم والتقويم المستمر، للتأسيس للدولة الاجتماعية والقطع مع سياسات كلّفت الخزينة أموالا كثيرة وكوارث بشرية وعمقت الفوارق. كما أن أثار الكوارث البيئية و تبعاتها الصحية و دبدبات G5.. تفرض العمل على استئصال الأسباب وتوفير الحماية قبل العلاج. فتمكين 22 مليون مغربي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، يتطلب بنيات تحتية وموارد مادية وكفاءات، وضبط سير مؤسسات الضمان الاجتماعي وتفعيل المحاسبة. كما أن تعميم التعويضات العائلية (7 مليون طفل في سن التمدرس) يتطلب إحقاق الحق في التعليم المجاني الجيد للجميع وسياسة لمحاربة الهدر المدرسي. وللتذكير فتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد ودمج 5 مليون من الساكنة النشيطة سيساعد في توفير موارد لأداء التقاعد المستحق، لكنه يجب أن يتم بالموازاة مع إصلاح منظومة التقاعد والتدبير المحكم للصناديق واسترجاع الأموال التي تم تبديدها وليس فقط الرفع من سن التقاعد. في الأخير فتعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار يشكل إجراءا مهما يجب أن يطبق بالموازاة مع سياسات لخلق فرص شغل لما يقارب 200000 من الشباب كلّ سنة، وإجبار المشغلين على التصريح، و إدماج القطاع غير المهيكل وتشجيع مساهمة النساء والنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية واسترجاع الأدمغة التي تهاجر وتشجيع البحث العلمي والتأسيس لجهوية بإصلاحات مواكبة لخلق فرص شغل.

الطريق: كيف تنظرون للردة الحقوقية التي تسلكها الدولة في التعاطي مع المطالب والاحتجاجات النقابية والفئوية والمجالية؟

الرفيقة نبيلة منيب : خلال عقدين بعد تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة لم تحقق العدالة الانتقالية، ولازال يتكرر ما جرى من انتهاكات، والحوار معطّل. وخلال عشرية حركة 20 فبراير، ومع الحراك الشعبي للريف والحراكات الاجتماعية، تزايد قمع حرية الرأي والتعبير التي تشكّل أخطر ردّة نعيشها، وهكذا اتسعت دائرة الاحتجاجات الشعبية و لاجتماعية واستفحلت المقاربة الأمنية، واليوم يتم استغلال الجائحة لفرض الحجر السياسي والاجتماعي من أجل تمرير القوانين التي تجهز على المكتسبات والحريات. إن تعامل الدولة بقسوة يترجم ارتباكا يفرض مزيدا من الضغط والتضامن.

الطريق : ما هو تقييمكم لتقدم عملية الوحدة واندماج مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي، خصوصا بعد النفس الإيجابي للهيئة التقريرية الأخيرة ؟

الرفيقة نبيلة منيب : إن وحدة اليسار أضحت أساسية لخلق موازين قوى جديدة وسلطة مضادة حقيقية قادرة على فرض التغيير الديمقراطي الشامل. ضرورة يؤكد عليها مفكرون يطالبون بتطبيق الاشتراكية كحلّ عملي للتقليص من الفوارق وضمان الأمن والسلم العالميين. اليسار مطالب بإعادة البناء، ليس للتأقلم مع العولمة أو الاستسلام أمامها لكن لجعلها متجاوزة. لكي يبقى اليسار يسارا. اليسار المغربي، مطالب باستيعاب التغيرات الوطنية ودعم الحراكات الشعبية والنضالات والاجتهاد في تشكيل الجواب السياسي المؤطر لمطالبها. اليسار مطالب بتطوير العمل القاعدي والارتباط بالجماهير التي لها مصلحة في التغيير. ولهذا فإن فيدرالية اليسار يجب أن تستمر في تجديد الفكر والأدوات وتقوية الجسور والانفتاح مع التشبيب والتأنيث وخلق جو التعبئة الدائمة لتحقيق الكتلة الحرجة والربط بين مبادئ اليسار من تضامن ورفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة والتحرر، وما بناء دولة الحق والقانون، ومجتمع المواطنة والمعرفة. فالفيدرالية مطالبة بالاستفادة من التجارب النهضوية لليسار عبر العالم ومن الثورات المواطنة، وأن تبادر إلى إطلاق ثورة ثقافية تنويرية تحررية وأن تطور العمل الميداني وأن تخوض المعارك كقوة مناضلة بديلة بروح وحدوية للانتصار للطبقات المسحوقة والقضايا العادلة. ولهذا فإن المراجعات مطلوبة ومعها النقاش الديمقراطي، لتصبح الفيدرالية قوة موحدة فكرية ومناضلة وقادرة على فرض التغيير الديمقراطي وتقديم المشروع البديل القادر على تقديم أجوبة على ألازمة المركبة التي تعرفها بلادنا.

الطريق : كلمة أخيرة لقراء مجلة الطريق.

الرفيقة نبيلة منيب: شكرا لمنبر الطريق على الاستضافة، في الأخير فمن يمتلك المعرفة ، يمتلك السلطة. النظام الرأسمالي يعرف أزمة أصبحت تهدد حياة الإنسان فوق الأرض. والعالم على مشارف مرحلة جديدة، مرحلة اللايقينيات، وهناك مسؤولية ملقاة على اليسار بمثقفيه وباحثيه لفتح نقاش واسع في زمن التكنولوجيا والذكاء الرقمي حول المستقبل والتفكير في إيجاد الأجوبة على الإشكالات المطروحة والتي ستطرح غدا.

حوار مع الرفيق عبد السلام العزيز

الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي
متكون فيدرالية اليسار الديمقراطي

- لا بديل عن خوض المعركة الانتخابية كواجهة للنضال الديمقراطي لفضح لوبيات الفساد والتصدي للتراجعات الحقوقية والضغط لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين والاستجابة للمطالب المشروعة لكل الفئات الشعبية الكادحة.

- في فيدرالية اليسار أهدرنا الكثير من الوقت وتجربتنا نضجت بما فيه الكفاية لتشكل نقطة انطلاق لإعادة البناء وذلك انطلاقا مما راكمناه من تجربة سنوات من العمل المشترك نضاليا وانتخابيا.

الطريق: سررنا باستضافتك على صفحات مجلة الطريق، كيف تنظرون كفيدرالية اليسار الديمقراطي لترسانة القوانين الانتخابية، التي ستؤطر العملية الانتخابية القادمة ؟

الرفيق عبد السلام العزيز: رغم بعض التعديلات الإيجابية التي عرفتها القوانين الانتخابية خصوصا فيما يتعلق بتعزيز التمثيلية النسائية في المؤسسات المنتخبة والانتقال من لائحة وطنية إلى لوائح جهوية للنساء فإن هذه القوانين لم تعرف تغييرات جوهرية تمس شروط إجراء انتخابات ديمقراطية تترجم الإرادة الشعبية وتؤسس لبناء مؤسسات ديمقراطية، و تضمن شروط التنافس الشريف والشفاف. وقد اقترحنا في فيدرالية اليسار الديمقراطي مجموعة من الإجراءات و التعديلات في مذكرتنا حول الانتخابات تهم جوانب متعددة مرتبطة بالهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات واعتماد البطاقة الوطنية للتسجيل التلقائي باللوائح الانتخابية التي يجب أن تتم مراجعتها واعتماد نمط اقتراع مدمج وعادل ومحاربة الفساد الانتخابي وكذلك على مستوى التمويل والولوج للإعلام العمومي لضمان حد أدنى من المساواة وتكافؤ الفرص بين كل الأحزاب المتنافسة. للأسف لم يتم الأخذ بأهم اقتراحاتنا، وتحول النقاش حول القوانين الانتخابية من الجوهر الديمقراطي إلى حسابات سياسوية حول القاسم الانتخابي الشيء الذي يؤكد إفلاس الحقل السياسي الرسمي.

الطريق: هل هناك تحقق جزئي لمطالب فيدرالية اليسار الديمقراطي التي طرحتها في مذكرتها حول القوانين الانتخابية ؟

الرفيق عبد السلام العزيز: للأسف، لم تستجب وزارة الداخلية لجل المطالب والاقتراحات التي تقدمنا بها في المذكرة التي تقدمنا بها كفيدرالية لوزارة الداخلية بحجة أن الأحزاب الأخرى ترفض تلك الاقتراحات ونحن نعرف أن تلك الأحزاب المعنية مخزنيه أكثر من المخزن نفسه، بل أن خلقها تم لتقوم بالضبط بإفساد الحياة السياسية وإفراغ الانتخابات من أي محتوى ديمقراطي. ورغم ذلك لا بديل عن خوض المعركة الانتخابية كواجهة للنضال الديمقراطي، خاصة وأننا نمر بسياق تراجعي خطير على جميع المستويات مما يفرض على القوى التقدمية انتهاز أية فرصة مهما كانت ضئيلة لفضح لوبيات الفساد والتصدي للتراجعات الحقوقية والضغط لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين والاستجابة للمطالب المشروعة لكل الفئات الشعبية الكادحة.

الطريق: هناك قراءات صحفية للبعض على أن الصيغة الجديدة للقاسم الانتخابي، يمكن أن تكون في صالح الفيدرالية، خصوصا أن الحصيص الإجمالي لعدد أصوات الفيدرالية مقارنة مع عدد الفائزين فيه نوع من الإجحاف في النمط السابق، ما رأيكم في ذلك ؟

الرفيق عبد السلام العزيز: القاسم الانتخابي الجديد هدفه وضع سقف انتخابي للأحزاب السياسية لا يمكن تجاوزه واستمرار الهيمنة على الحقل السياسي، نحن في فيدرالية اليسار الديمقراطي كان موقفنا واضحا في هذا النقاش واعتبرناه إجراءا غير ديمقراطي يغيب التنافس السياسي بين الأحزاب ولا يحقق العدالة الانتخابية ويمكن اعتباره تراجعا في المسار الديمقراطي ببلادنا، هذا مع العلم أن القوانين السابقة لم تكن عادلة أيضا وكنا دائما نطالب بتغييرها، أما على مستوى الاستفادة فلا أعتقد أن فيدرالية اليسار ستكون أول مستفيد من هذا التعديل.

الطريق: ما هي انتظاراتكم وتصور الفيدرالية حول مشروع النموذج التنموي الجديد ؟

الرفيق عبد السلام العزيز: قدمنا كفيدرالية اليسار الديمقراطي تصورنا للنموذج التنموي الجديد والذي ارتكز أساسا على ضرورة القراءة النقدية للاختيارات السياسية التي أطرت المرحلة السابقة وما يقتضيه الأمر من إحداث للقطائع اللازمة مع الاستبداد و الفساد وارتباط السلطة بالمال. كما أكدنا على أن النموذج التنموي الجديد يجب أن يتأسس على بناء ديمقراطي حقيقي مضمونه الملكية البرلمانية و دستور ديمقراطي يضمن فصل السلط واحترام الحقوق والحريات ومؤسسات ديمقراطية تجسد السيادة الشعبية. كما أن الضرورة التاريخية و الموضوعية تفرض إعادة النظر في الاختيارات الاقتصادية والتأسيس للعدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية والمجالية من خلال دور أكبر للدولة كفاعل اقتصادي وكمستثمر في الخدمات العمومية وإصلاح شامل لمنظومة التربية والتكوين والقطع مع السياسات النيوليبرالية التي تعمقت مع هذه الحكومة والتي سبقتها. عناصر نعتبرها أساسية لبناء مغرب آخر يستحضر الإنسان أولا في كل السياسات العمومية. إن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي اليوم في ظل الجائحة تتجه

بقوة نحو تأكيد دور الدولة الاقتصادي وإحداث قطيعة مع النهج النيوليبرالي وتجاوز ما يعرف بتوافقات واشنطن التي وضعت أسس هذا النهج، مما يؤكد تصورات فيدرالية اليسار لتجاوز فشل النموذج التنموي الذي سارت عليه بلادنا.

الطريق: تم إطلاق الخطوات الأولى لمشروع تعميم التغطية الصحية، ما قراءتكم لهذا المشروع، وما هي سبل وإكراهات إنجاحه، خصوصا من ناحية التنفيذ ؟

الرفيق عبد السلام العزيز: مشروع تعميم الحماية الاجتماعية ورش مهم وأساسي خاصة بعد ما عاشته بلادنا من تداعيات لجائحة كورونا والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والتي أكدت واقع اتساع دائرة الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية، وأكدت كذلك ضعف منظومة الحماية الاجتماعية الحالية التي لا تغطي سوى ثلث المغاربة. لكن هذا التعميم الذي سينطلق بالتغطية الصحية كمرحلة أولى يقتضي التفكير في شروط نجاحه سواء على مستوى التمويل الذي يجب أن يكون مستداما أو على مستوى الحكامة الجيدة والقطع مع كل أشكال هدر المال العام و الفساد، أيضا لابد من تحضير البنيات الصحية العمومية لاستيعاب 22 مليون مستفيد من التغطية الصحية وأؤكد هنا على مركزية دور المؤسسات الصحية العمومية وهو ما ظهر بجلاء خلال أزمة كوفيد 19.

الطريق: كيف تنظرون للردة الحقوقية التي تسلكها الدولة في التعاطي مع المطالب والاحتجاجات النقابية والفئوية والمجالية؟

الرفيق عبد السلام العزيز: بالفعل تشهد بلادنا ردة حقوقية كبيرة و تضييقا ممنهجا على الحريات ازدادت حدتها خلال فترة إعلان حالة الطوارئ الصحية التي تم استغلالها لتكريس المزيد من السلطوية ومنع الاحتجاجات السلمية و كل أشكال التعبير عن الاحتقان الاجتماعي كواقع لا يمكن إطفاؤه عبر المقاربة القمعية. كما أنه تم تجميد كل أشكال الحوار الاجتماعي مع النقابات العمالية خاصة في ظل الأزمة الصحية التي فاقمت تدهور الأوضاع الاجتماعية الصعبة وزادت من نسبة البطالة بعد فقدان الآلاف من العمال لمناصب شغلهم. لذا طالبنا في فيدرالية اليسار الديمقراطي بضرورة خلق حالة من الانفراج السياسي قبل الانتخابات لإعادة جزء من الثقة وجعل محطة الانتخابات لحظة تدافع بين المشاريع السياسية لتقديم الأجوبة عن واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الطريق: ما هو تقييمكم لتقدم عملية الوحدة واندماج مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي، خصوصا بعد النفس الإيجابي للهيئة التقريرية الأخيرة ؟

الرفيق عبد السلام العزيز: نحن في حزب المؤتمر الوطني الاتحادي نعتبر أن فيدرالية اليسار الديمقراطي هي لبنة أساسية في أفق إعادة بناء حركة اليسار الديمقراطي في بلادنا وهو ما أكدت عليه بقوة ووضوح مخرجات المؤتمر الوطني التاسع للحزب انطلاقا من قراءة موضوعية لشروط المرحلة التاريخية بكل تقاطعاتها الدولية والإقليمية والوطنية. فبلادنا في حاجة ماسة ليسار قوي فاعل ومؤثر في ميزان القوى و معبر عن انتظارات ومطالب فئات واسعة من الشعب المغربي ضحية الاختيارات السياسية النيوليبرالية التي سادت في العقود الأخيرة. هذا اليسار الذي نريده لا يمكن أن يكون مشتتا غارقا في الصراعات الثانوية بل متملكا لمشروع سياسي قادر على تعبئة جماهير شعبنا للنضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. نحن نعتقد أننا في فيدرالية اليسار أهدرنا الكثير من الوقت وأن تجربتنا نضجت بما فيه الكفاية لتشكل نقطة انطلاق لإعادة البناء وذلك انطلاقا مما راكمناه من تجربة سنوات من العمل المشترك نضاليا وانتخابيا سواء كتحالف أو كفيدرالية فيما بعد، كما أننا حققنا تراكما نوعيا في بناء أرضية المشروع السياسي سواء على المستوى المرجعي أو على مستوى الأشكال التنظيمية. أكيد أن خلاصات الهيئة التقريرية للفيدرالية تشكل خطوة مهمة نحو الاندماج بالانفتاح على كل القوى والفعاليات اليسارية والديمقراطية التي نتقاسم معها أسس هذا المشروع السياسي، وسنستمر بثقة وإصرار في اتجاه تحقيق هذا الهدف النبيل رغم المقاومات والتردد لأن في وحدتنا مصلحة شعبنا وعائلتنا السياسية اليسارية.

الطريق: كلمة أخيرة لقراء مجلة الطريق.

الرفيق عبد السلام العزيز: نعتبر بعد تجربة جريدة المسار، عودة الطريق إلى الحقل الإعلامي، إغناء للصحافة الجادة وصوتا يساريا متميزا، نتمنى له الاستمرارية والتوفيق.

حوار مع الرفيق علي بوطوالة

الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

مكون فيدرالية اليسار الديمقراطي

- خوض المعركة الانتخابية واجهة للنضال الديمقراطي وفرصة للتصدي للتراجعات الحقوقية والاستجابة للمطالب المشروعة لكل الفئات الشعبية الكادحة، تجسيدا لإستراتيجية النضال الديمقراطي الجماهيري.

- مشروع فيدرالية اليسار الديمقراطي أمل يحدو فئات عريضة من شباب ونساء المغرب، وأحزمة من المتعاطفين والحساسيات اليسارية والديمقراطية التي تحمل معنا نفس مشروع توحيد اليسار فكريا وتنظيميا.

الطريق: سررنا باستضافتك على صفحات مجلة الطريق، كيف تنظرون كفيدرالية اليسار الديمقراطي لترسانة القوانين الانتخابية، التي ستؤطر العملية الانتخابية القادمة ؟

الرفيق علي بوطوالة: شكرا على الاستضافة وتحية وتنويه للرفاق في هيأة تحرير مجلة الطريق على الجهود المبذولة لإخراج مجلة في مستوى راق شكلا وموضوعا. القوانين الانتخابية مثل باقي القوانين تعكس دائما موازين القوى السائدة في المجتمع، بمعنى أنها تكون موجهة لخدمة مصالح الطبقة المتحكمة في السلطة ولتجديد النخب التي تساعدها على تطبيق اختياراتها الاستراتيجية وسياستها المرحلية. وبالتالي ورغم المسار الطويل لنضال القوى الوطنية والديمقراطية من أجل منظومة انتخابية عادلة ومنصفة تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس الخريطة السياسية كما هي في المجتمع، لازالت الدولة مصرة على فبركة خريطة سياسية رسمية لا علاقة لها بالمشهد السياسي الحقيقي مستعملة كل الوسائل والتقنيات، ابتداء بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، ومرورا بتقطيع الدوائر ونمط الاقتراع ويوم الاقتراع وتوجيه الناخبين والضغط عليهم من طرف أعوان السلطة إلى غير ذلك من الوسائل.

الطريق: هل هناك تحقق جزئي لمطالب فيدرالية اليسار الديمقراطي التي طرحتها في مذكرتها حول القوانين الانتخابية ؟

الرفيق علي بوطوالة: للأسف، لم تستجب وزارة الداخلية لجل المطالب والاقتراحات التي تقدمنا بها في المذكرة التي تقدمنا بها كفيدرالية لوزارة الداخلية بحجة أن الأحزاب الأخرى ترفض تلك الاقتراحات ونحن نعرف أن تلك الأحزاب المعنية مخزنيه أكثر من المخزن نفسه، بل أن خلقها تم لتقوم بالضبط بإفساد الحياة السياسية وإفراغ الانتخابات من أي محتوى ديمقراطي. ورغم ذلك لا بديل عن خوض المعركة الانتخابية كواجهة للنضال الديمقراطي، خاصة وأننا نمر بسياق تراجعي خطير على جميع المستويات مما يفرض على القوى التقدمية انتهاز أية فرصة مهما كانت ضئيلة لفضح لوبيات الفساد والتصدي للتراجعات الحقوقية والضغط لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين والاستجابة للمطالب المشروعة لكل الفئات الشعبية الكادحة. وذلك تجسيدا لإستراتيجية النضال الديمقراطي الجماهيري، التي تربط جدليا بين النضال الميداني والصراع حول مشروعنا بالمؤسسات.

الطريق: هناك قراءات صحفية للبعض على أن الصيغة الجديدة للقاسم الانتخابي، يمكن أن تكون في صالح الفيدرالية، خصوصا أن الحصيص الإجمالي لعدد أصوات الفيدرالية مقارنة مع عدد الفائزين فيه نوع من الإجحاف في النمط السابق، ما رأيكم في ذلك؟

الرفيق علي بوطوالة : سبق لي أن أوضحت في مناسبات سابقة أن الصيغة الجديدة للقاسم الانتخابي مناورة لإنقاذ بعض الأحزاب التي فقدت جزءا كبيرا من قاعدتها الانتخابية وربطت مصيرها بمصير الأحزاب الإدارية المعتمدة أصلا على الفساد الانتخابي للحصول على مقاعد في المؤسسات المنتخبة، وهذه الصيغة غير معمول بها في أي بلد ديمقراطي وستكرس بلقنة المشهد السياسي وتبخيس العمل السياسي.

الطريق: ما هي انتظاراتكم وتصور الفيدرالية حول مشروع النموذج التنموي الجديد؟

الرفيق بوطوالة: تصور فدرالية اليسار الديمقراطي حول النموذج التنموي موجود بالمذكرة التي قدمناها كأمناء عامين للجنة الخاصة بالنموذج التنموي في شهر يناير من العام الماضي، وقدمناه بعد ذلك للصحافة في ندوة صحفية بالدار البيضاء، واطلع جميع المهتمين بالموضوع على محتواها الذي يصعب التطرق إليه في هذا الحيز الضيق، ولكن لابد من التذكير أن أهم ما يميز تصورنا يتلخص في تغيير النموذج التنموي والإصلاح السياسي والدستوري الذي يوفر الإطار الضروري والأمثل للقيام بتغييرات جذرية ومحاربة حقيقية للفساد ولاقتصاد الريع، وتجنيد الطاقات الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي ورفع نسبة النمو وولوج ناد البلدان الصاعدة. وتصورنا ينبني على طرح جريء ومتكامل من أجل بناء اقتصاد وطني في خدمة المواطن داخل مجتمع ديمقراطي متضامن، باقتصاد منتج ومختلط ومندمج تنافسي ويحترم البيئة،

وبوضع مخطط وطني شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبلادنا في حاجة إلى إصلاح نسقي وعميق مدخله إصلاحات سياسية ودستورية تفتح أفق الملكية البرلمانية وتتيح فرص بناء دولة الحق والقانون؛ كما نؤكد أن بناء نموذج تنموي بديل متعاقد عليه يتطلب بعد بلورة مشروعه نقاشا وطنيا موسعا يتيح إمكانيات استرجاع الثقة لدى المواطنين والمواطنات في وطنهم ومستقبلهم.

الطريق: تم إطلاق الخطوات الأولى لمشروع تعميم التغطية الصحية، ما قراءتكم لهذا المشروع، وما هي سبل وإكراهات إنجاحه، خصوصا من ناحية التنفيذ ؟

الرفيق بوطوالة: بالنسبة لمشروع التغطية الاجتماعية، نتمنى أن يتم الالتزام بما تم الإعلان عنه وتنفيذه في مواعده لأن العبرة بالتنفيذ في نهاية المطاف، وإن كان قد جاء متأخرا بعقود عن موعده، والفشل الكلي أو الجزئي للمشاريع الكبرى التي تم الإعلان عنها سابقا ورصدت لتمويلها ملايير الدراهم مثل البرنامج الاستعجالي في التعليم، ومخطط المغرب الأخضر في الفلاحة ومخطط اليوتس في الصيد البحري، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأخيرا مشروع نور للطاقات المتجددة، يدفعنا للتعاطي بحذر مع المشروع الجديد وهذا لا علاقة له لا بالتشكيك ولا بالتشاؤم، كل ما هناك غياب المنهجية الديمقراطية في تدبير الشأن العام وعدم تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة يجعل أي مشروع معرضا للاختلالات والتجاوزات. أما مداخل الدولة الاجتماعية فمعروفة منذ عقود وهناك العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث أن توفير الخدمات العمومية من تعليم عمومي مجاني، وتغطية صحية شاملة لجميع المواطنين والمواطنات، ووسائل نقل مريحة وشغل قار يضمن الكرامة والعيش الكريم للسكان القادرين على العمل هو من مسؤوليات الدولة. بالنسبة للتراجعات الحقوقية التي يعرفها المغرب ومنذ 2017، سبق وأن نبهنا لمخاطرها على استقرار البلاد ومستقبلها، ونجدد بالمناسبة التأكيد على تصفية الأجواء بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين قبل الانتخابات، والعمل على تحويل الأزمة التي تعمقت بسبب الجائحة إلى فرصة فتح جديد للديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

الطريق: كيف تنظرون للردة الحقوقية التي تسلكها الدولة في التعاطي مع المطالب والاحتجاجات النقابية والفئوية والمجالية؟

الرفيق بوطوالة: أذكر بمواقفنا الثابتة بأن إطلاق سراح كل معتقلي الرأي والتعبير والحراك والمدونين والصحفيين هو المدخل الأساسي والممر الإجباري لأي انفراج ديمقراطي،

وكذا بفتح الحوار حول الملفات الاجتماعية الخانقة من تعليم وصحة وتشغيل...، فالوضع بالمغرب يتميز باختناق شعبي واستمرار الدولة في سياستها اللاشعبية واللاديمقراطية بالرغم من فشل النموذج التنموي، وبنهجها لأساليب القمع البائدة بالعودة لممارسات سنوات الرصاص، فهي تغذي الاحتقان الذي يجعل بلادنا على صفيح ساخن لا يمكن التنبؤ فيه بمآل انفجار الأوضاع، زيادة على التضييق الذي تتعرض له القوى والمنظمات التقدمية والديمقراطية في مزاولة نشاطها المشروع من تجمعات وأنشطة ثقافية؛ وحتى في وجودها أيضا، وذلك بامتناع السلطات المحلية عن تسلم ملفاتها في التجديد وفي التأسيس وفي إعطاء وصولات الإيداع.

الطريق: ما هو تقييمكم لتقدم عملية الوحدة واندماج مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي، خصوصا بعد النفس الإيجابي للهيئة التقريرية الأخيرة؟

الرفيق بوطوالة: الحديث عن الوحدة الاندماجية لأحزاب الفيدرالية يتطلب حيزا أكبر مما هو متاح، والمهم أن الأغلبية الساحقة من قواعد الأحزاب الثلاثة كما تجلى ذلك في الاجتماع الأخير للهيأة التقريرية، وفي اجتماعات الأمناء العامين مع منسقي الهيئات المحلية تنتظر الاندماج وتعمل من أجله، لكن تداعيات الجائحة لما يفوق الآن سنة أثرت سلبا على تطبيق البرنامج التحضيري، وبعدما تم الإعلان عن الشروع في التهييئ للانتخابات، قررنا أعطاء الأسبقية للإعداد للانتخابات وتأخير الاندماج زمنيا لما بعد الانتخابات التي نتمنى أن تكون جسر عبور له، باعتبار مشروع فيدرالية اليسار الديمقراطي أملا يحدو فئات عريضة من شباب ونساء المغرب، وأحزمة من المتعاطفين والحساسيات اليسارية والديمقراطية التي تحمل معنا نفس مشروع توحيد اليسار فكريا وتنظيميا. إننا متجهون نحو الوحدة الاندماجية بقناعة راسخة أن مسؤولياتنا تاريخية بالمرور بعملنا المشترك داخل فيدرالية اليسار إلى قفزة نوعية تبني حزبا يساريا قويا ومنسجما فكريا وتنظيميا.

الطريق: كلمة أخيرة لقراء مجلة الطريق.

الرفيق بوطوالة: كلمتي الأخيرة لقراء مجلة الطريق هو الدعوة للتسلح بالأمل ومحاربة اليأس بكل أشكاله، وكما يقول المثل الصيني "أشعل شمعة بدل أن تلعن الظلام."، وأشكر طاقم هيئة تحرير الطريق على المجهود المبذول في إشاعة إعلام الحقيقة وفكر التنوير.

• الطاهر موحوش
عضو الهيئة التنفيذية لفيدرالية اليسار الديمقراطي ومنسق لجنة الانتخابات

فيدرالية اليسار الديمقراطي وانتخابات 2021

تعتمد فيدرالية اليسار الديمقراطي في مقاربتها للعمل السياسي استراتيجية النضال الديمقراطي وتروم من خلالها تحقيق ميزان قوى لصالح القوى المؤمنة بالديمقراطية كآلية لتدبير الشأن العام الوطني عبر خلق تراكمات تتأتى بفعل العمل على واجهتين متكاملتين ومتداخلتين:

- واجهة النضال عبر تأطير مختلف فئات المجتمع ومؤازرتها في الدفاع عن حقوقها الأساسية المشروعة؛
- وواجهة العمل المؤسساتي.

وإن كان النضال المجتمعي متاحا نسبيا، وفق شروط محددة، عبر مختلف الواجهات الجماهيرية، فإن العمل من داخل المؤسسات يتطلب المرور عبر الانتخابات.

وتعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة ركنا أساسيا من أركان البناء الديمقراطي إلى جانب الأركان الأربعة الأخرى المتمثلة في الدستور الديمقراطي، وصون الحريات الفردية والجماعية، وضمان الحق في الاختلاف، والتداول السلمي على السلطة.

ونظرا لأهمية الانتخابات في البناء الديمقراطي، ما فتئت فيدرالية اليسار الديمقراطي تنادي بوضع أسس لتخليقها وضمان نزاهتها وربط القرار السياسي بنتائجها. وفي هذا الإطار، وعلى غرار انتخابات سابقة، كانت الفيدرالية سباقة (منذ شهر دجنبر 2019) إلى إثارة انتباه الحكومة إلى ضرورة الانكباب، وفق آليات تشاركية حقيقية، على مراجعة جذرية للمنظومة القانونية المؤطرة للانتخابات داخل آجال معقولة في أفق وضع الميكانيزمات والآليات التنظيمية التي من شأنها ضمان حياد الإدارة، والدين، والمال في كل محطات المسلسل الانتخابي.

وفي هذا الإطار قامت فيدرالية اليسار الديمقراطي بتنظيم عدة أنشطة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 من أبرزها:

- خلال سنة 2019 نظمت الهيئة التنفيذية لفيدرالية اليسار الديمقراطي يومين دراسيين (شهر ماي ويونيو) بخصوص الانتخابات. وقد أثمر هذا النشاط عدة توصيات. كما تم إحداث لجنة خاصة بالانتخابات أوكلت إليها مهمة أجرأة هذه التوصيات على أرض الواقع؛
- تنظيم ملتقى وطني بين لجنة الانتخابات ومنتخبي فيدرالية اليسار الديمقراطي في يناير 2020؛
- تنظيم ملتقى وطني بين لجنة الانتخابات والتنظيمات المحلية للفيدرالية في يناير 2020؛
- إعداد مذكرة فيدرالية اليسار الديمقراطي بخصوص الانتخابات وإرسالها إلى وزارة الداخلية؛
- وضع منصة للتكوين عن بعد؛
- وضع برنامج لتكوين مسؤولي أحزاب الفيدرالية بالأقاليم والفروع؛
- تعميم مذكرة على الهيئات المحلية لفيدرالية اليسار الديمقراطي تحدد من خلالها الأهداف المنتظرة من الانتخابات المقبلة، ومسطرة انتقاء المرشحين وترتيبهم باللوائح الانتخابية، وجدولة زمنية للقيام بمختلف الإجراءات، والانخراط القوي في عملية التسجيل في

اللوائح الانتخابية؛
- إعداد مشاريع تعديلات بخصوص المنظومة القانونية المؤطرة للانتخابات وخاصة القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، والقانون التنظيمي رقم 59.11المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الترابية، والقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

فماذا قدمت الفيدرالية من مقترحات عبر مذكرتها إلى الحكومة؟ وما هي أبرز مقترحاتها في شأن التعديلات المتعلقة بالقوانين الانتخابية؟ وما هي رهاناتها بخصوص الاستحقاقات الانتخابية المقبلة؟

I. مذكرة فيدرالية اليسار الديمقراطي بخصوص الانتخابات تضمنت مذكرة الفيدرالية ديباجة عامة، ومحور سياسي، ومحور متعلق بمتطلبات إجراء انتخابات نزيهة وشفافة كما تراها الفيدرالية ومحور متعلق بإشراك مغاربة المهجر في الانتخابات.

وقد أكدت الفيدرالية من خلال ديباجة مذكرتها على أهمية الانتخابات في البناء الديمقراطي عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وربط نتائجها بالقرار السياسي. كما ذكرت بالمحطات الانتخابية السابقة وما شابها من اختلالات على مستويات متعددة أدت في نهاية الأمر إلى عزوف أغلبية المواطنات والمواطنين عن المشاركة في الانتخابات. وقد أخذ هذا العزوف أشكالا متعددة منها الامتناع عن التسجيل في اللوائح الانتخابية، والامتناع عن الذهاب لصناديق الاقتراع، والتصويت الغير الصحيح.

كما أكدت على ضرورة القطع مع الممارسات السابقة والتأسيس لمرحلة جديدة يخضع ويحتكم فيها الجميع لسلطة القانون وصناديق الاقتراع في إطار مناخ سياسي ينبني على قواعد المنافسة السياسية الشريفة بين الفرقاء السياسيين، ويضمن الاحترام الكامل للإرادة الشعبية، ويكفل حرية الرأي والتعبير والتنظيم للأفراد والجماعات.

وتناول المحور الأول للمذكرة مسألة تصفية الجو السياسي وتوفير شروط مناخ سياسي جديد. وفي هذا الشأن، تعتبر الفيدرالية أن إرساء أسس الديمقراطية الحقيقية وبلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية الفعالة والتدبير الجيد، محليا وإقليميا وجهويا ووطنيا، يتطلب تحمل الدولة لكامل مسؤولياتها في تحقيق انفراج سياسي في طريق المصالحة مع المجتمع و الجهات المهمشة والهيئات السياسية والحقوقية والنقابية، والنسائية وإعداد الشروط الكفيلة بخلق جو الثقة والتعبئة والإرادة الجماعية والحرة للمواطنات والمواطنين في جدوى العمل السياسي قصد الإسهام الفاعل في تدبير الشأن العام، حتى تتحقق في العمليات الانتخابية المقبلة المشاركة الوازنة، والمصداقية والنزاهة والشفافية الكاملة الضامنة لحرية المنافسة السياسية الشريفة والمحققة لغاياتها النبيلة.

ومن بين المبادرات التي يمكن أن تساهم في هذه المصالحة:

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والمعتقلين على خلفية الحراكات الاجتماعية، والصحفيين، والمدونين وإلغاء جميع المتابعات القضائية في حقهم، وخلق شروط مصالحة تاريخية؛
- وضع حد لكل الممارسات اللاقانونية والملفات المصطنعة، وصيانة وحماية الحريات؛
- تنفيذ وتفعيل جميع التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة؛
- محاربة الفساد والقطع مع الإفلات من العقاب؛
- تجريم كل الممارسات التي تضرب في العمق مبدأ نزاهة ومصداقية الانتخابات مع تحريك المتابعات القضائية للحد من الحملات الانتخابية السابقة لأوانها؛
- مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف والالتزام بتنفيذ مخرجاته؛
- اتخاذ إجراءات مستعجلة للحد من تداعيات جائحة كوفيد19- ومخلفات الجفاف.

وفي الشق المتعلق بمتطلبات إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، دعمت الفيدرالية مذكرتها بمجموعة من المواثيق الدولية والوثيقة الدستورية وخلصت إلى تقديم عدة مقترحات تم تبويبها ضمن 10 محاور:

1. إحداث لجنة وطنية ولجان فرعية مستقلة دائمة للإشراف على الانتخابات؛

توكل إليها عملية تدبير ومراقبة السير الديمقراطية للانتخابات.

2. الالتزام بمبادئ الديمقراطية الحقة ونزاهة الانتخابات من خلال:

- تحلي أجهزة الدولة على مختلف مستوياتها، بالحياد الإيجابي عبر الالتزام بعدم دعم أو توجيه أو محاباة أو خدمة أية جهة سياسية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتدخل الفوري لمحاربة كافة أشكال وتمظهرات الفساد الانتخابي والسياسي؛
- التنصيص الصريح في القوانين المتعلقة بالعمليات الانتخابية (القانون رقم 9.97؛ القانون رقم 57.11؛ القانون التنظيمي رقم 59.11؛ القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب؛ القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين) على مسائلة ومحاسبة المشرفين والمسؤولين على تدبير عملية الانتخابات، وإقرار عقوبات زجرية بحق كل من يساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في التزوير أو التأثير على إرادة الناخبين، أو المساس بنزاهة وشفافية العملية الانتخابية؛
- نشر اللوائح الانتخابية وكل المعطيات المتعلقة بالعملية الانتخابية على الانترنيت (الموقع الالكتروني للجهة المشرفة على تنظيم الانتخابات)، وداخل مقرات الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات، ووضعها رهن إشارة الأحزاب السياسية بطريقة مبسطة؛

- تبسيط شروط المشاركة الانتخابية ومساطر الترشيح، وضمان حرية التعبير والرأي والدعاية الحرة، وحرية التجمع والتواصل مع الناخبين؛
- إخراج القانون التنظيمي للدفع بعدم دستورية القوانين لتحصين النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات؛
- نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية.

3. إعداد لوائح جديدة للهيئة الناخبة

وذلك بهدف الحرص على مصداقية اللوائح ومطابقتها للواقع وخلوها من الشوائب والتلاعبات، اعتبارا لأن اللوائح الانتخابية هي القاعدة الأساسية لنزاهة الانتخابات، خاصة وأن اللوائح الحالية عرفت إفسادا كبيرا عند وضعها في البداية، وهو ما لم تتمكن عمليات المراجعات

الجزئية من تداركه. وتقترح فيدرالية اليسار الديمقراطي في هذا الإطار ما يلي:

• اعتماد التسجيل التلقائي على قاعدة بطاقة التعريف الوطنية لكل مواطن ومواطنة بلغ سن الرشد القانوني في تاريخ يوم الاقتراع؛

• تضمين اللوائح الانتخابية رقم البطاقة الوطنية للتعريف ونشر هذه اللوائح على الانترنيت وبمقرات الجماعات الترابية أربعة أشهر على الأقل قبل موعد الانتخابات؛ ونشرها أمام مكاتب التصويت يوم الاقتراع؛

• إعداد لوائح انتخابية جديدة بالنسبة للغرف المهنية وإشراك المهنيين في تحديد الشروط المتعلقة بالفئات الناخبة الخاصة بكل غرفة مهنية؛

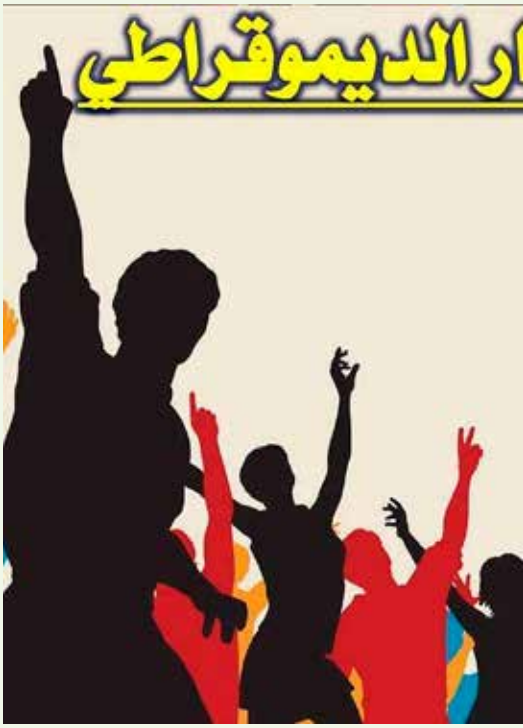

• ضمان حق المواطنين والأحزاب والمراقبين الدوليين في مراقبة اللوائح الانتخابية.

4. التقطيع الانتخابي ونمط وتوقيت الاقتراع

من أجل ضمان تدبير مجالي فعال يسمح بالاستثمار الأمثل والمتكافئ للمقومات البشرية والطبيعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة لكل جهات المغرب، ترى أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي ما يلي:

• مراجعة التقطيع الترابي للدوائر الانتخابية المحلية على قاعدة مبدأ المساواة والتوازن في عدد الناخبين بين الدوائر الانتخابية؛

• إشراك جميع الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني لإبداء الرأي بخصوص ذلك؛

• إقرار التقطيع النهائي، المحلي والجهوي، بمقتضى قانون يصدر عن البرلمان؛

• تحديد الجهة كدائرة انتخابية وحيدة بالنسبة للانتخابات المتعلقة بمجالس الجهات؛

• تحديد الجهة كدائرة انتخابية بخصوص انتخابات أعضاء مجلس النواب في أفق الانتقال إلى دائرة وطنية فريدة؛

• التقليص من عدد الجماعات في العالم القروي؛

• إحداث غرفة فلاحية وغرفة للتجارة والصناعة والخدمات على مستوى كل جهة واعتبار تراب الجهة دائرة انتخابية واحدة بخصوص هذه الغرف؛

• تعميم نمط الاقتراع اللائحي في كل الجماعات الحضرية وشبه الحضرية في الانتخابات الجماعية؛

• توحيد نمط الاقتراع واعتماد نظام الاقتراع اللائحي النسبي مع أكبر البقايا وبدون استعمال طريقة مزج الأصوات أو التصويت التفاضلي؛

• إلغاء العتبة للمساهمة في تقاسم المقاعد باعتباره النظام الذي يضمن المساواة بين الأحزاب ويعطي لكل ذي حق حقه ويضمن التعددية الحزبية؛ وإدماج كل الحساسيات السياسية والشرائح الاجتماعية داخل المؤسسات، ويقلص من إفساد العملية الانتخابية.

• إجراء الانتخابات في يوم غير يوم الجمعة خلال شهر مارس أو أبريل.

5. أهلية وشروط الترشح للانتخابات

من أجل قطع الطريق أمام المفسدين وتجار الانتخابات في الولوج إلى المجالس التمثيلية، والمساهمة في خلق نخب سياسية محلية وجهوية قادرة على تدبير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المنشودة وذلك من خلال:

• منع الترشح للانتخابات على كل المتورطين في جرائم نهب المال العام والمس بحقوق الإنسان والتهرب الضريبي، والاتجار بالبشر والمخدرات، ومهربي الأموال، والمتورطين في تزوير الانتخابات وإفسادها بأي شكل من الأشكال، وجميع الأشخاص الذين وردت أسماؤهم كمتلاعبين بالمال العام في تقارير المجلس الأعلى للحسابات أو المجالس الجهوية للحسابات أو تقارير هيئات التفتيش الترابية والمالية؛

• إلغاء ضمانة 5000 درهم المفروضة على المترشحين في انتخابات مجلسي البرلمان؛

• الإدلاء بشهادة التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي بالنسبة لأرباب المقاولات والضيعات الفلاحية؛

• إلزامية الإدلاء بشهادة إبراء الذمة الضريبية في ملف الترشيح؛

• الرفع من عدد ممثلي المأجورين (40) عوض 20 حاليا في مجلس المستشارين؛

• التقليص من عدد ممثلي الجماعات الترابية (52) عوض 72 حاليا؛

6. التمثيلية النسائية

شكل تمثيل النساء بالمؤسسات المنتخبة تقدما بطيئا، وتعود اسباب ذلك الى القوانين المنظمة لتمثيلية النساء، والى سلوك العديد من رؤساء الجماعات الترابية الرافضين بالسماح للمرأة تحمل المسؤولية التمثيلية في مكاتب الجماعات ولجان المجالس وتغاضي السلطات المكلفة بالرقابة على تلك الخروقات القانونية، وبناء على المواثيق الدولية المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل، ولا سيما المادة 4 من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة للتعجيل بالمساواة الفعلية بين الجنسين، والفصل 19 من الدستور فإن أحزاب فيدرالية اليسار الديموقراطي تقترح:

• تخصيص ثلث اللوائح الخاصة بالترشيح للانتخابات أعضاء مجالس الجماعات الترابية، للنساء؛

• ضمان تمثيلية النساء في البرلمان من خلال لوائح مختلطة بالضرورة؛

• إلغاء كل لائحة لا تحترم هذه القاعدة؛

• فيما يخص انتخابات مجلس النواب، إفراد لائحة وطنية للنساء مع الزيادة في عدد مقاعدها لتصل إلى ثلث مقاعد مجلس النواب.

7. توزيع التمويل والولوج إلى الإعلام العموميين بناء على معايير موضوعية

بهدف محاربة الفساد الانتخابي وشراء الذمم، وتحجيم دور النفوذ المالي، وضمان المنافسة السياسية الشريفة والشفافة بين الأحزاب السياسية، واحترام مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب في التمويل والإعلام العموميين، تقترح أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي ما يلي:

• اعتماد معايير أكثر موضوعية لتوزيع الدعم بين الأحزاب فيالتمويل العمومي؛

• تكافؤ الفرص بين الأحزاب في الإعلام العمومي.

8. تبسيط وضمان نزاهة عملية التصويت

وذلك بهدف تسهيل عملية المشاركة الانتخابية، وتفادي أية محاولة للتزوير أثناء عملية التصويت، وذلك من خلال:

• اعتماد التصويت ببطاقة التعريف الوطنية؛

• تزويد كل مكاتب التصويت بنظام معلوماتي لا يسمح للناخب بالإدلاء بصوته أكثر من مرة؛

• أن يبصم الناخب (ة) بعد التصويت أمام اسمه في سجل التصويت.

9. الحزم في متابعة ومعاقبة المتلاعبين بالعملية الانتخابية

بهدف تخليق العملية الانتخابية والقضاء على كل أشكال الفساد الانتخابي، من خلال:

• التزام السلطات العمومية بالتخلي عن الحياد السلبي ومعاقبة كل المتورطين في تزوير أو تدليس أو التلاعب بالعملية الانتخابية؛

• محاربة صارمة لكل أشكال الاستمالة غير المشروعة لأصوات الناخبين، من استعمال المال أو الوعد به أو الوعد بمنافع مادية أو استغلال للدين أو للنفوذ؛

• التعجيل بالتحقيق في الجرائم الانتخابية وعدم التهاون أو التسامح مع المتلاعبين في العملية الانتخابية من خلال تحريك متابعات قضائية مستعجلة وملاحقة ومعاقبة مرتكبيها، مع تشديد العقوبات ضد الأشخاص المتورطين في الفساد الانتخابي؛

• تطبيق الجزائات القانونية في حق المتورطات والمتورطين من المسؤولين في الفساد الانتخابي.

10. مراجعة القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية والقوانين التنظيمية المتعلقة بمجلسي البرلمان والقوانين المتعلقة بالعمليات الانتخابية

لقد أبانت الممارسة عن وجود اختلالات تعوق عمل الجماعات الترابية سواء فيما يتعلق بالإجهاز على مبدأ التدبير الحر الذي كرسه لها دستور 2011 وكذا حدود وعلاقة سلطة المراقبة بها، أو فيما يتعلق بتداخل الاختصاصات فيما بينها، أو ما يهم شروط الترشيح لعضويتها أو لرئاستها أو حالات التنافي، أو صلاحيات مختلف الأجهزة المسيرة لها أو ما يتعلق بالجزاءات بخصوص الخروقات القانونية التي تسقط فيها الأجهزة المسيرة لها، أو ما يتعلق بآليات التنسيق بينها، أو بالتشريع المحدد لمواردها المالية وكيفية تحصيلها.

ومن أجل ضمان حد أدنى من التدبير الفعال للجماعات الترابيةوحسن سير المؤسسات المنتخبة،ترى أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي أن ذلك يتطلب حدا أدنى من التأهيل. ومن هذا المنطلق تقترح بخصوصشروط التأهيل للترشح لرئاسة جماعة ترابية أو مجموعة جماعات أو مجموعة جماعات ترابية أو غرفة مهنية أو عضوية مجلس من مجلسي البرلمان ما يلي:

• إقرار شرط التوفر على مستوى تعليمي يعادل مستوى الباكالوريا من أجل الترشح لرئاسة جماعة ترابية أو مجموعاتها؛

• إقرار شرط التوفر على مستوى تعليمي عالي من أجل الترشح لعضوية أحد مجلسي البرلمان.

وبهدف تحقيق قفزة نوعية بخصوص الحكامة الترابية المحلية والإقليمية والجهوية فإن تعديل المنظومة القانونية القائمة المتعلقة بالجماعات الترابية أصبحت ملحة قصد تجاوز المعيقات الموضوعية الحالية.

كما أبانت الممارسة أن كثرة المهام والانتدابات التي يقوم بها بعض المنتخبين تجعلها عرضة للإهمال وعدم القيام بالمسؤوليات التي تتطلبها كل مهمة مما يفرغها من محتواها ويجعل منها فقط أداة للاغتناء عن طريق المال العام من خلال الاستفادة من الجمع بين عدد من التعويضات.

وفي هذا الإطار، ترى أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي ضرورة توسيع حالات التنافي لتشمل الحالات التالية:

• العضوية في مجلس النواب ورئاسة جماعة ترابية (مجلس جماعة، أو مجلس عمالة أو إقليم، أو مجلس جهة) أو مجموعة جماعات أو مجموعة جماعات ترابية؛

• العضوية بمجلس النواب ورئاسة غرفة مهنية؛

• العضوية في أحد مجلسي البرلمان وعضوية إحدى المؤسسات الدستورية؛

• العضوية في الحكومة ورئاسة إحدى الجماعات الترابية (مجلس جماعة، أو مجلس عمالة أو إقليم، أو مجلس جهة) أو رئاسة إحدى مجموعة الجماعات أو مجموعة الجماعات الترابية أو رئاسة غرفة مهنية؛

• عضوية مجلس النواب ورئاسة مجلس إداري لشركة يتجاوز رأسمالها 50 مليون درهم.

أما بخصوص تمثيلية مغاربة المهجر بالمجالس المنتخبة، فان فيدرالية اليسار الديمقراطي ترى من الواجب إشراك المواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، البالغين سن التصويت، فيا لانتخابات التشريعية عن طريق تخصيص دوائر انتخابية ببلاد المهجر لهم (مقعد واحد لكل مجموعة ساكنة ما بين 100.000 و 150000 نسمة، ويمكن تخصيص عدة دوائر في بلد إقامة واحد إذا كان العدد يسمح بذلك، أو دائرة واحدة لأكثر من بلد إقامة).

هذا على صعيد مقترحات الفيدرالية بخصوص المذكرة المقدمة للحكومة. أما بخصوص التعديلات التي تقدمت بها من خلال مجلس النواب فسنتناولها من خلال المحور التالي.

II. أبرز مقترحات الفيدرالية

بخصوص التعديلات المتعلقة بالقوانين الانتخابية

يجب التذكير بأن"المشاورات" التي قادتها وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية بخصوص القوانين الانتخابية لم تسفر على التفاعل الإيجابي مع أغلب المقترحات المهيكلة للحقل الانتخابي التي قدمتها الفيدرالية عبر مذكرتها. فكل ما تم التجاوب معه بشكل من الأشكال هو:

• الرفع النسبي من تمثيلية النساء بالمجالس المنتخبة؛

• حذف العتبة؛

• تغيير يوم الاقتراع؛

• إدخال بعض التعديلات بخصوص حالات التنافي.

في حين أن أغلب الاقتراحات الأساسية لم يتم الأخذ بها خاصة اللجنة المستقلة للسهر على الانتخابات، والتسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية على قاعدة بطاقة التعريف الوطنية، واعتماد الجهة كدائرة انتخابية وحيدة. مما حدا بالفيدرالية إلى تقديم مقترحات تعديلات عن طريق برلمانييها بمجلس النواب (عمر بلافريج ومصطفى الشناوي).

وقد همت أبرز التعديلات التي تم تقديمها:

- القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاءواستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، وذلك بتقديم مقترحات تعديل المواد المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية العامة عبر جعلها أوتوماتيكية من خلال استعمال قاعدة المعطيات المتوفرة بمنظومة بطاقة التعريف الوطنية، والمواد المتعلقة بتقوية نزاهة العمليات الانتخابية من خلال التشديد في المواد الزجرية وشروط أهلية الترشيح.

- القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الترابية: تقديم مقترحات تعديل المواد المتعلقة بشروط أهلية الترشيح والمواد الزجرية؛

- القانون التنظيميرقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب:

• إحداث دائرة انتخابية فريدة على مستوى كل جهة ؛

• توسيع حالات التنافي؛

• التشديد بخصوص المواد المتعلقة بشروط أهلية الترشيح؛

• حذف شرط أداء مبلغ 5000 درهم المتعلق بالضمانة من أجل الترشيح؛

• تعزيز المواد المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية .

غير أن هذه التعديلات لم تجد سبيلها إلى آذان وعقول نواب الأمة.

III. رهانات الفيدرالية

1) خوض غمار الانتخابات بالنسبة لفيدرالية اليسار الديمقراطي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة ومحطة نضالية أخرى تمكن الفيدرالية من فرص تأطيرية ونضالية وإعلامية قد تساعدها على التعريف بهويتها وبمقارباتها وببرامجها وذلك عبر الآليات التالية:

• مقارعة ونقد مقاربات واختيارات الدولة والأحزاب التي تدور في فلكها وتقديم البدائل الممكنة؛

• مذكرة الفيدرالية بمناسبة "المشاورات"التي قادتها الحكومة مع الأحزاب السياسية بخصوص الانتخابات المقبلة: لقد قدمت الفيدرالية رؤيتها وعرفت بها من خلال الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مما يجعلها وسيلة للإقناع واستقطاب شرائح اجتماعية لرؤية الفيدرالية؛

• المقاربة المعتمدة من طرف الفيدرالية بخصوص بلورة البرامج الانتخابية الوطنية والمحلية بشكل تشاركي مع منظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية والنقابية من شأنه أن يساهم في توسيع تنظيم الفيدرالية وتجذرها داخل المجتمع؛

• الحملات الانتخابيةالتي تشكل فرصة للقاء المباشر مع المواطنات والمواطنين وتمكينهم من التعرف على المشروع المجتمعي للفيدرالية مما قد يساهم في نشر ثقافة الوعي السياسي والثقة في العمل السياسي لفئات مجتمعية مختلفة؛

• الحصول على مقاعد وازنة بالمجالس المنتخبة يمكن أن يساعد على التأثير في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية.

2) غير أن الرهان الأساسي لفيدرالية اليسار الديمقراطي من خوض الانتخابات هو أولا وقبل كل شيء ترسيخ وتقوية العمل الوحدوي بين مكونات الفيدرالية على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني. ومن شأن نجاح خوض الانتخابات بشكل وحدوي وجدي أن يعزز الثقة بين مكونات الفيدرالية وبالتالي تسريع عملية الاندماج مباشرة بعد هذه الانتخابات وتعزيز قرار الهيئة التقريرية للفيدرالية ليوم 27 دجنبر 2020. وبالتالي تحقيق هدف ولادة حزب يساري قوي قادر على احتضان شرائح واسعة من فئات مجتمعية واسعة، مما قد يشكل في المستقبل القريب ميزان قوى له تأثيره داخل الساحة السياسية الوطنية.

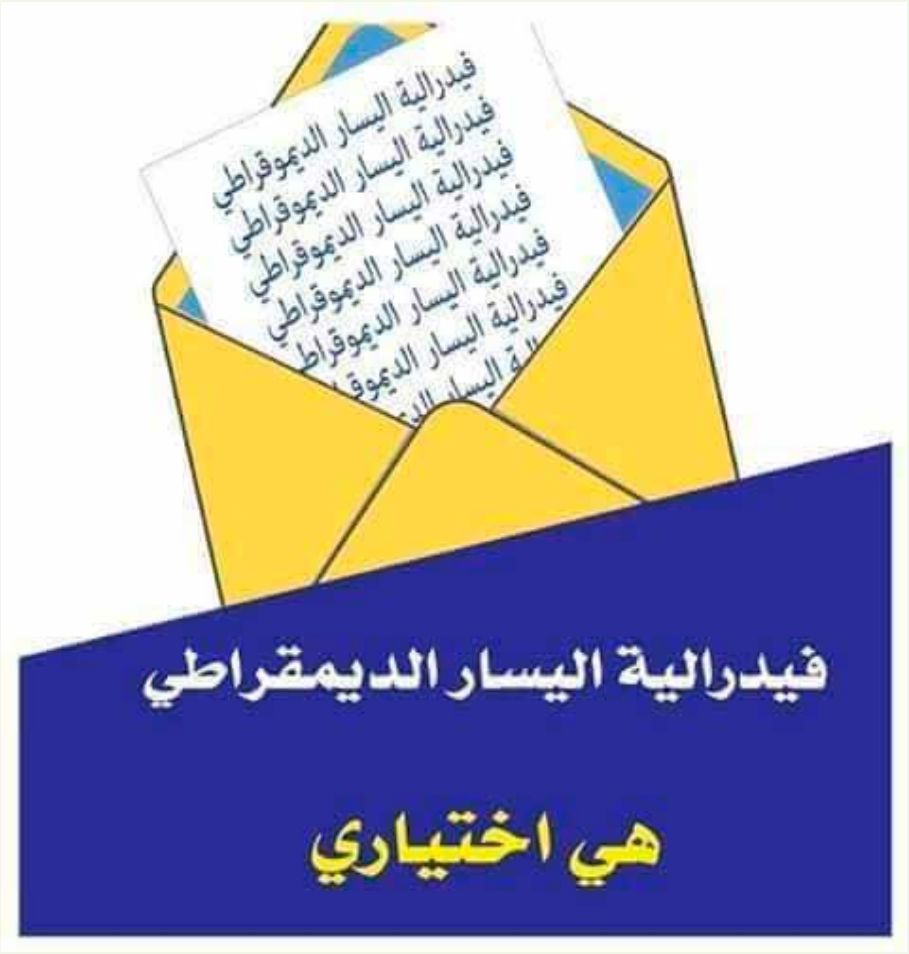

عمر بلافريج ومصطفى الشناوي، أو جدلية ربط الشارع بالمؤسسات

• مصطفى الرابحي
عضو الهيئة التنفيذية المحلية لفدرالية اليسار الديمقراطي. وجدة

شهور معدودة تفصلنا عن انتهاء الولاية التشريعية، ومعها سيسدل الستار على صفحة نيابية يسارية راقية قادها الثنائي بلافريج والشناوي. نَشّطا الرجلان الدورة التشريعية بكثير من الحماسة والمبدئية الشجاعة. واستمرضا الحزم النضالي المشمول بالإرادة العلمية والمفعمة باليقظة السياسية والأخلاقية.

دبّرا معا التحرك في المشهد التشريعي والرقابي بطاقة عالية من المواكبة النقدية. لم يتجردا أبدا من نباهة الموقف المناسب في القضايا المناسبة..

لم يُعر مصطفى وعمر أي اهتمام لضيق حيز الدقائق الذي حاولت به الضوابط الداخلية الضاغطة تسييج مساهماتهما الثرية في المكان والزمان. استطاعا ترويض الحيز لصالح مقام الموقف. ترسانة من المرافعات والنزالات العالية. وجودة في الأداء التشريعي رابطت على وجع وجوه الريع والكارتيلات التي زحفت على المؤسسة التي أريد لها أن تكون بؤرة لكائنات تفترس المغاربة في ما تبقى من دقيقهم.. حيث شيد الثنائي الشريف الجبهة المؤسساتية لرسالة " الرسالة " بتفان و نبل و عزم .

عرفت مصطفى في لقاء الندوة النقابية في العام 2003 زمن "اليسار الاشتراكي الموحد" في المقر المركزي. وجدته ميالا لصياغة قوة يسارية تجمع شتاتنا النقابي. أكبرت فيه هدوء الطبيب المناضل الميال للإنصات. واعتبرت ومازالت قدرته على التجميع فعالة جدا..
قادا البرلمانيان حوار الألف قضية بجأش و كبرياء. فتحا ملفات التعليم والصحة والحرية و الثروة والتضامن والمساواة و الكرامة.. بثقافة مؤسساتية تُدرس و بعنفوان وطني غير قابل للمزايدات. شكلا معا قدرة تشخيصية لآلام المجتمع وخسائره أمام رؤوس الأشهاد. وبسطا سلة اقتراحات تنبع من الرؤية السياسية الصادقة .

سجل الشناوي وبلافريج اعترافا لدى مختلف المراقبين بنجاعة النسق التحليلي اليساري. لم تكن لغتهما من خشب ولا حضورهما من ذات الوصف. كانا ناطقين باسم قضايا المهمشين والمحرومين والمقصيين.
حاربا من أجل قطاع عام بشخصية قطرية حداثية ومنتجة. كانا كما هو المعروف تجسيد التماس المؤسساتي النضالي مع الحيتان المفترسة ..
لم يتسنى لي معرفة عمر إلا وأنا أقتسم معه منصة ندوة إشعاعية بوجدة قبل أربع سنوات بعد زيارته المثيرة للجدل لمدينة جرادة غداة الحراك الشعبي الساخن. يسجل لبلافريج سبق زيارة تضامنية لنائب برلماني في زمن تهديدات وزارة الداخلية. كسر عمر التهديد واستقبله في المدينة المعطوبة نشطاء حراك اجتماعي يتطلع الى بديل اقتصادي يضمن الحق في الوجود الاجتماعي في مواجه إصرار قديم / جديد على إقبار مدينة بكاملها إنسانا ومجالا. بعد ذلك.. نعم كسر عمر التهديد بعناد اليساري الذي يحفر في المعنى تضامنا مع حفار ساندريات الفحم العنيد. التضامن مع ضحايا الفقر والقهر تلحفه الكادر الشاب بمروءة و إنسانية وموقف.

لست مادحا هنا للثنائي النيابي اليساري. أنا هنا أرفع عريضة اعتزاز لهما ولمن لم يصبه الجحود جراء العلل الطائفية التي تُلبد أجواءنا.

التنويه بعمر ومصطفى لايضر أحدا بيننا بل هوتنويه برصيد غني سكبا فيه عرضا جديدا من جيل جديد. وأبرقا لمن يهمه الأمر قاعدة مرجعية لكيفية ربط الشارع بالمؤسسات ..
تجربة الرجلين كانت هي الضوء الساطع الذي هزم الظلام و جحور الأزلام. من المؤسف أن نجد من أزعجه الضوء وراح يبحث عن مفتاح إطفائه. من المؤسف حقا ..
اليسار لم يكن عقيما ولذلك أنجب عمر ومصطفى والآخرين.
برافو عمر بلافريج. برافو مصطفى الشناوي ..

قضية الصحافيين عمر الراضي وسليمان الريسوني

عنوان لمحنة حرية التعبير والصحافة

يخوض الصحافيان إضرابا مفتوحا عن الطعام، بدأه سليمان يوم 8 أبريل وعمر يوم 9 من نفس الشهر. بعدما يئسا من تحقيق العدالة التي تأخرت في حقهما وهما معتقلان احتياطيا: سليمان كاد يكمل سنة وعمر اقترب من تسعة أشهر، دون أن تعرف قضيتاهما طريقا إلى قاعات المحكمة وهي تسير سير الحلزون، وكأن الهدف هو الاحتفاظ بهما أطول مدة في السجن عقابا لهما وانتقاما من عملهما الصحافي المستقل، لقد تسرب إلى قلبيها اليأس ولم يجدا غير تقديم حياتهما قربانا للحرية. طلبهما بسيط جدا ومشروع : تمتيعهما بالسراح المؤقت في غياب لأي دليل مادي أو أفعال خطيرة، مع ضمان محاكمة عادلة لهما. تعرضا معا للتحرش الأمني والإعلامي من طرف مواقع الكترونية طالت خصوصياتهما وعائلتيهما بالتشهير أمام أنظار النيابة العامة التي اكتفت بالتفرج وهي ترتكب في حقهما جرائم يعاقب مرتكبيها القانون. وبعد سلسلة من التحقيقات والمواجهات والمصرحين بعد الاعتقال وتوجيه تهم مشكوك في صحتها، وخصوصا أنه كان من الأصوات الصحفية المزعجة والمنتقدة بقوة للسلطوية ولضرب الحريات وخنق الصحافة، وهذا ما دفعه إلى إضراب مفتوح عن الطعام وقال إنه إما أن ينتهي هذا الظلم أو تنتهي حياته. وبعد مناشدات أوقف الإضراب عن الماء ليواصل إضرابه عن الطعام. أما الصحافي عمر الراضي فبدأت معاناته على إثر تغريدة تنتقد الأحكام القاسية التي صدرت في حق نشطاء الريف، حيث تمت متابعته في حالة اعتقال، وبعد حملة واسعة من التضامن الوطني والدولي أطلق سراحه ليتابع في حالة سراح ويحكم عليه بعد ذلك بأربعة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة، وعندما نشرت منظمة أمنيستي تقريرا تعلن فيه تعرض هاتف عمر الراضي وعدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين للتجسس بواسطة تطبيق يدعى pegasus من صنع شركة إسرائيلية NSO، انعقد مجلس حكومي بسرعة واتهم عمر علانية بالتجسس والتعامل مع جهات أجنبية لها علاقة بجهات استخباراتية، قبل القضاء والنيابة العامة. كما أصدر الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بلاغا بفتح تحقيق حول شبهة تلقي تمويلات خارجية والتجسس. وكشفت التحقيقات والمواجهات والمصرحين، وتحويل زميله من شاهد لصالحه إلى مشارك في تهمة الاغتصاب المزعوم، فراغ الادعاءات والتهم، كما وقف الدفاع على حقيقة ودوافع التضييق الأمني والإعلامي الذي استهدف عمر وما زال لحد الآن. فبعد أكثر من ثمانية أشهر من الاعتقال التعسفي في عزلة تامة، وفي غرفة ضيقة يقضي بها أكثر من 23 ساعة في اليوم، تدهورت صحة الراضي وفقد الكثير من وزنه، واشتد عليه المرض المعوي الذي كان قد شفي منه، فقرر خوض إضراب مفتوح عن الطعام مطالبا بإطلاق سراحه ومتابعته في حالة سراح، خصوصا وأن مبررات الاعتقال الاحتياطي من تلبس أو أفعال خطيرة أو حالة العود لا وجود لها، كما أنه يتوفر على ضمانات الحضور للمحاكمة.

والجدير بالذكر هو استمرار تضامن عدد من الهيئات الحقوقية والديمقراطية وإصدار أكثر من 200 صحفي مغربي بيانا تضامنيا مع الراضي والريسوني، كما عبرت النقابة الوطنية للصحافة في بيان صادر يوم السبت 24 أبريل عن قلقها البالغ من التطورات المتعلقة بمحاكمة سليمان الريسوني وعمر الراضي وطالبت بمحاكمتهما في حالة سراح ، كما راسلت جمعية الديمقراطيون المغاربة ببلجيكا رابطة حقوق الإنسان ببلجيكا والفيديرالية الدولية لحقوق الانسان والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، مطالبة إياهم بالتحرك والمساندة في ملف وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ولقد أثارت الرسالة مسلسل القمع ومصادرة الحريات وقمع الاحتجاجات واعتقال ومحاكمة النشطاء السياسيين والحقوقيين والصحفيين، وأوردت وضعية المؤرخ المعطي منجب والريسوني وعمر الراضي، وكذلك الاعتداء الذي تعرض له المناضل عبد الرحمان بن عمرو، وكذا القمع الذي جوبهت به احتجاجات الأساتذة الدين فرض عليهم التعاقد، وحملة الاعتقالات التي مست العشرات منهم وضرورة متابعتهم في حالة سراح.

وقد علمنا والمجلة تحت الطبع أن جلسة 27 أبريل الخاصة بمحاكمة عمر الراضي تأجلت، بعد أن رفض عمر الراضي المحاكمة عن بعد وانسحب، وأرجع الوكيل العام سبب عدم إحضار الراضي للوضع الوبائي الخاص بكورونا، واعتبر النقيب عبد الرحمن بن عمرو قرار المحاكمة عن بعد يخالف المسطرة الجنائية، وطالب بتمتيعه بالسراح المؤقت، وهو الطلب الذي رفضته النيابة العامة في انتظار قرار المحكمة، وقد قرر رئيس المحكمة تأجيل المحاكمة إلى غاية 18 ماي القادم.

متابعات قضائية في حق عشرات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد

تعرضت مسيرة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يومي 6 و 7 أبريل للمنع والقمع، وتعرض الأساتذة لمختلف أشكال العنف من اجل منعهم من التظاهر ضد مخطط التعاقد، حيث كان العشرات من الأساتذة ضحية للاعتقال من طرف قوات الأمن، حيث تتبع الرأي العام صور مهينة وحاطة بالكرامة أثناء اعتقالهم، وتم تقديم عشرين أستاذا وأستاذة من الذين اعتقلوا يوم 8 ابريل 2021.

من بينهم مسؤولو التنسيقية الوطنية، وفي مقدمتهم نزهة مجدي، كما تم تقديم 13 أستاذا وأستاذة من الذين اعتقلوا يوم 7 أبريل، ويتابع الأساتذة بعدد من التهم من بينها التجمهر غير المسلح بغير رخصة، وخرق حالة الطوارئ الصحية وإيذاء رجال القوة العمومية..، ولقد حضر مجموعة من المحامين أثناء تقديمهم أمام وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط، حيث تقدموا بعدد من الملتمسات، من بينها رفع حالة الاعتقال وإحالة الأساتذة على الخبرة بسبب تصريحاتهم حول تعرضهم للعنف، وكذا تجريد أستاذتين من ملابسهما لأكثر من مرة بدعوى التفتيش بطريقة مستفزة ومهينة، كما أثار الدفاع مسألة حرمانهم من الأكل طيلة 48 ساعة، فحسب الدفاع فلقد عاين وكيل الملك كدمات على أجسامهم، كما تم تعيين أول جلسة يوم 20 ماي بالمحكمة الابتدائية، والجدير بالذكر أن السلطات الأمنية قامت بإعادة استدعاء 10 أساتذة من الذين تم تقديمهم للحضور لولاية الآمن يوم 13 أبريل الماضي بعد وصولهم إلى مقرات سكناهم، وهو ما أثار استغراب الرأي العام، وهم :

يونس السعدي: تاونات
عمر داشا: طرفاية
براهيم بارود: الصويرة
فاطمة زرياح: بولمان
نورالدين مستقيمي: مديونة
محمد زرياح: خريبكة
مصطفى لبيبي: خريبكة
محسن الزهري: خريبكة
عزيز بن صالح: سيدي افني
نزهة مجدي: إنزكان أيت ملول

ويتطلع الرأي العام والشغيلة التعليمية والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أن يتم طي هذا الملف ووضع حد للمقاربة الأمنية وفتح حوار معهم ينتهي بوضع حد لهذا الاحتقان والتوتر وإنصاف الأساتذة بإدماجهم في الوظيفة العمومية كخطوة أساسية من أجل إصلاح أوضاع التعليم وحماية المدرسة العمومية وصيانة كرامة الشغيلة التعليمية.

حفظ الشكاية ضد محمد حبيبي عضو الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحماية المال العام لجهة مراكش الجنوب

عرفت المحكمة الابتدائية بكلميم يوم الخميس 22 أبريل 2021 جلسة استماع إلى الأخ محمد حبيبي (مفوض قضائي بكلميم) وعضو الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحماية المال العام لجهة مراكش الجنوب، في الشكاية التي تقدم بها ضده عبد الوهاب بلفقيه المستشار البرلماني ورئيس بلدية كلميم السابق، و ذلك على خلفية تبليغه استدعاء من أجل الحضور لجلسة 10 فبراير 2021 أمام غرفة الجنايات الابتدائية لدى محكمة الاستئناف بالرباط. في إطار الملف الجنائي عدد 349/2609/2020. وعلى خلفية هذه الشكاية شكل الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحماية المال العام جهة مراكش الجنوب فريقا من المحامين لمؤازرة الأخ حبيبي، حيث تجاوز عدد المحامين الذين تطوعوا أزيد من 20 محاميا من عدد من محاكم الاستئناف : أكادير، مراكش والدار البيضاء. ولقد عرفت الجلسة مرافعات قانونية رصينة ووجيهة من طرف هيئة الدفاع، وهي المرافعات التي استمرت زهاء ساعتين من الزمن، والتي على إثرها قرر وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بكلميم حفظ الشكاية التي تقدم بها المتهم عبد الوهاب بلفقيه والمتابع قضائيا من أجل تهم جنائية ضد الأخ حبيبي محمد. وهو قرار شكل انتصارا للقانون والعدالة ورسالة واضحة لكل رموز الفساد وناهبي المال العام. كما دخل على الخط المجلس الجهوي للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بالمغرب لدى محكمة الاستئناف بأكادير، بإعلانه تضامنه المطلق مع زميلهم محمد حبيبي. ولقد خلف قرار حفظ الشكاية ارتياحا كبيرا لدى المتتبعين لهذا الملف من الصحراويين سواء في الداخل أو في الخارج، خاصة و أنه ملف له ارتباط بالفساد ونهب المال العام بالمنطقة.

يحيى علي عبد النور ستبقى حيا في وجدان المنفيين المغاربة

رمزا وبطلا للثورة الجزائرية المتجددة

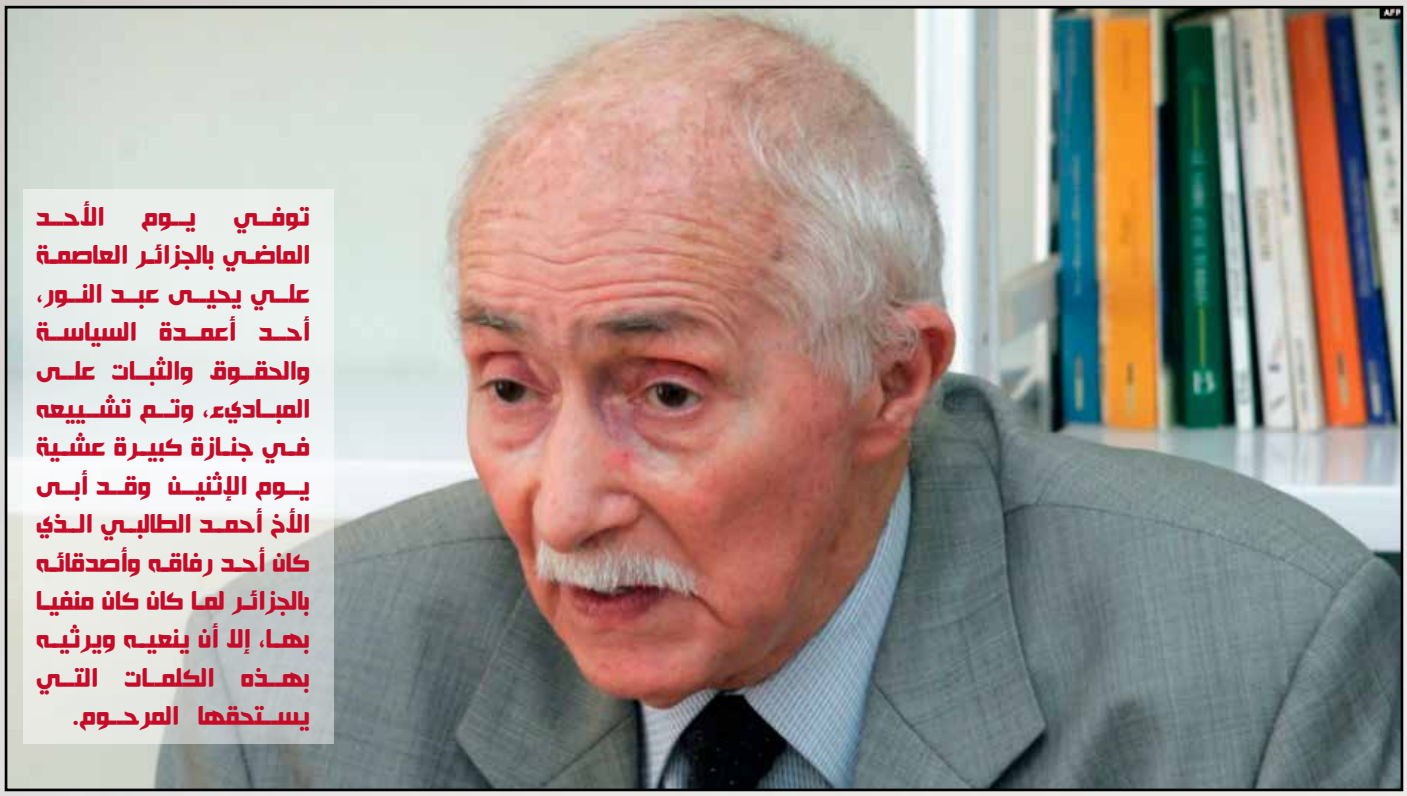

توفي يوم الأحد الماضي بالجزائر العاصمة علي يحيى عبد النور، أحد أعمدة السياسة والحقوق والثبات على المبادىء، وتم تشييعه في جنازة كبيرة عشية يوم الإثنين وقد أبى الأخ أحمد الطالبي الذي كان أحد رفاقه وأصدقائه بالجزائر لما كان كان منفيا بها، إلا أن ينعيه ويرثيه بهذه الكلمات التي يستحقها المرحوم.

• أحمد الطالبي المسعودي

صديقي علي يحيى عبد النور، ليس كل من مات قد عاش، وليس كل من يزفر ويشهق في الدنيا تجري في عروقه دماء. الموت ليس مشكلة، ولا هو بالامتحان الأخير، بل السؤال هو كيف نعيش؟

وأنت عشت قرنا من الزمن (1921 – 2021)، مسلحا بالفعل والطموح، مكافحا من أجل استعادة وطنك المغتصب من المحتل الفرنسي، عبر انخراطك المبكر في صفوف حزب الشعب الجزائري، خلال أربعينيات القرن الماضي، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تجربة هيأتك لتكون واحدا من أعمدة الحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير الشعبية، وقائدا عماليا اعتبر فاعلا أساسيا في إضراب جبهة التحرير الوطني عام 1956، بصفتك عضوا في نقابة المعلمين، مما أدى إلى وضعك رهن الإقامة الجبرية إلى العام 1960.

بعد الاستقلال، بقيت ملتزما بالعطاء والسخاء النضالي من موقعك في قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قبل تعيينك سنة 1965 وزيرا للأشغال العمومية ثم الفلاحة، لكنك ستستقيل من المنصب الحكومي عام 1968، لأنه لم يكن من شيمك إظهار المراوغة فضيلة، أو فنا في التعامل، أو دهاء، أو بحثا عن أهون الشرين. قناعتك لم تكن تجبرك على تقديم التنازلات وتسويغها وعقلنتها، لتكسب تأشيرة مرور نحو النخبة المسيطرة المكتفية بمصالحها، وبما يحفظ "ديمومتها السلطوية"، لأن أخلاقك لم تكن تسمح لتاريخك النضالي أن يكنس به الأرض. لدى بقيت دوما حريصا على ألا تنحني، مؤمنا بقيم الثورة وبأن التحول والتغيير لا زال ممكنا. حلم لم يكن يفارق أجفانك، لذلك حاولت السلطة اختبارك، وعملت جاهدة من أجل تطويعك.

وحين واتتها المناسبة ستعمل على اعتقالك على إثر التظاهرات التي اكتسحت مناطق القبائل بداية الثمانينات وأنت المنحدر من تيزي وزو المناضلة. تم ذلك إبان حكم الشاذلي بن جديد، وشملت الاعتقالات مختلف الأطياف السياسية الجزائرية: قيادات الحركة الإسلامية وقواعدها، مناضلو وأنصار الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، مناضلو الحركة التروتسكية، زعماء القبائل، تتقدمهم فطومة وزكان وابنها فوزي ويحيى، فضلا عن صديقي علي يحيى عبد النور. شائت الظروف أنني كنت خلال الفترة ذاتها، معتقلا بسجن البرواكية، في إطار تصفية حسابات النظام الجزائري مع مواقف

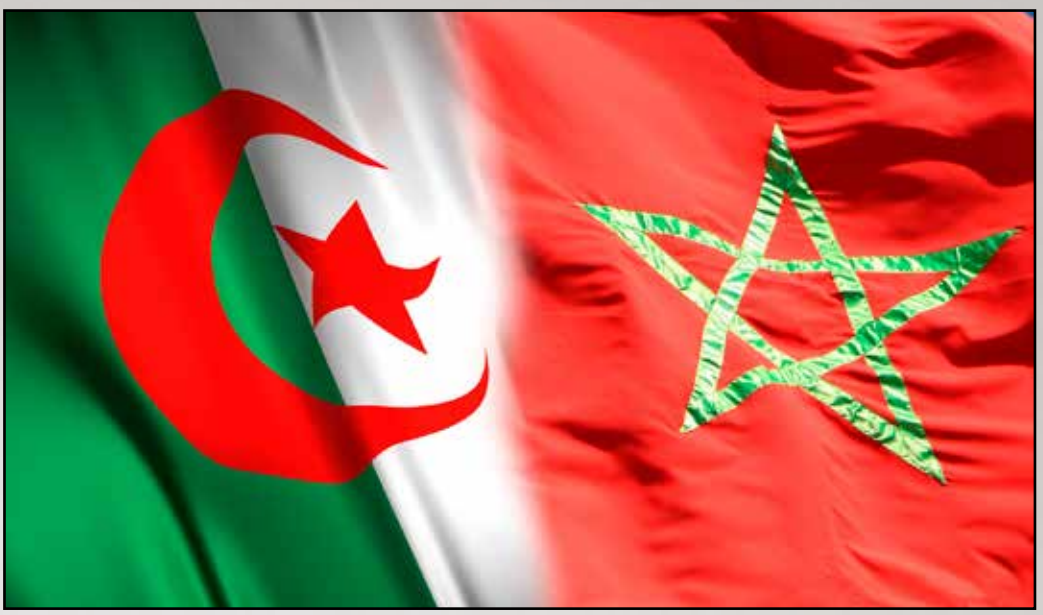

اللاجئين المغاربة تجاه قضية الصحراء المغربية.

في سجن "البرواكية"، الواقع ناحية المديّة، والذي أسسته السلطات الاستعمارية، لتزجّ فيه بمعتقلي الثورة الجزائرية، كان قيد الاعتقال إلى جانب وزير الفلاحة والأشغال العمومية سابقا،علي يحيى عبد النور، رمز آخر من رموز الثورة، الدكتور محمد الصغير النقاش، وزير الصحة في أول حكومة جزائرية، والذي سيطلق اسمه على المستشفى العسكري بعد وفاته.

بعد أن قضينا شهرا تحت أبشع أنواع التعذيب وأسابيعَ من العزلة في زنازين انفرادية، سيتم اقتيادنا لأول مرة إلى الحمام للاغتسال وتنظيف أجسادنا، وأنا تحت ماء الدش إلى جانب العشرات من السجناء، سأسترعي انتباه صديقي علي يحيى عبد النور، وهو يتأمل في وجهي، طالعته باستغراب، وقبل أن اسأله عن أسباب الاعتقال، بادرني بالسؤال، أنت مغربي، ماذا تفعل هنا؟ وبسخرية سوداء عن مآل ثورة تأكل أبناءها، أعدت عليه نفس السؤال، أنت جزائري، ماذا تفعل هنا؟

لم يكن السؤال، يحتاج من كلينا نحن الاثنين جوابا، باعتبار الحلم الذي جمعنا "وطن مغاربي كبير يتسع لكل أبنائه ويتكامل فيما بينه"، فإذا به زنزانة تسعى لوأد الأحلام والقتل والتدمير، أحلام وقيم شكلت جوهرنا الإنساني وأفقنا النضالي، كانت مثار العديد من الحوارات في مجالس تمت إبان مرحلة الشادلي بن جديد خاصة، وجمعت العديد من المنفيين المغاربة وفعاليات جزائرية من مشارب سياسية مختلفة، وعلى رأسهم علي يحيى عبد النور، عبد القادر قاسي (أصبح في ما بعد مستشارا لرئيس الجمهورية)، عزيز بنميلود (أصبح في ما بعد سفيراللجزائر في بلجيكا، منوّر حميروش (الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري)، عبد القادر بن صالح، يوسف فتح الله وآخرون. وأشير بالمناسبة إلى أن يوسف فتح الله، سبق وأن زارني في السجن باسم نقابة المحامين موفَدا للدفاع عني وعن علي عبد النور.

كان علي يحيى عبد النور يحظى باحترام الجميع، لكنه يتميز في مجالسنا عن الباقي بالتحفظ والصمت المطبق، مستمع جيد، لايتناول الحديث إلا في إطار ثنائي، لذلك كان الراحل الفقيه البصري يفرزه من بين الحاضرين ليتفرغا بينهما للحديث بشكل ثنائي، في الفضاء الخارجي للإقامة.

كان الرجل خجولا، يتحدث بصوت خافت بأدب ووقار وبتواضع الكبار. يضع الوقت في المقدمة، ولا يتأخر في المواعيد، الصغرى وكذا الكبرى، والتي نذكر منها تأسيسه إلى جانب يوسف فتح الله، لرابطة الجزائر للدفاع عن حقوق الانسان، بعد فترة السجن وتحديدا سنة 1985 بعدما كان عبد النور قد انخرط في مهنة المحاماة سنة 1983، هاته الرابطة التي شكلت أهم محطة حقوقية في حياته، لم يتم الاعتراف بها رسميًا إلا في عام 1989. مع العلم أن النظام بادر حينها أيضا بتأسيس جمعية لـ"حقوق الإنسان" كان المسؤول البارز فيها الكاتب والروائي الجزائري رشيد بوجدرة.

واشتهر عبد النور خلال هاته الفترة بالدفاع عن الإسلاميين خلال عشرية المأساة، مُدافعًا عن المصالحة والحل السلمي لأزمة الجزائر، حيث ألّف كتابين في القضية، الأول بعنوان "الجزائر: أسباب وحماقة حرب" سنة 1996، والثاني "كرامة إنسان" عام 2007.

كما لعبت الرابطة دورا مهمّا في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الرأي خلال مرحلة الشادلي بن جديد، وساندت معتقلي الراي من كل الأطياف والوقوف بجانبهم، فضلا عن التضامن مع المطالب الديمقراطية لمنطقة "القبايل"، التي يعدّ عبد النور المعبّرَ عن مطالبهم في الديمقراطية والاعتراف بالخصوصية الثقافية.

سيغتال القياديّ في الرابطة يوسف فتح الله من طرف أجهزة النظام بشكل وحشيّ. وستستمر الرابطة مع جيل جديد من الشباب، وسيبقي عبد النور الرّمزَ التاريخي ومنارة لكل الأجيال، وخاصة شباب الحَراك الذي سانده إلى أبعد حد.

فهو يعد واحدا من الموقعين على الرسالة الموجهة إلى عبد العزيز بوتفليقة، التي أعلن من خلالها إلى جانب رموز نضالية كمحمد طالب الإبراهيمي، وزير الخارجية الأسبق، معارضتهم ترشح بوتفليقة للرئاسة، بعدما بلغ من الكبر عُتيا.

كافح عبد النورالسيرورة التي بداخله، بأن يعطي لحياته معنى، يتمثل في أن عظمة الانسان تكمن في الفعل والعطاء من أجل غد انساني أفضل، دون أن يخدع نفسه بوهم الخلود الراسخ عند كثير ممن عايشهم وهم في موقع السلطة ممن نصبوا لهم تماثيل صماء كان مآلها مزبلة التاريخ.

لكن عبد النور نال الاعتراف والعرفان، إبان تكريمه في دجنبر 2020 بجائزة حقوق الإنسان في الجزائر، وقبلها بحب مختلف أطياف الشعب الجزائري.

عاش عبد النور واقفا ومات واقفا كشجرة النخيل، رجل ظل يحظى قيد حياته وبعد مماته باحترام كل المشارب والأطياف، وكثيرا ما أجد له شبيها عبر المقارنة مع عبد الرحمان بن عمر أطال الله عمره، لما يشتملان عليه من تشابه في خصال الشجاعة وصفاء السريرة، والتباث على الموقف، وما يشتركان فيه من سمات إنسانية نبيلة وطاقة نضالية متجددة، لدى كثيرا ما كنت أقول في قرارة نفسي وأنا أتابع أنشطة الرجل إنه عبد الرحمان بنعمر الجزائري.

الطريق الثقافي

(إبداع وفنون)

◆ إعداد: عبد الغني عارف

في المرآة...

المدرسة اليوم: مطلب اجتماعي أم رهان ثقافي - معرفي ؟!

◆ ذ. عبد الغني عارف

لا أحد اليوم ينكر أن عالمنا المعاصر يعرف تحولات عاصفة على كثير من المستويات، خصوصا منها ذات الصلة بالمعارف والقيم والرؤى، وهي تحولات تحدث تحت مسميات عديدة من أبرزها ما يوصف راهنا بمجتمعات المعرفة، وهي مجتمعات تجد نفسها مخترقة برهانات ومصالح اقتصادية استراتيجية تتجاوز النظرة التقليدية للصراع بين القوى العالمية للسيطرة على منابع الثروة والاستيلاء عليها، لتنفتح جبهات جديدة للصراع تتمثل في ما يمكن تسميته ب" المنابع الافتراضية والرقمية للثروات"، إذ أصبحت الثروة الحقيقية تتجسد في امتلاك المعلومة وامتلاك المعرفة كشرط أساس لامتلاك السلطة، وبالتالي امتلاك القدرة على تصريف القرارات، بل وفرضها على الأمم والمجتمعات الأخرى الفقيرة معرفيا.

إن هناك من يبالغ في توصيف هذه التحولات فنجده يتحدث عن "نهاية التاريخ" وعن مرحلة "ما بعد التاريخ"، وهي كلها تعبيرات مجازية تريد أن تقول إن عالم اليوم قد وصل في تشكله التاريخي والحضاري والعلمي مرحلة أصبحت تطرح أكثر من سؤال بشأن المصير الذي ينتظر هذا العالم في العقود والقرون المقبلة.

ولعل السؤال الكبير الذي يطرح، ضمن أسئلة أخرى كثيرة ومتفرعة، هو: كيف يمكن تأهيل العنصر البشري ليواكب قوة هذه التحولات بأقل الخسارات الممكنة، أي عمليا بأوفر إمكانات النجاح والتفوق؟

في قراءة أولية وعامة لطبيعة ما يحدث الآن يبدو أن كل الاستراتجيات التنموية تراهن على الرخاء الاجتماعي، غير أن ما يجب الانتباه إليه هو أن لهذا الرهان تكلفة ليس فقط على المستوى المالي أو الاقتصادي بشكل عام، بل - وهذا هو الخطير - على المستوى الثقافي، وفي العمق على المستوى الوجداني في إطار تشكل

في المرآة...

بنيات المجتمعات المعولمة.
ولأنه لا يمكن أن نتصور تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية دون أن تكون قائمة على قاعدة الإنتاج المعرفي والفكري، فإن الرهان اليوم رهان مزدوج :
- رهان معرفي مرتبط بتحديات الألفية الثالثة في مختلف أبعادها وبكل الطموحات المواكبة لها. وهذا الرهان يستوجب التأكيد على أن المعرفة، في ظل البيئة الرقمية المتجددة باستمرار، هي الوسيلة التي ستؤمن الدخول الحر إلى المعلومة، خصوصا أمام ما أصبح يصطلح عليه اليوم " اقتصاد المعرفة "؛
- رهان مجتمعي مرتبط بأفق بناء منظومة قيم تسمح بإرساء أسس المواطنة العالمية، بما يعنيه ذلك من إمكانات دمقرطة فرص العيش المشترك بين الأفراد والمجموعات والتوزيع العادل لخيرات المعرفة والاقتصاد بين الشعوب والمجتمعات، وذلك ضمن منظومة من القيم والاختيارات تؤطرها ثلاثية " المعرفة - التنمية - الحرية ".
إن تحقيق هذين الرهانين يطرح على الجميع مسؤولية رسم الأولويات التي تستجيب لطموحات الشعوب وتطلعاتها، وذلك عبر تحديد العناصر الحاسمة في خلق التحولات المجتمعية القوية والنوعية، تحولات تكون فيها المعرفة الإطار المرجعي لكل التغييرات التي ستمس باقي مناحي الحياة العامة في المجتمع انطلاقا من محددات رهان التنمية الثقافية للمجتمع، وهو ما يستدعي العمل على تحقيق تنمية متناغمة الحلقات، تنمية تكون المعرفة في قلب العناصر المحددة لها والمؤطرة لامتداداتها في الزمان والمكان، إذ لا تنمية مستدامة حقيقية بدون قاعدة معرفية صلبة.
هذا المدخل يتطلب ضرورة إدراج الشأن الثقافي في النسق البيداغوجي خصوصا في الجامعات،بكل ما يعنيه ذلك من اختيار توجيه مسارات التمكين والتأهيل وتقوية فرص الإنتاج المعرفي الحقيقي، وإنشاء تخصصات جامعية تعنى أساسا بالنشاط الثقافي وبالهندسة الثقافية للمجتمع، وأيضا إعادة ترتيب أولويات الفعل الثقافي داخل المجتمع والتدخل المؤسساتي المؤطر للممارسة التربوية والثقافية فيه. إنه اختيار استراتيجي يقوم على قاعدة التغيير عبر مدخل المعرفة، أي بناء مشروع مجتمعي يكون فيه للإنسان المبدع وللفكر النقدي والسلطة العقل المكانة الأساس.

ولا شك أن المدرسة تأتي في مقدمة المؤسسات التي ينبغي أن تهيئ التربة الوجدانية الملائمة والسماد المعرفي المناسب من أجل ضبط الهندسة الثقافية للمجتمع، بالمواصفات المشار إليها آنفا،وذلك في سياق سيرورة بناء هرم للمعارف قادر ردم الفجوة المعرفية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة وتلك التي تصنف عادة في خانة الدول السائرة في طريق النمو.
إن المدرسة بهذا المعنى لا تمثل مجرد مطلب يرسخ الحق في التعلم ويقوي مشروعيته المجتمعية، بل إنها أيضا الحاضنة التي تتيح إمكانات إنتاج الأفكار التي من شأنها أن تصنع اللحظات النوعية للتحولات المأمولة، مع كل ما يتطلبه ذلك من شروط، وفي مقدمتها ضرورة الثورة ضد منطق الاستكانة للأفكار والتصورات الجاهزة مسبقا والتي أصبحت متجاوزة وغير قادرة على التفسير العلمي المطلوب للظواهر وعاجزة عن تقديم أجوبة مقنعة لأسئلة العصر ولقضاياه الشائكة، والأخذ في المقابل بناصية العلم والعقل، باعتبارهما المختبر الحقيقي لصناعة التقدم وتطور الحضارات.
ذلك هو الرهان الثقافي لمدرسة اليوم، وهو رهان من شأنه أن يعيد للمدرسة وظيفتها الأنوارية القادرة على تسريع وتيرة التغيير المنشود في إطار ثنائية تغيير الذهنيات وتحرير العقول.

الإنسان والحكاية

قراءة في كتاب: الإنسان وانسجام الكون - سيميائيات الحكي الشعبي – لـ «محمد حجو»

▪ ياسين معنان

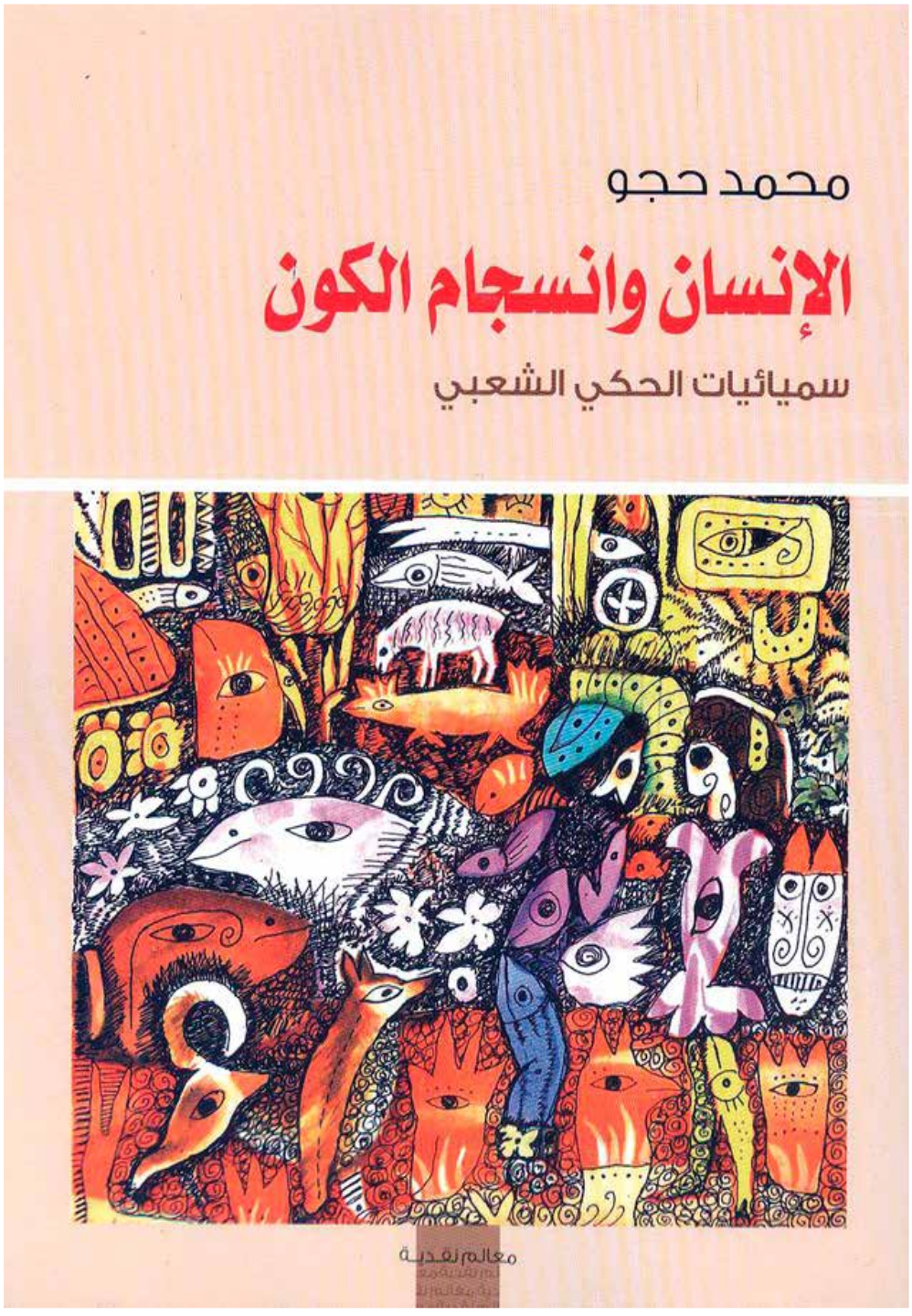

صدر عن منشورات الاختلاف، سنة 2012م، كتاب: «الإنسان وانسجام الكون سيميائيات الحكي الشعبي»، للباحث المغربي محمد حجو، ويضم مقدمة وثلاثة أبواب، يتخلل كلَّ باب ثلاثة فصول، ثم خاتمة.

وإذا أمكن مقاربة الكتاب من زوايا عدة، مثل الحديث عن منهجه، أو منهجيته، أو مناقشة قضاياه، أو أسلوبه، أو نتائجه، أو... الخ، فإنني اخترت تناوله من زاويةٍ، أزعم أنها جوهر الكتاب وأساسه؛ وتتجلى هذه الزاوية في محاولة بيان العلاقة بين الحكاية الشعبية والإنسان، ثم العلاقة بين الإنسان والكون؛ الذي رأى الكاتب أنه منسجم، وهو اختيار فلسفي، سنتعقب الكتاب لكشفه، وبعد ذلك لمناقشته.

يعلن الكاتب منذ البداية أن بين الإنسان والكون رابطة، فالإنسان يقول الباحث «جزء من الكون، يتسامى ويحلم ويتخيل ويتقمص (...) والكون كمعطى من "الأشياء" الساكنة والمتحركة، فيتولد عنه الشعور بالاندماج أو الانسجام والتداخل، فالكون نسق واحد» (ص16)؛ ولأن الأمر كذلك، فأهمية الحكي الشعبي تأتي من كونه «يعبر عما هو شمولي، كوني وعام في علاقة الإنسان كذات عاقلة بالوجود» (ص17)، وهذا سبب في «إلغاء النسب الجغرافي للخرافات والحكايات بإلغاء موطنها المكاني، لئلا تنتسب في النهاية سوى للزمن» (ص 18).

وتتضح علاقة الحكاية الشعبية بالإنسان في فقرة نقلها الباحث عن غاستون باشلار، يقول فيها: «ماذا نقرأ حينما نقرأ الحكاية الشعبية؟ الجواب عن هذا السؤال لا يحتاج لكثير عناء، إذ الإحساس الأولي المباشر يدفع بالجواب كبداهة في ثنايا السؤال

نفسه: إننا نقرأ ذواتنا؛ نلتفت إلى ما هو حميمي ولصيق بمكوناتها النفسية العميقة» (ص 23)، إننا نجد في الحكاية الشعبية طفولة البشرية، وعقلها الباطن. وهذا في نظر الكاتب «برهان قاطع على وحدة الفكر البشري وتقارب، وربما، تطابق البنى الذهنية للإنسانية منذ الأزل، وعبر سائر مراحل التاريخ والجغرافيا» (ص30). إن خريطة الحكاية، يقول الكاتب في سياق آخر، هي خريطة الأرض كلها، وتاريخُها، هو تاريخ اللغة.

وإذا كان هذا التجانس واضحا، فقد سعى الكاتب إلى بيان أن الحكايات لها نمط متقارب يصب في «اتجاه الكشف عن التجانس والملاءمة» (ص 139)، وذاك ما سعى لتبيانه في تحليله للحكايات الثلاث: مساعدة الأعمى - مائة صاحب وصويحب - الخاتم السحري.

إن الحكاية الشعبية تتجه للمستقبل، وإن جاءت من الماضي، فوظيفتها تقديم العبر، ثم يقف الباحث عند أمر يحير الألباب في الحكايات الشعبية، ويكاد يطرد، وهو تغلغل العددين "ثلاثة" و"سبعة" في الفكر البشري، ولعل الكاتب تأثر بذلك أيضا وهو يقارب هذه العوالم "المنسجمة"، فأفرد لكتابه ثلاثة أبواب، ولكل باب ثلاثة فصول.

إذا كانت دورة الحياة هي : الولادة - الحياة - الموت، وهذا مشترك بين الإنسان والحيوان والنباتات، فبطل الحكاية الشعبية أيضا يعرف في دورته السردية ثلاث محطات، يلخصها الباحث، في: «زمن الانسجام - زمن اللاانسجام - زمن الانسجام» (ص 166)، ويذهب الكاتب بعيدا، في استدلاله؛ إذ وجد أن الحكاية الشعبية، تجعل عالمي الإنسان والحيوان متداخلين، «حيث يكفي الإنسان أن يكون ماكرا ليكون ثعلبا، ويكفي الحيوان أن "يتكلم" ليكون إنسانا» (ص 237)، بل الأكثر من ذلك، يرتبط الإنسان بالنباتات، فالشجرة مثلا ترتبط بحياة الإنسان في حكاية الغولة، فحياة الأخت الصغرى رهينة بحياة الشجرة.

إن مدار الكتاب كله يدفع في اتجاه واحد، هو أن الحكايات الشعبية، يحكمها نسق واحد، وأنها تعبير عن طفولة البشرية ولا شعورها، فهي جزء منها ومن نمط فهمها للعالم، وأن الإنسان وعناصر الكون الأخرى، منسجمة. هذه العلاقة الجدلية تجعل من الحكاية الشعبية نصًا خالدا. ويمكن بكثير من المجازفة القول، إن روح الفكرة (فكرة الكتاب) مستوحى من كتاب للباحث «محمد مفتاح»، عنوانه «الشعر وتناغم الكون - التخييل الموسيقى المحبة -»، والذي قال في مقدمته: «إن مقاربتنا في هذا الكتاب تستمد أصولها النظرية من هذا التراث الضخم الذي كانت تسيره وتوجهه فلسفة انتظام الكون؛ وهذه الفلسفة ذات التزام وجودي خاص من حيث وجود قوة قادرة محيطة، وذات تصور معرفي معين من حيث وجود نواة معرفية دائمة وأبدية، لكنها متلونة حسب الأزمنة والأمكنة والأشخاص، وذات أبعاد علمية من حيث إن هناك تقدما وصيرورة، وذات أبعاد عملية من حيث إن كل ما في الكون من موجودات بينهما مشتركات تلزم بضمان حق الوجود لكل ما ومن هو موجود، مما يؤدي إلى التعايش والتساكن والتسامح...».

إن المدافع عن هذا الطرح (التناغم / الانسجام)، يرى أن موقع الإنسان في الكون مركزي، وهو موقع يقول محمد مفتاح «أكدته التصورات القديمة والدينية والصوفية والأدبية والفلسفية؛ فالإنسان خلق على صورة الرحمان، وهو خليفة الله في الأرض، وهو الإنسان الكامل، وهو الموجد للأشياء باللغة، وهو المؤثر في الكون بالفكر...»، ويحق لنا أن نتساءل اليوم عن الموقع الحقيقي للإنسان ضمن الكون؟ خصوصا بعد الذي أحدثه كوبرنيك من رجة تقول إن الأرض ليست مركزا للكون، بل هي مجرد جزء من عوالم قد تكون لا متناهية، ومن هنا ضرورة العودة لنداء سقراط بضرورة معرفتنا لنفسنا، ومنه لضرورة إعادة قراءة الحكاية الشعبية من منظور جديد.

إن الكون من المحتمل أن يكون أغرب بكثير مما يمكن للإنسان أن يدركه. وما الثورات العلمية إلا شاهد على كون الإنسان، ما هو إلا جزء بسيط جدا ضمن هذا الكون اللامتناهي.

ونضيف تساؤلا آخر، أليس من الحيف القول بوجود بنية داخلية مشتركة بين الحكايات الشعبية، دون مسح كلي للحكايات في العالم؟ وهذا يستتبع سؤالا آخر، هل يمكن تحقيق ذلك؟

يقول محمد أديوان في كتابه: «الثقافة الشعبية المغربية (الذاكرة والمجال والمجتمع)» إن «للحكاية الأمازيغية مجموعة من الخصوصيات البنيوية (على مستوى البنية السردية) تختلف عما للحكايات الأوروبية والأمريكية (خاصة أمريكا اللاتينية) وحكايات الهنود الحمر والحكايات الروسية. فكل فضاء حضاري يخلق مكوناته الثقافية من خلال التفاعل الخلاق بين الإنسان ومحيطه»، وهذا تصور يخالف ما ذهب إليه محمد حجو، وهو الأقرب في اعتقادي للتحليل المادي؛ الذي يُرجع الإنتاج الأدبي والفني والثقافي للبنية الفوقية، التي تتغير بتغير البنية التحتية، فالاقتصاد هو محرك التاريخ، ثم يضيف قائلا: «لا يمكن التسليم بوحدة التوجه الحكائي ولا بوحدة البناء في الحكايات الصادرة عن مؤطرات حضارية وثقافية متباينة»، وواضح أن هذا تصور مباين لتصور محمد حجو الرائي أن الحكاية الشعبية لا نسب جغرافي لها، وإنما تنسب للزمن.

ختاما، نقول إن الحكاية الشعبية بغموضها، وتعدد مقارباتها فكريا ومنهجيا، هو ما يضمن خلودها، حتى في عصر الرَّقَمَة.

أمازيغية بنكهة الشعر والحرية

■ عبد الكريم وشاشا

بالنسبة لك أنت سيكون أحسن
سيكون أحسن بالنسبة لك أنت
إذا رجعت إلى بلدك
إني أعرف أنك تغير حبيباتك كل يوم
وتقبل أي مفتاح
لأنك مثل قفل خشبي قديم

الشاعرة" مريريدة نايت عتيق أو "مريريدة تنظامت""

لماذا يخيل إلي دائما ويهجس بي أن ما يجمع الشاعر الفرنسي الروماسي "روني أولوج" والشاعرة المغربية "مريريدة نايت عتيق" رابطة واعدة ينصهر فيها الحب والشعر.. ثم أتساءل، أيمكن أن تكون هناك اهتمامات وانشغالات أخرى؟

لكن شاعرا فرنسيا مشبعا برومانطيقية تليدة وركام من الأدبيات تغذي مخيلته عن سحر وفتنة "الشرق" دفعته دفعا لزيارة هذه الأجواء المتماوجة بالبخور واللذة، يسعى أن يلتقي في أحد أكثر الأسواق هامشية وانزواء بامرأة تنظم الشعر وتنشده؛ امرأة شاعرة وجميلة كأنها منفلتة من إحدى لوحات "دولاكروى"، امرأة تطلق ضفائرها المجدولة كشلال أسود، وتنشد الشعر في سوق من الرجال، امرأة تحمل وجها أمازيغيا مفجوعا..

مهلا! مهلا!! إنها بالنسبة إليه مسألة أنتربولوجية أولا وأخيرا..

ألم يترجم الشاعر قصائد "مريريدة نايت عتيق" إلى فرنسيته في ديوان أطلق عليه عنوانا اثنوغرافيا فاضحا : "Les chans berbères"

لنتخيل بداية ما.. امرأة ذات هروب غامض من إحدى القرى المنسية بجبال الأطلس الكبير. قرية يخترقها وادي "تساوت" العظيم. امرأة شاعرة تتخذ من سوق" أزيلال" ملاذا ومنبرا تعتليه لإلقاء الشعر، اكترت إحدى الغرف الواطئة في حي "تقات" أكثر الأحياء لعنة ولذة في تاريخ أزيلال، حي صامد ومصر على اقتراف الحب وتعليمه وتعميمه رغم محاولات وأشكال الإبادة والمحو المتكررة التي تستهدفه..

هل كانت الشاعرة "مريريدة" إحداهن؟!! - هذا ما روته ألسن منشارية – أم أن ماضيها الغامض وسفورها أمام الرجال ووقاحتها وهي تنظم شعرا عن الحب وجراحاته.. بل تقطن "تقات" دور المومسات، وذلك أدعى للوصم والدمغ.

كما أهجس، "مريريدة تنظامت" لم تكن امرأة عادية، بل هي صاحبة روح حرة تأبى وتتمرد على كل الأصفاد والسلاسل وتهزؤ من كل القيم التي تنال من كرامتها وحريتها، هي شاعرة يهدر بداخلها وادي تساوت، عشقها الأول، تحمله معها أينما حلت وارتحلت، شاعرة بريئة دائما تتذكر براءتها الأولى على ضفاف تساوت، وأسى طفولتها وشبابها الأول الشقي. نعم الشقاء، هذا السخام القاتم الاكسيري الفذ الذي يعجن العناصر الأولى للأرواح الجبارة، يبريها ويعلمها فن تسلق الهاويات من هاوية إلى أخرى أعمق. قيعان مترسبة بالمذلات والهوان والحقارة، لتصعد نحو الأعلى إلى القمم العالية حيث البواشق والنسور الأطلسية الحرة والأبية والهواء الصافي النقي.

أتصور أن الشاعرة عندما انتقلت من فضاء إلى آخر، رغم ما يخلفه هذا الانتقال من أوجاع، كانت تمارس الرحيل ك "حدث" وليس مجرد "فعل". الرحيل بكل انزياحاته الثرة والكثيرة، أقلها شأنا، انزياح المكان.. لنغوص شيئا في هذه الذاكرة المنسية، ولنحاول أن نتقمص دور "مريريدة" ونرتدي جلدها وأعصابها..

أتخيل دائما أن وجه أمها المضروب بالوشم، والدموع تجرف رمالا من الكحل تم تهطل مطرا أسود آخر ما رأته الشاعرة وهي تهاجر وترحل.

وبإحساس ذلك الكائن النحيل الساكن في كل شاعر وبتلك الرهافة إلى حدودها القصوى المرعبة، أحست الشاعرة أن أمها تبكي بصدق وحرقة، لا للمصير المنحوس

وسعد ابنتها الخائب، بل لأن مكانة ابنتها اليتيمة والمطلقة، ذابت وتلاشت من قلبها تماما وحل محلها حبها لزوجها وأطفالهما.. إحساس أدركته الشاعرة قبل أن تدركه الأم فجأة وهي تتلقف دموعها السوداء، بقوة انتاب مريريدة، لأنه كان يغرز مخالبه في قلبها دون رحمة ويدميه..

في رحيلها المتعدد بصيغة مفردة، لم تحمل معها إلا جسدها الفضي الفوار، تخفيه ب"حنديرة"(*) حليبية وبقجة حقيرة وفي عيونها الكبيرة كان وادي تساوت يتهادى ويتدفق

وصلت إلى أزيلال سالمة..

قطعت كل هذه المسافة الطويلة والوعرة والخطيرة..

تخيلوا طريقا جبلية غابوية موحشة في ثلاثينيات القرن الماضي تعج بالجوعى والمجاذيب والحمقى، يخترقها المتمردون واللصوص والأفاقون، أرهبهم جميعا "بوتزدايين". أخطر لص في المنطقة كلها محترف في الأسلاب وسرقة الأبقار والأغنام، مسلح دائما ببندقية "سيسبو" الألمانية، ذاعت شهرته، شهرة ملعونة سطت على كل القلوب وأرجفتها..

وصلت إلى أزيلال ونوع من الفرح يغمرها. كأنها ولدت من جديد، تخلصت من قيود تكبلها. إنها قد تحررت، أليس الرحيل غصن يانع باخضرار دائم في شجرة الحرية، عبور من ضفة إلى أخرى، تجاوز وانبثاق مغاير، مختلف، كيفما كانت طبيعة هذه الضفة وأنّى وجدت..

كانت أزيلال بلدة صغيرة مكشوفة ومنهارة أمام قبضات متجمدة من الصقيع تهب من الجبل الأبيض. بلدة تطوقها البيادر من كل الجهات، وواد "أليلي" الأقرب إلى جدول كبير منه إلى نهر، المجنح بسيقان الدفلى كتنين يحرسها ويصد عنها الغوائل المنحدرة من غابة البلوط.

عند العريفة "تالحوت" من زاوية "أيت إسحاق" كانت البداية..

تالحوت جدع سنديانة ضخم محزوز، تسكنه روح نخاس، عنكبوت عملاقة تنام مع البنات تمتص رحيقهن وتمص دماءهن. لكنها أمام مريريدة يخنقها العي وتشحب تماما؛ غرفة معزولة لوحدها، وحريتها. انطلاقة بويهيمية، موحلة لكنها حرة، حرة، وحرة..

تلك هي بداية مريريدة كما تهجس بها ذاكرتي الأدبية، لا كما يريد "روني أولوج" مجرد ترنيمات نشيدية بدائية مطمورة يكتشفها. أو كما أرادوها أن تكون أولئك الذين يعهرونها، يسمونها بوسم العهر كي يدوسوا عليها بعدها يرتاحوا..

مريريدة نايت عتيق أو مريريدة تنظامت، نبتة تساوتية خضراء، يجري في نسغها الماء والدم والقصيد، وتمتلئ حروفها بزفير الحرية. نعم أقدامها في "تقات" مع الباطرونات والمومسات وفي سوق أزيلال مع التجار والبهائم والخونة والفقهاء المهووسون بالكنوز والمهربون واللصوص والمتسولون.. والبسطاء من الناس، لكن رأسها عاليا في القمم الجبارة مع النسور الأطلسية..

حلاق السعادة.. مسرحياً

▪ محمد نايت دراع

"صالون السعادة "، كان هذا اسم الصالون الذي دأبت على قص شعري عند صاحبه سعيد، ولأنني زبون قديم لم يكن يستشيرني في نوع الحلاقة التي أرغب فيها، ما أن أستوي على كرسي الحلاقة ويلفني بمنديله حتى ينهال بمقصه على شعري الكثيف والمجعد، استمتع بطقطقات المقص، كان سعيد قليل الكلام مع زبنائه، يظل محتفظا بابتسامته رقيقة طيلة الوقت، أمور تمنحه هيبة ووقارا خاصين، قد لا تسمع له صوتا وهو يتنقل فوق رأسك بمقصه، إلا ليرد تحية زبون، أو عندما يفك المنديل عن رقبتك ويشطب عنقك بحنان متمنيا لك صحة جيدة، أمس البارحة ظن أني أمازحه حينما قطعت حركة يده وكانت أصابعه تمتد إلى أذينات المقص، من فضلك أريدك أن تحلق شعر رأسي بالكامل، ابتسم معتبرا كلامي مجرد مزحة، لكني قطعت تردده، الحق أقول : أريدك أن تستعمل الموسى من فضلك. توقفت يده في الهواء مشلولة تماما عن الحركة ،بينما رأسي إلى الأسفل وعيناي مشدودتان إلى ركبتاي تحت المنديل، ألعن كل المخرجين والممثلين، إنهم مجرد مجانين وحمقى، لعنت نفسي والمخرج أيضا، لقد ألح علي بالظهور برأس أصلع هذا المساء على خشبة المسرح.

الحلاق سعيد وهو يقوم بترطيب شعر، لم يقطع بعد شكه باليقين في طلبي الذي بدا له غريبا، إلا بعد ان أستشعر اطمئناني للموسى على جلد رأسي ونسمات باردة تغزو مسامه، يجر موسه من الأعلى للأسفل، والشعر يتساقط على ركبتاي فوق المنديل كجثث صراصير ميتة، تراءى لي وجهه منعكسا في المرآة وهو يقاوم نوبة من الضحك، وكلما اتسعت الرقعة فوق رأسي اتسعت ضحكته لتصير صاخبة ومجلجلة، حتى أنه اضطر أكثر من مرة للتوقف، مبعدا موسه عن رأسي من فعل اهتزاز جسده بالضحك، وحتى لا يحدث ما لا تحمد عقباه، بل واستعمل المناديل الورقية أكثر من مرة لتجفيف خديه من الدموع، حاول أكثر من مرة أن يعتذر لكن دون جدوى إذ كانت الكلمات تتلوى في فمه وتبتلعها ضحكاته الصاخبة، تنفجر تارة ويضغط تارة برأسه على عنقه ليخنقها مخافة أن يثير حنقي، وكنت حقا أجهل ما الذي يجري من حولي.

في لحظة ما ومض وجهه في المرآة، ربما يعاتب نفسه : هذه قلة أدب لا تليق بحلاق مثلي اتجاه زبون وفي؛ أما انا فقد سررت لغرقه في هذا اليم من الضحك، وشعرت أني كسرت وقاره وصمته الملغزين، لكن كيف أهدأه، لقد عاودته نوبة الضحك من جديد، وصار كمن تلبسه شيطان الضحك، لم أجد سبيلا من غير أن أنخرط معه في اللعبة، إنه يضحك ربما من رأسي الذي صار مثل بطيخ جاف ومهمل، لا شك هكذا خيل إليه، و لا بأس في ذلك، لكن أن يوحي له رأسي الأصلع بشيء ما أخر، فاني سأملأ فمه بهذه المناديل لإيقاف هزله وسخريته مني، ضحكت من نفسي، شاركني هو الضحك بشكل صاخب، ضحكنا معا حتى كاد يغمى علينا نحن الاثنين وباتت عضلات البطن تؤلمنا، ثم بدأ اهتزاز جسمه يخف شيئا فشيئا، وأيقنت أن مخزونه قد نفذ عندما صاح متنهدا ا الله الله، مسح بيديه الباردتين على صلعتي وكانت تتلألأ في المرآة، فك المنديل عن عنقي متمنيا لي الراحة، وفي خجل قدم رجاءه :

- لا تجعل ما صدر مني قلة أدب أرجوك، أعرت كلامه كل الاهتمام مبديا قبول اعتذاره بحركة سريعة بوجهي، ولكي أرفع عنه الحرج صافحته، لكنه باغتني بسؤال وجدته مجاملة لطيفة منه، بكم تبيعون تذاكر عرضكم المسرحي لهاته الليلة؟ 20 درهما أجبته مساهمة رمزية فقط، مرحبا بك بعد ساعة ونصف من الآن سنكون على خشبة المسرح، ولما هممت بوضع ورقة نقدية من فئة 20 درهما في يده ثمن موسه، اعترض متراجعا بيده إلى الوراء، لا لا لن آخذ منك فلسا واحدا، لقد كان جلد رأسك شفافا جدا، حتى أن دماغك كان مضاء بالكامل، ثم استطرد، لن أخفيك لقد تابعت العرض الساخر " المغني الأصلع" داخل جمجمتك مشهدا تلو مشهد وفصلا تلو فصل. لحضتها تجمدت مكاني، وأيقنت أن الوغد تسلى بالعرض قبل موعده وبدون جدار رابع ولا خامس وداخل صالون السعادة للحلاقة رجال.

القضية الوطنية من خلال السينما الوثائقية كحقل صراع

▪ عبد الواحد المهتاني

يقول الخبراء، إنه "لم يعد ممكنا أن نفكر في كثير من أمورنا السياسية، الاقتصادية، التربوية والترفيهية من دون أن نفكر في الصورة. فهي مرتبطة بكل أوجه حياة الانسان، الصورة لم تعد تساوي ألف كلمة كما جاء في القول الصيني المأثور، - بل صارت بمليون كلمة أو أكثر"، فهي أنجع من المقال المكتوب. "تبلغ المعلومة بشكل نافذ وسريع، بالعين يلتقط الناس ثقافتهم ومتابعتهم للأحداث".

نستحضر هذا القول، على ضوء اختراقات تنظيم البوليساريو، لحوالي 50 مهرجان لسينما حقوق الانسان، استطاعت من خلاله بفعل الخبرة الأجنبية وخاصة الإسبانية ودعم المخابرات الجزائرية، الوصول إلى الرأي العام الدولي وصناع القرار، في مناطق لا تعد كلاسيكية، عبر آلية الفيلم الوثائقي، المصنوع في أغلبه بشكل ذكي، لتكون له القدرة على تسويغ أطروحة تشكك في الهوية التاريخية والجغرافية والحضارية والثقافية للمغرب، وفق أساليب مكيافيلية، برغماتية فجة، تغيرالحقائق وتعيد تأطير الأحداث بما يناسب مصالحها.

أفلام تقوم على طمس وتحريف وتشويه حقائق التاريخ والذاكرة المغربية، وسلب المشروعية عن حق المغرب في السيادة على أقاليمه الصحراوية، بلي عنق المرجعيات النظرية لحركات التحرر الوطني تارة، وبتأويل القانون الدولي والقرارات الأممية، وغيرها من المفردات التي يرتكز عليها خطاب هاته الأفلام.

فما هي الكيفية التي برزت بها هاته الأفلام؟ وما هي حدود دائرة انتشارها؟ وكيف ساهمت في التأثير على مصالح المغرب؟

يعود وعي الطرف الآخر بأهمية الفيلم الوثائقي، إلى ما يفوق عقدا من الزمن، والذي سينطلق بتنظيم مهرجان، يحمل اسما كبيرا وعريضا: "المهرجان العالمي للسينما بالصحراء الغربية"، والذي راكم إلى حدود سنة 2019، خمسة عشرة دورة، ومع ذلك من سيسمع به، سيعتبر ذلك مجرد دعاية تبعث على السخرية ليس إلا، نعم هي في جوهرها دعاية، لكن الموضوع من وجهة نظر غربية يعد مثيرا للاهتمام، فأن ينظم مهرجان للسينما في وسط اجتماعي لا يتوفر على الحد الأدنى للعيش، يمكن أن يقرأ من زوايا مختلفة حسب الموقع والسياق وكيفية تسويقه، ربما هو بالنسبة للمتتبع العادي مجرد لعب عيال، لكن رؤيتنا ستتغير باستحضار الجهات الراعية له والمنفذة لخطه التحريري والمترجمة لأهدافه على أرض الواقع.

فالمهرجان، قامت بتأسيسه المخرجة الاسبانية ماريا كاريون (MRRIA CAR-RION)، جاعلة منه منصة لعرض أفلام دولية حول حقوق الانسان، ومحطة لاستقطاب المتضامنين مع أطروحة الانفصال، وثلة من الفنانين وبعض مديري المهرجانات الدولية، وسينخرط جلهم في التعريف والدعاية للمشروع الانفصالي، ومناهضة المصالح المغربية في بلدانهم، سواء من خلال جمع التوقيعات أو الحملات السياسية.

وقبل أن نقدم بعض الأمثلة عن ذلك فيما سياتي، نشير إلى أن انطلاقة المهرجان، تزامنت مع إعداد الممثل الاسباني "خفير باردیم" الحائز على جائزة الأوسكار، لإنتاج فيلم " أبناء السحاب، الصحراء الغربية آخر مستعمرة"، بعدما توفرت له الأرضية، وسيؤدي في هذا العمل دور البطولة، فيما أسند مهمة إخراجه إلى الاسباني "ألبارورنجوريا".

وسيخرج الفيلم إلى الوجود سنة 2012، بعد ثلاثة سنوات من الاشتغال، شملت خلالها عملية التصوير، ستة بلدان مختلفة، استضاف عبرها، سياسيين، وصحفيين، ومؤرخين من مختلف الجنسيات، قدموا من خلال الشريط، وجهة نظرهم في

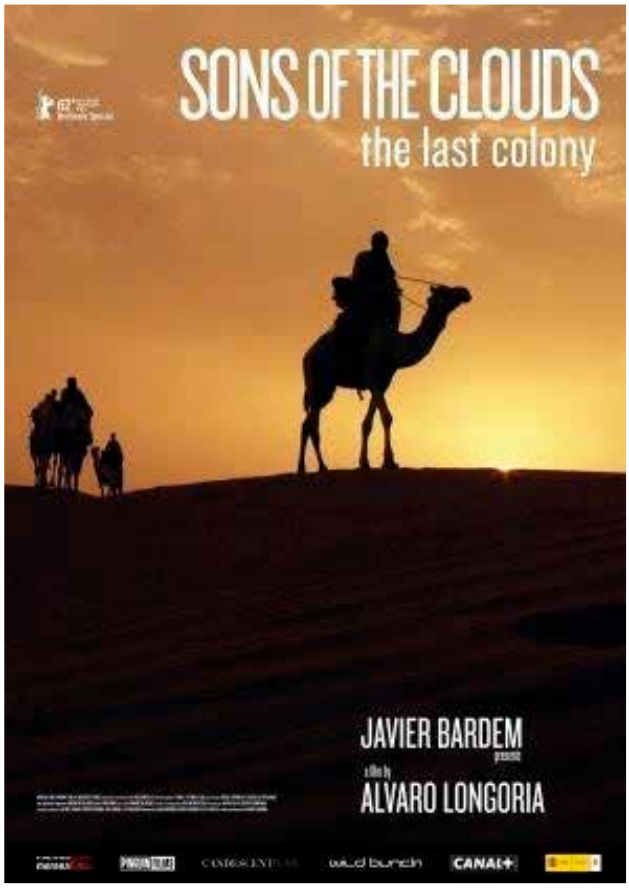

الموضوع، واستنادا إلى هاته المقابلات التي أجراها بطل الفيلم، حاول إطلاع المشاهدين على الخلفية السياسية والتاريخية للنزاع حول الصحراء المغربية، من وجهة نظر الطرف الآخر، ليخلص إلى ما خلص إليه كما يحيل على ذلك عنوان الفيلم.

وهكذا استطاع الفيلم، أن يخلق للبوليساريو أجواء من التعاطف العالمي، بعدما جرى عرضه في مهرجانات دولية، على رأسها مهرجان برلين. كما احتفت به القناة الفرنكو ألمانية (ARTE) وبثته على مشاهديها، ومن جهتها خصصت له

المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الانسان، (منظمة الخط الأمامي/ فرونت لاين ديفندرز)، حيزا مهما في موقعها على الانترنيت، وهكذا دواليك، فالمنصات المشار إليها \\هي من باب القصر لا الحصر.

ما لم ينتبه له المغرب أنداك، أن هذا الفيلم إلى جانب أفلام أخرى معروفة سنذكر بها لاحقا، ستشكل لما يسمى "المهرجان العالمي للسينما بالصحراء الغربية"، وسيلة اختراق لشبكة مهرجانات حقوق الانسان العالمية، وعددها يقارب اليوم 50 مهرجانا، تعد فاعلة ومؤثرة في المجتمع وفي الحقل السياسي والفني والثقافي والاعلامي.

ونذكر منها: مهرجان أمنيستي لأفلام حقوق الإنسان، الذي سبق له أن احتفى بعينة من هاته الأفلام من خلال فرعه بباريس بتنسيق مع جمعية حقوقية فرنسية، ويتواجد ضمن هاته اللائحة أيضا، مهرجان هيومنرايتس لأفلام حقوق الإنسان، إلى جانب مهرجان السكان الأصليين، ومهرجان أفلام اللاجئين، ومهرجان بوينيسايريس، وغيرها، وستفتح هاته الشبكة لتنظيم البوليساريو، المجال لتسير بعيدا بأفلامها نحو جغرافيات مختلفة، كمهرجانات حقوق الإنسان بكوريا الجنوبية وبوركينا فاسو وأكرانيا وبوليفيا وكوالا لمبور، ونيويورك.. الخ، ومن ثمة نحو مهرجانات وثائقية خارج التصنيف الحقوقي وأخرى عادية.

الأهم في هاته المهرجانات، أنها لا تكتفي بعرض الأفلام، بل تقوم من خلالها بتعبئة الرأي العام، لإيصال قضايا حقوق الانسان، وما تعتبره عدالة اجتماعية تهم الشعوب، فضلا عن تنظيم الحملات وجمع التوقيعات... وهو ما وفر للبوليساريو كل أشكال الدعم والمساندة.

ويستمد هذا الدعم سبل نجاحه بكون شبكة المهرجانات المشار إليها، لهاتأثير بارز في عدة دوائر إعلامية وسياسية وجامعية، الشيء الذي هيأ للطرف الآخر نقل ملف الصحراء، إلى مناطق لا تعتبر كلاسيكية بالنسبة له، مثل شمال أوروبا وأستراليا، وبريطانيا، من خلال عدة قنوات تلفزية ومهرجانات دولية أخرى.

وعلى خلفية ذلك كان من السهل على خصوم الوحدة الترابية، فتح جبهات صراع جديدة مع المغرب، في المجال التجاري والاقتصادي، كالفلاحة والصيد البحري والفوسفاط.

وفي السياق ذاته، سيتم اقتحام مؤسسة روبرت كينيدي وكسب ودها أكثر، لتنزل هاته الأخيرة بكل ثقلها في محاولة استقطاب نجوم هوليوود لتأييد فكرة البوليساريو. لأنهم يدركون أن المشاهير أو النجوم هم أيقونات ثقافة الميديا، فضلا عن تقاريرها الحقوقية المنحازة للجزائر.

وبالعودة إلى أبرز الأفلام التي ساهمت في التسويق لأطروحة البوليساريو خلال السنوات الماضية، نشير، إلى شريط "أرض قاحلة، الذي أنتجه صحفيون في البرازيل ويعالج موضوع النزاع من وجهة نظر الطرف الآخر، وعرض الفيلم أمام البرلمان البرازيلي في إطار لجنة الخارجية وحقوق الإنسان، وبعد نقاش الفيلم، صدرت توصية تنص على الاعتراف بالبوليساريو.

كما أخرجت البريطانية لويس أورتون، فيلما وثائقيا تحت عنوان، "عائلات متفرقة"، تناولت من خلاله الصراع بالشكل الذي لا يصب في مصلحة المغرب، وقد روجت له في المهرجانات الدولية، وعرضته قناة الجزيرة.

وفي إيطاليا، سبق وأن عرضت المخرجة سيمونا زوكولا، فيلما تحت عنوان، "أخبرك أنني حية" وتتحدث فيه عن وضع المرأة في الأقاليم والمدن الصحراوية، بطريقة سافرة تعرض لها وكأنها تحت إدارة "الاستعمار"، وعملت طبعا على ترويجه من خلال شبكة المهرجانات العالمية لحقوق الانسان.

كما سبق واحتضنت جامعة يورك البريطانية عرضاً للفيلم الوثائقي "خيط الأمل في الصحراء الغربية؛ الاستقلال أو الحرب."، للمخرج رودريغو إيستراد، تبعه نقاش يعرف بالنزاع من وجهة الطرف الآخر طبعا. ولا محال في أنه سيجد منفذا إلى الجمهور من خلال بعض القنوات، فضلا عن حضوره في المهرجانات.

ونضيف إلى اللائحة، "نحن متمردون في الصحراء الغربية"، الذي هو من إنتاج قناة بريس الإيرانية، ومن الأفلام السينمائية، نذكر أيضا، "العودة إلى الصحراء" لباكو ميلان، الذي يحكي بعض الفصول الهامة عن الصحراء بشكل يبرز ويمجد البوليساريو، وأخيرا وليس بالأخير، "الطيور المهاجرة"، للمخرج التونسي أكرم منتصر، الذي يقدم النزاع بأنه "قضية استعمار"، واصفا المغرب بالدولة "الاستعمارية".

بناء عليه، نخلص إلى مجموعة من الملاحظات حول هاته العينة من الأفلام، تتمثل أولا في رصد الأسماء الموقعة عليها، حيث نجد مخرجا عربيا واحدا، والباقي مخرجين أجانب، في مقدمتهم الاسبان، والذين أنتجوا أفلامهم بتمويل رسمي من حكومتهم. وإلى جانب ذلك ظلوا يساهمون في عملية تأطير ورشات للشباب بمخيمات تندوف،تهم الكتابة والإخراج، وذلك على هامش المهرجان السالف الذكر، فضلا عن تدريب النساء على تقنيات أفلام الموبايل الوثائقية، في إطار تعبئة الطاقات والقدرات للتمكن من آليات سلاح الصورة.

الملاحظة الثانية، نجد أن هاته الأفلام المنجزة وبناء على الخبرات الأجنبية، تأخذ بعين الاعتبار، التحكم في أهداف العملية التواصلية، بما يناسب الجهة المخاطبة، منطقة، دولة، مؤسسات، وجمهور، فضلا عن "سهولة عرضها في الملتقيات السياسية والفنية وتقديمها في المواقع الاجتماعية التي تقدمها شبكة الانترنيت"، كما يذهب إلى ذلك بعض المحللين الإعلاميين المغاربة.

الملاحظة الثالثة، تتعلق بتوظيف الإنتاج السينمائي وفق قوالب فنية جد متقنة ليقوم بدور التشويه وقلب الحقائق، من خلال خطابات ذات حمولة خطيرة، كونها تستهدف ذاكرتنا التاريخية، ومقومات السيادة الوطنية والهوية المغربية، واللعب بورقة "حقوق الإنسان"، و"الشعب الصحراوي" و"تصفية الاستعمار" والترويج لما تعتبره استغلالا لثروات المنطقة من طرف المغرب، من خلال رسم صورة نمطية لدى الرأي العام تصبح مرجعية ثابتة تستبق الواقع ولا تحتمل النقاش.

فعملية استباق الصورة للواقع، في مجال الميديا، يتم التمهيد لها، من خلال ترتيبات ودراسات قبلية، سيكولوجية واجتماعية وتربوية وسياسية، تحدد أدواتها التقنية والفنية التي تجعلها مفعمة بالمشاعر والذكريات ومثيرة للانفعالات والحواس، تضمن لها النفاذ إلى قلب وعقل المشاهد بغض النظر إن كانت مزيفة أو شبه حقيقية، المهم والأهم هو كيفية تسويقها، لتشكل مرجعا يعلو على الواقع وتدفع الناس إلى تصديقها.

ضمن هذا المناخ، هل يتوفر الخطاب المغربي على تأشيرة مرور إلى الخارج، من خلال الصورة طبعا، تدعم جهده الديبلوماسي الرسمي، والغير الرسمي، أو ما يصطلح عليه بالديبلوماسية الموازية؟

صورة، تعرف، تساءل، تصارع، تؤسس مرجعيتها، وتواجه نقيضها، الذي يسوق لساكنة على أنها شعب يشكل امتدادا لقيادته، مع أنه رهينة، وأصلا تجاريا لها، به ترتزق وتكسب المغانم، وبأفلامها الدعائية، يتحول واقع اضطهاد المختطف، المحتجز، المسلوب الإرادة، والمطوق بالجوع والحرمان، إلى مشرد عن أرضه، يدافع عن الحرية والكرامة، وهكذا دواليك من الصور الذهنية والنمطية، التي تترسب في الذاكرة، فينمحي المرجع الواقعي ويصير بدون دلالة.

فهل لسان حال صورتنا، مغيبة أم معدومة الأجوبة، عن واقع حال المنطقة

اليوم، والتي كانت في عهد الإدارة الاستعمارية تتسم بظروف الجفاف، وشح الموارد المائية وملوحتها، وضعف بنياتها التحتية من الطرقات إلى الموانئ والمطارات والمستشفيات، وصولا إلى نسبة المتمدرسين التي لم تكن تتعدى إلى حدود سنة 1975 بالعيون حوالي 60 متمدرس...

قد يقول قائل، هناك مواكبة إعلامية للمستجدات وأيضا، للمنجز الاقتصادي والاجتماعي والديبلوماسي والسياسي، بخصوص القضية الوطنية، نعم هذا جيد، لكنه لا يخرج عن مجال التقارير الإخبارية، والموائد المستديرة، وكلها موجهة للداخل، نحن نتحدث هنا عن الفيلم الوثائقي، المبني على خطاب يتلاءم والرأي العام الدولي، دون أن ينفي ذلك وجود حالات استثنائية قليلة، وأخرى مورس عليها التعتيم.

فإذا كانت التقارير الإخبارية تهتم بنقل المعلومات، فإن الوثائقيات تركز على تحليل المعلومات، وعرضها ضمن قصة أو مجموعة قصص؛ توقظ المشاعر، وتثري الروح.

وثائقيات تندرج ضمن استراتيجية إعلامية تستند على خطط مدروسة، تسوق للقضية الوطنية بشكل جيد في الخارج بعيدا عن أساليب الدعاية الفجة، تخاطب العقل وتكشف زيف وأباطيل خطاب المظلومية بالحجة، وبالدليل توثق لمرجعيتها السياسية، القانونية، التاريخية، الجغرافية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، وتساعد صناع القرار والباحثين والخبراء والمحللين السياسيين والصحفيين والرأي العام، على معرفة خلفيات الأحداث المرتبطة بتطور الصراع والقدرة على فهم مجرياته، خاصة في صفوف اليسار الأوروبي وتنظيمات أحزاب الخضر التي صارت تحتل مكانة بارزة في بعض البرلمانات الأوروبية، كألماني. على سبيل المثال. استراتيجية إعلامية تأخذ بعين الاعتبار المواطن المغربي، وخاصة الشباب ممن ولدوا بعد المسيرة الخضراء وضمنهم من ازدادوابمخيمات تندوف، ففي ظل انخفاض معدلات القراءة، فإن الفيلم الوثائقي يمنح هؤلاء الشباب، القدرة على فهم واستيعاب تاريخهم الوطني.لا سيما وأن الغالبية لا يعرف موروثه ولا تاريخه القريب بل القريب جدًا. امتدادنا التاريخي والوجودي في هذه الأرض، "العواطف لا تكفي لتجعلك على قيد الوجود والحياة"، كما يقول فيصل دراج.

الأفلام الوثائقية، أداة بيداغوجية للتملك المعرفي، فهي الوحيدة القادرة على نسج كتابة بصرية لذاكرتنا، وتوثيق لقضيتنا، القائمة على تلخيص الكثير من المراجع السياسية والتاريخية العميقة على لسان المؤرخين والخبراء وشهود العيان في ساعة أو ساعة ونصف فرجوية، كما تذهب إلى ذلك المخرجة الفلسطينية روان الضامن. وباعتبار السينما شيئا مرئيا، يتسم بسحر الفرجة يجعلها أكثر إثارة لاهتمامات الجمهور، لما لها من قدرة على التفاعل مع جميع أصناف البشر بغض النظر عن لغاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والجغرافية.

فالسينما تلعب دورا في تغيير وتوجيه المجتمعات بطريقة إيجابية، شريطة أن تكون القصص التي نود عرضها على الناس، قادرة على أن تهز نفوسهم وتدفعهم لخوض نقاشات جادة، الأفلام قادرة على تغيير منظور الناس للقضايا المعروضة عليهم، وتدفع الشباب لبناء تفكير نقدي كما تفتح عقولهم على العالم، وبالتالي علينا أخذ الفيلم ورسالته إلى القلب، إنه سحر الفرجة، وما لم يكن الفيلم قادرا على تقديم المعرفة في قالب من المتعة الفنية فإن مصيره هو الفشل.

الفيلم الوثائقي عليه أن يحمل أعباء إنسانية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، فكرية، تاريخية، معرفية، تربوية وترفيهية، في قالب فني محبوك، وأن يعمل على تعزيز هويّتنا وخصوصياتها وفسح المجال أمام تعزيز حضورنا الإنساني والحضاري..".

لعل جزءا من هاته الاعتبارات، هي التي جعلت المغرب يبادر ولو بشكل متأخر، إلى تخصيص 15 مليون درهم سنويا، لدعم إنتاج خاص بالصحراء، لكن المؤسف، أن ما راكمته هاته التجربة من أعمال ظلت في غالبيتها حبيسة الرفوف بعد عرضها في مهرجان العيون، باستثناء قلة قليلة جدا، كهوية جبهة لحسن البحراوي، و"رجال الصحراء" لحكيم بلهوشي، والتي عرفت طريقها نحو الشاشة الصغيرة، كما حظي الفيلم الأول بترويج خارج المغرب بدعم رسمي كما هو الحال لفيلم "المسروق"، وهومن إخراج وإنتاج الأستراليين فيوليتا آيالا ودان فولشو، تبنت ترويجه السلطات المغربية، لكونه يقدم قصصا تفضح ممارسة العبودية داخل مخيمات تندوف.

والملاحظ عن هاته الأعمال أنها قاربت موضوعات مختلفة، كما أنها متفاوتة من حيث السوية الفنية، فهناك جيدة، وأخرى متوسطة الجودة، وصنف أقل جودة، لكن هذا لا يمنع من العمل على الرقي بتجربة لا زالت تعد فتية، وتحتاج إلى مواكبة وتأطير، لتكون قادرة على التحليق خارج الحدود الوطنية.

من جانب آخر، يصعب على منتجيها حرقها بجعلها متاحة على "اليوتيوب" ومواقع التواصل الاجتماعي، إذا لم يستطيعوا توفير الحد الأدنى من العائدات لتغطية أعباء الإنتاج، وهي مسؤولية القنوات الوطنية، في إطار دعم وتشجيع الإنتاج السينمائي الوطني، وبذلك يكون في مقدورها الولوج إلى المنصات الرقمية، وبالتالي يمكن أن تنزل بثقلها كآلية للدفاع عن القضية الوطنية من خلال مختلف مكونات المجتمع المدني أحزابا وجمعيات، بالداخل والخارج، وبأن تكون مدعومة بقصص من التاريخ الشفهي لشخصيات وأحداث على شكل كبسولات، وبتوثيق للمستندات الورقية والإلكترونية، من أجل حماية الذاكرة الوطنية، وحتى لا نقوم نحن كذلك بنفي تاريخنا ليصبح نفيا مزدوجا، خاصة وأن نظام المخابرات الجزائرية لا يتوانى على مدار عقود من الزمن من خلال الإعلام والسينما وأبحاث بعض الجامعيين، إلى غرس عنصر التشكيك في هويتنا التاريخية، عملا بمقولة اليوطي، "إخضاع الأذهان قبل الأبدان"، وهي المعركة التي لم نستوعبها جيدا، حين كان نظام الجزائريقوم بغسل أدمغة شاب مخيمات تندوف.والعمل بكل الوسائل لتكريس خطاب الكراهية بين الشعبين الجزائري والمغربي، لم تسلم منها حتى بعض الرموز الثقافية المشتركة بين البلدين التي يحاول أن يحنطها هي الأخرى تحت طائلة شعار"تقرير المصير"، حسب تعبير ساخر للزميل أبو زيد، شعار حاول تعميمه ليشمل (الطريقة التيجانية، والكسكس والقفطان والطرب الأندلسي والغرناطي، بل حتى انتخابات الكاف الأخيرة، أقام حولها الإعلام الجزائري الدنيا وأقعدها، معارك تافهة يحاول أن يشغل بها الرأي العام الداخلي، للتغطية على تقرير المصير الحقيقي للشعب الجزائري الذي يطالب بدستور ديمقراطي يجعله سيدا على نفسه، ودولة مدنية لا تتحكم في دواليبها أجهزة المخابرات العسكرية.

لا بأس

▪ كمالي سعاد

لا بأس ببعض من الحزن ...
عندما يزهر الأقحوان
لا بأس إن أعتصر قلبي شوقا
وإن بكى قطرات من الدمع المعتق
ولا بأس إن أزهر العالم من حولي
وانتشر عبق الربيع في الأرجاء
يداعبني بعناد
يذكرني أنه في مثل هذا المطر...ومثل هذا الدفء
رحلت دونما وداع أو عتاب
شهر آذار الذي تتفتق فيه الحياة
يشاء أن أحياه في حضرة الرحيل وأن ألتحف ثوب الحداد القاتم
فلا بأس ببعض من السواد
وبعض من الوريقات الصفراء وفقط الكثير من مثلها الخضراء.. لا بأس.

لاشيء

اجعله قطرة ماء من سيل عكر
دمعة إنسان من جفن ناضب ...
حفنة رمل من شاطئ بلا بحر
اجعله شمعة سوداء
في شمعدان معبد مهجور، منبوذ ، مسحور
انحته تمثالا وليكن
قبيحا ، ذميما مشوها...
ثم اكسره ، حطمه، قطعه
ارم أشلاءه ..في مقبرة الماضي
أو احرقه وانثر رماده في وادي النسيان

اجعله سيفا أو قلما
صنما أو صوتا ..ملاكا أو شيطانا
اجعل منه أي شيء
فقد سئم ألا يكون شيئا

إليك عني..

▪ خديجة بوعلي

وأنا أطاردك... تلاحقني
و أنا أطارد طيفك المتوغل في؛
يلاحقني طيفك المتجذر في أنفاسي المتلعثمة
كلما مزقت ظلالك المتطاولة على ظلي،
أرمي بها في نار تتأجج في عمقي،
تنهض كالفينق من رماد ذكرياتي
تنتصب... شاخص القصد في تدمير فرحتي في الانعتاق
بحلم بئيس توثق خطاي
هذه عيناي انتزعت منها نورك المخترق مداي
هذه يدي أبعدتها عن يدك / العصا التي أتوكأ عليها في العتمات
متى أُسقط أرضا حاجتي إليك ؟
متى أسقط من حساباتي البائدة؟
متى يصبح ابتعادي بعدا للروح عنك؟
هل أنت ذاك القدر "الأحمق الخطى"
الذي اكتسح خطاي؟
ليصبح قهوة الصباح
ونسيم المساءات
كلما ابتعدتُ عنك... هنا أراك
وكلما اقتربتَ كنتَ السراب
إليك عني..
إليك عني أيها الهباء..
لم تكن سوى شبح وضعت على وجهه مساحيق من دم الشريان..
لونته برموشي المنكهة حتى النخاع.
هلاَّ قبعت في مغارتك الصماء؟
في كهف لا تقتحم الشمس يمينه ولا الشمال.
ما أثقل جرابا مليئا بالفارغات من الأمنيات
به سأرمي في واد غير ذي زرع
كي لا أصحو ذات فراغ
على حدائق من عوسج
وأشواك.

صَدِّقوني أنا لا أكتُبْ

▪ محمد بلمو

صَدِّقوني
أنا لا أكتُبْ
ترقصُ أصابعي
معَ الحُروفِ
في مياهِ الدَّهْشةِ
كي تَنْمو مشاتلُ المعْنى
في ربوعِ البياضْ

أتنفس كلماتِ الأوكسجين
استنشقُ هواءَ الاستعارةِ في الحقولْ
حروفٌ باسقةٌ تتمايَلُ
أشجاراً وفواكهَ لذيذَة

صَدِّقوني
أنا لا أكْتُبْ
أنْصُبُ فخاخًا صغيرةً
للمُبْتذَلِ والنَّمطْ
كَيْ لا تموتَ في فيافي صَمْتيَ القِططْ
استدرجُ المتعبينَ
إلى حدائقِ اللُّغةِ
والأشجارِ الوعرةِ
إلى ثمارِ المَعاني
كَيْ يَتخفَّفوا قليلاً
مِنْ جحافلِ الاسْمَنتِ
وطوابيرِ الدُّخانِ الطويلةْ

صَدِّقوني
أنا لا أكْتُبْ
أحاولُ أنْ أُشعلَ القلقَ في القضبانِ
والخوفَ في القيودِ
والضوءَ في الدهاليزِ
المُقْفرَة
حينَ تنْبعثُ منْ حروفي
رائحةُ البارودِ
نيرانُ المدافعْ
لأن تُجَارَ الحروبِ
لا يريدونَ للسَّلامِ
أنْ يحُطَّ يوماً على هذه الأرض
كي لا تبورَ أساطيرُهم
كأنَّ البياضَ وَغَى
والحروفَ حِرابْ
كأن أصابعي
قُدَّتْ من عذابْ
عادَ الرَّصاصُ
يَتسلَّلُ مِنْ نَوافِذِ الرِّيحْ
إلَى العَهْدِ
مَنعَالفَراشَةَ خُفَّاشٌ
مِنَ التَّحْليقِ
فَوْقَ الوَرَدِ

صَدِّقوني
أنا لا أكْتُبْ
فقطْ
أعلنُ النَّفيرَ
في استعاراتي
كَيْ أَقِفَ في وَجْهِ ظالِمي

حوار مع المناضل الكبير ضد الصهيونية:

سيون أسيدون

تحاور مجلة الطريق الناشط الحقوقي سيون أسيدون، من أبرز مناضلي اليسار المدافعين على القضية الفلسطينية، ولد سنة 1948 بمدينة أسفي، من أسرة يهودية مغربية أمازيغية، أدى ضريبة مساره النضالي ب 12 سنة من السجن، لمواقفه السياسية ما بين 1972 و 1984. في معرض إجاباته على أسئلة مجلة الطريق، كان أسيدون واضحا : "التعلق الأكيد ليهود العالم بجذورهم المغربية بحكم أن المغرب يشكل بالنسبة إليهم عنصرا مهما من هويتهم، لكن الموقف الرسمي المغربي تجاههم لا يساعدهم على إشعارهم وتوعيتهم كمحتلين لفلسطين."

مجلة الطريق: من هو سيون أسيدون ؟

سيون أسيدون: هو مواطن مغربي منخرط في دعم القضية الفلسطينية وناشط في إطار بي . دي . آس المغرب.

مجلة الطريق: هل استطاع كل اليهود المغاربة التفريق بين الانتماء للديانة اليهودية وبين الانتماء للحركة العنصرية الصهيونية ؟

سيون أسيدون: عفوا. لا أخالط المواطنين المغاربة أعضاء الطوائف اليهودية بالمغرب بشكل كاف للإجابة بشكل مفيد على هذا السؤال.

مجلة الطريق: ما هو تقييمك لليهود من أصل مغربي المتواجدين ب "إسرائيل"، وكذا للأجيال التي ازدادت بعد ذلك هناك ؟

سيون أسيدون : في ما يخص المستوطنين الاستعماريين على أرض فلسطين ذوي الأصل المغربي أو المنحدرين منهم، فالمعروف عليهم أنهم في أغلبيتهم من الطبقات الدنيا. ويشكلون طائفة من الطوائف الإثنية-الثقافية المتصارعة في ما بينها داخل دولة الاحتلال. وبشكل عام يتعرضون إلى نوع من الميز العنصري من طرف الطوائف ذات الأصل الأوروبي والأمريكي. ربما لأن أصلهم العربي يزعج الطوائف الأخرى.

مجلة الطريق: ما السر في قوة المكون المغربي في إدارة الدولة الصهيونية، خصوصا في التمكن من المناصب الحساسة من داخلية ودفاع واقتصاد.. ؟

سيون أسيدون: لا أتوفر على إحصائيات دقيقة، ولكن الشعور هو أن مثل هذه الفئات ذات المواقع المجتمعية الراقية و/أو مناصب عليا في الدولة لا تشكل إلا جزء ضئيلا داخل المستوطنين الاستعماريين من أصل مغربي.

مجلة الطريق: يصر الكاتب الكبير إدمون عمران المالح على أنه مغربي يهودي وليس يهوديا مغربيا، عشقا لكينونته كمغربي أولا، وباعتبار اليهودية مكونا مغربيا أصيلا، هل هذا هو حال كل المغاربة المعتنقين الديانة اليهودية ؟

سيون أسيدون: يدل التعلق الأكيد لهؤلاء بجذورهم المغربية أن المغرب يشكل بالنسبة إليهم عنصرا مهما من هويتهم، لكن الموقف الرسمي المغربي تجاههم لا يساعدهم على إشعارهم وتوعيتهم كمحتلين لفلسطين وكمنخرطين في جيش الاحتلال وأنهم بذلك مجرمو حرب وأن انسجامهم داخل نظام الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني يجعل منهم مجرمين ضد الإنسانية.

مجلة الطريق: لماذا تستهدف الصهيونية في تغلغلها بالأساس المكون الأمازيغي، وبعض غُلاته؟

سيون أسيدون: منطق نظام عنصري هو التفرقة. فهو يحاول زرع التفرقة داخل فلسطين بين مكونات الشعب الفلسطيني، وكذلك الاعتماد على الأوضاع المختلفة التي تسبب في خلقها الاحتلال (الشتات - ومنها شعب المخيمات - القابعون تحت الاحتلال منذ 1948. والذين يعيشون تحت الاحتلال منذ 1967 مع التمييز بين غزة والضفة والقدس...)، وذلك بخلق صعوبات أمام وحدة الشعب الفلسطيني. أضف إلى ذلك أن نظاما استعماريا يسعى دائما إلى بث التفرقة في محيطه وتشجيع الانفصال وخلق تناقضات داخلية بين هؤلاء الذين لهم في الحقيقة وحدة المصير التاريخي، وهذا لأن وحدتهم تشكل خطرا عليه كنظام استعماري. مثال آخر في نفس السياق هو أن مساعدة دولة الاحتلال لداعش معروفة ومساعدته لخلق الفتنة بين الطوائف في لبنان كذلك، ومحاولة استغلال طموحات جزء لا يتجزأ من الشعب المغربي في تحقيق حقوقه الثقافية - اللغوية الأمازيغية هي أيضا في المنطق الصهيونية الاستعماري، ومصيرها بالتأكيد الفشل.

مجلة الطريق: ما درجة فعالية حركة مقاطعة البضائع الصهيونية في إعطاء سند لعدالة القضية الفلسطينية ؟

سيون أسيدون: لا تحتاج عدالة القضية الفلسطينية إلى سند... الحق هو أن دولة الاحتلال تعتبر حركة بي. دي. آس التي تنظم المقاطعة الاقتصادية، والثقافية، والرياضية، والأكاديمية، وتعمل من أجل فرض الحظر على تجارة السلاح (تصدير واستيراد) على دولة الاحتلال، وتحث بنجاح كبير على سحب الاستثمارات والأموال منها، وتنظم حملات من أجل فرض عقوبات دولية على دولة الاحتلال، هذه الحركة المتعددة الفروع عبر المعمور اعتبرتها دولة الاحتلال خطرا استراتيجيا عليها واستثمرت كثيرا من الجهود وأموالا طائلة لمنعها من النشاط دون جدوى. ومن المؤكد أن الشعب المغربي وخاصة خلال الهرولة نحو التطبيع، سيزيد من مساهمته في هذه الحركة العظيمة.

تحف فنية....

فيرناند ليجي -العمال الصناعيون- 1950 - فرنسا

Fernand Léger – Les constructeurs (Etat définitif)

تم رسم اللوحة في عام 1950 بحجم كبير 2م/3م، ويُحتفظ بها في متحف فيرناند ليجي في مدينة بيوت الفرنسية. وتجسد عمال البناء الصناعيين، حيث طغت الألوان المزركشة للقضبان الحديدية،على خشونة وقساوة معاناة العمال، كتعبير عن ضخ العمال للحياة رغم بؤسهم. تعلو اللوحة سماء زرقاء مليئة بالغيوم. ولد فيرناند ليجي في 4 فبراير 1881 في أرغنتان وتوفي في 17 غشت 1955، هو رسام فرنسي، وصانع تحف زجاجية ومن السيراميك، ومبتكر ديكور، ونحات، ومبدع للرسوم الكرتونية المصورة.

ثلاث لوحات لعبد الرحمان بنعمرو

هي من الفترات النادرة حيث لم يطاوعني قلمي في إيجاد مدخل جمالي استثنائي للكتابة على رجل عظيم، وذلك من غزارة ما كُتب عليه، وحجم الثناء والتقدير الذي يحظى به الكبير عبد الرحمان بنعمرو وطنيا ودوليا، فلم أجد إلا سفينة الغوص في عُباب دواخل شخصيته الاستثنائية بكل المقاييس.

اللوحة الأولى

عند دخولي لمكتب الأستاذ الكبير عبد الرحمان بنعمرو، بدأت صغيرتي رُمَيْسَة تعبث بأغراضه لعبا، ذات زيارة لمكتبه، فأُصبت بالحرج من ذلك، لكنه حملها فجأة بين ذراعيه بكل حنان ودميتها، و قال لي، لا عليك، "بنية مسرارة"، واحتضنها بكل براءة الأطفال التي يحتفظ بها رغم صلابته.

اللوحة الثانية

قطع النقيب بنعمرو المسافة ليلا، يوم الخميس، بكل هذا العمر والشراسة التاريخية، بين الرباط والبيضاء لحضور اجتماع فيدرالية اليسار الديمقراطي، وعاد ليلا إلى الرباط بشكل متأخر.

حمل على عاتقه تعب المسافة و السنين، وشد الرحال يوم الجمعة لمدينة طنجة تلبية لدعوة وحدة اليسار بفيدرالية طنجة، ذهابا إليها وعودة للرباط. لكن الكل تفاجأ بتواجده أيضا يوم السبت بمدينة الفقيه بن صالح لتأطير فعاليات توقيع كتاب رفيقه أحمد بن جلون بدعوة من حزب الطليعة. هي تفاصيل ثلاثة أيام من حياة رجل استثنائي في زمن استثنائي، وهب ذاته للناس. لا أستطيع أن أؤكد أين يمكن أن يكون متواجدا يوم الأحد ؟؟

اللوحة الثالثة

لا أعرف من أين أبتدئ، ومن أين أنتهي لسرد مسار محارب صلب جدا، من أجل حرية وطن ومواطنين، سأكتفي بما قاله ذات لجنة مركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في فعاليات المؤتمر الوطني: "إنني لن أترشح ليس فقط لمنصب الكاتب العام للحزب، بل وأيضا للكتابة الوطنية، لأنني كلي ثقة ويقين أن هناك جيلا متمكنا ومحنكا لهذه المهام، يمكن أن يملأ مكاني بشكل جيد جدا، أنا أعتبر نفسي جنديا في صفوف الحزب، و أضع نفسي رهن إشارة المناضلين في كل المهام التي يمكن أن توكل لي، إنني عضو اللجنة المركزية، و ما أدراك ما اللجنة المركزية، العقل المفكر والمدبر للآلة الحزبية، و ليس بالضرورة أن أكون في الأجهزة القيادية للكتابة الوطنية للحزب، وسأكون قوة كبيرة وفاعلة داخل اللجنة المركزية، وداخل إقليمي بالرباط وداخل خليتي، وفي القطاعات الجماهيرية وفي مهامي الحزبية الوظيفية."

هرم استثنائي لا تستهويه الكراسي، مهما كانت.

تمسك كل أعضاء اللجنة المركزية بالرفيق عبد الرحمان بنعمرو عضوا بالكتابة الوطنية، تكليفا من رفاقه وبالإجماع.

لن أقول لكم من هو عبد الرحمان بنعمرو، فلن أستفيه حقه.

إنه جندي من زمن أسطوري، وهب نفسه لبناء وطن حر، مواطنين أحرار.

عبد الرحمان بن عمرو، وبدون ألقاب، تعددت مناقبها، إنسان من طينة نادرة جدا، يحترمه حتى أشد خصومه.

صدر عن جريدة

الطريق

مدير النشر	عبد الواحد المهتاني	التوزيع	سابريس
رئيس التحرير	يزيد البركة	العنوان	رقم 1 زنقة أحمد الكرناوي الطابق الأول ساحة ماريشال، البيضاء. شارع المقاومة رقم 58 حي المحيط الرباط.
سكرتير التحرير	عبد الغني عارف	مكتب الطريق بالرباط	
المدير الفني	إسماعيل المتقي	البريد الالكتروني	attarik.journal@gmail.com
المدير الإداري والمالي	لحسن خطار	الهاتف	07 08 80 90 87
الإيداع القانوني	16/2018 ص ح.	رقم الحساب البنكي	BMCE: 011794000045210000323097
المطبعة	Les imprimeries du matin	النسخة الالكترونية	www.attarik.net
عدد السحب	3000 نسخة	دورية الجريدة	أسبوعية / شهرية (مؤقتا)
رقم الايداع	2019PE0068	الرقم الدولي المعياري للدوريات	ISSN 2658 -8161

الثمن: 20 درهم